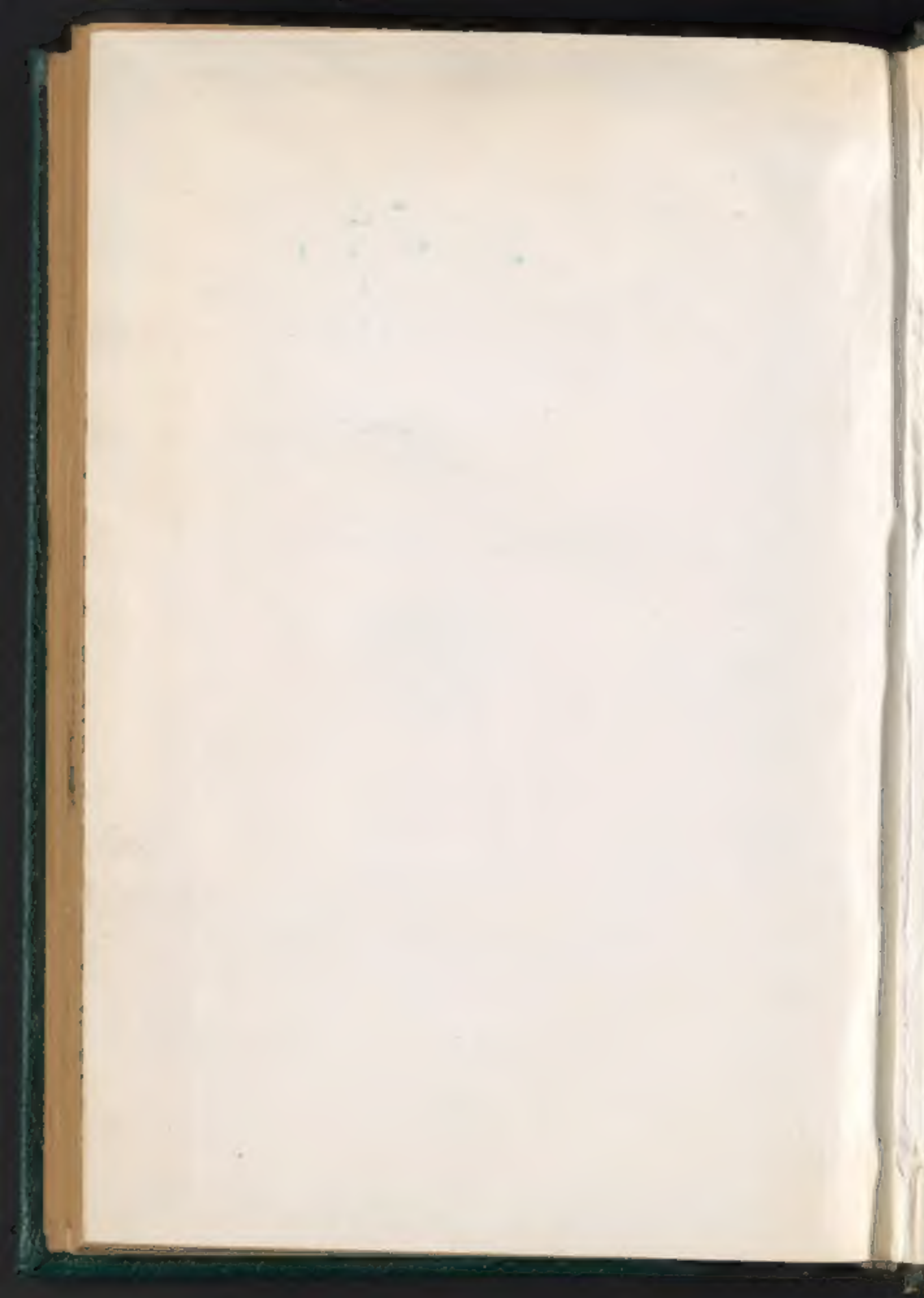


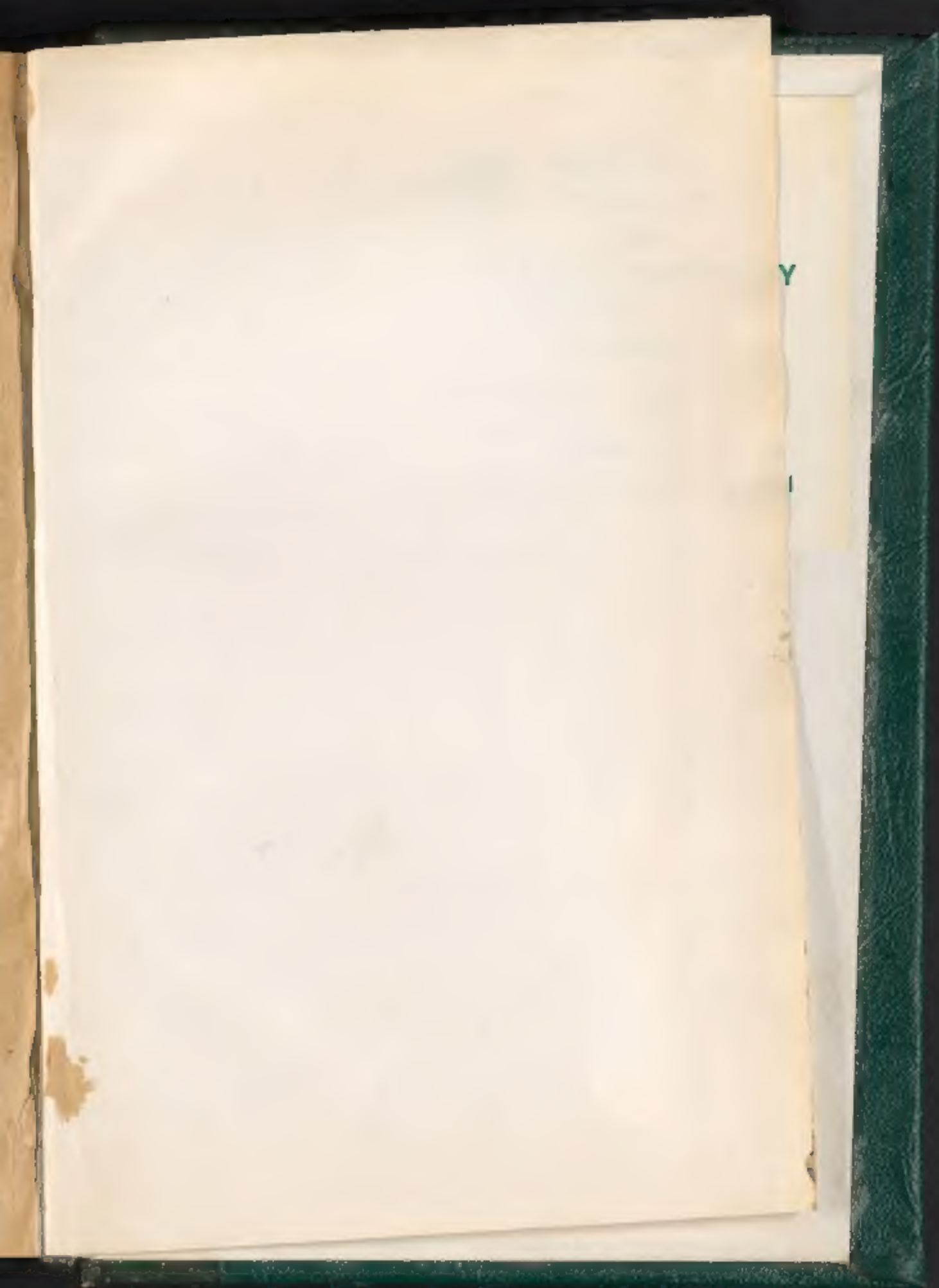
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00952 2602



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة





﴿ نساك الهداية لتتبع الهداية ﴾

الجزء الاول والثاني

من كتاب الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الاسلام

برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى

سنة ٥٩٣ في الفقه على مذهب الامام الاعظم

أبي حنيفة النعمان رحمهما الله

ورفعناهما

آمين



(الطبعة الاولى)

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾

لما لكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب ونجله

سنة ١٣٢٦

محرم

ما شاء الله كان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعلى معالم العلم وأعلامه وأظهر شعائر الشرع وأحكامه وبعث رسلاً وأنبياء
 صلوات الله عليهم أجمعين إلى سبيل الحق هادين وأخلفهم علماء إلى سنن سننهم داهين يسلكون
 فيها لم يؤثر عنهم مسلك الاجتهاد مسترشدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد وخص أوائل المستنبطين
 بالتوفيق حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق غير أن الحوادث متعاقبة الوقوع والنزاول
 يضيق عنها نطاق الموضوع واقتصاص الشوارد بالاعتبار بالامثال من
 صنعة الرجال وبالوقوف على المآخذ لبعض عليها بالتواجد وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية
 المبتدئ أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحاً رسمياً بكفاية المنتهى فشرعت فيه والوعد بسوغ
 بعض المسامحة وحين اكاد أن أتى عنه انكفاء الفراغ تبينت فيه ثبداً من الاضطراب وخشيت أن يهجر
 لاجله الكتاب فصرفت العنان والعناية إلى شرح آخر موسوم بالهداية أجمع فيه بتوفيق الله تعالى
 بين عيون الرواية ومشردن الدراية تاركاً للزوائد في كل باب معرضاً عن هذا النوع من الاسهاب مع
 ما انه يشتمل على أصول ينسحب عليها اقصول وأسأل الله تعالى أن يوفقني لانعامها ويحتمل
 بالسعادة بعد اختتامها حتى أن من سمت همته إلى مزيد الوقوف برغب في الاطول والاكثر

ومن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر والناس فيما يعتقون مذاهب والفن خير
كله ثم سألني بعض آخراني أن أملي عليهم المجموع الثاني فافتتحته مستعينا بالله تعالى في تحرير
ما أقوله متضرعا إليه في التيسير لما أحاوله أنه ليس راكلا غير وهو على ما يشاء قد يروى بالاجابة
جدير وحسبنا الله ونعم الوكيل

كتاب الطهارة

قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمنا إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم الآية (ففرس الطهارة
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس) بهذا النص والغسل هو الاسالة والمسح هو الاسابة وحده
الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن وإلى شحمتي الاذن لان المواضبة تنفع بهذه الجلة
وهو مستحق منها (والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل) عندنا خلافا لفرس رحمه الله
تعالى هو يقول الغاية لا تدخل تحت المقيلا كالليل في باب الصوم ولان هذه الغاية لا سقاط
ما رواها اذلولها لا استوعبت الوطيفة الكل وفي باب الصوم بالالحكم اليها اذا الاسم
يطلق على الامساك ساعة والكعب هو العظم الثاني هو الصحيح ومنه الكعب قال
(والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصبة وهو ربع الرأس) لما روى المغيرة بن شعبه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال ونوشأ ومسح على ناصبته وخفيه والكتاب يحمل
فالتحق بيانه وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط
الاستيعاب وفي بعض الروايات قدره بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث أصابع
من أصابع اليد لانها أكثر ما هو الاصل في آلة المسح قال (وسن الطهارة غسل البدن
قبل ادخالها الاثناء اذا استيقظ المتوضي من نومه) لقوله عليه السلام اذا استيقظ أحدكم
من منامه فلا يغسل يده في الاثناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده ولان اليد آلة
التطهير فتسن اليداة بتنظيفها وهذا الفصل الى الرسخ لوقوع الكفاية به في التنظيف قال
(وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسم الله المراد به
في الفضيلة والاصح انها منسوبة وان سماعا في الكتاب سنة ويسمى قبل الاستنجاء وبعبارة هو
الصحيح قال (والسؤال) لانه عليه السلام كان يواطى عليه وعند فقده بعالج بالاصبع
لانه عليه السلام فعل كذلك والاصح أنه منسحب قال (والمضمضة والاستنشاق) لانه
عليه السلام فعلهما على المواظبة وكيفيته أن يعضض ثلاثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا ثم
يستنشق كذلك هو المحكى من وضوئه صلى الله عليه وسلم (ومسح الاذنين) وهو سنة
بماء الرأس عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام الاذان من الرأس
والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال (وتحليل العجبة) لان النبي عليه السلام أمره جبريل عليه

السلام بذلك وقيل هو سنة عند أبي يوسف رحمه الله بخلاف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 لأن السنة أكمال الفرض في محله والداخل ليس بعمل الفرض قال (وتجديل الأصابع) لقوله عليه
 السلام ظهروا أصابعكم كي لا تتغلغلها نار جهنم ولأنه أكمال الفرض في محله قال (وتكرار الغسل إلى
 الثلاث) لأن النبي عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلاة إلا به
 وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من رضا عفى الله له الأجر مرتين وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا
 وضوءي ووضوء الأنبياء من قبلي فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رؤيته
 سنة قال (ويستحب للمتوضئ أن ينرى الطهارة) فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رحمه
 الله تعالى فرض لأنه عبادة فلا تصح بدون النية كالتيسم ولأنه لا يقع قربا إلا بالنية ولكنه يضع
 مفتاحا للصلاة لو قوعه طهارة باستعمال المطهر بخلاف التيمم لأن التراب غير مطهر إلا في حال إرادة
 الصلاة أو هو ينشئ عن القصد (ويستوعب رأسه بالمسح) وهو سنة وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 السنة التثليث بماه مختلفة اعتبارا بالمقبول ولنا إن أنارضى الله عنه توضأ ثلاثا ثلاثا ومسح
 برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروى من التثليث محمول عليه
 بما واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولأن المفروض هو
 المسح وبالتكرار بصير غسلا ولا يكون مسحا فصار كمسح الخف بخلاف الغسل لأنه لا يفرضه
 التكرار قال (ويرتب الوضوء فيبدأ بأعما بدأ الله تعالى بذكره وباليمنى) فالترتيب في الوضوء سنة
 عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى فرض لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الآية والفاء للتعقيب
 ولنا إن المذكور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجتماع أهل اللغة فتقتضي أعقاب غسل جملة
 الأعضاء والبداءة باليمنى من فضيلة لقوله عليه السلام إن الله تعالى يحب النيامن في كل شيء حتى
 التنعل والترجل

﴿فصل في نواقض الوضوء﴾

(المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين) لقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط وقبل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتتناول المعتاد
 وغيره (والدم والقيح إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع بلعقه حكم الطهبر والتي مملء الغم)
 وقال الشافعي رحمه الله الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روى أنه عليه السلام
 قام فلم يتوضأ ولأن غسل غير موضع الإصابة أمر نهي فيقتصر على مورد الشرع وهو الخارج
 المعتاد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلاة والسلام
 من قام أو رعى في سلاته فليتنصرف وليتوضأ وليين على سلاته ما لم يشككهم ولأن خروج التجاسة
 مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الأصل معقول والاقتصار على الأعضاء الأربعة غير

معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول غير ان الخروج انما يتحقق بالسيلان
 الى موضع يلحقه حكم التطهر بروعل القسم في القى لان بزوال القشرة تطهر
 النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السيلين لان ذلك الموضع ليس
 بموضع النجاسة فيستدل بالتطهر ودعى الى الاستئصال والخروج وميل القسم ان يكون بحال
 لا يمكن ضبطه الا بتكليف لانه يخرج ظاهرا فاعني برحله خارجا وقال زفر رحمه الله تعالى
 قليل القى وكثيره سواء وكذا لا يشترط السيلان عنده اعتبارا بالخروج المعناد ولا طلاق
 قوله عليه الصلاة والسلام القلى حدث وانما قوله عليه الصلاة والسلام ليس في القطرة
 والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا وقول على رضى الله تعالى عنه حين عد الاحداث
 جملة أو دسمة تملأ القم وإذا تعارضت الاخبار يحمل ما رواه الشافعي رحمه الله على القليل وما
 رواه زفر رحمه الله على الكثير والفرق بين المسالكين قد بيناه ولوقاه منفردا حيث لو جمع علا
 القم فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس وعند محمد رحمه الله عليه يعتبر اتحاد السبب
 وهو الغيبان ثم ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وهو الصحيح لانه ليس بنجس كما حيث لم تنقض به الطهارة (وهذا اذا قام مرة واحدة) اما
 او ما فان قام بغيره فغير ناقض عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله
 ناقض اذا كان ملء القم والخلاف في المرتبة من الجوف اما النازل من الرأس فغير ناقض
 بالاتفاق لان الرأس ليس بموضع النجاسة لا أبي يوسف رحمه الله انه نجس بالمجاورة ولهما
 انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القى غير ناقض (ولوقاه دما وهو عاق
 يعتبر فيه ملء القم لانه سوداء محترقة) وان كان ما عا فكذا ذلك عند محمد رحمه الله اعتبارا
 بسائر انواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه بتنقض الوضوء وان كان قليلا لان المعدة ليست
 بعمل الدم فيكون من قرحة في الجوف (ولو نزل) من الرأس (الى ما لان من الاتق قنض
 بالاتفاق) لو صوله الى موضع يلحقه حكم التطهر فينتهق الخروج (والنوم مضطجعا او متكئا
 أو مستندا الى شيء لو ازيل لسقط) لان الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرى عن خروج
 شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به والاتسكا بزيل مسكة اليقظة لزال المتعبد عن الارض ويبلغ
 الاسترخاء غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنعه من السقوط بخلاف النوم حالة
 القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستسما للبقاء اذا
 لو زال لسقط قنض ثم الاسترخاء الاصل فيه قوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما او قاعدا او
 راكعا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله (والغلبة
 على العقل بالاغماء والجنون) لانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال

كلها وهو القياس في النوم الا ان اعرفناه بالاثار والاعتناء بفرقه فلا يقاس عليه (والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود) والقياس انها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لانه ليس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج الصلاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعا وبغسله بترك القياس والاثار ورد في صلاة مطلقة فيفصر عليها والقهقهة ما يكون مسموعا له وبغيره انه والضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه وهو على ما قبل يفسد الصلاة دون الوضوء (والدابة تخرج من الدبر نقصة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللحم لا تنقض) والمراد بالدابة الدودة وهذا لان لحمها عليها او ذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما فاشبه الجشاء والفساء بخلاف الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل لانهما لا تتبع عن محل النجاسة حتى لو كانت المرأة مقفلة ستحب لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر (فان قشرت نقطة فسال منها ماء أو صديد أو غيره ان سال عن رأس الجرح تنقض وان لم يسأل لا ينقض) وقال زفر رحمه الله تعالى ينقض في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ينقض في الوجهين وهي مسألة الخارج من غير السيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير في جفاته ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء وهذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه يخرج وليس بخارج والله اعلم

(فصل في الغسل)

(وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن) وعند الشافعي رحمه الله تعالى هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولهذا كانا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهو امر بتطهير جميع البدن الا ان ما عذرا يصل الماء اليه خارج عن النص بخلاف الوضوء لان الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة فيهما مقدمة والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلاة والسلام انهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء (قال وسنته ان يبدأ بالمغسل فيغسل يديه وفرجه وبزبل نجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلاة الارجلية ثم يغسل الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجله) هكذا حكى بموجوه رضى الله عنه اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤخر غسل رجله لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخر وانما يبدا بأزالة النجاسة الحقيقية كما لا نزاعا بصابة الماء (وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر) لقوله عليه السلام لام سلمة رضى الله عنها أما يكتيك اذا بلغ الماء أصول شعرك وليس عليك هابل ذوائبها هو الصعيح بخلاف اللحية لانه لا يخرج في اصال الماء الى اثنائها قال (والمعاني الموجبة للغسل انزال

لمى على وجهه لدق واشهوة من رجلين والمرأة طافة لوم واليقطه) وعند الشافعي رحمه
الله تعالى خروج المني كغيرهما كان بوجوب الغسل لقوله عليه السلام الماء من الماء إلى العسل من
المني ولما إن الأمر بالنظر في شمول الحب والخامسة في لغة خروج المني على وجه الشهوة يقال
أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة الحديث محمول على خروج المني عن شهوة ثم المعتبر
عند أبي حنيفة ومحمد ودرجهما شهامة إلى الغسل عنه عن مكانه على وجه الشهوة وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى طهوره أيضا اعتبار بالخروج بالبركة لا لغسل بعلق ما وطأ به منى وحب
من وجهه والاحتياط في الإحجاب (ولقاء الحائض من غير ثوب) قوله عليه السلام إذا أتى
النساء من نوارث الحنفية وجب الغسل أول أول مرة ولا يغسل إلا بالبركة لا بالبركة يتعبد عن
صحة وقد يحكى عليه لقائه ب مقام مقامه وكذا لا يلج في ثوبه إذا كان السببية ويحب على المفعول
في احتياط بخلاف البهجة وما دونه أخرج لأن السنة في الغسل (والخص) قوله تعالى حتى
طهرن بالشارب (و) كذا (لغاس) لا جاع قال (وسن رسول الله عليه السلام الغسل
جمعة والعبدين وعرفه ولا حرام) من على السنة وقبل هذه لا ربه مستحقة وتسمى
محررجه الله تعالى الغسل يوم الجمعة حسنا في الأصل قال مالك رحمه الله هو وحاصل قوله عليه
السلام من أتى الجمعة فليغتسل (قوله عليه السلام من أتى يوم الجمعة فليغتسل) فليغتسل
ومن اغتسل وهو أفصل وبه يرجح ما رواه على الاستعداد أو على السخيم عند الغسل
لصلاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح لزيادة قصبتها على الوقت واحتصاص
الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعباد بن عمر بن حنبل لانهما الاجتماع يستحب الاغتسال
دفعاً لتأدي بالزينة وإما في عرفة والاحرام فمسألة في المسألة إن شاء الله تعالى قال (وليس في
المذي والودي غسل وفيهما الوضوء) لقوله عليه السلام كل فعل يردى وفيه لوضوء لودي
العلب من البول يتعقب الرقيق منه حروب يكون مفسداً للمني خائراً بصيراً كسر منه
لذكر والمذي وقبح يضرب إلى البياض يخرج عن الملاعبة لرجل أهله والغبير ما نزع
عائشة رضي الله تعالى عنها

باب الماء الذي يحرره لوضوءه ولا يحرز في

(الطهارة من الأحداث جائزة بقاء أسماء والأردف ولين ولا تبار ولا حار) لقوله تعالى
وأمرنا من السماء ماء طهوراً وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما عير لونه أو طعمه
وربحه وقوبه عليه السلام في البحر هو الطهور ماءه والحل ميتته ومطلق الاسم نطاق على هذه
لمياه قال (ولا يحرر بما اعتصر من الشجر والتمر) لا ما ليس بما مطلق والحكم عند فقهاء منقول
في التيمم وقوطيفة في هذه الأعضاء تعدية ولا تعدى إلى غير المنصرص عليه وأما الماء الذي

يقطر من كرم فيجور لوصي لانه ماء يخرج من عذبة علاج ذكره في حوامع أبي يوسف رحمه
 الله في كتاب شارة له حيث شرط الاعتصام قال (ولا يجور بماء غلب عليه غيره فاخرجه عن
 طبعه ماء كالشرب في غسل وماء لياقلا والمرفق وماء لورد وماء لزردج) لانه لا يمتزج بماء مطلقا
 والمرفق دعاء لياقلا وغيره ما عبر الطبع وان عبر دون الطبع يجور التوضي قال (وتجور طهارة
 بماء حار الطهارة ما هو فيه من الماء أو من غيره لانه لا يمتزج به للماء الذي اختلط به للماء أو لعفرا أو أصابون
 أو لاشنان) فان لشيع لا امام أخرى في المختصر ماء الزردج يجري المرفق والمروي عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه من ماء لعفرا وهو الصحيح كذا اختاره لياقلا ولا امام المرفق
 رحمه الله تعالى وقال لياقلا لا يجور التوضي بماء لعفرا أو لاشنان أو لاشباهه مما ليس
 من جنس الارض لانه ماء مفيد لا يرى أنه يخال ماء لعفرا بخلاف أجزاء الارض لان الماء
 لا يخلو عنه عادة ولما ان اسم الماء على الاطلاق لا يراه الا ترى أنه لم يتجدد له اسم على حدة وضافته
 في لعفرا كضافته في المرفق لان الخط لقليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما
 في أجزاء الارض يعتبر الماء والطين بالاجرة لا يعتبر اللون هو الصحيح (فان تم بالطحين بعد
 ما خلطه غيره لا يجور التوضي به) لانه لم يبق في معنى المرفق من السماء اذا سار غيره الا في
 طبع فيه ما يصفه من الماء في لطافة كالاشنان ويجوز لان الميت قد يغسل بالماء الذي اهل
 بالدار بدلائل وردت لانه لا يمتزج على الماء صير كالسويق لخلوطه في سم الماء
 عنه (وكل ما رقت فيه انجاسة لم يجز لوضوه في الاكاث المجاسة أو كثر) وقول من رحمه
 الله يجور ما لم يمتزج به أو صاهه لما روينا قال لياقلا رحمه الله يجور اذا كان الماء قتيلا لقوله
 عليه السلام اد بلغ قلبك لم يحمل جثا ولا حديث المستيقظ من منامه وقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يوان أحدكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه من الخساة من غير فصل والديروا مالكا
 رحمه الله على ورد في يترصاعة وما رواه كان جار يابى البساتين وما رواه الشافعي رحمه الله ضحفة
 أورداد وهو يضعف عن احتمال الخساة (والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة حار لوضوه
 منه ان لم يزلها أو لانه لا يمتزج مع حريين الماء) والآخر هو الرائحة أو الطعم أو اللون والجاري
 ما لا يمتزج واستعماله في غسل ما يذهب نجاسة قال (واحد من لفظي لا يجور أحد طرفيه
 تجر يد الطرف الآخر اذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز لوضوه من الجانب الآخر لا
 طهران النجاسة لا تصل اليه) اذا نثر التراب في السراية فوق أثر النجاسة ثم عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعتبر لتجريد الاعمال وهو قول أبي يوسف رحمه الله فادعاه
 المجور لاشنان وعن محمد رحمه الله تعالى ما وصي بوجهه الاول أن الحاجة الى الاعتصام في

الخياص أشد منها إلى توصي وبعضهم قدروا بالمساحة عشر في عشر بدرع الكرياس
 توسعة لأمري على الناس وعليه أقوى ولغيره في العمق أن يكون بحال لا ينحسر
 بالاعترف هو الصحيح وقوله في الكتاب جار لوضوه من الجانب الآخر إشارة إلى أنه
 ينحس موضع الوقوع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينحس إلا ظهور النجاسة فيه كالماء
 الحار قال (وموت ما ليس به نفس - ثمة من الماء لا ينحس كابق والداس والناير والعفريت
 ويحوها) وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفسده لأن التحريم لا طريق الكرامة - به النجاسة
 بخلاف دود الخلل وسوس الثمار لأن فيه ضرورة وساقوله عليه السلام فيه هدد هو الخلل
 أكله وشربه والوضوء منه ولأنه نجس اختلاط الدم المفروح باحرثه عند الموت حتى حل
 لمذكي لا يعدم الدم فيه ولا دم فيها أو طارمة است من ضرورتها النجاسة كالأطمين قال (وموت ما
 يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمندر الضفدع والسرطان) وقال الشافعي رحمه الله يفسده لا
 لسمن لما مر وإنما مات في معدته فلا يطى له - كمن نجاسة كبيضة حال معهاد ما ولأنه لا دم
 وبها في الدموى لا يمكن الماء ودم هو المنحس وفي غير الماء قبل غير لسمن يفسده لا يعدم المعدن
 وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الأصح واصفاد البحرى رأى فيه سواه وقيل يرى مفسد
 لو حود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء يكون تولد ومثوه في ماء ومائى المعة من دون مائى
 المراد مفسد قال (والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث) خلافا لما لك والشافعي
 رحمه الله هما يقولان أن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالفطوح وقيل رحمه الله هو واحد
 قول الشافعي رحمه الله أن كان المستعمل متوضوء وهو طهور وإن كان محدثا فهو طاهر غير طهور
 لأن الضرر طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهر الكه نجس - كما وباعتباره يكون الماء نجس
 وقتلنا بانتفاء الطهورة وببقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى هو طاهر غير طهور لأن ملاقات الطاهر الطاهر لا ترجب النجاسة لأنه أقيمت
 قرينة وتعتبر به صفته كمال الصدقة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى هو نجس
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن أحدكم في الماء الدنئ ولا يعمه ماء أزيلت به النجاسة
 الحكيمية فيعتبر بها أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه
 نجس نجاسة غلبة اعتبار الماء المستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية أبي يوسف عنه
 رحمه الله تعالى وهو قوله أنه نجس نجاسة حقيقية لمكان لا خلاف قال (والماء المستعمل هو ماء
 أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرينة قال رضي الله عنه وهذا عند أبي يوسف
 رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضا وقال محمد رحمه الله لا يصير مستعملا إلا بإقامة

أقربه لأن استعماله يساق بجاسه. لأن نام إليه وهما تزال بالقرب وأبو يوسف رحمه الله يقول
 إسقاط الفرض مؤثراً أيضاً فيثبت الفساد بالأمرين ومتى يصير الماء مستعملاً صحيحاً كما زایل
 لعصوه صار مستعملاً لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده والجنب
 إذا عسر في السراطل للو فعد أي يوسف رحمه الله تعالى الرجل بحاله لعدم العصب وهو شره
 منه لا إسقاط الفرض وإنما بحاله لعدم الأمرين وعند محمد رحمه الله تعالى كلاً مما طاهر أن
 لرجل لدم شرط لعصب والماء لعدم فيه القربة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كلاً مما نجح أن
 الماء لا إسقاط الفرض عن البعض بأول المسئلة فالرجل لبقاء الحدث في بقية الأعضاء وقبل
 عنده نجاسة لرجل نجاسة لما المستعمل وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يطغى له حكم
 الاستعمال قبل الانفصال وهو أوفق الروايات عنه قال (وكل ما هب دسغ فقد طهر وجازت
 الصلاة فيه والوضوء منه الأجلد الحرير ولا تدي) لقوله عليه الصلاة والسلام أبا هاب دسغ فقد
 طهر وهو مسموم به حجة على ما لك رحمة الله في جلد الميتة ولا يعارض بالتهى الوارد عن الانتفاع
 من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنفعوا من الميتة بأهاب لأنه اسم لغير المدبوع وحجة على
 لشاهي رحمه الله تعالى في جلد الكلب وليس الكلب نجس العين لا ترى أنه يتفع به سحابة
 وسطية إذا جلا في الحرير لأنه نجس العين إذا طهر في قوله تعالى فانه رجس منصرف إليه لقربه
 وحرمته الانتفاع بأجزائه لا تدي لكرامته فخر جامعنا ريباً ثم ما يمنع النجس والفساد
 وهو دباغ وإن كان تسميماً أو تقيماً لأن المقصود يحصل به ولا معنى لاستنطاق غيره ثم ما طهر
 جلد به دباغ يطهر بالدكا لأنها تعمل على الدباغ في إزالة لوطوبات النجاسة وكذلك يطهر
 لده وهو لصحيح وإن لم يكن ما كولا قال (وشعر الميتة وعظمها طاهر) وقال الشافعي رحمه الله
 تعالى نجس لأنه من أجزاء ميتة ولأنه لا حياة فيها وطهر لا يتألم قطعها ولا يحملها الموات
 والموتز والحياة (وشعر الاسنان وعظمها طاهر) وقال الشافعي نجس لأنه لا يتفع به
 ولا يجور به ولأن عدم الانتفاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله أعلم

﴿فصل في البئر﴾

وإذا وقعت في البئر نجاسة رجب وكان نرح ما بهما من الماء طهارة لها) باجماع السلف
 ومما نزل الآبار مبنية على اتباع لا تاردون لقياس (فان وقعت فيها مرة أو مرتين من غير
 لابل ولعم لم تفسد الماء) استحساناً لقياس أن نفسه لو وقع النجاسة في الماء القليل وجه
 الاستحسان أن آثار الغلوات ليست طارؤاً من حجرة والمواشي تبع حوطا فتلقها الربع فيها
 فعيل القليل عفو الضرورة ولا ضرورة في كثير وهو ما يستكثره الناظر إليه في المروى عن أبي

خفيفة رجه الله وعليه الاعتماد ولا فرق بين لوطب والياسر والصحيح والمكسر والروث والطنخ
 والبعر لان الضرورة تشتمل لكل وفي الشاة تبعر في محلب مرة أو مرتين قالوا ترمى البعرة
 ويشرب الماء مكان الضرورة ولا يعنى القليل في لانا على ما قبل اعدم الضرورة وعن أبي خنيفة
 رجه الله انه كالبئر في حق البعرة والبعرين (فان وقع فيها خمر الخام أو عصفور لا يفسده)
 حلا قال في رجه الله انه استحال أي شئ وفساد فاشبهه خمر الدجاج ولنا إجماع المسلمين على
 قتلها الحمامات في المساجد مع ورود الأمر بظهورها واستحالتها لا في شئ رجة فاشبهه الحمام (وان
 الت فيها شاة ربح الماء كله عند أبي خنيفة وأبي يوسف رجهما الله وقال محمد رجه الله لا يربح
 لا داغلب على الماء ويخرج من ن يكون طهورا) واسه ان يول ما يؤكل لحمه طاهر عنده بحسب
 عندهما له ن انبي عليه الصلاة والسلام امر لعربين شرب بوال الابل والبام اولهما فونه
 عليه الصلاة والسلام استزهوا من لبول فان عامة عذاب لقبرمه من غير فصل ولانه يستحيل
 أي شئ وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه وتأويل ما روى نه عليه السلام عرف شفاهم فيه وحياتهم
 عند أبي خنيفة رجه الله تعالى لا يحل شربه للنداء ولا لغيره لانه لا يمين با شفا فيه ولا يمرض
 عن الحرمه * وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يحل للنداء وللنصف وعند محمد يحل للنداء
 رجه لظهارنه عنده قال (وان ماتت فيهما فأرة أو عصفورة أو صعوة أو سود يسه
 وسام ارض ربح منها ما بين عشرين دلو إلى ثلاثين بحسب كبر لدلو وصعورها) يعني هذا حراج
 لفأرة طميدت اس رضى الله عنه انه قال في الفأرة ادمات في البئر واخرجت من ساعتها
 نزع منها عشرون دلو والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة وأخذت حكمها والعشرون
 طريق لا يجاب والثلاثون طريق الاستحياب قال فان ماتت فيها حمامة أو نحوها كالدجاجه
 والسنور نزع منها ما بين أربعين دلو إلى ستين وفي الجامع الصغير أربعون أو خمسون) وهو الاظهر
 لما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه انه قال في الدجاجة دامت في البئر نزع منها أربعون
 دلو وهذا البيان لا يجاب والخمسون طريق الاستحياب ثم المعبر في كل شئ دلوا يدى يستقى به
 منها وقبل دلو بسع فيها صاع ولو نزع منها بدلو عظيم مرة مقدار عشرين دلو أجاز الحصول
 لمقصود قال (وان ماتت فيها شاة أو آدمى أو كلب نزع جميع ما فيها من الماء) لان بن عباس وان
 لن يبرضى الله عنهما أفذا نزع الماء كله حين مات رجلى في شئ زمزم) فان نفع الحيوان وبها
 نفع نزع جميع ما فيها صغر الحيوان أو كبره لا انتشار لبله في اجراء الماء قال (وان كانت البئر معينا
 لا يمكن نزعها أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء) وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع
 الماء من البئر ويصب فيها ما بين نزع منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبه وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم

يبرح منها عشر دلاء مثل ان تعد لقصبة فيبظر كم انقص فيبرح اكل قدر منها عشر دلاء وهذا
 عن ابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله شرح ما تادلوا الى ثلثمائة مكانة بنى قوله على ما شاهد في
 لاه وعنه ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في منه يبرح حتى يعلبهم الم ولم يقدروا العلبة شيئا
 هو دأبه وقيل يؤخذ بقول رجلين طماعه رتي ممر لما هو هذا أشبه بالفقه قال (وان وجدوا في
 بئر فارة أو غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنفج ولم تنفج عدا صلاة يوم وليلة اذا كانوا نوضوا
 منها و... لو كل شيء أصابه ماؤه وان كانت قد انفتحت أو انفتحت أعادوا صلاة ثلاثه أيام
 رابها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابيس عليه السلام عاده شيء حتى ينفتحوا متى وقعت
 لان اليقين لا يرول بالثبوت والركن رأى في نوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ولا يبي حنيفة رحمه
 الله تعالى ان للموت سببا طاهرا هو لو وقع في ماء ويحال عليه الا ان الاتفاخ والتفخ دليل
 لتقدم في قدر بالثلاث وعدم الاتفاخ والتفخ دليل قرب العهد فقدرناه يوم وليلة لان مادون
 ذلك ساعات لا يمكن سببها وأما مسألة الجحاسة فسدق المعنى هي على الخلاف وقدر بالثلاث في
 ليان ويوم وليلة في الطري ولو سلم دنوب بغير شيء عينه ولا يبرح عنه عن غيره فيفترقان
 وفصل في لاسا وعبرها (وعرق كل شيء معتبر سورة) لاه ما لا ينولد ان من لحمه فاحدا أحدها
 حكم صاحبه قال (رسور لا تدى ويميز كل لحم طاهر) لان الحسنة للعب وقد تولد من لحم طاهر
 ويكون طاهرا ويدخل في هذا الحواب بطيب والحنص والكافر وسورا كلب نجس وبغسل
 لانا من ولوعه ثلاثا لقوله عليه الصلاة والسلام يغسل لانا من ولوع لكلب ثلاثا
 ولسانه يلقى الماء دون لانا وأما نجس الاناء قال: أولى وهذا يغسل بالحناسة والعدد في
 لغسل وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اشترط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلاث
 وما يصيبه سوره وهو دونه أدنى ولا ممر لو ارد بالسبع محمول على انتهاء لاسلام (وسور الحزير
 نجس) لانه نجس العين على ما مر (وسور سباع البهائم نجس) خلافا للشافعي رحمه الله في ما سوى
 الكلب والحزير لان لحمه نجس ومنه يتولد للعب وهو المعتبر في الباب (وسور الهرة طاهر
 مكروه) وعن ابي يوسف رحمه الله انه غير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصفي لها لانا
 فشرب منه ثم وصا به ولما لقوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم دون الحلقه
 والصورة لانه سقطت الحناسة على الطوف وبقيت كراهية وماروه محمول على ما قبل
 التحريم ثم قيل كراهية الحرمه اللحم قيل اعدم نجامها الحناسة وهذا يشير الى لانه ولاول
 في القرب من التحريم ولو أكلت فارة ثم شربت على مرره لماء تنجس الا اذا مكث ساعة
 انفلها فمها بلعام او لاستثناء على مذهب ابي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وسقط اعتبار

الصب للضرورة (و) سؤر (الاجابة للحلا) مكروه لاهما تعاطا لاجاسة ولو كانت
 محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى من تحت قدميها لا يكره لوقوع الامن عن الملاحظة
 (و) كذا سؤر (سباع اطير) لانها تأكل الميتات فاشبه لاجابة للحلا وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى انها اذا كانت محبوسة ويعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها لا يكره واستحسن لما شيخ
 عنده الرواية (و) سؤر (ما يسكر البوت كالحية والفارة مكروه) لان حرمة اللحم اوجبت
 نجاسة لسؤر الا نه سقطت النجاسة لهالة الطرف فثبت الكراهة والتنبية على العلة في الطريقة قال
 (وسؤر الحمار والبعل مشكول فيه) قيل اشترى طهارته لانه لو كان طاهر الكتاب طهورا لم
 يعل القاعاب على الماء في الشئ في طهوريته لانه لو وجد الماء لم يطبق لاجب عليه غسل رأسه
 وكذا البنية طاهر وعرقه لا يجمع جوار الصلاة ونفعش وكذا سؤره وهو الاصح ويروى عن
 محمد رحمه الله عليه على طهارته وسبب الشئ تعارض الادنى باذنه وحرمة أو اختلاف
 لصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن أبي حنيفة رحمه الله انه نجس ترجه بالحرمة
 والنجاسة والبعل من نسل الحمار فيكون عبراته (فان لم يجد غيرهما ينوضأ بماء يترجم ويحور
 ايها مقدم) وقال رفر رحمه الله لا يجوز الا ان يقدم الوضوء لانه ما واجب الاستعمال فاشبهه
 المطلق ولنا ان لم يطهر أحد مما في قيد الجمع دون الترتيب (وسؤر الفرس طاهر عندهما) لان
 لحمه ما كول (وكذا عنده في الصحيح) لان كراهته لا طهارته (فان لم يجد الا ييد
 انهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينوضأ به ولا يترجم) الحديث لانه الجن فان النبي عليه
 السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال أبو يوسف رحمه الله لا ينوضأ به وهو
 رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيه قال الشافعي رحمه الله عملا بأية البيه
 لانها اقوى او هو منسوخ هالاها مدنية وايضا بلن كانت مكة وقال محمد رحمه الله تعالى ينوضأ
 به ويتيمم لان في الحديث اضطرار باب في التاريخ جهالة ورجب الجمع احتياطاً قنالية بلن كانت
 عبر واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور وعلمت به الصحابة رضي الله عنهم وحمل
 راد على الكتاب واما لا اعتمال به فقد قيل يجوز عنه اعتباره بالوضوء فيل لا يجوز لانه
 فوقه والبيد المختلف فيه ان يكون حلوقه في السيل على الاعضاء كلها وما شئت منها سار
 حراما لا يجوز اتوضي به وان غيرته لانه قد ادم حلوقه فانه هو على الخلاف وان اشتد فقه
 في حنيفة رحمه الله يجوز لتوضي به لانه محل شربه عنده وعند محمد رحمه الله لا ينوضأ به
 لحرمة شربه عنده ولا يجوز لتوضي به مساواة من لا يبدء بماء على قضية القباس

(ومر لم يجد ماء وهو - فخرج مصر بنفسه وبين مصر بمصر على او اكثر تبعم بالصعيد)
 لم يره تعالى فم يجد ماء فبعمو صعيد طيبا وقوله عليه السلام التراب طهورا للمسلم ولو الى
 عشر حرج ما لم يجد الماء لم يل هو المختار في مقدار لانه يحقه طرح بدخول مصر والماء
 معدوم حقيقة والمعتبر لم يفتنون خوف لقوت لان انقرب طباتي من قبله (ولو كان يجد الماء
 لانه مريض يخاف ان يستعمل الماء شدة مرضه تبعم) لما تلو بالان الضر في زيادة
 المرض فرق الضر في زيادة تبعم الماء وذلك يبيح تبعم فهدا ولي ولا فرق بين ان يشد مرضه
 بالمعبر بل وبالاستعمال واعتبر الشافعي رحمه الله تعالى خوف التلف وهو مردود بظاهر النص
 (ولو خاف الجلب ان اغسل ان يفتنه البرد او بمرضه تبعم بالصعيد) وهذا اذا كان خارج المصر لما
 بناولو كان في المصر فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما هما يقولان ان تحقق هذه
 الحانة اذ في المصر فلا يعتبر قوله ان العجرات استحققة فلا بد من اعتبارها (والتبعم ضربان
 مسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين) لقوله عليه السلام التبعم ضربان ضربة
 للوجه وضربة لليدين وينقص يديه بقدر ما يمتدثر التراب كما لا يصير مثله ولا بد من الاستحمام
 في طاهر الرواية لقصاصه مقام الوضوء ولهذا قالوا يحل لاصابع وتزع لخاتم تبعم المسح
 والحديث والجماعة فيه سواء وكذا الجنب وللغاس لما روى ان قوما جاز لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وولوا ما قوم نسكن هذه الرمال ولا يجد الماء شهرا او شهرين وفيما الجنب والخاص
 والنفاء ونال عليه السلام عليكم بارضكم (ويجوز التبعم عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله بكل
 ما كان من جاس الارض كالتراب والرمل والحجر والجبص والتورة والكحل والزبد يخ وقال ابو
 يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل) وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالتراب لم يمت وهو روية
 عن ابي يوسف لقوله تعالى فتيمة واصعيد اطيبا اي ترابا منبثا فانه ابن عباس رضي الله عنه غير
 راب يوسف راد عليه الرمل بالحديث الذي روياه وطما ان الصعيد اسم لوجه الارض معنى به
 الصعود والطيب بختم الطاهر فحمل عليه لانه ليق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجاع (ثم
 لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة رحمه الله) لا طلاق ما تلواه (وكذا يجوز بالعبارة
 مع الصبرة على الصعيد عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله) لانه تراب رقيق (والنية فرض
 في التبعم) وقال في فرضه الله لا بد بفرض لانه حلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه وانما
 نه يثبت عن قصد ولا يتحقق دونه او جعل طهورا في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على
 ما مر (ثم اذا بوى الطهارة او استباحة الصلاة اجراء ولا يشترط نية التبعم لم يحدث والجنابة) هو
 الصبيح من المذهب (فان تبعم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متبهما عند ابي حنيفة

ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله هو تيمم) لانه نوى قرينة مقصودة بخلاف
 انهم لدخول المصعد ومن المصعد لانه ليس بقرينة مقصودة ولهما ان الشراب ما جعل
 طهورا الا في حال ارادة قرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة ولا سلام قرينة مقصودة تصح
 بدونها بخلاف سجدة السلاوة لانها اقرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة (وان نوضا لا يريد به
 الا سلام ثم اسلم فهو متوضئ) خلافا لما في رحمه الله على اشراط لنية (فان تيمم مسلم ثم
 ارتد والعايا بالله ثم اسلم فهو على نية) وقال زفر رحمه الله بطل تيممه لان الكفر ينافي به
 ويسنوي فيه الابتداء والبقاء كالمزمع في السكاح ولما ان الباقي بعد التيمم صفة كونه
 طاهرا فاعترس الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء وانما لا يصح من الكافر
 ابتداء لعدم النية منه (وينقص التيمم كل شيء ينقض الوضوء) لانه حلف عنه فاخذ
 حكمه (وينقضه ابصار رؤية الماء اذا قدر على استعماله) لان لفظة هي المراد
 بالوجود الذي هو غاية الطهوية الشراب ونحوه السبع والعدو والعطش عاجز حكم
 لنا ثم عند أي حيفة وجهه الله قادر ان يدبر احثي لومر الدائم التيمم على الماء بطل تيممه عنده
 والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بعدادونه ابتداء فكذلك اتهم (ولا تيمم الا بصعيد طاهر) لان
 الطيب أريد به الطاهر في النص ولانه آية نظهير ملائمة من طهارته في نفسه كالنماء (ويستحب
 اعدام الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت فان وجد الماء نوضا ولا تيمم وصلى) يقع
 لاداء باكل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 ما في غير رواية الاصول ان التأخير حرم لان غالب الراي كالتحقق وجهه الطاهر ان اعجز
 ائت حقيقة فلا يبرول حكمه الاية بين مثله (وصلى بتممه ما شاء من القران والصلاة) وعند
 الشافعي رحمه الله تعالى عليه تيمم لكل فرص لانه طهارة ضرورية ولما انه طهور حال عدم
 الماء فيعمل بماله ما بقي شرطه (وتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنارة والولي غيره وحاق
 ن اشتعل بالطهارة ان نفوته الصلاة) لانها لا تقضى ويتحقق العجز (وكذا من حضر العيد فحاق
 ن اشتعل بالطهارة ان يفوته العيد تيمم) لانها لا تعاد وقرله والولي غيره اشارة الى انه لا يجوز
 للولي وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو الصحيح لان للولي حق الاعادة فلا
 دوات في حقه (وان أحدث الامام أو المقتدي في صلاة العبد تيمم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقالوا لا تيمم) لان الا لاحق بصلى بعد فرغ الامام فلا يخاف انقوت وله ان تحرف باقي لانه
 وم رحمه فيعتره عارض يقصد عليه صلواته والخلا في فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم

ويلا تفاق لا بالو أوجباً لو صور يكون واجداً للماء في صلاته فيفسد (ولا يتيمم بجمعه وإن حاف
لغوت لو نوصاً فإن أدرك الجمعة صلاه ولا صلى أظهر أرها) لا ما تفرقت في خلف وهو أظهر
تخلاف العبد (وكذا د حاف فوت الوقت لو ترصاً لم يتيمم وبتوضاً ويقضى ما فاتته) لأن الفوات
في خلف وهو نقصاء (ولما أفراذ سي لم في رجه قيمه وصلى ثم ذكر لم لم بعده
عند أي خيفة ومحمد رجهما لله تعالى وقال أبو يوسف رجه لله تعالى بعيداً) والخلاف فيما د
رصعه نفسه أو رضعه غيره بامر أو ذكر في الوقت وما دسوا له أنه واجد للماء وهو كذا د كان في
رجه ثوب دسبه ولأن رسل لم في معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه ولهما به لا قدرة بدون
لعلم وهو المراد بالوجود ماء لول معدن للشرب لا الاستعمال ومثله الثوب على الاختلاف
ولو كان على الاتفاق يفرض الستر يقرب إلى خاف والطهارة بالماء تغرب إلى خلف وهو لقيم
(وليس على المتيمم طلب الماء إذ لم يطلب على طه أن يقربه ماء) لأن الغالب عدم الماء في الفوات
ولا دليل على لوجود فلم يكن واجداً للماء (وان طلب على طه أن يقربه ماء لم يجوز له أن يتيمم حتى
يطلبه) لأنه واجد للماء طراً إلى دليل ثم يطلب مقدار العلوة ولا يبلغ ميلاً كيلاً ينقطع عن
رفقه (وان كان مع رفقه ماء طلب منه قبل أن يتيمم) لعدم المنع عالياً فإن منعه منه يتيمم
اتعقق المحرر (ولو يتيمم قبل لطلب أجراً عند أي خيفة رجه لله تعالى) لأنه لا يبره الطلب
من ملان عبر وفاء لا بحرته لأن الماء مبدول عادة (ولو أبي أن يطميه لا شمن المثل وعنده منعه
لا بحرته السبعم) اتعقق لقدرة ولا يبره تحمل لبن الفاحش لأن الضرر من قطره الله أعلم

باب المدح على الخفيين

(المدح على الخفيين جائز بالسنة) والأخبار فيه مستفصلة حتى قيل إن من لم يبره كان مبتدعاً للكر
من رآه ثم لم يمدح أحداً الأمر به كان مأجوراً (وبحور من كل حدث موجب للوضوء ذالبسهما على
طهارة كاملة ثم أحدث) خصه بحدث موجب للوضوء لأنه لا مسح من الجنابة على ما بين أن شاء الله
وبحدث متأخر لأن خلف عهد ما عاد ولو جاوره بحدث سابق كالمستعاضة بالست على السبلاز
ثم خرج الوقت والمتيمم إذا لبس ثم رأى الماء كان رافعا وقوله ذالبسهما في طهارة كاملة لا لا يقيد
اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله وليس عليه
ثم اكمل الطهارة ثم أحدث بجرته لم مسح وهذا لأن خلف ما ع حاول لحدث بالقدم ويرى كمال
لطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان خلف رافعا (وبحور الما يتيمم بوما ولو له
والما سفر ثلاثة أيام ولياها) اقره عليه السلام بمسح المتيمم بوما ولو له والماء افر ثلاثة أيام ولياها
قال (وابتداؤها عقب الحدث) لأن خلف ما ع سرية لحدث فتعتبر المدة من وقت المنع (والمدح

على ظاهرهما خطوط الاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق (الحديث المعبره رضى الله عنه
 ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة
 وكفى طرلى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطا بالاصابع ثم المسح على اظفار
 خنم حتى لا يجوز زعلي باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول به عن لقياس فبراعى فيه جميع ما
 ورد به الاشرع والبدعة من الاصابع استعجاب اعتبارا بالاصل وهو العسل (وهو من دلت مقدار
 ثلاث اصابع من اصابع اليد) وقال المكي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاول اصبع
 اعتبارا لآلة المسح (ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يبين منه قدر ثلاث اصابع من
 اصابع الرجل فان كان أقل من ذلك جاز) وقاله في الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز وان قل
 لانه لما رجب غسل الياضي وجب غسل لباقي وساكن الخف لا يجوز عن قبيل خرق عادة
 فيلحقهم الخرج في الاربع وتفصل عن الصكبير فلا خرج والكبير ان يشك في قدر ثلثه
 اصابع من اصابع الرجل اصعرا هو الصبح لان لاصل في القدم هو لاصابع وثلث
 اكثرها في مقام مكان لكل واعتبار لاصعرا الاحتياط ولا منسب لمحول لانامل ذلك لا يفرج
 عند الشئ ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في
 خفين لان الخرق في أحدهما لا يمنع قطع السفر بالاخر بخلاف لجساسة الفرقه لانه حامل
 لكل واستكشاف العودة نظير العادة (ولا يجوز له من وجب عليه العسل) الحديث صفوان
 بن عسال رضى الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر اذا كانا سفران أن لا يزع
 حفاوا ثلاثة أيام ولياليها الا عن جباية ولكن من ول أو عاظم روم ولا ن الجباية لا تنكر عادة ولا
 خرج في الترع بخلاف الحديث لانه ينكر (وبعض المسح كل شئ يفض لوضوء) لانه بعض الوضوء
 اويضة ابعاض الخف) اسرايه الحديث في القدم حيث رل المصاح (وكذا اربع أحدهما
 تعذر الجمع بين العسل والمسح في رقيقة واحدة (وكذا مضى المدة) لما روى (واعتقت المدة
 اربع خفيه وغسل رجليه وصلى وابس عليه عادة نية الوضوء) وكذا دا زع قل المدة لان
 عند اربع يسرى الحديث لساق في القدمين كانه لم يمسهما او حكم اربع يشب بحر وج القدم
 ان الساق لانه لا معتبر به في حق المسح وكذا ما اثر القدم هو الصحيح اوس ابتداء المسح وهو مقبض
 وسافر قبل تمام يوم واليه مسح ثلاثة أيام ولياليها) عملا بطلاق الحديث ولانه حكم منعاق
 الوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة لا إقامة ثم لا لان لحث قد مرى في
 مام وحلف ايس رافع (ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة لا إقامة فرع) لان رخصة السفر
 لا تنقضي وانه (وان لم يستكمل ثلثها) لان هذه مدة الإقامة وهو مقبض قال (ومن ابس الجرموق

فوق الحنف مسيح عليه) خلافت في رجه لله تعالى فانه يقول لا بدل لا يكون له بدل ولما ار
 النبي عليه السلام مسح على الجرم وقبره لانه يسبح للحنف استعما الاوغر ضا وصار كخف ذي
 طاقين وهو بدل عن الرجل لاعن الحنف بخلاف ما داليس الجرم موق بعدما أحدث لان الحدث
 حل بالحنف فلا يتحول في غيره ولو كان الجرم موق من كرباس لا يجوز المسح عليه لانه لا يصلح
 بدل عن الرجل الا ان تغد ايلة الى الحنف (ولا يجوز لمسح على الخور بين عند أبي حنيفة
 لان يكون الجملدين أو متعلين وقالوا لا يجوز ذلك كالتحجير لا يشقان) لما روى أن النبي عليه
 السلام مسح على جوربه ولا به يمكنه المشي فيه اذا كان خيما وهو أن يستعمله على الساق من
 غير أن يرتبط شيء فانه الحنف وله أنه ليس في معنى الحنف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا
 اذا كان مملوا وهو محل الحديث وعنه أنه يرجع الى قولهما وعليه افتوى (ولا يجوز المسح
 على العمامة والقلنسوة والبرقع والفقارين) لانه لا يخرج في زرع هذه الاشياء ولرخصة لدفع
 الطرج (ويجوز المسح على الجائر وان شدها على غير وضوء) لانه عليه السلام فعله وأمر
 عليا رضي الله عنه ولان الطرج فيه فوق الطرج في زرع الحنف فكان أولى بشرع المسح وبكتفي
 ما يسح على أكثر ما ذكره الحنف من رجه لله تعالى ولا يوقت لعدم الموقوف بالوقت (وان
 سقطت الخبيرة عن غيره لا يبطل المسح) لان العذر قائم ومسح عليها كما غسل لما تحتها مادام
 العذر قائما (وان سقطت عن بره طل) لزوال العذر وان كان في صلاة استقبل لانه قد روي
 لاسل قبل - اصول لمقصود البدل والله أعلم

باب الحيض والاستحاضة (أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها أو ما ينقص من ذلك فهو استحاضة)
 لقوله عليه السلام أقل الحيض للجارية ليكر وليب ثلاثة أيام ولياليها أو أكثر عشرة أيام
 وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في التقدير بيوم ولياليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
 يومان والاكثر من اليوم ثلاث فانه لا أكثر مقام لكل فسادا تنقص عن تقدير الشرع (وأكثر
 عشرة أيام ولياليها أو الزائد استحاضة) لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في
 التقدير بخمسة عشر يوما ثم الزائد والافاض استحاضة لان تقدير الشرع يمنع المطاق غيره (وما
 نراه المرأة من الحرة والصغرة والكدرية في أيام الحيض حيض) حتى ترى البياض خالصا (وقال
 أبو يوسف رحمه الله لا تكون الكدرية حيا لا بعد الدم) لانه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر
 عن الصافي ولهما ما روي أن عائشة رضي الله عنها جط ما سوى البياض الخالص حيا وضاهد
 لا يعرف الاسماعا رقم لرحم مسكوس فيخرج الكدر أو لا يخرج إذا نضب أسفها أو أما المضرة
 فالصحيح أن المرأة اذا كانت من ذوات الاقره تكون حيا وضاهد يحمل على فساد لهدا وان كانت

كبيرة لا ترى غير الحصرة تحمل على يداد منيف فلا يكون حبسا (وحيث يسقط عن الحائض
الصلاة وبحرم عليها الصوم ونقض الصوم ولا تنقض الصلاة) لقول عائشة رضي الله عنها
كانت احدا على عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تنقض اصابا ولا تنقض
الصلاة (ولان في قضاء الصلاة حرمانها عنها ولا حرج في قضاء الصوم) (ولا يدخل المسجد)
وكذا الجنب لقوله عليه السلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب وهو باطلافة محدثة على
اشافى رحمه الله في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور (ولا تطوف البيت) لان تطوف
في المسجد (ولا ياتيها روحها) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن (وليس للحائض والجنب
والنفساء قراءة القرآن) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن وهو
حجة على مالك رحمه الله في الحائض وهو باطلافة يتناول مادون الآية فيكون حجة على الطحاوي في
ما حثه (وليس لهم من المصحف الا باطلافة ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن الا صرته وكذا
حدث لا يمس المصحف الا باطلافة) لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ثم الحدث
والجنابة حلالا يذهبون ان في حكم لمس الجنابة حدث الممدون حدث فيفترقان في حكم
القراءة وغلافه ما يكون متجاوبا عنه دون ما هو متصل به كالخيط المشرز هو الصحيح ويكره
منه الحكم هو الصحيح لانه تابع به بخلاف كتب اشربة لا اهلها حيث يرد في بعضها بالنكح
لان فيه ضرر ولا بأس بدفع المصحف الى الصبيان لان في لمس نصيبه حفظ القرآن وفي الامر
بالطهر بحر جاهم وهو هو الصحيح قال (وردا يطعم دم الحيض لافل من عشرة ايام لم يحل وطؤها
حتى تعتدل) لان الدم قد يدبر اذرة وينقطع اخرى فلا بد من الاعتدال لينزع جانب الانقطاع
(ولم تعتدل ومضى عليها اذنى وقت الصلاة تقدر ان تقدر على الاغتسال والتعريمة حل
وطؤها) لان لصلاة سائر ديني ذمتها ظهرت حكما (ولو كان انقطع الدم دون عاداتها فوف
اللاث لم يقرب ما نفي محض عادتها وان اغتسلت) لان العود في العادة عاب فكان الاحتياط في
الاجتناب (وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطؤها قبل العسل) لان الحيض لا يبرئ منه على
عشرة الا انه لا يستحب قبل لاغتسال النهي في امرأة بالتشديد قال (والطهر اذ نحل من
الدمين في مدة الحيض فهو كالدم لتواي) قال رضي الله عنه وهذه احدي الروايات عن أبي
حيفة رحمه الله وجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس شرط بالاجماع فاعتبر اوله وآخره
بالصواب في باب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله وهو روايته عن أبي حيفة رحمه الله قول هو
آخر اقوله ان الطهر اذا كان أقل من خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كاله لم يتواي لانه طهر
فاسد فيكون بمنزلة الدم والاخذ بهذا القول أسير وعمامة يعرف في كتاب الحيض (وأقل الطهر

خمس عشر يوماً) هكذا قيل عن إبراهيم الخليل عليه السلام (ولا عابه لا كثره) لأنه
تمتد إلى سنة وستين فلا يقدر بتقدير الابد السنوي بل قد فاجتمع لي نصب العادة ويعرف
دلت في كتاب الحبيب (ودم الاستعاضة كل عاف له ثم لا يجمع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء) لقوله
عليه السلام ترضى وصلي ويطهر لدم على الحصى يزداد عرف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم
والوطء بنتيجة لاجتماع (ولو رد لدم على عشرة أيام وله عادة معروفة فزوم اردت ان آيات
عادتها والذي زاد استعاضة) لقوله عليه السلام المستعاضة تدع الصلاة بام اقرها اولان
لا تدعى لعدة بخافس ما راد على عشرة فبلحق به وان تدأت مع البلوغ مستعاضة فحصىها
عشرة أيام من كل شهر ولباقى الاستعاضة لا ما عرفناه جوا ولا يخرج عنه بالمثل والله أعلم
(وهصل في) (والمستعاضة ومن سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ وضوء
لوقت كل صلاة فيصلون بذلك لوضوء في وقت من وقت من افرائض والنوافل) وقال الشافعي
رحمه الله ترضأ المستعاضة لكل مكتوبة لقوله عليه السلام المستعاضة تتوضأ لكل صلاة
ولان اعتبار طهارتها ضرورة أدلة مكتوبة فلا يتبني عند الفرع منها ولنا قوله
عليه السلام المستعاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام تستعار للوقت
قال آية الصلاة اطهر أي وقتها اولان لوقت قيم مقام لاد يسير في مدار الحكم عليه (واذا
خرج الوقت طل وضوءهم وسأفرو لوضوء صلاة أخرى) وهذا عند أصحابنا الثلاثة رضي
الله عنهم وقال زفر رضي الله عنه سأفرو ادخل لوقت فان توضأ حين طلوع الشمس احرامهم
عن فرض لوقت حتى يذهب وقت طهر) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو
يوسف وزفر رحمه الله اجزأهم حتى يدخل وقت طهر وحاصله ن طهارة المعذور تنقضي
بمخرج لوقت أي عنده بالحدث اما في عند أبي حنيفة رحمه الله وبمخرج لوقت عند زفر
وبأيهما كان عند أبي يوسف رحمه الله وفائدة الاختلاف لان طهر الايمن ثم ما قبل لول كما ذكرنا
أو قبل طلوع الشمس لزفر رحمه الله ان اعتبار طهارة مع منافي للحاجة إلى الاداء ولا حاجة قبل
لوقت فلا تعتبر ولا ييوسف ن الحاجة مفصورة على لوقت فلا تعتبر قبله ولا ما وطهارة لا بد
من تقديم طهارة على الوقف ليمكن من لاد كما دخل لوقت وخروج لوقت دليل روال
الحاجة فطهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ لمعدور الصلاة
ليدبه ان يصلي الظهر عند ما هو الصحيح لاسها بعبارة صلاة الضحى ولو توضأ مرة للظهر
في وقته وأخرى فيه لمعدور عند ما ليس له ان يصلي به العصر لا تنقضاء بخروج وقت المفروضة
والمستعاضة هي التي لا يصح عليها وقت صلاة الا بالحدث الذي انقلب به بوجوده وكذا

كل من هو في معاشها وهو من ذكر ما ومنه استطلاق طهر وغسل ربيع لان الضرورة به مدا
تتحقق وهي نعم الكل

فصل في النفاس

(النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة لانه مأخوذ من نفس لرحم بالدم أو من خروج النفس
عني لولد أو بمعنى الدم) والدم الذي نراه لحامه لي يتداه أو حال ولادتها قبل خروج لولد
استعاضة) وان كان ممسدا وقال لسافق رحمه الله حبس اعتبارا بالنفاس ادعاهما
من الرحم ولنا ان الحبس يسد دم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انقضاءه بخروج لولد
ولقد كان نفاسا بعد خروج بعض الولد بما يروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه يفتح
في نفس به (والنفس الذي استبان بعض خلفه ولد) حتى يصير المرأة نفاسا ونصير الامة أم ولديه
وكذا العدة تنقضي به (وأقل النفاس لاحله) لان نفاس الدم الولد علم لخروج من الرحم فاغنى عن
امتداد جعل علما عليه كأي الحيض (وأكثره أربعون يوما) وانما زاد عليه استعاضة) الحديث أم
سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما رأت من امرأة نفاسا إلا ما رأت من الحيض
الله في اعتبار السنين (فان جاوز الدم لاربعةين وقد كانت ولدت قبل ذلك وطاعة في الدم من
ردت الى يوم عادتها) لما بينا في الحيض (وان لم تكن لها عادة فانه نفاسا أربعين يوما) لانه
أمكن جعله نفاسا فان ولدت ولدين في طن واحد فنفاسها من الولد الاول عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله وان كان بين الولدين أربعون يوما قل محمد رحمه الله من الولد الاخير) وهو
قول زفر رحمه الله لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفاسا كما لا يتخبط ولهذا تنقضي العدة
بالولد الاخير بالاجماع ولهما أن الحامل اذا التحيض لانه اذا دم الرحم على ما ذكرنا وقد اختلف
بخروج لاول ونفس الدم كان نفاسا والعدة تعلق بوضع حمل مضاف اليها فيتنزل الجميع

باب الانحاض وتطهيرها

(تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه) لقوله تعالى وثيابك
طهور وقال عليه السلام حبه ثم اقربيه ثم غلبه بالماء ولا يضر لآثره واذا وجب التطهير بما ذكرنا
في الثوب وجب في البدن والمكان فان لا استعمال في حاة الصلاة يشمل لكل (ويجوز تطهيرها
بالماء وبكل مسطح طاهر يمكن زالتها كالخل وماء لورد ونحو ذلك مما دأ عصره عصر) وهذا
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد ورفقه لسافق رحمه الله لا يجوز الا بالماء لانه
يتنجس بأول ملاقة ولا يجس لا يفيد طهارة لان هذا ليس نزل في الماء للضرورة ولهما ان
لما عالق والطهورة بعلقة القلع والار لغير النجاسة لمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة بقي

طاهر وجوب الكتاب لا يفرق بين ثوب وايدن وهذا قول في حقيقته رحمه الله واحدى الرويتين
 عن ابي يوسف رحمه الله وعنه في حرق بينهما في حرق ايدن غير لماه (واذا أصاب الخلف
 نجاسة طاهرة كالروث والعدرة واندم والمي فنجست فذلك بالارض حار) وهذا مستحسن (وقال
 محمد رحمه الله لا يجوز) وهو القاس (لا في المي خاصة) لان المتداخل في الخلف لا يزيله الخلف
 ولذلك يختلف المي على ما ذكره وطما قوله عليه السلام فان كان بهما ذى قلم مسحهما بالارض
 فان لارض طما طهور ولان جلد لصلاته لا يتداخله اجراء لنجاسة الا قليلا ثم يحد به الجرد
 داخل فادار ل رل مقام به (وفي لوط لا يجوز حتى يمس به) لان المسح بالارض يكثره ولا
 طهره وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا مسح الارض حتى لم يبق أثر النجاسة طهره لم يمس
 ابلى واطلاق ما يروى وعليه ما يشايخنا رحمه الله (فان أصابه بول فمس لم يجز حتى يمس به)
 وكذا كل ما لا جرم له كالحجر لان الاجراء تنسب فيه ولا يجذب بجذبه او قيل ما يتصل به من الرمل
 ولما دحرم له (ولثوب لا يجزى فيه الا اهل وان يمس) لان الثوب لتخلط به شدة له كثير من
 حرز لنجاسة فلا يجوزها الا لمس (والمي يحس بحب غيرة ان كان رطبا وادخف على الثوب
 حراجه الفرق) قوله عليه السلام اما شى رضى الله عنها فاعسده ان كان رطبا وادخف به ان كان
 با سار ل الشافعى رحمه الله المي طاهر واجبه عليه ما روى بناء وقال عليه السلام اعيا مس
 ثوب من جس وذكر منها لمي ولو أصاب البدن قال مشايخنا رحمه الله يطهر بالفرل الار
 ابلى فيه أشد وعن ابي حنيفة رحمه الله نه لا يطهر الا بالعسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود
 الى الحرم والبدن لا يمكن فركه (ولنجاسة اذا أصابت المرأة أو السفى اكتفى بمسحهما) لا به
 لاند حله النجاسة وما على طاهره برول بالمسح (وان أصابت الارض نجاسة فنجست الشمس
 وذهب أثرها جازت الصلاة على مكانها) وقال رفرو الشافعى رحمه الله لا يجوز لانه لم يوجد المريل
 (و) لهذا (لا يجوز انيم به) واما قوله عليه السلام ركاة لارض يمسها وانما لا يجوز انيم به لان
 طهارة الصعيد تحت شرط ابص الكتاب فلا تادي بها ثبت بالحديث (وقدر الدرهم وما دونه من
 جس المعط كالدم والبول والحروخ والدجاجة وبرل الحمار جازت الصلاة معه وان زاد
 بحر) وقال رفرو الشافعى رحمه الله فدل النجاسة وكثيرها سواء لان النص الموحى للتطهير له
 فصل ولما ان القليل لا يمكن التحرر عنه ويجعل عفو او قدرناه بقدر الدرهم أخذنا عن موضع
 لانسحاحهم روى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر درهم الكف في الصحيح ويروى
 من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير لمخال وهو مبيع وزنه مثقالا وقيل في اتوفيق بينهما ان
 لا يفي الرقيق والثابسة في لكتيف ونما كانت نجاسة هذه لاشياء مغلظة لانها كانت تدل

منطوع به (وان كانت محففة كقول ما يؤكل لحمه جارت الصلاة معه حتى يبيع ربع ثوب) يروى
 ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفاخش والربع ملحق بالكل في حق بعض
 الاحكام وعنه ربع أدنى ثوب فيجوز فيه الصلاة كما نرى وقيل ربع لموضع الذي أصابه كالذئب
 والدخريين وعن أبي يوسف رحمه الله شرب في شعرا ما كان محففا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله لمكان الاختلاف في نجاسته أوله عارض المصين على اختلاف الاصناف او اذا أصاب
 الثوب من الروث أو من اخشاء البعوض أكثر من قدر الدرهم لم يحر الصلاة فيه عند أبي حنيفة (لان
 النص الوارد في نجاسته وهو ما روى انه عليه السلام رمى بالروث وقال هذا حرس أو كس لم يعارضه
 غيره ومما ثبت التعليق عنده والتخفيف التعارض (وقال لا يحرثه حتى يفتحش) لان الاجتهاد
 فيه مسانعة ما يثبت له تخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لا متسلة لطرق ما وهي مؤثرة في
 التخفيف بخلاف قول الجار لان الارض تنشق قلبا لضرورة في التعال قد أثرت في التخفيف مرة
 حتى تظهر بالمسح فكفي مؤثتها ولا فرق بين ما كول اللحم وغير ما كول اللحم وزور رحمه الله
 فرق بينهما ووافق أبو حنيفة رحمه الله في غير ما كول اللحم ووافقهما في ما كول وعنه محمد رحمه
 الله انه لا يدخل الري وراى البلوى أثني بأن الكثير الفاخش لا يمنع أيضا وقاسوا عليه طين بخار
 وعند ذلك رجوعه في اللحم يروى (وان أصابه بول لفرس لم يفسده حتى يفتحش عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لا يمنع وروى عنهما) لان بول ما يؤكل لحمه طاهر
 عنده محفف فنجاسته عند أبي يوسف رحمه الله ولحمه ما كول عندهما أو ما عند أبي حنيفة
 رحمه الله والتخفيف التعارض الآخر (وان أصابه خرم ما لا يؤكل لحمه من الطيور أو أكثر من
 قدر الدرهم جارت الصلاة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله
 ما لا يجوز) فقد قيل ن لاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدرو هو الأصح هو يقول ان
 التخفيف للضرورة ولا ضرورة لعدم الحاجة فلا يخفف ولهما انهما قد فرق من طهارة والتعاضد عنه
 متعذر فتعققت الضرورة ولو وقع في الماء قيل يفسده وقيل لا يفسده انما يفسدون الاواني عنه
 (وان أصابه من دم السمك أو من لعاب البعل أو الحمار أو أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه)
 أم دم السمك فلا نه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 غير فيه الكثير الفاخش فاعتبره نجسا أو ما لعاب البعل والحمار فلا يفسد فيه فلا ينجس
 به. أطاهر (فان اتضح عليه البول مثل رؤس لا يرفد ذلك ليس شيء) لانه لا يستطاع الامتناع
 عنه قال (والنجاسة صر بان مريئة وغير مريئة فما كان منها امرئيا فطهارته زوال عينها) لان
 النجاسة حلت للحل باعتبار العين فتزول زوالها لان يبقى من أثرها ما يشق ازالته) لان لخرج

مددوع وهذا يشترط لعل يدروا ان العيون وان زال بالعسل مرة واحدة وفيه كلام (وما ليس بعرضي قطهارته ن بعسل حتى يصاب على طين الحاصل انه قد طهر) لان السكرار لا بد منه بالاستخراج ولا يقطع برؤ له فاعتبر عاب طين كأي أمر لنسبة وعقدروا بالثلاث لان غالب الطين يحصل عنده فاقم اصاب الطاهر مقامه تيسر ويشيد ذلك بحديث لم يثبت من مسامه ثم لا بد من العصري في كل مرة في طاهر لروايه لانه هو المستخرج

فصل في الاستنجاء

(الاستنجاء سنة) لان لبي عليه السلام ونطب عليه (ويجوز فيه الحجر ومافيه مقامه بمسحه حتى ينقيه) لان له صوده والاضاءة فيه نبر ما هو المقصود (وليس فيه عدد سنون) وقال الشافعي رحمه الله لا بد من الثلاث لقوله عليه السلام واستنج ثلاثا أجمار ولنا قوله عليه السلام من استجمر قلي وترفق قبل دعس ومن لا فلا حرج والاباء يقع على الواحد وما رواه منزول الطاهر فانه لو استنجى بحجر له ثلاثة أسرف جارا بالاجاع (رغسله بالماء أو صل) لقوله تعالى وفيه رجال يحجرين ان ينظروا برئت في أقوام كانوا يمينون للحجارة الماء ثم هو أدب وقيل هو سنة في رماه او يستعمل الماء الى ان يقع في عاب طه انه قد طهر ولا يقدر المرات لا اذا كان مرسوسا فيقروا بالثلاث في حقه وقيل بالسبع (ولو جاوزت النجاسة فخرجها لم يجز فيه الا الماء) وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يخفى اختلاف الروايات في تطهير العضو غير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غير مزيل الا ما اكتفى به في موضع الاستنجاء ولا بد منه ثم يعتبر المقدار المائع وراه موضع الاستنجاء عند أي حذيفة وأبي يوسف رحمه الله استنوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد مع موضع الاستنجاء اعتبار اباء الموضع (ولا يستنجى عظم ولا بروت) لان النبي عليه السلام نهى عن ذلك ولو فعل بحربه لحصول المقصود ومعنى النهي في لوث النجاسة وفي اعظم كونه زاد الجن (ولا) يستنجى (طعام) لانه اضاعه و سرف (ولا يمينه) لان النبي عليه السلام نهى عن الاستنجاء باليمين

كتاب الصلاة

باب الموقوف

(أول وقت الفجر) اطلع الفجر الثاني وهو البياض المميز في الافق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس (لشمس) حديث امامه جبريل عليه السلام انه أم رسول الله عليه السلام في اليوم الاول حين تطلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اشرق جدا وكادت الشمس ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منكر ولا معتبر بالفجر الكاذب وهو لياض الذي يمد وطولاً ثم

بعينه الظلام لقوله عليه السلام لا يعرجكم أدن لال ولا افجر المنطيل واعما الفجر المستطيل
 في الافق أي المنشرف به (وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس) لإمامة جبريل عليه السلام في
 اليوم لأول حين زالت الشمس (وآخر وقتها عند أبي حنيفة رحمه الله إذا صار ظل كل
 شيء مثليه سوى في الرول وقد لا إذا صار الظل مثله) وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 وفي الرول هو الرول الذي يكون للأشياء وقت الرول طهما إمامة جبريل في اليوم لأول في
 هذا الوقت ولا في حنيفة رحمه الله فوه عليه السلام اردوا بالظهر فإن شدة الحر من فح
 جهنم وأشد الحر في ديارهم في هذا الوقت وإذا تعارضت الآثار لا يفتى لوقت ثالث (وأول
 وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها سلم تغرب الشمس) لقوله عليه
 السلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها (وأول وقت المغرب إذا
 غربت الشمس وآخر وقتها ما لم يعب الشفق) وقال الشافعي مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات
 لأن جبريل عليه السلام أم في اليومين في وقت واحد ولما فوه عليه السلام أول وقت المغرب
 حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يعب الشفق وما رواه كان للحرز عن الكراعية (ثم الشفق
 هو البياض الذي في الأفق بعد الحجرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو الحجرة) وهو
 رواية عن أبي حنيفة وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام الشفق الحجرة ولا في حنيفة رحمه
 الله تعالى قوله عليه السلام وآخر وقت المغرب إذا أسود الأفق وما رواه موقوف على ابن عمر
 رضي الله عنهما ذكره ماث في الموطأ وفيه اختلا لصحابة (وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخر
 وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني) لقوله عليه السلام وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وهو حجة
 على الشافعي رحمه الله تعالى في تقديره، فذهب ثلث الليل وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخره ما لم
 يطلع الفجر) لقوله عليه السلام في الوتر وصلوها من العشاء إلى طلوع الفجر قال رضي الله عنه
 هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقته وقت العشاء إلا أنه لا يقدم عليه عند التذكر
 للترتيب

(فصل في استحباب الأسفار بالفجر) لقوله عليه السلام اسفروا، الفجر فانه أعظم للأجر وقال
 الشافعي استحباب التعجيل في كل صلاة والحجة عليه ما رواه ما رواه قال (ولا أرادنا الظهر في
 الصيف وتقديمه في الشتاء) لما روينا لرواية من رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا كان في الشتاء يكره للظهر وإذا كان في الصيف يكره للمغرب (وأما حين لعصر ما لم تغرب الشمس
 في الصيف والشتاء) لما فيه من كثير الوافل كراهتها هذه والمعروفة بتغير الفجر وهو أن
 يصير محل لا تحار فيه، لا عين هو الصبيح، لتأخيرها به مكروه (و) استحباب (تعجيل المغرب) لأن

تأخيرها مكر ومما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا زال امتي بحجر ما جعلوا المعرب
 وآخر والعشاء قال (وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل) لقوله عليه السلام لو أن أشق على امتي
 لاخرت العشاء إلى ثلث الليل ولأن فيه قطع السمر المنهي عنه بعده وقيل في الصيف تعجل
 كإتقال الجماعة وتأخير إلى نصف الليل مباح لأن دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه
 دليل الندب وهو قطع السمر واحدة فتثبت الإباحة وإلى النصف الأخير مكر ومما فيه من
 تبدل الجماعة وقد انقطع السمر قبله (ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة ليل أن يؤخر الوتر إلى
 آخر ليل فإن لم ينق بالانتهاء أو قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف أن لا يقوم آخر الليل
 فليؤرأوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليؤثر آخر الليل) فاد كان يوم غيم فاستحب في الفجر
 ولطهر والمغرب تأخيرها في العصر والعشاء تعجيلهما) لأن في تأخير العشاء تقليل الجماعة على
 اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في وقت المكروه ولا توهم في الفجر لأن تلك المدة
 مبددة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى التأخير في الكل إلا احتياطاً لا ترى أنه يجوز الأداء بعد
 الوقت لأتبعه

فصل في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة (لأنجز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند
 قيامها في الشهيرة ولا عند غروبها) الحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلاثة وفات
 فيها رسول الله عليه السلام أن يصلي فيها وإن غاب فيها مؤنانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع
 وعند دبرها حتى تزول وبين تضييف للعروب حتى تغرب والمراد بقوله وإن غاب صلاة الجنائز
 لأن الدفن غير مكروه والحديث باطلاً في صحة على لشاذي رحمه الله تعالى في تخصيصه من لفراض
 وبمكة في حق السراقل وصحة على أبي يوسف رحمه الله تعالى في إباحة الغل يوم الجمعة وقت
 لزول قال (ولا صلاة جنازة) لما روينا (ولا سجدة تلاوة) لأنها في معنى الصلاة (الأعصر يومه
 عند العروب) لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت لأنه لو علق بالكل لوجب الأداء بعده
 ولو علق بالجزء الماضي لكان المؤدى في آخر الوقت قاض واد كان كذلك فقد أداها
 كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات لأنها وجبت كاملة فلا تأدي بالتأقص قال رضي الله عنه
 والمراد بالنبي المذكور في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها يومه أو تلاه آية
 سجدة فسجدها جازلاً لها أدت بأقصة كما وجبت إذ لوجب بحضور الجنائز والتلاوة (ومكره
 أن يستغل بعد الشفعر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب) لما روى أنه عليه السلام نهى
 عن ذلك (ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين لفوائدهما وسجدة التلاوة ويصلي على الجنائز) لأن
 الكراهة كانت لحق الفرض ليصبر لوقت كالمشغول به لا لمعنى في الوقت فلم يظهر في حق

افترائقص وفيما وجب لعينه كجده اذ لاوه وطهرت في حق لمسدور لانه تعلق وجوبه بسبب
من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي نمرع فيه ثم فسده لان الوضوء لم يبره وهو ختم
اطواف وصيانة المؤدى عن ابطالان (وبكره لا يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي
الفجر) لانه عليه السلام لم يرد عليهم ما مع حرصه على الصلاة (ولا يتنفل بعد العروب قبل
الفرص) لما فيه من تأخير المغرب (ولا يخرج الامام للخطبة يوم الجمعة ان يفرغ من
خطبته) لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة

باب الاذان

(لادان سنة للصلوات الخمس والجمعة دون مسواها) لبقول المتواتر (وصفة لاذن معروفة)
وهو **الله أكبر** دن لك الملك من السماء (ولا ترجع فيه) وهو ان يرجع فيرد مع صوته
باشهادتين بعد ما قصهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى فيه ذلك الحديث ابي مخذولة
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجع في المشاهير وكان
ما رواه علي بن ابي طالب (ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين)
لان بلا لارضى الله عنه قال الصلاة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام رافدا
فقال عليه السلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة
(والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين) هكذا فعل الملك
لنازل من السماء وهو الملك هو ربه ووجهه على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله انها ارادى
ورادى لا قوله قد قامت الصلاة مرتين (ويترسل في الاذان ويحذر في الاقامة) لقوله عليه السلام
ابلال اذا نزلت فترسل واذا اقامت فاحذروا هذا بيان الاستحباب (وبتنقبل بها القبلة) لان الملك
النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جارح لوصول المقصود وبكره فحالفته
السنة (ويحول وجهه للصلاة والفلاح بمنه وبسرة) لانه خطاب لمقوم في واجبههم (وان
استدار في صومعته فحسن) مراده اذ لم يستطع تحويل لوجهه يمينا وشمالا (مع ثبات قدميه
مكاهما كما هو السنة بان كانت الصومعة مربعة فاما من غير حاجة فلا) والافضل للمؤذن ان يحول
اصبعيه في اذنيه) بذلك امر النبي عليه السلام بلا لارضى الله عنه ولا به بلغ في الاسلام (فان
فعل فحسن) لانها ليست سنة اصلية (والثوب في الفجر حتى عن الصلاة حتى على الفلاح
مرتين بين لادان والاقامة حسن) لانه وقت نوم وغفلة (وكره في سائر الصلوات) ومعناه لعود
ان لا اعلام بعد الا اعلام وهو على حسب ما تعارفوه وهذا الثوب احذنه علماء الكوفة بعد عشد
اصحابه رضي الله عنهم لتعب احوال الناس وخصوا الفجر به لما ذكرنا وما لم تأخروا استحسنوه

في أصوات كلها مشهور لدوني في الأمور لدينية وقال أبو يوسف رحمه الله لا يرى بأساً بان يقول
 المؤذن للامير في الصلوات كلها سلام عبدك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلاة حتى على
 إقلاع الصلاة برحمتك تدوا. تبعده محمد رحمه الله لأن الناس سواسية في أمر الجماعة أبو يوسف
 رحمه الله حصصهم بذلك زيادة شدة لهم بأمور المسلمين كالأقواتهم للجماعة وعلى هذا القاضي
 والمفتي (ويجلس بين لادرو لإقامته لافي المغرب وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجلس
 في المغرب أيضاً بحسب حقيقته) لأنه لا بد من الفصل ولو وصل مكرره ولا يقع الفصل بالسكنة
 لوجودها بين كلت الاذان في فصل الجماعة كما بين الخطيبين ولا يحنيفة رحمه الله أن التأخير
 مكرره فيكتفي بأدنى الفصل احترامه ولمكان في مستنداً مختلف وكذا النعمة فيقع الفصل
 بالسكنة ولا كذلك الخطبة وقال الشافعي رحمه الله بفصل ركعتين اعتباراً بآثار الصلوات والفرق
 قد ذكرناه (قال ياقوب بن أبي حنيفة رحمه الله يؤذن في المغرب ويقبض ولا يجلس بين الاذان
 والاقامة) وهذا يفيد من شاء وإن المنع كونه مؤذن عالم بالسنة لقوله عليه السلام ويؤذن
 ائمتكم (ويؤذن لنفسه ويقيم) لأنه عليه السلام قضى الفجر غداة ليلة التعرّيس ما دلت
 وقامته وهو حجة على إمامي رحمه الله كفايته بالاقامة (فإن فاتته صلوات أدن للادنى وأقام) لما
 رويها (وكان محير في إمامي شاذراً وأقام) يكون القضاء على حسب الاداء (وإن شاء أقصر
 على لإقامته) لأن لادن لا ينحصرارهم حضوره وقال رضى الله عنه وعن محمد رحمه الله أنه يقيم
 لما بعده أو لا يؤذن قالو يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً (ويشبه أن يؤذن ويقبض على طهر فإن
 أدن على غير وضوء جار) لأنه ذكر وليس به صلاة وكان لوضوء فيه استحباباً كما في القراءة
 (ويكره أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلاة ويروى أنه لا تكرر
 الاقامة أيضاً لأنها أحد الاذان ويروى به بكره لادن أيضاً لأنه يصير داعياً إلى ما لا يجب
 نفسه (ويكره أن يؤذن وهو جنب) بروية واحدة ووجه الفرق على إحدى الروايتين هو أن
 لادن شبه بالصلاة فتشترط الطهارة عن أعظ الخدتين دون أخفهما عملاً بالشبه وفي الجامع
 الصغير أدن على غير وضوء وأقام لا يعيد والحسب أحب لي أن يعيدون لم يعد أجراً أم لا أول
 ملخفة الخدث رأيتني في لادنة بس الحجابة ورويتان ولا شبه أن يعاد لادن دون الاقامة
 لأن تكرار لادن مشروع دون الاقامة وقوله لم يعد أجراً يعني الصلاة لا هاجائرة بدون
 لادن ولا إقامة قال (وكذلك المرأة يؤذن معصاً يستحب أن يعاد ليقع على وجه السنة) ولا
 يؤذن صلاة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لأن لادن للاعلام وقبل الوقت نجس (وقال
 أبو يوسف) وهو قول الشافعي رحمه الله (يجوز للفجر في المصنف الاخير من الليل) لتوارث أهل

لحرمين والحقه على الكل قوله عليه السلام لا يؤذن حتى ينبر لك لفجر هكذ ومديده
 عرضا (والمسافر يؤذن ويقيم) لقوله عليه السلام لا يبي أي مديكة أو مسافر عما فاد ما أو أميا (فان
 تركهما جميعا يكره) ولوا كفى لإقامة جارا لان الاذان لا يستعاضر العائين ولرفعة حاضرون
 وإقامه لإعلام لافتحاح وهم اليه محضون (فان سلى في بيته في مصر يصلي بآذان وقامه
 يكون الاداء على هيئة الجماعة) (ور تركهما حار) قول من معود رضى الله عنه أن الحار
 يكفينا

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

(يجب على المصلي ان يشهد الطهارة من الأحداث ولا يجاس على ما ذكرناه) قال الله تعالى
 وثيابك فطهر وقال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (وبستر عورته) لقوله تعالى خذوا
 زينةكم عند كل مسجد ويؤري عورتكم عند كل صلاة وقال عليه السلام لا صلاة لمائة
 لا يخر ما رأى لبالعة (وعورة الرجل ما تحت السرة الى الركبة) لقوله عليه السلام عورة الرجل
 ما بين سرتة الى ركبته ويروى مدون سرتة حتى تجاور ركبته وهذا يبين ان السرة ليست من
 العورة خلافا لما يؤول اشاعره رحمه الله (والركبة من العورة) خلافا له أيضا وكذا في تعملها على
 كلمة مع عملا تكلمة حتى أو عملا لقوله عليه السلام الركبة من العورة (وبدن المرأة عورة
 لأرجحها وكفها) لقوله عليه السلام المرأة عورة مسنورة واستثناء العضوين لا بد
 ما دلهما قال رضى الله عنه وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى أنها ليست بعورة وهو
 لا يصح (فان صلت ورسم ساقها مكشوف أو نشف تعبد الصلاة) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 (وان كان أقل من أربع لا تعبد) وقال أبو يوسف رحمه الله لا تعبد ان كان أقل من النصف (لان
 شئ اعمابوصف بالكثرة اذا كان ما بقا له أقل منه اذ هما من أسماء لمقابلة) وفي النصف عنه
 وايمان) فاعتبر الخروج عن حد الذمة أو عدم الدخول في صده ولهما ان الأربع يحكي حكاية لكل
 كفى مسح الرأس والحق في الاحرام ومن رأى وجهه غيره بخبر عن رؤيته وان لم ير الا أحد
 حوائبه الاربعه (والشعر والبطن والفخذ كذا) يعنى على هذا الاختلاف لان كل واحد عورة
 على حدة والمراد به السارل من رأس هو الصحيح وموضع غسله في الجملة لمكان الخرج
 ر لعورة العليطة على هذا الاختلاف ويذكر يعتبر باقراره وكذا لا شيان وعد هو صحيح
 دون الصم (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من لامة وطها وطهرها عورة وما سوى ذلك
 من بدنها ليس بعورة) لقول عمر رضى الله عنه أتى عند اخبار يادفاران تشبهين بالحرائر ولانها
 تخرج طاهرة مولاها في ثياب مهنها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دوما

مخرج قول (ولو لم يجد ما يركل به السجدة صلى معها ولم يعد) وهذا على وجهين: إن كان ربيع الثوب
 أو أكثر منه طاهرا صلى فيه ولو صلى عربيا أو لا يجزئه لأن ربيع الشيء يقوم مقام كله وإن كان
 الطاهر أقل من ربيع فكذلك عند محمد رحمه الله وهو أحد قول الشافعي رحمه الله لأن في الصلاة
 فيه ترك فرض واحد وفي الصلاة عربيا ترك القروص وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 زهير بن أن يصلي عربيا أو بين أن يصلي فيه وهو الأوضح لأن كل واحد منهما ما مع جوار
 الصلاة خاصة لا اختيار ويستويان في حق المقدار يستويان في حكم الصلاة وترك الشيء إلى خفف
 لا يكون تركه أو الإصطية لعدم اختصاص استر الصلاة واختصاص الطهارة بها (ومن لم يجد نوبا
 صلى عربيا فاعدا يومئ بالركوع والسجود) فقد فقه صحاح رسول الله عليه السلام (فإن صلى
 قائما أحرام) لأن في المرددة من ركعة العطف في قيام داومة لا ركوع فيجوز أي أيها المشاء
 (لأن لأول أفضل) لأن استروجب لحق الصلاة وحق الناس ولأنه لا حلف له ولا لعاء
 حلف عن لاركان قال أبو بنوي الصلاة التي يدخل فيها بية لا يفصل بينها وبين التحريم
 (ممل) ولا صل به قوله عليه السلام الأعمال بالنيات ولأن ابتداء الصلاة بالقيام وهو مردد بين
 إعادة والعبادة ولا يقع التمييز إلا بالنية والمقدم على التكبير كالقائم عنده إذا لم يوجد ما ينطو
 وهو عمل لا يلبق بالصلاة ولا معتبر بالتأخر منها عنه لأن ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وفي
 الصوم جوارث ضرورة والنية هي الإرادة والشرط أن يعلم قلبه أي صلاة يصلي أما ذكر
 باللسان فلا معتبر به وبجس ذلك لا يحتاج عزيمته ثم إن كانت الصلاة غلا يكفيه مطاق النية وكذا
 د كانت سنة في الصحيح وإن كانت فرضا فلا بد من تعيين فرض كإظهار مثلا لا اختلاف
 افروض (وإن كان مقتديا بغيره بنوي الصلاة ومناقضه) لا يلزمه داء الصلاة من جهته
 لا بد من انزامه قال (ويستقبل القبلة) لقوله تعالى فلو أوجوهكم شطره ثم من كان بمكة
 فوجهه أصابه عنها ومن كان غائبا وفرضه صابا بجهةها هو الصحيح لأن الكافي بحسب
 لو سمع (ومن كان خائفا يصلي أي بجهة قدر) انحقق العذر فاشبهه خاصة لاشياء (فإن
 شبهت عليه القبلة وأيسر بحصره من يسأله عنها اجتهد وصلي) لأن لصحابه تكورا
 وصلا ولم ينكر عليهم رسول الله عليه السلام ولأن العمل بالدليل الطاهر واجب
 عند انعدام دليل قوته والاستخبار دون التحري (فإن علم أنه خطأ بعد ما صلى لا يعيدها) وقال
 الشافعي رحمه الله تعالى يعيدها إذ استدبر ليقينه بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعه لا توجه إلى
 جهة التحري والكافي مفيد بالوسع (وإن علم ذلك في الصلاة استدبر إلى القبلة وبني عليه) لأن
 أهل قباء لما سمعوا تحول القبلة استدبروا كهيتهم في الصلاة واستدبره النبي عليه السلام

وكذا ان تحول رايه الى جهة اخرى توجه له لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستعمل من عبادة
فرض المزدى قبله (ومن أم قوم ما لبثه مطلعة فمحرى لقبية وصلى الى المشرق ومحرى من خلفه
وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام أجزأهم) لوجود توجه الى
جهة اشهرى وهذه مخالفة غير مباحة كفى خوف لكذب (ومن علم منهم بحال امامه فسد صلواته
لانه اعتقد أن امامه على خطأ) (وكذا لو كان منه ما على الامام) اتركه فرس لمقام

باب صفة الصلاة

(فرائض الصلاة سنة التعزيمة) لقوله تعالى وربك تكبر والمراد تكبيرة لاقتراح والقيام) لقوله
تعالى وقوموا لله قانتين (والقراءة) لقوله تعالى وقرء ما ينزل من القرآن (ولركوع والسجود)
لقوله تعالى واركعوا واسجدوا (والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد) له وله عليه السلام لان
مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذ قلت هذا أو فعلت هذا فقد نعت صلواتك على التمام
والعمل قرأ أو لم يقرأ قال (وما سوى ذلك فهو سنة) أطلق اسم السنة وفيها واجبات كفرادة (فما نكح
وضم السورة إليها مراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الاعمال والنهضة الاولى وقراءة التشهد
في القعدة الاخيرة والقنوت في لزوم وتكبيرات العبد بين وظهر فيما يحرف فيه والمخافة فيما
يحافظ فيه ولهذا يجب عليه سجدا سهوا وتركها هداها والصحيح ونسبة هامة في الكتاب لما
انه ثبت وجوبها بالسنة قال (واذا شرع في الصلاة كبر) لما تلاوا وقال عليه السلام تحركها تكبيرة
وهو شرط عندنا خلافا لما في رجه الله حتى ان من يحرم لفرض كالله أن يؤدي ما انتطوع
عندنا وهو يقول انه يشترط لها ما يشترط لائر لا ركان وهذا آية تركية ولما أنه عطف الصلاة
عليه في قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل في مقتضاه المعايير ولهذا لا يكرر تكبيرا لاركان ومراعاة
الشرائط لما ينصل به من القيام (ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة) لان النبي عليه السلام
واطب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشترط بمقارنة وهو المروي عن أبي يوسف والحقى عن
الطحاوى والاصح أنه يرفع يديه أولا ثم يكبر لان فعله في التكبير باء عن غير الله تعالى والى مقدم
على الاثبات (ويرفع يديه حتى يحاذي باهاميه شعمة أذنيه) وعبد الشافعى رجه الله برفع الى
منكبيه وعلى هذا التكبيرة القنوت والاعباد والجدولة حديث أبي جريد الساعدى رضى الله عنه
ول كان النبي عليه السلام اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولما رواه وثلى بر حرو والبر وأنس
رضى الله عنهم أن النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه ولان رفع اليد اعلام لاصم
وهو عما قلناه وما رواه يحمل على حالة العذر (ولمراة ترفع يديها حذاء منكبيها) هو الصحيح
لانه استرها) فان قال دل التكبير لله أحل أو أعظم أو لرجن أكبر أو لاله الا لله أو غيره من أسماء

به على حرأه عند اى حبيبه ومحمد رجهما لله على وقال أبو يوسف رجه الله على ن
 كان يحسن التكبير لم يحره لافوه الله اكبر لله لا اكبر والله لكبير وقال الشافعى رجه الله
 على لا يجوز لا لاواين وقال مالك رجه الله تعالى لا يجوز لا لااول لانه هو المنقول ولاصل فيه
 لتوقيف ر الشافعى يقول دخل الامم والامم فيه أسع في السماء مقامه وأبو يوسف رجه
 الله تعالى يقول نأفعل وهو يلاى صفات شتاهن سوى بخلاف ماذا كان لا يحسن لانه لا
 قدر لاعلى المعنى وطمان أن التكبير هو العظيم الله وهو حاصل (فان فتنح الصلاة بالعارسية
 او قرأ فيها بالفارسية أو فح وسمى بالله ارسية وهو يحسن العربية اجزاءه عند اى حبيبه رجه
 الله تعالى ولا يجوز له لاقى ربيعه وان لم يحسن العربية أجزاءه) أما الكلام فى الافتتاح فمعه
 مع اى حبيبه رجه الله تعالى فى العربية ومع أبى يوسف فى الفارسية لان الله العرب طمان
 لم يهنايس لغيرها أما الكلام فى التقدمة فوجه قرطمان أن القرآن اسم لمطوم عربى كما طق
 به النص لان عند العبريكى بالمعنى كالايمان بخلاف التسمية لان الذكر يحصل لكل انسان
 ولا بى حبيبه رجه الله تعالى قوله على وانه لاقى زيرا الاواين ولم يكن فيها هذه اللفظة ولهذا يجوز عند
 ائمة الا انه يصير مبيها عنه التسمية المتوارثة ويجوز رأى انسان كان سوى الفارسية هو
 اصح جميع لما لم يزل المعنى لا يختلف باختلاف اللغات والتخلاف فى الاعتماد ولا خلاف فى أنه
 لا فساد ويرى رجوعه فى أصل المسئلة فى قولهما وعليه الاعتماد ونظمية والشهادة على هذا
 لا خلاف فى لادان بن عبد العارف (وان فتنح الصلاة بابهم اغفر لى لا يجوز) لانه مشوب
 بحاجته فلم يكن يعطيا حاله وان افتتح سورة اللهم فتد قبل بجزئه لان معناه يا الله
 وقيل لا يجوز له لان معناه يا الله أما تحريفه كان سؤ لاقال (ويتمد بده ليعنى على
 ايسرى تحت اسرة) لقوله عليه السلام من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة
 وهو حجة على ما ذكره الله تعالى فى الارسال وعلى الشافعى رجه الله تعالى فى الوضع
 على صدور ولا لوسع تحت اسرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم لاعتماد سنة القيام عند
 فى حبيبه وأبى يوسف رجه الله تعالى حتى لا يرسل حاله لتمام ولاصل ان كل قيام وبه
 ذكر مسنون يتمد فيه وما لا فلا هو اصح وبعده فى حالة القنوب وصلاة الجارية ويرسل
 فى القوم مذو بن تكبيرات لاعداد (ثم يقول سبعين باسمهم ويحمدك الى آخره) وعن أبى يوسف
 انه يضم اليه قوله فى وجهات وجهى الى آخره لرواية على رضى الله عنه أن النبي عليه السلام
 كان يقول ذلك ولما روى أسس رضى الله عنه أن النبي عليه السلام كان قد فتنح الصلاة كبر وقرا
 سبحان الله ويحمدك الى آخره ولم يرد على هذا وما رواه محمد بن علي التميمي وقوله وحل تناولا

لم يدكر في المشاهير ولا يأتي في القرائن ولا في أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتصل التبة
هو الصحيح (وبتعبذ بالله من الشيطان الرجيم) لقوله تعالى فاد قرأت القرآن فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم معناه إذ أردت قراءة القرآن والاولى أن يقول استعذ بالله ليوافق لقرآن
ويقرب منه أعوذ بالله ثم لتعوذ تبسج قراءة دون النساء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد
رحمه الله تعالى لما تلوها حتى يأتي به المسبوق دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد خلافا
لأبي يوسف رحمه الله تعالى قال (ويقرب اسم الله الرحمن الرحيم) هكذا نقل في المشاهير (وبسرها)
يقول ابن مسعود رضي الله عنه أربع بحف من الامام وذكر منها لتعوذ وتسجدة وآمين
وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجهر بالتسمية عند الجهر بان قراءة لما روى ان النبي عليه السلام
جهر في صلاته بالتسمية قلنا هو محمول على التعليم لان الناس رضي الله عنه اخبرانه عليه السلام
كان لا يجهر بها ثم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يأتي بها في أول كل ركعة كالتعوذ وعنه
انه يأتي بها الحياطا وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاصلة الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه
يأتي بها في صلاة المحافضة (ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة أو ثلاث آيات من أي سورة شاء) وقراءة
الله تحفة لا تتعين ركعة عند ما ذكره في سورة البها خلافا لابي رحمه الله تعالى في لفاتحه
ولما كان رحمه الله تعالى فيها له قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة
معها ولما شافعي رحمه الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولما قوله تعالى فاقروا
مات بسرها من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكم بوجوب العمل قلنا وحوها (واذ
قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها مؤتم) لقوله عليه السلام ذا من الامام فامنوا ولا
منه من ذلك رحمه الله تعالى في قوله عليه السلام اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين من
حيث القسم لانه قال في آخره فان الامام يقرأها قال (ويخفونها) لما روي عن حديث ابن مسعود
رضي الله عنه ولانه دعاء فيكون مبنيا على الانخفاء والمدوا فصرفه وجهان والتشديد فيه خطأ
فاحش قال (ثم يكبر ويكبر) وفي الجامع لصغير ويكبر مع لا يحطاط لان النبي عليه السلام كان يكبر
عند كل خفض ورفع (ويحذف التكبير - حذا) لان شدي أوله خطأ من حيث الدين لكونه
استفهاما وفي آخره لمن من حيث القعة (وبتمت يديه على ركبتيه ويخرج بين أصابعه) لقوله
عليه السلام لا تس رضي الله عنه دار كمت وضع يدي على ركبتيه ثم يخرج بين أصابعه لا يندب
الى التفريق الا في هذه الحالة ليكون أمكن من الاخذ ولا الى الفم لاي حالة السجود وفيما وروى
ذلك يترك على العادة (ويستط ظهره) لان النبي عليه السلام كان اذا ركع استط ظهره (ولا يرفع
رأسه ولا ينكسه) لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصوم برأسه ولا يثنيه (ويقول سبحان

ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه) لقوله عليه السلام اذكر مع أحدكم فليقل في ركوعه سبعاً ان ربي
 العظيم ثلاثا وذلك ادناه أي أدنى كمال الجمع (ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله من حمده ويقول المؤمن
 ربنا الحمد ولا يقولها الا امام عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو طهاني نفسه) لما روى
 أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكوتين ولأنه فرض غيره فلا ينسى
 نفسه ولا يبي خنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه السلام اداقل امام سمع الله من حمده فقوله وارثنا
 لأن الحمد هذه قسمة وانها تنافي الشر كذا ولهذا لا يأتي المؤمن بالتسميع عندنا خلافاً لكشافه رحمه
 الله تعالى ولا به يقع تكميده بعد تكميد المقتدي وهو خلاف موضوع الامامة وما رواه محمول على
 حالة الافراد (ولم يفردي يجمع بينهما في الاصح) وان كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتكميد
 ولا امام بالدلالة عليه آت به معنى قال (ثم اذا استوى قائماً كبر وسجد) اما التكبير والسجود فلما
 بنا واما الاستواء فاعا فليس يفرض وكذا الجلوس بين السجدين والطائفة في الركوع
 والسجود وهذا عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى ومحمّد وقال أبو يوسف يفرض ذلك كله وهو قول
 الشافعي رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام قم فصل فان لم تصل فله لا عرابي حين أخف الصلاة
 ولها ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لعمدة فتعلق الركبة بالاذني فيهما وكذا في
 الانتقال اذ هو غير مقصود في آخر ما روى تسميته اياه صلاة حيث قال وما نقصت من هذا
 شيئاً فقد نقصت من صلاتك ثم لقومه وبجلسة سنة عندهما وكذا الطمأنينة في تخريج الجرجاني
 رحمه الله تعالى وفي تخريج الكرخي رحمه الله واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها ساهاً عنده
 (ويتمد يديه على الارض) لان وثل من حجر رضى الله عنه وصف صلاة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسجد وادغم على راحتيه ورفع عجزه قال (ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء
 اذنيه) لما روى انه عليه السلام فعل كذلك قال (وسجد على أغمه وجهته) لان النبي عليه السلام
 وطلب عليه (فان اقتصر على أحدهما جاز عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز الاقتصار
 على الانف لامن عذر) وهو رواية عنه لقوله عليه السلام أمرت ان أسجد على سبعة أعظم
 وعدمها الجهة ولا يبي خنيفة رحمه الله تعالى ان السجود يتحقق بوضع بعض لوجهه وهو
 المأمور به الا ان الحدوث قد خرج بالاجاع والمدة كور في ما روى الوجه في المشهور ووضع البدن
 والركبتين سنة عندنا التحقق السجود بدنه وما وارضع القدمين فتد كذا القدوري
 رحمه الله تعالى انه فريضة في السجود قال (فان سجد على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز)
 لان النبي عليه السلام كان يسجد على كور عمامته ويروى انه عليه السلام صلى في ثوب
 واحد يتقى بفضله من الارض ويردها (وبسدى ضبعه) لقوله عليه السلام وان دضبعين

ويروى وايد من الابدد وهو يد والاول من الابداء وهو الاظهار (ويجاف يده عن
 فخذيه) لانه عليه السلام كان اذا سجد جاف حتى ان يوجه لوارادت ان تمر بين يديه لم يزل وقيل
 اذا كان في الصف لا يجاف كبا لا يؤذي جاره (ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة) بقوله عليه
 السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فوجه من اعضائه القبلة ما استطاع (ويقول
 في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك اذ نادى) لقوله عليه السلام واداسجد احدكم فليقل في
 سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وثلاثادناه أي ادنا بل الجمع ويستحب أن يزيد على الثلاث
 في الركوع والسجود بعد ان يحتم بالوتر لانه عليه السلام كان يحتم بالوتر وان كان اماما لا يزيد على
 وجهه على القوم حتى لا يؤدي الى التسفير ثم تسبحات الركوع والسجود سنة لان النص تناولها
 دون تسبحاتها فاليزاد على النص (والمرأة تنخفض في سجودها وتزق طننها بفخذيهما) لان
 ذلك استرها قال (ثم يرفع رأسه ويكبر) لما روينا (فاذا طمأن جالساً كبر وسجد) لقوله عليه السلام
 في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تسوي جالساً ولو لم يسترجع جالساً وكبر وسجد أخرى أبراه
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقد ذكرناه وتكلموا في مقدار لرفع والاصح انه اذا كان في
 السجود أقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وان كان في الجلوس أقرب جالساً لانه بعد جالساً فتتحقق
 الثانية قال (فاذا طمأن ساجداً كبر) وقد ذكرناه (واستوى قائماً على صدره وقدميه ولا يقعد ولا
 يعتمد يديه على الارض) وقال الشافعي رحمه الله يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً على
 لارض لما روى عن النبي عليه السلام انه فعل ذلك ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي
 عليه السلام كان ينهض في الصلاة على صدره وقدميه وما رواه مجمل على حالة الكبر ولان هذه
 قعدة استراحة والصلاة ما وضعت لها (ويضع في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى)
 لانه تكرار الاركان (الا انه لا يستفتح ولا ينعوذ) لانهم لم يشترعوا الامر واحدة (ولا يرفع يديه
 الا في التكبيرة الاولى) خلافاً لما في رفعه الله في الركوع وفي الرفع منه لقوله عليه السلام لا ترفع
 لا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة لقنوت وتكبيرات العبدن وذ كر الاربع
 في الطلوع والذي يروى من الرفع مجمل على الابتداء كذلك عن ابن زبير رضي الله عنه (واذا
 رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى فجلس عليها وحسب
 اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة) هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها فعود رسول الله عليه
 السلام في الصلاة (ووضع يديه على فخذيه وبسط اصابعه وتشهد) يروى ذلك في حديث وائل
 ابن حجر رضي الله عنه ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة (فان كانت امرأة جلست على
 اليمنى اليسرى وانخرجت رجليها من الجانب الايمن) لانه استرها (واقش هذا التحيات لله

والصلوات والطيبات لسلام علينا أي آخره) وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 عنه فإنه قال أخذ رسول الله عليه السلام بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن
 وقال قل التحيات لله أي آخره ولا خديج أولي من لا خديج تشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 قوله التحيات لمباركات الصلوات والطيبات لله سلام علينا أي النبي ورجه الله وبركاته سلام علينا
 أي آخره لأن فيه لامروأفته لاستحباب والانقب واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي
 لتجديد الكلام كما في القسم وتأكد التعميم (ولا يرد على هذا في لقعدة الأولى) يقول ابن
 مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وآخرها فإذا
 كان وسط الصلاة همض إذا فرغ من التشهد وإذا كان آخر الصلاة دعا نفسه بمشاة (ويقرا في
 الركعتين الآخرين فاتحة الكتاب وحدها) لحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي عليه
 السلام قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وهذا بيان الأفضل هو الصحيح لأن القراءة فرض في
 الركعتين على ما أبين من هذا إن شاء الله (وجلس في الأخيرة كما جلس في الأولى) لما روينا من
 حديث وائل وعائشة رضي الله عنهما ولأنها أشق على البدن فكان أولى من التورك الذي يعمل إليه
 مالك رحمه الله والذي يرويه أنه عليه السلام قعد متورا كسعة الطحاوي رحمه الله أو يحمل على
 حالة الكبر (وتشهد) وهو واجب عندنا (وبلى على النبي عليه السلام) وهو ليس بضره
 عندنا خلافاً لما في رحمه الله بهما لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قلت هذا أو دعيت فقد تمت صلاتك
 إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد والصلاة على النبي عليه السلام خارج لصلاة
 واجبة أم مرة واحدة كما في الكرخي أو كلمة إذا كر النبي عليه السلام كما اختاره الطحاوي فكفيها
 مؤنة الأمر والفرض المروي في التشهد هو التقدير قال (ودعا بمشاة مما يشبه الفاظ القرآن
 والآدمية المأثورة) لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال له النبي عليه السلام ثم
 ختم من الدعاء أطيبه وأعجبه أبلغاً وبداً بالصلاة على النبي عليه السلام ليكون أقرب إلى الإجابة
 (ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس) فخر راعن لفساد ولها باني بالماثور المحفوظ وما لا يستعمل
 قوله من العباد كقوله اللهم روجي فلانة بسببه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي
 ليس من كلامهم وقوله اللهم رقي من قبيل لأول هو الصحيح لأنه تعالى في ما بين العباد
 يقال رقي الأمير بلش (ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك
 لما روينا من مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده
 الأيمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر) وينوي بالتسليم الأولى من على يمينه من
 الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية) لأن الأعمال بالنيات ولا ينوي النساء في زماننا ولا من

لا سرقة في صلاته هو الصحيح لان خطب خطبته صريحا (ولا يدعى قسدا من يهتد به فان
 كان الامام من الجانب الايمن أو الايسر نواه فيهم) وان كان بحدائنه نواه في الاولى عند أبي يوسف
 رحمه الله ترجيحاً للجانب الايمن وعند محمد رحمه الله وهو روية عن أبي حنيفة رحمه الله نواه فيهما
 لانه ذو حظ من الجانبين (والمتفرد ينوي الحظفة لا غير) لانه ليس معه سواهم (والامام ينوي
 التسليم من غير) هو الصحيح ولا ينوي في ملائكة عدد المحصور لان الاختيار في عدد هم قد اختلفت
 فاشبه لا عان بالانبياء عليهم السلام ثم صانه لفظه السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافاً
 لشافعي رحمه الله هو يمتثل بقوله عليه السلام تحريمها للتكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا
 من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخير ينافي الفرضية والوجوب الا انما لوجوب
 عمارواه احتياطاً وعنه لا تثبت الفرضية والله اعلم

فصل في القراءة

قال (ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولىين من المغرب والعشاء ان كان اماماً ويخفي في
 الاخرين) هذا هو المتواتر (وان كان منفرداً وهو مخبر ان شاء جهر واسمع نفسه) لانه امام في
 حق نفسه (وان شاء خافت) لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة
 الجماعة (ويجهر بها الامام في الظهر والعصر ون كان بعرفة) لقوله عليه السلام صلاة انهار عجماء
 أي ليست فيها قراءة مسموعة وفي عرفة خلاف ذلك رحمه الله والحجة عليه ما روينا (ويجهر
 في الجمعة والعيدين) لورود النقل المستفيض بالجهر وفي التطوع بالهاتين خافت وفي الليل يتخير
 اعتباراً بالغرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون تبعاً به (ومن فاتته العشاء فصلاها بعد
 طلوع الشمس ان أم بها جهر) كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر عدة ليلة
 انصرف بس الجماعة (وان كان وحده خافت حتماً ولا يتخير هو الصحيح) لان الجهر يختص امام
 الجماعة حتماً أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما (ومن قرأ في العشاء في
 الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يعد في الاخرين ون قرأ فاتحة ولم يزد عليها قرأ في
 الاخرين الفاتحة والسورة وجهر) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه
 الله لا يقضى وحدهما الا بالوجوب اذ فاب عن وقته لا يقضى الا بدليل ولهما وهو لفرق بين
 لو جهين ن قراءة لفاتحة ثم عت على وجه يرتب عليها السورة ولو قصدها في الاخرين ترتب
 لفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما ذكرنا لانه لا يمكن فصاؤها على
 لوجه المشروع ثم ذكرهما ما يدل على الوجوب في الاصل بلقطة الاستحباب لانها ان كانت
 مؤنونة فغير موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه (ويجهر بها) هو الصحيح

لان الجمع بين الطهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع وتغيير لتغل وهو ما خافه اولى ثم مخافة ان
 يسمع نفسه والجمهور ان يسمع غيره وهذا عند ائمة ابي جعفر الطوسي واخي رحمه الله لان مجرد حركة
 اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الطهر ان يسمع نفسه وادنى المخافة
 تصحيح الحروف لان القراءة وعلى اللسان دون الصماخ وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى
 هذا الاصل كل ما يتعلق باطلاق كالمطلق والعناق والاستثناء وغير ذلك (وادنى ما يجري من القراءة
 في الصلاة آية عند ابي حنيفة رحمه الله فالان ثلاث آيات قصار أو آية طويلة لانه لا يسمى قارئاً
 بدون آية فاشبه قراءة سادون الآية وله قوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان
 سادون الآية خارج ولا آية ليست في معناه (وفي السفر يقرأ فاتحة الكتاب وأي سورة شاء) لما
 روى ان النبي عليه السلام قرأ في صلاة الفجر في سفر بالمعوذتين ولان السفر اثر في اسقاط شرط
 الصلاة ولان يزور في تخفيف لقراءة أولى وهذا اذا كان على عجلة من السيروان كان في اتمنة
 وقرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وان شئت لانه يمكنه مراعاة السعة مع التخفيف (ويقرأ
 في الحضر في الفجر في ركعتين باربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب) و يروى من
 أربعين الى ستين ومن ستين الى مائة وكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق انه يقرأ بالاربعين مائة
 وبانكسار أربعين والاولى ما بين خمسين الى ستين وقيل يطر الى طول اللذان وقصرها والى كثرة
 الاشغال وقتها قال (وفي الطهر مثل ذلك) لاسوائهما في سعة الوقت وقال في الاصل او دورته
 لانه وقت الاشتغال ينقص عنه فحرم راعى الملال (والعصر والعشاء سواء يقرأ بهما باوساط
 المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل) والاصل فيه كتاب عمر رضي الله عنه الى
 ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء
 باوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف البقي بها
 والعصر والعشاء يستحب بهما التأخير وقد يفان بالتطويل في وقت غير مستحب في وقت فيهما
 بالاولى (ويطيل ركعة الاولى من الفجر على الثانية) اعانة للناس على ادراك الجماعة قال
 (وركعتا الظهر سواء) وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
 احب الى ان يطيل ركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها لهما ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة
 فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الاطالة من حيث
 اثشاء والتعود والتسمية ولا معنى بزيادة والنقصان بمادون ثلاث آيات لعدم امكان
 الاحتراز عنه من غير حرج (وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة عينها) بحيث لا تحوز

غيرها لاطلاق ما دلوا (ويكره أن يوقت بشئ من القرآن شئ من الصلوات) لما فيه من
 هجر الباقي وإيهام التفصيل (ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) خلافا لما في رجه الله في القنطرة
 من أن القراءة ركن من الأركان فيشتركان فيه ولما قوله عليه السلام من كان له إمام فقرأه لا إمام
 له فقرأه وعليه أجماع الصحابة رضي الله عنهم وهو ركن مشترك بينهما لا يمكن حط
 لمقتضى الأصوات والامتاع قال عليه السلام واد فقرأ الإمام فأصواتوا يستمعون على سبيل
 الاحتياط فيما يروى عن محمد بن رجه الله ويكره عندهما المناجاة من الوعيد (ويستمع
 وينصت وإن قرأ الإمام آية لرعيب والترهب) لأن الاستماع والأصوات فرض بالنص
 والقراءة وسؤال الخطبة والتعوذ من النار كل ذلك محل به (وكذلك في الخطبة وكذلك إن صلى على
 أبي عليه السلام) لفرضية الاستماع إلا أن يقرأ الخطيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا
 عليه الآية فيصلى السامع في نفسها واختلفوا في الثاني عن المنبر والاحوط هو السكوت إقامة
 فرض الأصوات والله أعلم بالصواب

باب الإمامة

(الجماعة سنة مؤكدة) لقوله عليه السلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها إلا منافق
 (وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة) وعن أبي يوسف رجه الله أقرؤهم لأن القراءة لا بد منها
 والحاجة إلى العلم إذا نابت ثابتة ونحن نقول القراءة مقتضية البهالركن واحد والعلم لسائر الأركان
 (فإن تساوا أقرؤهم) لقوله عليه السلام يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا سواء
 فأعلمهم بالسنة وأقرؤهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يتلقونه بأحكامه فتقدم في الحديث ولا كذلك
 في زماننا فقد منا الأعلم (فإن تساوا وأورعهم) لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم أتى فكأنما صلى
 خلف نبي (فإن تساوا فأحسنهم) لقوله عليه السلام لا نبي إلا ملىكة وأيوكمما أكبر كما سنأولان
 في تقديمه تكميل الجماعة (ويكره تقديم لعبد) لأنه لا ينفع للعلم (ولا عرابي) لأن الغالب فيهم
 الجهل (والفاسق) لأنه لا يهتم لأمر دينه (ولا عجمي) لأنه لا يتوقى المجاساة (وولد الزنا) لأنه
 ليس له أب يثق به فيجلب عليه الجهل ولأن في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره (وإن تقدموا
 حاز) لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر (ولا يطول الإمام هم الصلاة) لقوله عليه
 السلام من أم قوما فليصل هم صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والكبير ود الحاجة (ويكره للنساء
 أن يصلين وحدهن الجماعة) لأنها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الإمام وسط الصف فيكره
 كالعزاة (وإن فعلن قامت الإمام وسطهن) لأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل عليها
 الجماعة على ابتداء السلام ولأن في التقديم زيادة الكشف (ومن صلى مع واحد أقامه عن غيره)

الحديث، عن عباس رضي الله عنهما ما فانه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولا يأتا عن الامام
وعن محمد بن حمره تقدمه بضع صايعه عند اعقب الامام والاول هو الطاهر وان صلى خلفه
وفي ساره جاره هو موسى لانه ما في السنة (وان ام ندين تقدم عليهما) وعن ابي يوسف رحمه
نقدت وسطهم ما نقل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ولنا انه عليه السلام تقدم على
اسم والبنين حين صلى بهم فهدد للافضلية ولا تردليل لا باحة (ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
بامرأة اوصي) ما لمرة وتقول عليه السلام احرهن من حيث اخرهن الله ولا يجوز تقديمها
واما الصبي فلانه مستقل فلا يجوز قتله لمفترضه وفي التراويح والسمن لمطبعة جوزة شايع
لمخرجهم الله ولم يجوزهم بمختارهم الله ومهمهم من حفي الخلاف في النقل لمطابق بين ابي
يوسف ومحمد بن حمره ما لله والمخاراة لا يجوز في الصلاة كلها لان نقل الصبي دون نقل البالغ حيث
لا يلزمه القضاء بالافساد لا جاع ولا يبي لقوى على اضعيف بخلاف المطعون لانه مجتهد
فيه فاعتبر العارض عدم ما بخلاف افتداه الصبي بالصبي لان الصلاة منخدة (وبصف الرجال ثم
الصبيان ثم النساء) لقوله عليه السلام ابني منكم ولو لاحلام والنهي والان الحادة مفسدة
فيؤخرن (وان حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة فسدت صلاته ان روى لامام امامها)
والقياس ان لا يفسدوه وقول اشافعي رحمه الله اعتبارا بصلاتها حيث لا يفسد وجهه
لاستحسان ما رويناه وانه من المشاهير وهو لم يطب دونهما فيكون هو التارك لفرض لمقام
وتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم د تقدم على الامام (ون لم يبنوا امامته لم تضره ولا تجوز
صلاتها) لان الاشتراك لا يثبت دونها عندنا بخلاف الفرقة التي ترى انه يبرمه ان يرب
في المقام ويتوقف على الزامه كالاقتداء وانما يشترط نسبة الامامة اذا تمت محاذية وان لم يكن
مجنبها رجل فقيه روايان والفرق على احد هما ان الفاسد في الاول لازم وفي الثاني محتمل
(ومن شرط الحادة ان تكون الصلاة مشتركة وان تكون مطلقة وان تكون المرأة من اهل
الشهوة وان لا يكون بينهما محائل) لانهما عرفت مفسدة بالنص بخلاف لقياس فيراعي جميع
ما ورد به النص (ويكره لمن حضور الجماعات) يعني اشواب منهم لما فيه من خوف الفتنه
(ولا بأس للعجوز ان تخرج في فجر ولعرب والعشاء) وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله (وقالا
يحرم من في الصلوات كلها) لانه لا فتنه لقله الرغبة اليها فلا يكره كافي العبدولة ان شرط اشيق حامل
فتقع الفتنه عبران الفسق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم ناشئون
وفي المغرب بالطعام مشغولون والجماعة منسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال ولا يكره قال
(ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستعاضة ولا الطاهرة خلف المستعاضة) لان

الصحيح أقوى حالا من المعدوم واشي لا يتضمن ما هو فوقه ولا ما من دونه بمعنى انه تضمن
صلاته صلاة المقتدى (ولا يصلى) (القارى خلف الامى ولا المكسبى خلف العارى) لقوة
حالهما (ويجوز ان يؤم المقيم المنوشين) وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رجهما لله وقال
محمد رجه الله لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء صلبة وطهارة مطلقة ولهذا لا
يتقدر بقدر الحاجة (ويؤم الماسح العاسلين) لان الخلف مانع سرية الحدث اى لعدم ما حل
الخلف بربله المسح بخلاف المستحاض لان الحدث لم يعتبر رواه شرعاً مع قيامه حقيقة (وبصلى
لقائم خلف القاعد) وقال محمد رجه الله تعالى لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم ونحن
تركناه بالصلى وهو ما روى ان النبي عليه السلام صلى آخر صلاته فاعادوا لقوم خلفه قيام (وبصلى
المومن خلف مثله) لاستواءهما فى الحال لان يومئذ لم يؤم قاعداً ولا اماماً مضطجعا لان الشهود
معتبرون ثبت به لقوة (ولا يصلى الذى بر كعب وسعد خلف لمومن) لان حال المقتدى أقوى
وفيه خلاف رفر رجه الله تعالى (ولا يصلى لمقتصر خلف المستقل) لان لا قضاء تاء ووصف
فرضية معدوم فى حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم قال (ولا من يصلى فرضاً خلف
من يصلى فرضاً آخر) لان لا قضاء شر كة ومو دعة فلا بد من الاتحاد وعندنا لا يصح رجه الله
على يصح فى جميع ذلك لان لا قضاء عنده أداء على سبيل المودة وعندنا معنى لتضمن مراعى
(وبصلى المنفصل خلف المقتصر) لان الحاجة فى حقه اى اصل الصلاة وهو موجود فى حق
لامام فيتحقق البناء (ومن اقتدى بامام ثم عم ان امامه حدث اعاد) لقوله عليه السلام من
أم فومائم ظهر ان كان محدثاً أو جنباً اعاد صلاته واعادوا وفيه خلاف الشافعى رجه الله تعالى تاء
على ما تقدم ونحن نعتبر معنى المضمن وذلك فى الحوار والفساد (وإذا صلى أمى يقوم بقرؤن
و يقوم اميين فصلاتهم فاسدة عند ابي حنيفة رجه الله تعالى) وقال الصلاة لامام ومن لم يقرأ
تامة لانه معذور أم فومائم معذورين وغير معذورين فصار كما ذ أم العارى عراءة ولا يسين وله ان
لامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فسد صلاته وهذا لو فدى بالقارى تكون
قراءته قراءة بخلاف تلك المسئلة وامثالها لان الموجود فى حق الامام لا يكون موجوداً فى حق
المقتدى (ولو كان يصلى الامى وحده وبقارى وحده جار) هو الصحيح لانه لم يظهر منه ما رغبه
فى الجماعة (فان قرأ الامام فى الاولين ثم قدم فى الاخيرين امياً فسدت صلاتهم) وقال رفر
رجه الله تعالى لا تصح لئلا يقرأ فى القراءة ولما ان كل ركعة صلاة فلا تخل عن القراءة ما تحقفا
أو تقديرا ولا تقديراً فى حق الامى لا عدم الاهلية وكذا على هذا لو قدمه فى انشده والله تعالى
أعلم بالصواب

باب الحديث في الصلاة

(ومن سببه الحديث في الصلاة صرق فان كان اماما مستخلفا وتوضأ وتبلى) والقياس ان يستقبل وهو قول شاذني رحمه الله تعالى لان الحديث ياءها واشي والاحرف بفسدها فاشبه الحديث اعمد ولما قوله عليه السلام من قاء أو رقف أو امدى في صلاته فليصرف ويتوضأ وليبني على صلاته ما لم يسكنه وقال عليه السلام قد صلى أحدكم فبدأ أو رقف ووضع يده على فمه ولم يقدم من لم يسبق شئ والبلوى فيما سبق دون مائة عمدة ولا يباحق به (ولا يستأنف أصلا) فحرر عن شبهه الخلاف وقيل ان المفرد يستقبل ولا امام والمقتدى يبنى صيانة لفصيلة الجماعة (والمفرد ان شاء أنتم في مسيرته) ولن شاء عاد الى مكانه والمقتدى يعود الى مكانه لان يكون امامه قد فرغ ولا يكون بينهما حاجيل (ومن ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد صلى ما في) والقياس فيه ما لا استقبال وهو رواية عن محمد رحمه الله وجود لا تصرف من غير عدد وجهه الاستحسان انه اصراف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما فهمه على صلاته فالحق قصد الاصلاح بحقيقة ما لم يختلف المكان بالحر وج وان كان استخلف وسدت لانه عمل كثير من غير عدد وجهه بخلاف ما ظن انه فتح الصلاة على غير وضوء فاصرف ثم علم انه على وضوء حيث تفسد وان لم يخرج لان الاصراف على سبيل الرخص لا ترى انه لو تحقق ما فهمه يستقبله وهذا هو طرف ومكان الصفوف في الصلوة راءه حكم المسجد ولو تفسد قدم قدمه فالخروج لسرته وان لم تكن فمقدار الصفوف خلفه وان كان مفرد فموضع سجوده من كل جانب (ونحن اربابنا فاحتمل واعني عليه استقبال) لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد في النص وكذلك ادقته لانه مسرعة الكلام وهو طامع (وان حصر الامام عن القراءة فقدم غيره اجرأهم عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزئهم) لانه يندر وجوده فاشبه الجباية في الصلاة وله ان لا يستخلف لعملة لعجز وهو هنا لزم والعجز عن القراءة غير باذر فلا يلحق بالجباية (ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة لا تجوز الاستخلاف بالاجماع) لعدم الحاجة الى الاستخلاف (وان سببه الحديث بعد التشميد وتوضأ وسلم) لان التسليم واجب ولا بد من التوضي اتي به (وان تعمد الحديث في هذه الحالة او تكلم او عمل بعمل لا يتأني الصلاة تحت صلاته) لانه يعذر البناء لو حوذا انقطاع لكن لا المدة عليه لانه لم يسبق عليه شئ من الاركان (فان رأى المنيع المراء في صلاته بطلت) وقد مر من قبل (فان رآه بعد ما قد قدر تشهد او كان ماسعا فانقضت مدة مسجعه او خلع خفيه بعمل يسير او كان امبا فتعلم سورة أو عروبا فوجد ثوبا وهو مافقد على الركوع والسجود او ذكر فائتة عليه قبل هذه او احدث

امام القارى فاستخلف ميا وطلعت الشمس في لعجر او دخل وقت لعصر وهو في الجملة
 او كان ماضيا على الحيرة فسد طعن عن بره او كان صاحب عذر فاقطع عذره كالاستعانة ومن
 عساه بطالت صلاته في قول بي حنيفة رجه ثم رقا لا تمت صلاته (وقيل الاصل فيه ان الخروج
 عن الصلاة يمنع المصلي فرض عندا بي حنيفة رجه الله وايس فرض عندهما واعتراض هذه
 العوارض عنده في هذه الحجة كاعتراضها في حلال الصلاة وعندهما كاعتراضها بعد تسليمها
 ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وله انه لا يملكه اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه
 وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت فارتب التمام والاستعانة ليس
 مفسدا حتى يخرق في حق القارى وانما الفاضل ردة حكم شرعى وهو عدم صلاحية لامامه
 (ومن قسدى بالامام بعد ما صلى ركعة فاحدث لامم فقدمه اجراءه لو حوذا لما رآه
 في لعجر ردة والاولى للامام ان يقدم مدر كالا به اقدر على تمام صلاته وينبغي لهذا المبيوق ان
 لا يتقدم لعجزه عن التسليم (ولو تقدم يبتدى من حيث انتهى اليه لامام) لتبامه مقبامه (وذا
 انتهى الى السلام تقدم مدر كاسمهم ثم ولو به حين ام صلاته الامام فنده او حدث منه عمد
 وتكلم وخرج من المسجد حدث صلاته وصلاة القوة تامة) لان المصلى حقه وحديث حلال
 صلاة وفي حقه بعد تمام اركانها (والامام الاول ان كان فرع (تفسد صلاته وسلم فرع فسد)
 وهو الاصح (فان لم يحدث لامام الاول وقع قدر الشهد ثم فقهه او احدث معه ما احدث
 صلاة الذى لم يدر له اول صلاته عندا بي حنيفة رجه الله وقال لا يفسد وان تكلم او خرج من
 المسجد لم تفسد في قولهم جميعا) طما ان صلاة لمقتدى تامة على صلاة الامام جوار او فساد ولم تفسد
 صلاة الامام فكذا صلاته وصار كالسلام والكلام وله ان القصة فقهه ففسد فجزء الذى يلاقيه
 من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة لمقتدى غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمبيوق محتاج
 له والبناء على الفساد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وبمعنى وضوء الامام
 لوجود القصة في حرمة الصلاة (ومن احدث في ركوعه او سجوده توشا وبى ولا يبعد بالنسبة
 احدث فيها) لان تمام الركن بالانفصال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما
 ولم يغيره دام المقدم على الركوع لانه حكمه الانعام بالاستدامة (ولو تكرر ركوع او سجد
 ان عليه سجدة فانحط من ركوعه طار او رفع رأسه من سجوده فسجد ها بعد الركوع وسجد
 وهذا ان الاولى اتفق افعال لصلاة مرتبة بانقدر للممكن وان لم يعد اجراءه لان لا يقال
 مع الطهارة شرط وقد وجد عن ابي وسعد رجه الله انه تلزمه عادة الركوع لان لقومة فرض
 عنده قال (ومن ام رجلا واحد فحدث وخرج من المسجد فاما موم امام نوى ولم ينو) لم يفسد

من صباه الصلاة وتعيين الاول لقطع المراجعة ولا مراجعة هها ويتم الاول صلاته مقفدا بالتسبيح
كما استحلطه حقيقة (ولو لم يكن حافه لاصبي او امرأة قيل تفقد صلاته) لا استخلاف من
يصلح للإمامة (وقيل لا تفقد) لانه لم يوجد لا استخلاف قصد او هو لا يصلح للإمامة والله اعلم

باب ما يفقد الصلاة وما يكره فيها

(ومن تكلم في صلاته عامدا وساهيا بطلت صلاته) خلافا لما شافى رحمه الله في الخطا والنسيان
ومفرغه الحديث المعروف ولما قوله عليه السلام من - لاننا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس وعما هي المسيح والتهليل وقراءة القرآن وما رواه مجمل على رفع الائم بخلاف السلام
سأهبا لانه من الادكار ويغتر ذكر اى حنة بسب ان وكلاما في حنة اتعمد لما فيه من كاف الخطاب
(فان ان فيها او تاوه او يكي فارفع كاذمه فان كان من ذكر الخمسة او المار لم قطعها لانه يدل على)
ريادة الخشوع (وان كان من وحم او مصيبة قطعها) لان فيه اظهار الجوع والتأسف فكان من
كلام الناس وعن بن يوسف رحمه الله ان قوله آه لا يفقد في الحالين واقره يفقد وقيل الاصل عنده
ان لكلمة اد شملت على حروف وهما رائدتان واحد هما لا يفقد وان كانتا حليتين تفقد وحروف
لر وند جمعوا في قولهم اليوم تدها وهذا لا يقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف ينبع وجود
حروف طجاء ودهام المعنى وينتفع في ذلك في حروف كهار ورائد (وان تمحجج بغير عدد) بان لم يكر
مدفوعا اليه (وحصل به الحروف ينبغي ان يفقد عند هما وان كان عذره هو وعمره كالعطاس) والجاء
د حصل به حروف (ومن عطس وسال به احر رجعت لله وهو في الصلاة فسد صلاته) لانه يجري في
محاطبات الناس وسكان من كلامهم بخلاف ما د قل لعاطس أو السامع الحمد لله على ما قالوا لانه
يتعارف جوابا (وان استفتح ففتح علمه في صلاته تفقد) ومعناه ان يفتح لمصلي على غير امامه
لانه تعاليم وحم فكان من جنس كلام الناس ثم شرط لتكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلاة
ويعني السبيل منه ولم ينظر في الجامع الصعبلان بكلام نفسه قاطع وان قل (وان فتح على امامه
لم يكن كلاما مقفدا) استعدنا قال لانه مضطر الى اصلاح صلاته فكان هذا من اعمال صلاته معي
(وينوي الفتح على امامه دون القراءة) هو الصحيح لانه من رخص فيه وقراءته ممنوع عنها (ولو
كان الامام استل آية أخرى تفقد صلاة الفاتح وتفقد صلاة الامام لو أخذ بقوله) لوجود
المؤمنين والتلق من غير ضرورة ويبغى المقتضى ان لا يعجل بالفتح ولا امام ان لا يلجئهم اليه
ليركع اذ جاء أو نه أو يشغل في آية أخرى (فلو أجاب في الصلاة رجلا بلاه لانه لا تفقد هذا كلام
مفقد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون مقفدا)
وهذا الخلاف فيما اد أراد به جوابه لانه بناء بصيغته فلا يتغير بزمته ولما انه أخرج الكلام

مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جوابا كما أشبهوا لاسترجاع على في الخلاف لصحيح (ون
 أراد به إعلامه أنه في الصلاة لم يفسد بالاجاع) لقوله عليه السلام ذمات أحدكم اثبة في الصلاة
 فليصيح (ومن صلى ركعة من الظهر ثم فزع لعصر أو انطوع فقد نقص الظهر) لأنه صبح
 شروعه في غيره فخرج عنه (ولو فصح الظهر بعد صلي مهابركعة وهي هي وبجهر أن تلك
 ركعة) لأنه بوي الشروع في غير ما هو عليه فلعن الله و في المنوي على حاله (وإذا قرأ السلام
 من المصحف فحدث صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هي تامة) لأنها عبادة اصناف
 إلى عبادة أخرى (الأنه يكره) لأنه شبه صبح أهل الكتاب ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن
 جل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كبري ولا يمتن من المصحف وصار كما دلت
 من غيره وعلى هذا الفرق بين المحمول والموضوع وعلى الأول يفتقران ولو نظر إلى مكتوب وفهمه
 فالصحيح أنه لا يفسد صلته بالاجاع بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث بحث بالفهم
 عند محمد رحمه الله تعالى لأن المقصود هناك لفهم ما فسد الصلاة فبالعمل الكبير
 ولم يوجد (وان مرت امرأة بن يدي المصلي لم تنطع الصلاة) لقوله عليه السلام لا يقطع
 الصلاة مردشئ (الان المارأتم) لقوله عليه السلام لو علم المار بن يدي المصلي
 ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين وانما ياتهم اذ عرف موضع سجوده على ما قيل
 ولا يكون بينهما حائل ونحو ذلك من المار بغيره لو كان يصلي على الدكان (وسمي المار يصلي في
 الصحراء ان يتخذ أمامه سترة) لقوله عليه السلام إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه
 سترة (ومقدارها ذراع فصاعدا) لقوله عليه السلام أي حجر أحدكم إذا صلى في الصحراء أن
 يكون أمامه مثل مؤخرة رجل (وقيل ينبغي أن يكون في عائط لا صبح) لأن مادونه لا يبعد
 للناظر من بعد فلا يحصل المقصود (ويقرب من السترة) لقوله عليه السلام من صلى إلى
 سترة فليدن منها (ويجعل السترة على حاجبه الأيمن أو على الأيسر) به ورد الأثر ولا بأس ترك
 السترة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق (وسترة لأمام سترة للقوم) لأنه عليه السلام صلى
 ببطحاء مكة إلى عنزة ولم يكن للقوم سترة (ويحترق العرودون الالقاء وخط) لأن المقصود
 لا يحصل به (ويدرأ المار إذا لم يكن بين يديه سترة أو مر بينه وبين السترة) لقوله عليه السلام ادرؤ
 ما استطعتم (ويدرأ بالاشارة) كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مولدي أم سلمة رضي الله عنها
 (أو يدفع بالسيح) المار وبما من قبل (ويكره الجمع بينهما) لأن باحدهما كفاية

فصل

(ويكره للمصلي أن يعقب بثوبه أو بجسده) لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره ثلاثا لكم وذكر

منها لعبث في الصلاة ولأن العبث حرج الصلاة حرم فاطن في الصلاة (ولا يلبس المصلي
 لأنه نوع عبث (لأن لا يمكنه من - جود يسويه مرة واحدة) لقوله عليه السلام مرة بأب
 ذروا الأقدروا لافيه اصلاح صلاته (ولا يرفع أصابعه) لقوله عليه السلام لا تفرقع أصابعك
 وأنت تصلي (ولا يتخصر) وهو وضع اليد على الخصرة لأنه عليه السلام نهى عن الاختصار في
 الصلاة ولأن فيه ترك لوضع المصنوع (ولا يلتفت) لقوله عليه السلام لو علم المصلي من ذاجي
 ما انتفت (ولو طر عجز عيه بعبه وبسنة من غير أن يولى عنقه لا يكره) لأنه عليه السلام كان
 لاحظ أصحابه في صلاته بموق عينيه (ولا ينهى ولا يفتش ذرعيه) لمول أبي ذر رضي الله عنه
 ما في خفيه من ثلاث أن أفرق رديت من أفني قعاء لكلم وان افتش افتش الثعلب
 والافعاء أن يضع اليده على الأرض وينصب ركبتيه يصباهما هو الصحيح (ولا يرد السلام لمساها)
 لأنه كلام (ولا يده) لأنه سلام معني حتى لو صافح نية لتسلم فله صلاته (ولا يترفع إلا من
 عذر) لأن فيه ترك سنة نفود (ولا يقص شعره) وهو أن يجمع شعره على هامته وبشده بخيط
 أو بضمع ليتلبد ونفودى أنه عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو مقصوص (ولا يكف
 ثوبه) لأنه نوع تحجر (ولا يبدل ثوبه) لأنه عليه السلام نهى عن البدل وهو أن يجعل ثوبه
 على رأسه وكفيه ثم يرسل طراذه من جوابه (ولا يأكل ولا يشرب) لأنه ليس من أعمال
 الصلاة (فإن أكل أو شرب عامدا أو ناسيا بدلت صلاته) لأنه عمل كثير وجانية الصلاة مذكرة
 (ولا ناس بان يكون مقام الامام في المسجود - سجود في الطاق ويكره أن يقوم في الطاق) لأنه
 يشبه صبيح أهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما إذا كان سجود في الطاق
 (ويكره أن يكون الامام وحده على المكان) لما قلنا (وكذا على القام في طاهر الرواية) لأنه
 ارشاد بالامام (ولا بأس بان يصلي الى طهر رجل فاعليه حدث) لأن ابن عمر رضي الله عنهما رعا
 كان يستتر شافع في بعض أسفاره (ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق)
 لأنه لا يعبدن وباعتباره ثبت الكراهة (ولا بأس بان يصلي على بساط فيه تصاوير) لأن فيه
 استهانة بالصورة (ولا يسجد على التصاوير) لأنه يشبه عبادة الصورة وأطلق الكراهة في
 الأصل لأن المصلي معظم (ويكره أن يكون فوق رأسه في سقف أو بين يديه أو بجذائه تصاوير
 أو صورة معلقة) حديث جرير بن العلاء دخل بيتا فيه كلب أو صورة ولو كانت الصورة صغيرة
 بحيث لا تبدل للناظر لا يكره لأن لصا رجلا لا يعبد (وإذا كان التمثال مقطوع الرأس) أي
 مع الرأس (فليس بتمثال) لأنه لا يعبد بدون الرأس وصار كما دأب على إلى شمع أو صراج على ما
 قالوا (ولو كانت الصورة على وسادة حلقاء أو على ساط مقروش لا يكره) لأنها تداين وتوطأ

مخلاف ما دلت بواسطة منصوبه أو كات على السيرة لانه تعظيمها وأشدّها كراهه ان
 تكون أمام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على عنقه ثم على شماله ثم خلفه (ولو أبس ثوباً فيه تصاوير
 كره) لانه يشبه حامل الصلوة والصلاة جائرة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه
 سير مكره وهذا الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة (ولا يكره غزال غير ذي روح) لانه
 لا يعبد (ولا بأس بتل الحية والعقرب في الصلاة) لقوله عليه السلام قلوا لا سودين ولو كنتم
 في الصلاة ولان فيه رلة الشعل فاشبه دره المار وبسوى جميع أنواع الحيات هو الصحيح
 لا إطلاق مار وبسا (وبكره عد الآي والتسبيحات اليد في الصلاة) وكذلك عد السور لان ذلك
 ليس من أعمال الصلاة وعن أبي يوسف ومحمد رجهما الله نه لا بأس بذلك في الفرائض
 والنوافل جميعاً مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة قلنا يمكنه ان بعد ذلك قبل
 الشروع فيه يستغنى عن العد بعده والله أعلم

فصل وبكره استقبال القبلة بالفرج في الخلافة لانه عليه السلام هي عن ذلك والاستدبار
 كره في روايه لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في روايه لان المستدبر فرجه غير موار للقبلة وما
 يحط منه ينحط الى الأرض بخلاف المستقبل لان فرجه موار لها وما يحط منه ينحط اليها
 (وتكره المجامعة فوق المسجد والبول والغلي) لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح
 لاقدامه منه عن تحته ولا يبطل لا عتكاف بالصوم واليه ولا يحل للعبث الوضوء عليه (ولا بأس
 بالبول فوق بيت فيه مسجد) والمراد ما أعد للصلاة في البيت لانهم بأحد حكم المسجد وان ندبنا
 اليه (وبكره ان يعاقب باب المسجد) لانه يشبه الملع من الصلاة وقبل لا بأس به اذ يحيف على متاع
 المسجد في غير اوان الصلاة (ولا بأس بان يتفش المسجد بالخص والساج وماء الذهب) وقوله لا
 بأس بشراى نه لا يؤجر عليه لكنه لا يثم به وقبل هو قرينة وهذا اذ فعل من مال نفسه أما المنزولى
 وفعل من مال الوقف ما يرجع الى أحكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل بضمن
 والله أعلم بالصواب

باب صلاة الوتر

(الوتر واجب عند أبي حنيفة رجه الله وفالاسنة) اظهر آثاراً السيرة فيه حيث لا يكفر جاحده
 ولا يؤذنه ولا يحنيفه رجه الله تعالى قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلاة الاوهى
 الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر أمر به للوجوب ولما وجب القضاء بالاجماع وانما
 لا يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى عارض عنه أنه سنة وهو يؤدى في وقت
 لعشاء فاكفى ماذانه واقامته قال (لوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما سلام) لما روت عائشة

رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يوتر ثلاث وحكي الحسن رحمه الله إجماع المسلمين على
ثلاث وهذا أحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى وفي قول يوتر تسليمتين وهو قول مالك رحمه
الله تعالى والطحاوي عليه ما رويناه (ويقتضي الثالثة قبل الركوع) وقال الشافعي رحمه الله تعالى
عنه لم يروى أنه عليه السلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولما روى أنه عليه السلام
قنت قبل الركوع وما راد على صواب شيء آخر ويقنت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه
الله تعالى في غير نصف الأخير من رمضان أقوله عليه السلام للحسن بن علي حين علمه دعاء
لقنوت أحمل هذا في وتر من غير وصل (ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة)
أقوله تعالى فقرأ مايسر من القرآن (ون أراد أن يسهل كبر) لأن الحائلة قد اختلفت (ورفع
يديه وقنت) لقوله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن وذكر منها القنوت (ولا يفت
في صلاة غيرها) خلافاً لشافعي رحمه الله تعالى في الفجر لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه
عليه السلام قنت في صلاة فجر شهر ربيع الثاني (فأقنت الإمام في صلاة الفجر بسكت من
حلقه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتابعه) لأنه
مع الإمامه والقنوت يجتهد فيه ولهما أنه منسوخ ولا متابعة فيه ثم قيل يقتضي ما يليق به
فيما يحب مناهيه وقيل يقتضي تحقيقاً لمخالفة لأن الساكت شريك له في الأولى أظهر ودلت
المسئلة على جوار الافتداء بالشفعية وعلى المنفعة في قراءة القنوت في الوتر وإذا علم المقتضى
منه ما يرفع به وادخلته كالفصد وغيره لا يجزئه الافتداء به والمخارفي للقنوت الاختفاء لانه
دعاه والله أعلم

(باب النوافل)

(النية ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان وأربع قبل العصر وان
شاء ركعتين وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعد ما وان شاء ركعتين) ولا صل
فيه قوله عليه السلام من ثار على ثني عشرة ركعة في اليوم واللياسة نبي الله يستأجر الجنة
وقسم على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فلهذا سماء في الأصل
حسناً وخيراً لا خلاف الآثار والأفضل هو الأربع ولم يذكر الأربع قبل العشاء فلهذا
كان مستحباً لعدم الموضوعة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربع فلهذا
خير إلا أن الأربع أفضل خصوصاً عند أبي حنيفة على ما عرف من مذهبه والأربع قبل الظهر
تسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه خلاف الشافعي قال (ونوافل
النهار إن شاء صلى بنسب ركعتين وإن شاء أربعاً ونكره الزيادة على ذلك وأما آفة الليل قال أبو

حقيقة رحمه الله ان صلى ثمان ركعات بتسليمة جاز وشكره لزيادة على ذلك وقال لا يزبد بالليل
على ركعتين بتسليمة وفي الجامع الصغير لم يذكر الثمان في صلاة الليل ودليل الكراهة انه عليه
السلام لم يزدد على ذلك ولولا الكراهة لزد تعليم الجوار ولا فصل في الليل عند أبي يوسف
ويحمد رجليهما لله مني مني وفي النهار أربع أربع وعند الشافعي رحمه الله بهما مني مني
وعند أبي حنيفة بهما أربع أربع للشافعي رحمه الله قوله عليه السلام صلاة الليل وللهار
من مني ولهما الاعتبار بالتراويح ولا يبي حنيفة رحمه الله انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء
أربعاً أربعاً عارضة رضي الله عنها وكان عليه السلام يواظب على الأربع في الضحى ولانه
أدوم تحريره فيكون أكثر من صلاة وأريد بتسليمة واحدة والوند أن يصلي أربعاً بتسليمة
لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج والتراويح تؤدي بجماعة وبرأى فيها جهة التيسير
ومعنى ما رواه شفعاً لا وتر الله أعلم

* (فصل في القراءة) *

(القراءة في الفرض واجبة في الركعتين) وقال الشافعي رحمه الله في ركعات كلها قوله عليه
السلام لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك رحمه الله في ثلاث ركعات إقامة ثلاث أكثر
مقام الكل بتسبيحاً ولنا قوله تعالى فافروا ما تبسر من القرآن ولا مبالغة على لا يقتضي
التكرار وإنما أوجبنا في الثانية اسنداً لا بالاولى لانهم ما يشاء كلان من كل وجه فاما لا خربان
ديقار فانهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحق انهما او الصلاة فيماروي
مد كورة صريحاً فنصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفاً كن حلف لا يصلي صلاة بخلاف
ما إذا حلف لا يصلي (وهو مغير في الاخرين) معناه ان شاء سكنت وان شاء قرأ وان شاء أصبح كذا
روى عن أبي حنيفة وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم لأن الافضل أن
يقرأ لانه عليه السلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب له ويركها في طاهر لرواية (والقراءة
واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر) اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على
حدة والقيام الى الثالثة كتحريره مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريره الا في الركعتين في
المشهور عن أصحابنا رحمه الله ولهذا قالوا يستفح في الثالثة أي بقول سبحانك اللهم واما الوتر
فلا احتياط قال (ومن شرع في ما فعله ثم أفادها قصاها) وقال للشافعي رحمه الله لا قضاء عليه
لا متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قرية فيلزم الانعام ضرورة
صبيته عن البطلان (وان صلى أربعاً وقرأ في الاولى يس وقعد ثم أودع
لاخيرير قصي ركعتين) لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة عبرة بتحريره مبتدأة ويكون

علم هذا ان قد لاخرين بعد شروع فيهما ولو افسد قبل لشروع في الشفع الثاني لا يقضى
 لاخرين وعن أبي يوسف رحمه الله يقضى اعتبار الشروع بالذروهما ان الشروع يلزم ما
 شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا
 سنة الطهر لاسها ما دونه وقبل يقضى اربعاً حنابل لاسها غير صلاة واحدة (وان صلى اربعاً ولم
 يقرأ فيهن شيئاً أعاد ركعتين) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله
 يقضى اربعاً وعده لمصلحة على ثمانية أوجه ولا صل فيها من عدمها رحمه الله ترك القراءة في
 الاولين أو في أحدهما يوجب طلاق التحريم لا م، تعقد للأعمال وعند أبي يوسف رحمه الله
 ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب طلاق التحريم وإنما يوجب فساد لاداء لان القراءة
 ركن زائد لا ترى أن للصلاة وجوداً بدونها غير أنه لا صحة للاداء الا بها وفساد لاداء لا يزيد على
 تركه فلا يبطل التحريم وعند أبي حنيفة رحمه الله ترك القراءة في الاولين يوجب طلاق
 التحريم وفي أحدهما لا يوجب لأن كل شفع من لطوع صلاة على حدة وفسادها ترك القراءة
 في ركعة واحدة مجتهد فيه فتصير بنا بالقساد في حق وجوب النصارى كما ينبغي ان التحريم في حق
 لزوم الشفع الثاني احتياطاً تمت هذا القول إذ لم يقرأ في لكل قصي ركعتين عندهما لان
 التحريم قد بطل ترك القراءة في شفع الاول عندهما ثم صح شروع في الشفع الثاني وبقيت
 عند أبي يوسف رحمه الله صح شروع في الشفع الثاني ثم داود السكلي ترك القراءة فيه فعليه
 قضاء الاربع عنده (ولو قرأ في الاولين لا عبر فعليه قضاء) لا التحريم علم
 تبطل فصيح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد ترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول (ولو قرأ
 في الاخيرين لا عبر فعليه قضاء) لا التحريم بالاجماع لان عندهما لم يصح شروع في الشفع الثاني
 وعند أبي يوسف رحمه الله نصح فسادها (ولو قرأ في الاولين واحد واحد الاخيرين فعليه
 قضاء) لا التحريم بالاجماع ولو قرأ في الاخيرين واحد واحد الاولين فساد الاولين بالاجماع
 ولو قرأ في احدي الاولين واحد الاخيرين على قول أبي يوسف رحمه الله عليه قضاء الاربع
 وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله لان التحريم باقية وعند محمد رحمه الله عليه قضاء الاولين لان
 التحريم قد ارتفعت عنده وقد أنكر أبو يوسف رحمه الله هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه يرمه قضا ركعتين ومحمد رحمه الله لم يرجع عن روايته عنه (ولو قرأ في
 احدي الاولين لا عبر قضى اربعاً عندهما وعند محمد رحمه الله قضى ركعتين ولو قرأ في احدي
 الاخيرين لا عبر قضى اربعاً عند أبي يوسف رحمه الله وعندهما ركعتين) قال (وتفسير قوله عليه
 السلام لا يصلي بعد صلاة من لمها يعني ركعتين بقراءة ركعتين بعد قراءة فيكون بان فرضية

هرأه في ركعات - هل كله، ويصلي السابعة فاعده مع السابعة على القيام) لقوله عليه السلام
 صلاة افقاع على الصف من صلاة اقامهم ولا الصلاة خير موضوع وربما يشق عليه القيام
 ويجوز له تركه كيلا ينقطع عنه واختلفوا في كيفية القعود وحسب ان يبعد كما ينفذ في حالة
 الشهادة لانه عهد مشروعي الصلاة (وان افتتحها فاقامهم فعد من غير عدد جاز عبد أبي حنيفة
 رحمه الله) وهذا الاستحسان وعندهم لا يجزئ به وهو في حال الاشرع معبر بالسيرة انه لم
 ياشتر القيام فيها في ولما يشرحت بدونه بخلاف الدر لا به امره بصاحبه لو لم يصح على القيام
 لا يشره لقيام عند بعض المشايخ رحمه الله (ومن كان خارج المصرتقل على دابته الى أي جهة
 توجهت يومئذ) الحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي
 على حمار وهو متوجه الى خير يومئذ بعاءه ولان لقول غير مختصة وقت ولو الزمانه الروي
 والاسبق بال تنقطع عنه لافادة أربعة قطع هو عن لافادة أما لمراض فمختصة وقت والسنن
 لرواتب وافل وعن أبي حنيفة رحمه الله نه يبرل لسنه الفجر لاهل آكد من سائر هال القيد
 بخارج المصرتن في شرائط القفر والحواري المصروع عن أبي يوسف رحمه الله به يجوز في المصير
 أيضا ووجه الطاهر ان لهص ورد خارج المصير والحاجة الى ركوب فيه أغلب (فان افتتح
 انطوع راكباً ثم نزل يسي وان صلى ركعة نازلان لم يركب استقبال) لان احرام الراكب انعقد
 يجوز الزكوع والسجود لقدرته على البرول فاد أي م - صاحب واحرم البارل انعقد وجوب
 لركوع والسجود فلا يقدر على نزلان له من غير عدد وعن أبي يوسف رحمه الله انه يستقبل
 دارل أيضا وكذا عن محمد رحمه الله نازل بعد ما صلى ركعة والاصح هو الاول وهو الطاهر

فصل في قيام شهر رمضان

(يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء يصلي هم امامهم خمس نروحيات كل
 نروحيه تسليمين ويجلس بين كل نروحيتين مقد نروحيه ثم يوتر بهم) ذكرنا في
 الاستحباب ولا يصح اتماسه كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لانه واطب
 عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم والنبي عليه السلام بين لعذري تركه الموطبة
 وهو خشية ان تكذب علينا (والسنة فيها الجماعة) لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع أهل
 المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسيبين ولو اقامها لبعض فالتخلف عن الجماعة تارك في فضيلة
 لان أفراد الصلابة رضي الله عنهم روى عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين النروحيتين
 مقدار النروحيه وكذا بين الخامسة وبين لو تر لعادة أهل الحرم بين واستمع من البعض الاستراحة
 على خمس تسليمات وليس مستحب وقوله ثم يوتر بهم يشير الى أن وقتها بعد العشاء قبل الترويه

قال عامة المشايخ رحمهم الله والاصح روقها بعد العشاء الى آخر الليل قبل نوتر وعده لاهما
 نوافل ست بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها أو كثر المشايخ رحمهم الله على ان السنة فيها
 لحتم مرة فلا يترك السكيل لقوم بخلاف ما بعد لتشهد من الدعوات حيث يتركها الا ان السنة
 (ولا يصلي الوتر بحماسة في غير رمضان) وعليه اجماع المسامحين والله اعلم

باب ادراك الفريضة

(ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقامت بصلي أخرى) صيانته للمؤدى عن البطلان (ثم يدخل مع
 لقوم) اسرار الفضية للجماعة (وان لم يقرب الاولي بالسجدة يقطع وبشرع مع الامام هو الصحيح)
 لانه جعل الرقص وهذا لقطع لكل بخلاف ما اذا كان في السفل لانه ليس بذلك ولو كان في السنة
 قبل الظهر والجمعة فأقيم أو حطب يتطوع على رأس الركعتين بروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله
 وقد قيل يتمها (وان كان قد صلى ثلاثا من الظهر يتمها) لان لا كثر حكم الكل فلا يحتمل النقص
 بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقربها بالسجدة حيث يقطعها لانه جعل الرقص وبشرع ان
 شاء عاد ففقد وسلم وان شاء كبر فائتم بنوى لدخول في صلاة الامام (واذا انعمها يدخل مع القوم
 ولذي يصلي معهم اقله) لان الفرض لا يكررى وقت واحد (فنصلي من الفجر ركعة ثم
 قيمت بقطع ويدخل معهم) لانه لو اضاف اليها أخرى تفوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل
 ان يقربها بالسجدة وبعد الانعام لا يشرع في صلاة الامام لسكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد
 العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلاث مكرره وفي جعلها
 اربعاً مخالفة لامة (ومن دخل مسجد اذ فيه بكرة له أن يخرج حتى يصلي) لقوله عليه
 السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من افاق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع
 قال (الاذا كان ممن ينظم به أمر جماعة) لانه ترك صورة تكميل معنى (وان كان قد صلى وكانت
 الظهر أو العشاء ولا بأس أن يخرج) لانه اجاب داعي الله مرة (الاذا أخذ المؤذن في الإقامة)
 لانه يتم بمخالفة الجماعة عيانا (وان كانت العصر أو المغرب أو الفجر خرج وان أخذ المؤذن
 ديها) لسكراهة السفل بعدها (ومن انتهى الى الامام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر
 ان خشي أن يفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل) لانه
 أمكنه الجمع بين الفضيلتين (وان خشي فوته ما دخل مع الامام) لان ثواب الجماعة أعظم
 ولو عسدا بتركه لزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في المطالين لانه يمكنه اذا هان الوقت بعد
 الفرض هو الصحيح وانما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في تقديمها على الركعتين
 وتأخيرها عنهما ولا كذلك سنة الفجر على ما بين ان شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المسجد

بدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلاة والافضل في عامة الناس والمواقيل المنزل هو المروى عن النبي عليه السلام (واذا فاتته ركعتا الفجر لا يفتي بهما قبل طلوع الشمس) لانه يفتي بسلامة ما هو مكره بعد الصبح (ولا يدارتعاها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجوعه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أحب الي أن يفتي بهما وقت (رول) لانه عليه السلام فصاها بعد ادرتعا الشمس عدالة لئلا يفرس ولما كان الاصل في السنة ان لا تنصى لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قصاتها بما يفرض فبقي ما رواه على لاصل وع تنصى تبعاله وهو يصلي بالجماعة أو وحده الى وقت (رول) وفي جماعته اختلاف لما شاع رجوعه الله تعالى واما سائر السنن سواها فلا تنصى بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ رجوعهم الله تعالى في قضائها تبعاللفرض (ومن أدرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلاث فانه لم يصل الظهر بجماعته وقال محمد رحمه الله تعالى قد أدرك فضل الجماعة) لان من أدرك آخر الشيء فقد أدركه وبصار محذور ثواب الجماعة لكنه لم يصليها بالجماعة حقيقته ولهذا بحث به في عينه لا يدرك الجماعة ولا بحث في عينه لا يصلي الظهر بالجماعة (ومن أتى مسجدا صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل المكروه ما به له مادام في الوقت) ومراعاة اذا كان في الوقت سنة وان كان فيه ضيق تركه قبل هداى غير سنة الظهر والفجر لان طمار زيادة ضربة قال عليه السلام في سنة الفجر صلوه ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم يله شفاعتي وقيل هدى الجميع لانه عليه السلام واظب عليها عند اداء المكتوبات بجماعة ولا سنة دون الموطبة ولاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا حاق فوت الوقت (ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبره وقف حتى رفع الامام رأسه لا يصبر مدر كالنكاح لركعة خلافا لفر رحمه الله) هو بقول أدرك الامام قبله كم القيام فصار له لو أدركه في حقيقته لقيام ولما ان اشروط هو المشاركة في افعال الصلاة ولم يوجد لاقى القيام ولا في الركوع (ولو ركع المقتدى قبل امامه فادركه لا امام فيه جاز) وقال رفوف رحمه الله لا يجوز له لان ما أتى قبل لا امام غير معده فكذلك ما بينه عليه ولما ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كأي الطرف الاول والله أعلم

باب قضاء الفوائت

(ومن فاتته صلاة قصاها اذا ذكرها فدمها على فرض الوقت) والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعد الشافعي رحمه الله مستحب لان كل فرض أصل نفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فم بذكرها الا وهو مع الامام فلا يصل التي هو قبها ثم يصل التي ذكرها ثم يبعث التي صلى مع الامام (ولو حاق فوت الوقت يقدم

لوقية ثم يصعب لأن لترتيب بسيط صبق الوقت وكذا بالبيان وكثرة دعوات كيلا يودي
 في تقويت لوقية ولو قدم القاعة حار لأن ٢ عن تعديها المعنى في غيرها بخلاف ما إذا كان في
 لوقت سنة وقدم لوقية حيث لا يجوز لانه دها قبل وقتها ثبات بالحديث (ولو فاتته صلوات
 رتبها في قضاء كوجبت في الاصل) لأن النبي عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الحندق
 فمصاب من مريائهم قال صلوا كما رأيتموه في أصلي (لأن ترتيب الفرائض على ستة صلوات) لأن
 لفرائض قد كثر (فيسقط الترتيب فيما بينا موافق) فمصابها كما يسقط بينها وبين لوقية وحده
 لكثرة ان صبر الفرائض ستخرج وقت الصلاة السادسة وهو المراد بالمدكور في الجامع
 صعب وهو قوله (وان فاتته أكثر من صلاة يوم رتبة آخراته التي دأبها) لانه دار ادعى يوم
 ولاية صبره تارة عن محمد رحمه الله انه غير دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح لأن الكثرة
 بالدخول في حد ذاته كزار وذلك في الاول ولو اختلفت الفرائض القديمة والحديثة قبل تجوز
 لوقية مع تدكير الحديث لكثرة الفرائض وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن زحرا له عن
 لنهارون (ولو قضى بعض الفرائض حتى قل ما بقي عاد لترتيب عدد البعض) وهو الاظهر فانه روى
 عن محمد رحمه الله فمن ترك صلاة يوم ولاية وجعل بنص من العدد مع كل وقية فانه في فرائض
 جائزة على كل حال والوقنيات فاسدة من قدمها لدخول الفرائض في حد لئلا وان آخرها وكذلك
 لا العشاء الأخيرة لانه لا فائدة عليه في طهارة دنها (ومن صلى العصر وهو دأب كراته لم يصل
 اظهر فهي فاسدة لانه كان في آخر الوقت) وهي مسألة لترتيب (واذا فسدت القرصية لا يبطل
 أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يبطل) لأن التحريم
 عقدت للفرض فاذا طلعت القرصية طلعت التحريم أصلها ولما انها عقدت لأصل الصلاة
 يوسف القرصية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان لأصل (ثم العصر يفسد اذا
 موقوف حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد اظهر انقلاب الكل جائرا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله
 عندهما يفسد اذا بانا لا يجوز ارجاها) وقد عرفت ذلك في موضعه (ولو صلى الفجر وهو ذا كر
 وانه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله) بخلافها وهذا بناء على ان الوتر واجب عنده
 سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسين وعلى هذا إذا صلى العشاء ثم رخصا وصلى
 لسنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء عبر طهارة فعنده بعد العشاء والسنة دون لوتر لأن الوتر
 فرض على حدة عنده وعندهما بعيد لوتر أيضا لكونه تبع للعشاء والله أعلم

باب سجود السهو

(يجوز للسهو في الزيادة والنقصان سجدة بعد السلام ثم تشهد ثم سلم) وعند الشافعي رحمه

في سجدة قبل السلام لما روى به عليه السلام سجدة وهو قبل السلام واسمها عليه السلام اكل
 سهو سجدة ثان بعد السلام وروى انه عليه السلام سجدة في السهو بعد السلام فتعارضت
 روايتاه فبقي التمسك بقوله سالم ولان سجود السهو مما لا يكرر ويؤخر عن السلام حتى لو
 سهوا عن السلام بنجر به وهذا الخلاف في الاروية وبأني بساكتين هو الصحيح صرفا لسلام
 لما ذكر الى ما هو المعروف وبأني بالصلاة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة له وهو
 الصحيح لان الدعاء موضعه آخر الصلاة قال (ولزمه السهو اذ راد في صلاته فعلا من جنسها
 ليس منها) وهذا يدل على ان سجدة له هو واجبة هو الصحيح لانه يجب الحرقص غمك في
 اميادته فتكون واجبة كاللما في الحج واد كان واجبا لا يجب لانه واجب أو تأخير أو تأخير
 ركن ساها هذا هو الاصل وانما يجب بالزيادة لانه لا يعمى عن تأخير ركن أو ترك واجب قال
 (ولزمه اذ ترك فعلا منوما) كانه أراد به فعلا واجبا لانه أراد تسميته سنة ان وجوبها تبين
 السنة قال (أو ترك قراءة لفاتحة) لاها واجبة (أو القسوت أو الشهد أو تكبيرات العيدين)
 لاها واجبات فانه عليه السلام وطلب عليها من غير تركها امره وهي امانة الوجوب ولاها
 يضاف الى جميع الصلاة فدل على انها من خصائصها وذلك بالوجوب ثم ذكر ان شهد يستعمل
 اربعة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو وهو الصحيح (ولو
 جهز الامام فيما يحتاج من احواف فيما يحضر ترمه سجدة السهو) لان الجهر في موضعه والمخافة في
 موضعهما من الوجبات واختلفت الرواية في المقدار ولا يصح قدر ما يجوز به الصلاة في الفصلين
 لان البدن من الجهر والاحقا لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثرة يمكن وما يصح به الصلاة
 كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندهم ثلاث آيات وهذا في حق الامام دون المفرد لان الجهر
 والمخافة من خصائص الجماعة قال (وسهو الامام واجب على المؤتم السجود) انقرر السبب
 لما وجب في حق الاصل ولهذا ترمه حكم الإقامة فيه الامام (فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم)
 لانه يصير مخالفا لمامه وما التزم الاداء لامتاجه (فان سهوا المؤتم لم يارم الامام ولا لمؤتم السجود)
 لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام بقلب الاصل تبعها (ومن سهوا عن القعدة
 الاولى ثم تدكر وهو اى طاعة للعود اقرب عاذرة قد تشهد) لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه
 ثم قيل يسجد لله هو تأخير والاصح انه لا يسجد كما دللهم (ولو كان الى القيام اقرب لم يعد)
 لانه كالفائز معنى (ويسجد لله) لانه ترك لو حب (ومن سهوا عن القعدة لاجرة حتى قام الى
 الجماعة رجع الى القعدة ما لم يسجد) لان فيه اصلاح صلاته وامكانه ذلك لان ما دون الركعة
 عمل لرفض قال (واى الجماعة) لانه رجع الى شيء قبلها فترفض (وسهو السهو) لانه

أحر واجبا (وان قيد لحاصة بسبعة بطل فرضه) عند اختلافنا في رجه الله لانه استحكم
شروعه في لئالة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذا لان
ركعة واحدة صلاة حفيضة حتى يحنث في يمينه لا يصلي (وتحولت صلاته فلا عند
أي حفيضة وأبي يوسف رجهما لله) خلافا لمحمد رجه الله على ما مر (فيضم اليها ركعة سادسة
لأنه يضم لاشئ عليه) لانه مطمئن ثم يفي بطل فرضه بوضع اليه عند أبي يوسف رجه الله
لا سجود كامل وعند محمد رجه الله بوجهه لان نعم الشئ بآخره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث
وغيره الخلاف تطهر دوما ذابسه حدث في السجود بني عند محمد خلافا لأبي يوسف رجه الله
(ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عادى الفعدة سالم - سجدة خامسة وسلم) لان التسليم في حالة
اقيام غير مشروع وأمكنه الاقامة على وجهه بالعود لان مادون الركعة جعل الرقص (وان قيد
الخامسة بالسجدة ثم تكرص اليها ركعة أخرى وتم فرضه) لان الباقي أصابة لفظة السلام وهي
واجبة وما يضم اليها أخرى لتصير لركعتان فلا لان الركعة الواحدة لا تجزئه لتهيئه عليه
السلام عن النبي اه ثم لا نوبان عن سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها تعزيمة
ببتداء (وسجد سهوا استعانا) تمكن الفصان في الفرض بالخروج لا على الوجه الممنون
وفي العقل بالدخول لا على الوجه الممنون ولو قطعه لم يلزمه انقضاء لانه مطمئن ولو اقتدى به
ان دوما يصلي ستا عند محمد رجه الله لانه لم يؤدى هذه التعزيمة وعند هماركتين
لانه استحكم خروجه عن الفرض ولو اقتدى به لمقتدى فلا قضاء عليه عند محمد رجه الله
اعتبارا بالامام وعبد أبي يوسف يفتي ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام قال (ومن صلى
ركعتين تطوعا - هاتيهما وسجد لهما - ونم أراد ان يصلي اخرين لم يمس) لان السجود يبطل
لوقوعه في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد سهوا ونم نوى الاقامة حيث يني لانه لو لم يبطل
جميع الصلاة ومع هذا لو أدى صح ابقاء التعزيمة ويبطل سجود السهو هو الصحيح (ومن سلم
وعليه سجدة السهو فدخل رجل في صلاته بعد التسليم فان سجدة الامام كان داخلا والا فلا)
وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله وقال محمد رجه الله هو داخل سجدة الامام أول
يسجد لان عنده سلام من عليه - هو لا يخرج عن الصلاة أصلا لانه اوجب جبر السقمان ولا
يمن ان يكون في احرام الصلاة وعند هماركتين على سبيل التوقف لانه محال في نفسه وانما
لا يعمل لما حثه ان أداء السجدة فلا يظهر دونه ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر
الاختلاف في هذا وفي اساس الظاهر بالسنة ونعم الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة (ومن
سلم برده وطع الصلاة وعليه سهو وعليه ان يسجد سهوا) لان هذا الامام عبر فاطم وبنته تعبير

المشروع طلعت (ومن شئت في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا فذلك أول ما عرض له استأنف)
 لقوله عليه السلام إذا شئت حمدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة (ون كان يعرض له
 كثيرا على أكبر آية) لقوله عليه السلام من شئت في صلاته وليتحرر الصواب (وان لم يكن له
 رأي نبي على اليقين) لقوله عليه السلام من شئت في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا نبي على الأقل
 والاستقبال يا سلام أولى لانه عرف محملا دون الكلام ومجرد الية بالمعنى وعند الباء على الأقل
 بقدر في كل موضع بنوهم آخر صلاته كيلا يصير أركا فرض الفعدة والله أعلم

(باب صلاة المريض)

(إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا بركع وسجد) لقوله عليه السلام لعمران بن حصبر
 رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى الجنب أو من أيماء ولان الطاعة
 بحسب الطاقة قال (فان لم يستطع الركوع والسجود أو أيماء) يعنى قاعدا لا توسع مثله (وجعل
 سجوده أخفض من ركوعه) لانه قائم مقامهما فاحد حكمهما (ولا يرفع يديه شيئا سجدا
 عليه) لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لا أقوم رأيته فان فعل
 ذلك وهو يخفف رأسه أجره لوجود الأيماء وان وضع ذلك على جنبه لا يجزئه لانعدامه (فان لم
 يستطع أقعد واستأق على ظهره وجعل رجله في القبلة وأيماء بالركوع والسجود) لقوله عليه
 السلام صلى المريض قائما فان لم يستطع فساعدا فان لم يستطع فعلى ففاه يومئ أيماء فان لم يستطع
 والله تعالى الحق قبول العذر منه قال (وان استأق على جنبه ووجهه في القبلة أو أيماء) لما روينا
 من قبله ان الأولى هو الأولى عندنا خلافا لما ذهبوا إليه رضى الله عنه لان اشارة المستأق تقع الى
 وراء الكتف و اشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه وبه نأدى الصلاة (فان لم يستطع الأيماء
 رأسه أخرت الصلاة عنه ولا يومئ يديه ولا يبقية ولا يحاجبيه) خلافا لفرجه الله لما روينا
 من قبله ولان نصب اليد بالراى ممنوع ولا قياس على الرأس لانه ينأى به ركن الصلاة دون
 العين واحتياجها وقوله أخرت الصلاة عنه اشارة الى به لا نقط الصلاة عنه وان كان العجز أكثر من يوم
 وليلة دا كان مفقدا هو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه قال (وان ودر
 على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يركعه القيام ويصلى قاعدا يومئ أيماء) لان
 ركبة القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون
 ركبا فيتميز والاصل هو الأيماء قاعدا لانه شبه بالسجود (ون صلى الصحيح عرض صلاته
 قائما ثم حدث به مرض أتمها قاعدا بركع وسجد أو يومئ ان لم يقدر أو مستلقيا ان لم يقدر)
 لانه نبي الأدنى على الأعلى فصار كالافداء (ومن صلى قاعدا بركع وسجد لم يرض ثم صح

على صلاته فاما عند ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله (استقبل) شاة على
 اختلافهم في الاقداء وقد تقدم بانه (وان صلى بعض صلاته باعته ثم قدر على الركوع والسجود
 استأقب عندهم جميعا) لانه لا يجوز قضاء الركوع بالمومني فكذلك السجدة (ومن افتتح التطوع قائما
 ثم اعيا بالأس أن يتوكل على عصا او يحيط او يقعد) لان هذا عذر وان كان الانكاء به عذر
 يكره لانه اساءة في الادب وقيل لا يكره عند ابى حنيفة رحمه الله لانه لو قعد عنده غير عذر
 يجوز فكذا الانكاء وعندهما يكره لانه لا يجوز لهعود عندهما يكره لانكاه (وان قعد
 غير عذر يكره بالاتفاق) ونحوه رخصة عند ولا يجوز عندهما وقدر في باب الزوال (ومن
 صلى في السجدة قاعدا من غير رخصة جزاءه عند ابى حنيفة رحمه الله واقبام الفصل وقال لا يجوز له
 الامن عذر) لان القيام مقدور عليه فلا يترك لانه له ان يعاين الله تعالى وان لرأس وهو
 كلمة متحق لان اقبام فصل لانه اعد عن شبهة خلاف والخروج افضل ان امكته لانه اسكن
 عليه والخلاف في غير المروطة والمروطة كاشط هو لصحيح (ومن اغنى عليه خمس صلوات
 ودورها قضى وان كان اتى من دلالة نص) وهذا مستحسن وان اقياس ان لا يقصاه عليه اذا
 تنوعت الاغناء وقت صلاة كاملا لتحقق العجز فاشبهه بالحون وجه الاستحسان ان المدة ذ
 طالبت أكثر انقروا فينخرج في الاداء او اقصرت قلت فلا يخرج والكثير ان يرد على يوم
 واجبة لانه يدخل في حد التكرار والحون كالاسماء كذا ذكره ابو سليمان رحمه الله بخلاف لوم
 لان امتداده يادونه لمحق به صرتم ريادة تعذر من حيث الاوقات عند محمد رحمه الله لان
 التكرار يتحقق به وعندهم من حيث لساعات هو المذخور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم والله
 اعلم بالصواب

(باب سجود الدلاوة)

قال (سجود الدلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة في آخر الاعراف وفي الرعد والنحل ونبي
 سراييل ومريم والاولى من الحج والفرقان والشمس والم تريل وص وحم السجدة ولنجم
 واذا السماء اشرفت وقرأ) كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المعتمد
 والسجدة الثانية في الحج صلاة عندنا وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله
 لا يسأمون في قول عمر رضي الله عنه وهو مأخوذ لا احتياط (والسجدة واجبة في هذه
 المواضع على التالى والسمع سواء قصد سماع القرآن ولم قصد) لقوله عليه السلام اسجدوا
 على من سمعها وعلى من آذاها وهي كهيئة بحاب وهو غير مفيد بالتصديق (وذا تلا الامام
 آية السجدة سجدها وسجدها لما موم معه) لان رايه متابعتها (وذا تلا المأموم لم يسجد

لا امام ولا مأموم في الصلاة ولا عند الفروع) عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال مجاهد
 رحمه الله يسجدونها اذا قرعوا لان السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حاله للصلاة لانه يؤدى الى
 خلاف وضع الامامة او التلاوة ولهما من المعنى مجبور عن القرع لانه انصرف الامام عليه
 وتصرف المحذور لاحكامه بخلاف الجنب والخاص لاهم ما بهيان عن القراءة لانه لا يجب على
 الخاص تلاوتها كما لا يجب سماعها الانعدام اهلية الصلاة بخلاف الجنب (ولو سمعها رجل خارج
 الصلاة سجدها) هو الصحيح لان الحر ثبت في حقهم فلا بدوهم (وان سمعوا وهم في الصلاة
 سجدة من رجل ايس معهم في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة) لانه البتة صلاتية لان سماعهم
 هذه السجدة ليس من افعال الصلاة (وسجدوها بعدها) لتحقق سببها (ولو سجدوها في الصلاة لم
 يحزهم) لانه ناقص لمكان الهى فلا ينادى به اكامل قال (واعادوها) انقروا سببها (ولم يعدو
 صلاة) لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلاة في الوردية فسد لاهم ردوا فيها ما ليس
 منها وقيل هو قول مجاهد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ايس معه في الصلاة ودخل
 معه بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجدها لانه صار مدركا لما بدأه الركعة (وان دخل
 معه قبل ان يسجدها سجدها معه) لانه لو لم يسمعهما سجدها معه فمناولى (وان لم يدخل معه
 سجدها وحده) لتحقق السبب (وقل سجدة وحيث في الصلاة فلم يسجدها فيها لم تقض خارج
 الصلاة) لانها صلاتية ولها مزية الصلاة فلا تادى بالناقص (ومن تلا سجدة فلم يسجدها حتى
 دخل في صلاة فاعادها وسجد اجزائه السجدة عن التلاوة) لان الثانية قوى لكونها صلاتية
 فاستتبعها الاولى وفي الموارد يسجد اخرى عند الفروع لان الاول قوة السبب فاستتبعها الثانية
 للثانية قوة اتصال المنصود فترجعت (او تلاها فسجدت ثم دخل في الصلاة فملاها سجدتها)
 لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه في طاعتها الاولى لانه يؤدى الى ما بقى الحكم على السبب
 (ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه
 يسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها سجدتها ثانية وان لم يكن سجدة (وي عليه سجدة ثان) والاصل
 ان مبنى السجدة على السد اخل دونهما يخرج وهو نداء اخل في السبب دون الحكم وهذا ابقى
 بالعبادات والثاني بالعقوبات وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه عامعا للمتفرقات فاد
 اختلاف عاد الحكم الى الاصل ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف بحيرة لانه دليل الاعراض وهو
 لم يطل هنالك وفي تسدية الثوب يتكرر لوجوب وفي المنقل من عصن الى عصن كدنتى لاصح
 وكذا في الدباسة للاحتياط (ولو تبدل مجلس السامع دون الداب يتكرر الوجوب على السامع) لان
 السبب في حق السامع (وكذا اذا تبدل مجلس السامع دون السامع) على ما قبل والاصح انه لا يتكرر

لوحوب على السامع لها (ومن ارد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه) اعتبار
سجدة الصلاة وهو لم يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه (ولا تشهد عليه ولا سلام) لان
ذلك للنحل وهو يستدعي سبق التحريم وهي منعدمة قال (وكثره ان يقرأ سورة في الصلاة
وعبرها وبدع آية السجدة) لانه ثبت به الاستكاف عنها (ولا بأس ان يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها) لانه مبادرة اليها قال محمد أحب الي أن يقرأ قبلها آية أو يتبين دفعها لو هم
التفصيل واستحسنوا انفاها شفقة على السامعين والله أعلم

باب صلاة المسافر

(السفر الذي يعبر به الاحكام أن يقصد لسان مسيرة ثلاثة أيام أو اياماً بغير الابل ومشي
الافدام) لقوله عليه السلام يصح المصم كل يوم ويلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها عمت الرخصة
الحنس ومن ضرورته عموم التدبير وقدراً وبوسع رحمة الله يومين أو أكثر اليوم الثالث
والشافعي يوم ويلة في قول وكفى بالسنة حجة عليهما (والسير بالركور هو الوسط) وعن أبي
حنيفة رحمه الله التقدير بالراحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بما قرأه وهو الصحيح (ولا
يعتبر السير في الماء) معناه لا يقتصره السير في البر فاما المعتز في البحر وما يلي بحاله كأي الجبل قال
(وفرض المافر في الرابعة ركعتان لا بريد عليهما) وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر
رحمة اعتباراً بالصوم وإنما أن الشفع لثاني لا يقضي ولا يأنم على تركه وهذا آية النافذة بخلاف
الصوم لانه يقضي (وان صلى أربعاً بعد في الثانية قدر الشهد أجراته الاوليان عن الغرض
والاخرين له آية) اعتباراً بالفجر ويصير مريضاً أو مسافراً (وان لم يقع في الثانية قدرها
طلت) لا خلاط الدافعة قبل اكمل أركانها (واذا فرق المسافر بين يومين ركعتين) لان
الاقامة تتعلق بدخولها فيعلق السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله عنه لو جاوزنا
هذا النقص لقصرنا (ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً
أو أكثر وان نوى أقل من ذلك قصر) لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر بجامعة اللبس فقد رناها
عدة اظهر لانها مدتان موجبتان وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم والاثر
في مثله كالخبر والتقييد بالبلدة والقرية بشراي أنه لا يصح به الإقامة في المفازة وهو الطاهر
(ولو دخل مصر اعلى عزم أن يخرج عدا أو بعد غد ولم ينو مدة الإقامة حتى يني على ذلك سنين
قصر) لان ابن عمر رضي الله عنه أقام بأذربيجان ستة أشهر وكان يقصر وعن جماعة من
الصعابة رضي الله عنهم مثل ذلك (واذا دخل العسكر أرض الحرب فتوا الإقامة بها قصر واو كذا
اذا حاصروا بها مدينة أو حصناً) لان الداخل بين أن يهزم فيقروا بين أن يهزم فيقر فلم تكن دار

قام (وذكر دا حاصرو أهل يثرب في دار السلام في غير مصر وحاصروهم في بصرى) لأن حاصروهم
 يبطل عزمهم وعند فرجهم الله يصح في لوجهين ذلك كانت أشواقهم تمكن من القرر
 طاهر وعند أبي يوسف رحمه الله يصح إذا كانوا في بؤس لمدر لانه موضع إقامة (وبعد الإقامة
 من أهل الكلا وهم أهل الأخبية قبل الانصاح والاصح هم مقيمون) يروى ذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله لأن الإقامة أصل ولا يبطل بالانقضاء من مرضى في مرضى (وان قصدى المسافر بالمقيم
 في الوقت أتم أرماء) لانه يتغير فرضه الى أرماء للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لانصال لمغير بالسبب
 وهو الوقت (وان دخل معه في فائه لم تجزه) لانه لا يتغير عدل الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية
 الإقامة فيكون قضاء المفترض بالمنقل في حق الفعدة أو لقراءة (ون سالى المسافر بالمقيم
 ركعتين ستم وأتم لمقيمون صلاتهم) لأن المقندى أرماء الموافقة في ركعتين فيسفر في الباقي
 كالسبوق الا أنه لا يقرأ في الاصح لانه مفند يخرج به لافعلوا الفرض صار مؤدى في ركعها احتياطاً
 بخلاف المسوق لانه أدرك قراءة نافذة فلم يناد الفرض فكان لا يان أوى قال (ويستحب
 إمام إذا سلم أن يقول أتموا صلاتكم فاقوم - غير) لانه عليه السلام قاله حين صلى بأهل مكة وهو
 مسافر (وإذا دخل المسافر في مصره أتم الصلاة ولم يوا المصلي فيه) لانه عليه السلام وأصحابه
 رضوان الله عليهم كانوا يسافرون ويعودون الى أوطانهم مقيمون من غير عزم جديد
 (ومن كان له وطن فانتقل منه وسكنه غيره ثم سافر فدخل وطنه لأول قصر)
 لانه لم يبق وطناً له الا ترى أنه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافر بن وهذا لأن
 لاصل أن لوطن الاصلى يبطل بمنته دون السفر ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر والاصلى
 (وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً ثم الصلاة) لأن اعتبار البنية في موضعين
 يقتضى اعتبارها في مواضع وهو ممنوع لأن السفر لا يعزى عنه الا إذا نوى المسافر أن يقيم بالليل
 في أحدهما فيصير مقيماً بدخوله فيه لأن إقامة لمرء مضافة الى مبيته (ومن فاته صلاة في السفر
 قضاها في الحضر ركعتين ومن فاته في الحضر قضاها في السفر أرماء) لأن لقضاء
 بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتمد في السجدة عند عدم الاداء في
 الوقت (والعاصى والمطيع في سفره في الرخصة سواء) وقال الشافعى رحمه الله سفر
 المعصية لا يفيد الرخصة لانها ثبت تحقفاً فلا تنعاق بما يوجب التعليط ولنا طلاق
 النصوص ولأن نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره فصلح متعلق
 الرخصة والله أعلم

(لا يصح جمعة لاني مصر جامع أو في مصر ولا بخوري (مصر) لقوله عليه السلام لا جمعة
ولا شرب ولا فطر ولا أصحى الا في مصر جامع ومصر الجامع كل موضع له أمير وقاض بنفسه
لاحكامه وقيم الحدود وهد عن أبي يوسف رحمه الله وعنه أنهم اذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم
لم يسعهم والاول اختيار الكرخي وهو الطاهر والثاني اختيار النجفي والحكم غير مقصور على
المصلي بل بخوري في جميع اقبية مصر لأم بغيره في حوائج اهله (وبخوري عن أن كان الأمير
أمير الحجارة او كان الخليفة مسافرا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
لا جمعة يعني) لاها من لقري حتى لا يعيد بها ولها نها تمصر في أيام الموسم وعدم التعيد
للتخفيف ولا جمعة عرفات في قولهم جميعا لاها قضاء وعنى ائمة والتقييد بالخليفة وأمير الحجارة
لان لولاية لها اما مير الموسم في أمور الحج لا غير (ولا بخوري زافاتها الا للسلطان او لمن امره)
لاها اسم بجميع عظيم وقد مع المارعة في التقديم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تنميما
لامره (ومن شرائطها لوقت فصيح في وقت الظهر ولا يصح بعده) لقوله عليه السلام ذامالت
الشمس فصل بالاس الجمعة (ولو خرج لوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يئنه عليها) لاختلافها
(ومنها الخطبة) لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة في عمره (وهي قبل الصلاة
حد لوال) به وروث لسنة (ويحطب خطبتين بفصل بينهما بقعدة) به جرى التوارث (ويحطب
فائما على طهارة) لان القيام بها متوارث ثم هي شرط الصلاة فيسقط بها الطهارة كالأذان
(ولو خطب فاعدا أو على غير طهارة جار) لحصول المصود لانه بكرة لم يفته لتوارث وفصل
بينها وبين الصلاة (فان اقصر على ذكر الله جار عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا بد من ذكر
طويل يسمى خطبة) لان الخطبة هي الواجبة وليس بوجه وانعجدة لا يسمى خطبة
وقال الشافعي رحمه الله لا بخوري حتى يحطب خطبتين اعتبارا للمعارف وله قوله تعالى فاصبروا
ذكر الله من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه نه قال الحمد لله فاربح عليه قبل صلى (ومن
شرائط الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها (وأقلهم عند أبي حنيفة رحمه الله اثنا عشر
وقالا ثمان سوا) قال رضي الله عنه والاصح ان هـ قول أبي يوسف رحمه الله وحده له ان
في ثلثي معنى الاجتماع وهي منبئة عنه ولها ان الجمع اصح انما هو الثلاث لا جمع تسمية
ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا لا بد من ثلاث منهم (وان نفر الناس قبل ان يركع الامام
ويسجد ولم يبق الا النساء والصبيان استقبل الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا اذا نفر واعنه
بعد ما فتتح الصلاة صلى الجمعة فان نفر واعنه بعد ما ركع ركعة وسجد سجدة بي على الجمعة)
خلافه رحمه الله هو قول انها شرط فلا بد من دوامها لوقت ولها ان الجماعة شرط الاعتقاد

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا يوجب حيفه وجهه سبحانه الا اعتبار ما شرع في الصلاة ولا يتم ذلك
 لان تمام الركعة لان مادونها ليس بصلاة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فاسمها ما في
 الصلاة فلا يشترط دوامها ولا معتبر خفاء السواكن وكذا الصبيان لانه لا تعقد بهم الجمعة
 فلا تتم بهم الجماعة (ولا تنحب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبيد
 ولا عبي) لان المسافر يرجع في الحضور وكذا المريض والعبيد مشغول
 بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج معدر وادفع بالمرح والضرر (فان حضر وأصلوا مع الناس
 جراً هم عن فرض الوقت) لانهم يحملوه وصاروا كالسافر اذا صام (و يجوز بمسافر والعبد
 والمريض ان يؤم في الجمعة) وقال فر روجه الله لا يجزئه لانه لا فرض عليه فاشبهه بصبي والمرأة
 ولان هذه رخصة فاذا حضر وابقع فرضاً على ما بينا اما لصبي وسأول الاهلية والمرأة لا يصلح
 لامامة الرجال وتعتقد بهم الجمعة لانهم صلحوا للامامة في صلحهم للاقتداء بطريق الاولى
 (ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عدله كره له ذلك وجازب صلاته)
 وقال فر روجه الله لا يجزئه لان عنده الجمعة هي الفريضة اصله والظهر كالبديل عنها ولا مصير
 في البديل مع القدرة على الاصل ولان اصل الفرض هو الله في حق الكافة هذا هو الظاهر
 لانه مأمور باسقاطه باداء الجمعة وهذا لانه ممكن من اداء الظهر بنفسه دون الجمعة اتوقفها
 على شرائط لا تتم وحده وعلى التمكن بدور التكليف (فان بدله ان يحضرها فوجه اليها
 الامام فيها ظل ظهره عند أبي حنيفة روجه الله بالصبي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام)
 لان الصبي دون الظهر فلا ينقصه بعد غامه والجمعة فوقها فينقصها وصار كما اذا وجهه مدراع
 لامام وله ان يصلي الى الجمعة من خصائص الجمعة فيلزم مرتها في حق ارتفاع الظهر احتياطاً
 بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بصبي اليها (ويكره ان يصلي للمعدن دون الظهر بجماعة
 يوم الجمعة في المصروع كذا أهل السج) لما فيه من الاخلال بالجمعة ادا هي جماعة للجماعات
 والمعدن وقد يقتدى به غيره بخلاف أهل السواد لانه لا جمعة عليهم (ولو صلى قوم أجراً هم)
 لا بجماعة شرائطه (ومن أدرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما أدركه ونى عليها الجمعة) لقوله
 عليه السلام ما أدركتم وصلوا وما فاتكم فاقصروا (وان كان أدركه في الشهادتين سجود الله ونى
 عليها الجمعة عندهما وقال محمد روجه الله ان أدرك معه أكثر ركعة الثانية نى عليها الجمعة وان
 أدرك أفتها نى عليها الظهر) لانه جمعة من وجه طهر من وجه ادوات بعض الشرائط في حقه
 ويصلي أركانها اعتباراً بالظهر وقوله لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً بالجمعة وبقرأ في
 الاخيرين لاحتمال النقلة ولما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط بالجمعة وهي

ركعتان فلا وجه ما ذكرناه من اختلاف فلا يبي أحدهما على تحريمه لا آخر (وإذا أخرج
 الإمام يوم الجمعة ترك الناس لصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته) قال رضي الله عنه وهذا
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يحطب وإذا نزل قبل أن
 يكبر لأن الكراهة للاخلال بفرض الاستماع والاستماع هنا بخلاف الصلاة لأنها قد عند ولا يبي
 حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام إذا أخرج الإمام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولأن
 الكلام قد عند طبعاً فاشبه الصلاة (وإذا أذن المؤذن لاذان الأول ترك الناس البيع
 والشراء وتوجهوا إلى الجمعة) لقوله تعالى فاعوذوا بالله وكونوا على البيع
 الميسر جلس وأذن المؤذن بين يدي المنبر) بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إلا أحد الأذان ولما قبل هو المعنى في وجوب السعي وحرمه البيع
 والأصح أن المعنى هو الأول وكان هذا الزوال لمصطلح الأعلام والله أعلم

باب صلاة العيدين

قال (وتجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة) وفي الجامع الصغير عيدان اجتماعان
 في يوم واحد فالأول سنة وثاني فريضة ولا يترك واحد منهما قال وهذا انصبص على السنة
 ولأول على الوجوب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وجه لأول مواطبة النبي صلى الله
 عليه وسلم عليهما وجه لثاني قوله صلى الله عليه وسلم في حديث لأعرابي عقيب سؤاله قال هل
 على عيرهن قال لا لأن تطوع ولأول أصح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة (ويستحب في يوم
 الفطر أن يطعم كل المخرج في المصلي ويعتدل ويسلك ويتطيب) لما روي أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج في المصلي وكان يعتدل في العيدين ولأنه يوم اجتماع
 بين فيه أهل والطيب كفي الجمعة (ويلبس أحسن ثيابه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان له
 حبة من أوصاف يلبسها في الأعياد (ورؤى صدقة الفطر) أعطاء الفقير لينفقر قلبه للصلاة
 (ويشوجه إلى المصلي ولا يكبر عند أبي حنيفة رحمه الله في طريق المصلي وعندهما يكبر) اعتباراً
 بالصحة وله أن لا يصلي في أثناء الحقد وشرع ورده في الأصح لأنه يوم تكبير ولا كذلك
 يوم الفطر (ولا يشغل في المصلي قبل صلاة العيد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع
 حرصه على الصلاة ثم قبل الكراهة في المصلي خاصة وقبل فيه وفي غيره عامة لأنه صلى الله عليه وسلم
 لم يفعله (وإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس دخل وقتها في الزوال فإذا زالت الشمس خرج
 وقتها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان صلى العيد وشمس على قدر مح أو رجبين ولم يشهدوا
 بالحلل بعد الزوال أمر بالخروج إلى المصلي من بعد (والمصلي الإمام بالناس ركعة بين يكبر في الأولى

فلا فتاح وثلاثا بعد هاتم يقرأ بها تسعة وسورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يسدي في الركعة ثابته
 بالقرآن ثم يكبر ثلاثا بعد هاتم ويكبر رابعة يركع بها (وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو
 قولنا وقال ابن مسعود رضي الله عنه يكبر في الأولى لا فتاح وخساب بعد هاتم في الثانية يكبر خسا
 ثم يقرأ وفي رواية يكبر أربعاً ويظهر عمل العامة اليوم قول ابن عباس لا أمر به الخلفاء فاما
 المذهب فالقول الأول لان التكبير ورفع الأيدي خلاف المذهب وكان الأحاديث الأولى ثم
 التكبيرات من اعلام الدين حتى يحجر بها فكان الأصل فيه الجمع وفي الركعة الأولى يجب
 لحاقها بتكبيرة الافتتاح اقوتها من حيث القرشية والسبق وفي الثانية لم يوجد الا
 تكبيرة الركوع فوجب الصم اليها والشافعي أحد بقول ابن عباس رضي الله عنه الا انه
 حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خمس عشرة أو ست عشرة قال (ويرفع يديه
 في تكبيرات الأيدي) يربده ما سوى تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع
 الأيدي الا في سبع مواطن وذكر من جلستها تكبيرات لا عباد وعن أبي يوسف انه لا يرفع
 والجمعة عليه ما روي وقال (ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين) بذلك ورد النقل المستفيض (يعلم
 الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها) لانها شرعت لاجله (ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم
 يقضها) لان الصلاة بهذه الصفة لم تعرف قربة الا بشرط لا تتم بافرد (فان غم الهلال وشهدوا
 عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد) لان هذا تأخير عذر وقد ورد به
 الحديث (فان حدث عذر بمنع من الصلاة في اليوم الثاني لم يصليها بعده) لان الأصل فيها ان
 لا تنقض كالجمعة الا ما تركناه بالحديث وقد ورد بالسأخير الى اليوم الثاني عند العذر (ويستحب في
 يوم الاضحية ان يغتسل ويغتلب) لما ذكرناه (وبوخ لا كل حتى يفرغ من الصلاة) لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع فبدأ كل من أضحيته (ويؤجه
 في المصلي وهو يكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق (ويصلي ركعتين كالفطر)
 كذلك نقل (ويخطب بعدها خطبتين) لانه صلى الله عليه وسلم كذلك فعل (ويعلم الناس فيها
 الاضحية وتكبير الشريق) لانه مشروع لوقت والخطبة ما شرعت الا لتعليمه (فان كان عذر
 بمنع من الصلاة في يوم الاضحية صلاها من العذر بعد العذر ولا يصليها بذلك) لان الصلاة
 مؤقنة بوقت الاضحية فتتقيد بايامها لكنه مسمى في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول
 (والتعريف الذي يصنعه اساس شئ) وهو ان يجمع الناس يوم عرفه في بعض المواضع
 انبيها بالواقفين بعرفة لان لوقوف عرف عبادة مختصة بعباد فلا يكون عبادة دونه
 كسائر المناسبات

(فصل في تكبيرات الشربق) (ويبدأ بتكبير الشربق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويحتم عقيب صلاة العصر من يوم النحر) عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يحتم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فأخذوا بقول علي رضي الله عنه أخذوا بالأكثر أذهوا الاحتياط في العبادات وأخذ بقول ابن مسعود أحد الأئمة لأن الجهر بالتكبير بدعة والتكبير ان يقول مرة واحدة لله أكبر لله أكبر لله لا لله والله أكبر لله أكبر لله الحمد هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه (وهو عقيب الصلوات المفروضة على المؤمنين في الأوقات المعتبرة المستعينة عند أبي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة) لأنه يسع للمكتوبة وله ما روينا من قبل والتشريق هو التكبير كذا نقل عن الخليل بن أحمد ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد في عند استجماع هذه الشرط لا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم طريق التبعة قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت أن أكبر فكبيرا أبو حنيفة رضي الله عنه دل أن الإمام وإن ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لأنه لا يزدى في حرمة الصلاة فلم يكن الإمام فيه حثا وإنما هو مستحب

(باب صلاة الكسوف)

قال (إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين كهتة الساقطة في كل ركعة ركوع واحد) وقال الشافعي ركوعان له ما روت عائشة رضي الله عنها ولما رواه ابن عمر رضي الله عنه والحال أن كشف على الرجال أقر بهم فكان الترجيع لروايته (وبطول القراءة فيهما ويحتم عقيب حنيفة وقالوا بجهر) وعن محمد بن قول أبي حنيفة أما الطويل في القراءة فبيان الأفضل ويحتم عقاب شاء لأن المسببون استبغاب الوقت بالصلاة والدعاء فادخلف أحد هما طول الآخر وأما الانقضاء والجهر فلهما رواية عائشة أنه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولا في حنيفة رواية ابن عباس وسورة بن جندب رضي الله عنهم والترجيح قد مر من قبل كيف وانها صلاة النهار وهي هجاء (ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من هذه الأفراع شيئا فارغبوا إلى الله بالدعاء والنية في الأدعية تأخيرها عن الصلاة (ويصل بهم الإمام الذي يصل بهم الجماعة فإن لم يحضر صلى الناس فرادى) تحررا عن الفتنة (وإيس في خوف القمر جماعة) لتعذر الاجتماع في الليل أو طرف الفتنة وإنما يصل كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم شيئا من هذا الأحوال فافزعوا إلى الصلاة (وإيس في الكسوف خطبة) لأنه لم ينقل

باب الاستسقاء

(قال أبو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء صلاة مستنوبة في جماعة فان صلى الناس وحدا فاجاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان عفارا الاية ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم ترو عنه لصلاة (وقال يصلي الامام ركعتين) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاة العبد ورواه ابن عباس رضي الله عنه قلنا فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد وحده (ويصهر فيهما باقراءة) اعتبارا بصلاة العبد (ثم يحطب) لما روى اي النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العبد عند محمد وعند أبي يوسف خطبة واحدة (ولا خطبة عند أبي حنيفة رحمه الله) لانها نية الجماعة ولا جماعة عنده (ويستقبل القبلة بالدعاء) لما روى انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه (وبقلب رداءه) لما روينا قال وهذا قول محمد رحمه الله اما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يقلب رداءه لانه دعاء يعتبر سائر الادعية وما رواه كان فاقولا (ولا يغلب القوم اريد بهم) لانه لم ينقل انه امرهم بذلك (ولا يحضر أهل الذمة الاستسقاء) لانه لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة

باب صلاة الخوف

(اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدا فباقي قراءة) لانهم لاحقون (وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدتين وغراءة) لانهم مسبوقون (وتشهدوا وسلموا) ولا صل فيه رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان امي عليه السلام صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا ابو يوسف رحمه الله وان أنكر ثم عينها في زمانها فهو صحيح عليه بما روي بنا قال (فان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين) لما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين (ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة) لان تنصيف الركعة لو احدى غير ممكن فعملها في الاولى اولى بحكم السبق (ولا يفتلون في حال الصلاة فان فعلوا طلت سلاماتهم) لانه صلى الله عليه وآله وسلم شعل عن أربع صلوات يوم الحديق ولو جاز الاداء مع اقبال لما تركها (فان اشتد الخوف صلوا ركبا فإرادى يوم مؤن بالركوع والسجود الى أي جهة

شاؤا ان لم يقدر و اعلى التوجه الى القبلة) لقوله تعالى فان حفتهم من جبالا او ركبا ما وسط التوجه
بضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة و ليس صحيح لا بعد الاتحاد في المكان
باب الجنائز

(اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن) اعتبار بحال الوضع في القبر لانه اشرف
عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه ايسر لخروج الروح والاول هو السنة (ولفن الشهادتين)
لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا كم شهادة ان لا اله الا الله والمراد لذى قرب من الموت فاذا
مات شد عليه وغمض عيناه) بذلك يرى التوارث ثم فيه تعينه فيستحسن

(فصل في غسل) فاذا ارادوا غمره وضوءه على سرير) ينصب الماء عنه (وجعلوا على
عورته خرقة) اقامة لواحد السرو يكتفى به العورة العليقة هو الصحيح تيسيرا (ونزعوا
ثيابه) ليتمكنه التطيب (وضوءه من غير مضمة واستنشاق) لان الوضوء سنة الاعتسال
غير ان اخراج الماء منه متعذر فيتركان (ثم يصبون الماء عليه) اعتبار بحال الحياة (ويجمر
سريره ونرا) لما فيه من تعظيم الميت وانما يوتر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر
(وبقي الماء بالصدر او بالخرش) مبالغة في التنظيف (فان لم يكن فالماء القراح) لمصول اصل
المقصود (ويغسل رأسه وطينه بالطمى) ليكون اخف له (ثم يجمع على شقه الايسر فيغسل
بالماء والسر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي النخلة منه ثم يضع على شقه الايمن فيغسل
حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي النخلة منه) لان السنة هو البدء باليمنى (ثم يجلسه
ويسنده اليه ويضع يده من حافيفها) تحررا عن ثلوث الكفن (فان خرج منه شيء غسله
ولا يهد غسله ولا وضوءه) لان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة (ثم يشقه بثوب) كيلا يتبل
كفانه (ويجعله) أي الميت (في كفانه) ويجعل الطوط على رأسه وطينه والكافور على
مساعدته) لان التطيب سنة والمساجد اوى بزيادة الكرامة (ولا يسرح شعر الميت ولا لحينه
ولا يبيض ظفره ولا شعره) لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون ميتكم ولان هذه الاشياء
الزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحى كان تطيبا لاجتماع الوسخ تحننه وصار كالحنان

(فصل في التكفير)

(السنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب ازار وقيص ولقافة) لما روى انه صلى الله عليه وسلم كفن
في ثلاثة اثواب يرض سهولية ولانه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته (فان اقتصر و اعلى
توبين جاز والثوبان ازار ولقافة) وهذا كفن الكفاية لقول أبي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي
هذين وكفنوني فيهما ولانه أدنى لباس الاحياء والارار من القرن الى القدم واللقافة كذلك

و يصب من أصل لعنق بي لعدم (ود) أروالف تكفن سد و بجانبه لا يسر فلقوه عليه ثم
 (اليمين) كافي حال الحياة وسطه ان تبسط للفاقة أو لا تمسك طع عليها لا رتم بمص لميت و بوضع
 على الارار تمسك طع الارز من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم لفاقة كذلك (ون) خافوا ان
 ينشر الكفن عنه عقوده بخرقه (صباغة عن الكشف) وتكفن المرأة في خمسة أثواب درع و ارار
 و خمار و لفاقة و خرقه تربط فوق نديها (الحديث أم عطية ان النبي عليه السلام أعطى المواتي
 غسل ابنه خمسة أثواب و لانها تخرج فيها حانة الحياة فكذلك بعد الممات ثم هذا بيان كفن السنة
 (وان) اقتصر و اعلى ثلاثة أثواب جاز) وهي ثوبان و خمار و هو كفن الكفافية (ويكره أقل من ذلك
 وفي الرجة) ل يكره الاقتصار على ثوب واحد لافي حالة الضرورة (لان مصعب بن عمير سهر
 سشهد كفن في ثوب واحد و هذا كفن الضرورة) وتلبس المرأة لدرع أو لا تمسك شعرها
 صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الحمار فوق ذلك ثم الارار تحت اللفاقة قال و نجمر الا كفان قبل
 ان يدرج فيها الميت و ترا) لانه عليه السلام امر باجار كفان ابنه و ترا و الاجار هو ان يطيب
 فادافروا عنه صلوا عليه لانه اقر بوضه

فصل في الصلاة على الميت

(واولى الناس بالصلاة على الميت السلطان ان حضر) لان في التقديم عليه ارد رابه (فان لم يحضر
 فالقاضي) لانه صاحب ولاية (فان لم يحضر فيستحب تقديم امام الحن) لانه رضىه في حال حياته
 قال (ثم لولى والاولياء على الترتيب المذكور في السكاح فان صلى غير الولي او لسلطان اعاد الولي)
 يعني ان شاملا ذكرنا ان الحق الاولياء (وان صلى الولي لم يجر لاحد ان يصلى بعده) لان الفرض
 يتأدى بالاول والتمنقلها غير مشروع و لهذا رأينا لاس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي
 عليه السلام وهو اليوم كوضع (وان دون الميت ولم يصل عليه صلى على قبره) لان لبي عليه
 السلام صلى على قبر امرأة من الانصار (وبصلى عليه قبل ان يتفسخ) والمعتبر في معرفة ذلك اكبر
 رأى هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان (والصلاة ان يكبر تكبيرة بعمدة الله
 عقبيه ان يكبر تكبيرة يصلى فيها على النبي عليه السلام ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها نفسه والميت
 وللمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه عليه السلام كبر أربعين في آخر صلاة صلاه فمخت ما فيها
 (ولو كبر الامام خمس المرات) خلافا لفر لانه من و خ لما روينا و ينتظر تسليمة الامام في
 رواية وهو المختار والاتباع بالدعوات استغفار للميت و لبدء الدعاء بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء ولا
 يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا ابرارا و ذرا واجعله لنا شافعا ثم
 (ولو كبر الامام تكبيرة او تكبیرتين لا يكبر الا حتى يكبر أخرى بعد حضوره) عند ابن حنيفة

ومحمد رجهما لله وقال بوبوسف يكبر حين يحصر لآل لاوى الافتتاح والمسبوق يابى به وهما من كل تكبير قامة مقدم ركعة والمسبوق لا يسدئ جافاته دهم منوخ ولو كان حاضرا فم يكبر مع الامام لا ينتظر الثانية بالاتفاق لانه منيرة لمدر لقال (ويقوم يدعى يصلى على الرجل والمرأة بحذاء الصدر) لانه موضع القلب وفيه نور الايمان ويكون لقيام عنده اشارة الى الشفاعة لايمانته وعن بن حنيفة رجه الله به يقوم من الرجل بحذاء راسه ومن المرأة بحذاء وسطها لان سادس كذبت وقال هو السنة قلنا ثوبله ان جنازتها لم تكن معروضة فحال ونها وبينهم (فان صلو على جنازة ركبانا اجر اهم في القياس) لا هادعاء وفي الاستحسان لا يجزئهم لا بها صلاة من وجه لوجود التحريم فلا يجوز تركه من غير عذر احتباطا (ولا بأس بالادنى في صلاة الجنازة) لان التقدم حق لولى فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذان اى الاعلام وهو ان علم بعضهم بعمالي يقضوا حقه (ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولانه بنى لاداء المكتوبات ولانه يحتمل لو يث المسجد وفيما دا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ (ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استهل المولود صلى عليه وان لم يستهل لم يصلى عليه ولان الاستهلال دلالة حياة فتحقق في حقه سنة لموتى (وان لم يستهل ادرج في خرفة) كرامة لبني آدم (ولم يصلى عليه) لما روينا ويصلى في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار (واذا سبي صبي مع أحد أبويه ومات لم يصلى عليه) لانه تبع لهما (الا ان بفرا بالاسلام وهو يعقل) لانه صح اسلامه استعسانا (أو يسلم أحد أبويه) لانه يتبع حبر الابوين ديننا (وان لم يسب معه أحد أبويه صلى عليه) لانه ظهرت تبعه اذا رفع حكم بالاسلام كإلى اللقيط (واذا مات كافر وله وصي مسلم فانه يسلم ويكفنه ويدفنه) بدلت أمر على رضى الله عنه في حق أبيه أى طالب لكن يغسل غسل التوب النجس ويلقى في خرفة وتحفر حفرة من غير مراءاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيها بل يلقي

(فصل في حمل الجنازة)

(واذا حملوا الميت على مريضه أحدوا بقوائمه الأربع) بذلك وردت السنة وفيه تكثير الجماعة وزيادة لا كرام والصيانة وقال السفي سنة ان يحملها رجلان يضعها السابق على أصل عنقه والثاني على أعلى صدره لان جنازة سعدن معاد هكذا حملت قلنا كان ذلك لاردحام للملائكة عليه (وعشرون به مسرعين دون الحبيب) لانه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الحبيب (واذا بلغوا اى قبره يكره ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال) لانه قد

مع الحاجة الى معاونة والقيام يمكن منه قال وكيفية الخلق تصنع مقدم الحارة على عيشتهم
مؤخرها على عيشتهم مقدمها على يسارها ثم مؤخرها على يسارها ايتار التيامن وهذا في حبه
التناوب

(فوصل في الدفن) (وبحضر القبر ويلحد) لقوله عليه السلام للحداد والشق مبريا (وبدخل
لميت مما يلي القبلة) خلافا للشافعي فان عنده بدل سلاسل روى انه صلى الله عليه وسلم سل سلا
ولما ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه واضطرت روايات في دخال النبي عليه
السلام (فادواضع في الحدة بقول واضعه باسم الله وعلى ملة رسول الله) كذا قاله رسول الله خير
وضع ابادجانه في القبر (ويوجه الى القبلة) بذلك امر رسول الله عليه السلام (وتحل العقدة)
لوقوع الامن من الانتشار (ويسوى التراب على اللحد) لانه عليه السلام جعل على قبره التراب
(ويسجى قبر المرأة بثوب حتى يجعل التراب على اللحد ولا يسجى قبر الرجل) لان مبنى حاهن على
سنة ومبنى حال الرجال على الاستكشاف (ويكره الاكبر والخشب) لاهمال احكام البناء والقبر
موضع البلى ثم بالاجر اثر النار ويكره نقولا (ولا يابس القصب) وفي الجامع الصغير ويستحب
اللبس والقصب لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل على قبره طن من قصب (ثم بهال التراب ويسم
لقبر ولا يطح) أي لا يربيع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تزيين القبور ومن شاهد قبره عليه
السلام أخبرانه مسنم

(باب الشهيد)

(الشهيد من قتل له المشركون أو وجد في المعركة فبه أنراو قتل المسلمون ظلما ولم يجب
بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل) لانه في معنى شهادة أحد وقال صلى الله عليه وسلم فيهم
وما لهم بكلهم ودمائهم ولا تنفواهم فكل من قتل بالحد بدماء ظلما وهو طاهر بالعلم ولم يجب به
عوض ما يفي به في معانهم فيلحق بهم والمراد بالاثار الجراحه لانه لانه لقتل وكذا خروج الدم
من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يحلفنا في الصلاة ويقول استغفر الله للذنوب
فاعني عن الشفاعة ونحن نقول الصلاة على الميت لا طهار كرامته والشهيد اول ما او الطاهر عن
الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي والصبي (ومن قتل اهل الحرب أو اهل لبى أو قطاع الطريق
مباي شيء قتله لم يغسل) لان شهداء خدماء كان كاهم قبيل السيف والسلاح (وذا استشهد
الجانب قبل عند أبي خنيفة رحمه الله وقال لا يغسل) لان ما وجب بالجنازة تسقط بالموت والثاني لم
يجب للشهادة ولا في خنيفة رحمه الله ان الشهادة عرفت ما دونه غير رافعة فلا ترفع الجنازة وقد صرح
ان حنظلة لما استشهد جباغاه الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والغفاه ذاهر تاوكد

قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف الصبي طمان الصبي أحق هذه الكرامة
وله ان السيف كفي عن العمل في حق شهداء أحد بوصف كونه طهرة ولا ذنب على الصبي فم
يكن في معناه (ولا يعمل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه) لما روينا (وينزع عنه الضرر
والخشو والقلنسوة والسلاح والخف) لأنها ليست من جنس الكفن (وينزidon وينقصون
ثاؤا) انما الكفن قال (ومن ارتد عمل) وهو من صار خلفا في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان
ذلك يحجب أنرا الظلم فم يكن في معنى شهداء أحد (ولا ارتثاث ان ياكل أو يشرب أو يتام أو يداوى
أو ينقل من المعركة حيا) لأنه نال بعض مرافق الحياة وشهداء أحد ما و اعطاشا والكماس تدار
عليهم ولم يقبلوا خوفا من نقصان الشهادة الا ان جل من مصرعه كملاتطاء الحيول لأنه ما نال شيئا
من الراحة ولو آواه قسطا أو خيعة كان أمرنا لما بينا (ولو في جبا حتى مضى وقت صلاة وهو
يعقل فهو مرتث) لان تلك الصلاة صارت ديا في ذمته وهو من أحكام الاحياء قال وهذا مروى
عن أبي يوسف ولو أوصى بشئ من أمور الآخرة كان ارتثا عند أبي يوسف لأنه ارتفاق وعند
محمد رحمه الله لا يكون لأنه من أحكام الاموات (ومن وجد قتيلا في المصر غسل) لان
لواجب فيه القسامة والدية فعنف أنرا الظلم (الاذا علم انه قتل بجديدة طلها) لان الواجب فيه
انقصاص وهو عقوبة والقائل لا يتخلص عنها ظاهرا اما في الدنيا واما في العقبى وعند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله ما لا يلبث عبرة السيف ويعرف في الجنائيات ان شاء الله تعالى (ومن قتل في حد
أو قصاص عمل وصلى عليه) لأنه باذل نفسه لا بقاء حق مستحق عليه وشهداء أحد ابدلو
أخسهم لاشعاع مرضاة الله تعالى فلا يلحقهم (ومن قبل من البغاة أو قطاع الطريق لم يصل
عليه) لان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة

باب الصلاة في الكعبة

(الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها) خلافا للشافعي رحمه الله فيهما ولما لك في الفرض لأنه
صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولاها صلاة استجمعت شرائطها لوجود
استقبال القبلة لان استيعابها ليس شرط (فان صلى الامام بجماعة فيها فاجل بعضهم ظهره الى
ظهر الامام جاز) لأنه متوجه الى قبلة ولا يعتقد امامه على الخط بخلاف مسئلة الثعري
(ومن جعل منهم ظهره الى وجه الامام لم تجز صلاته) لتقدمه على امامه (واذا صلى الامام
في المسجد لحرام فتعاق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فن كان منهم أقرب الى
الكعبة من الامام جازت صلاته اذ لم يكن في جانب الامام) لان التقدم والاشراعا يظهر عند
اتحاد الحاسب (ومن صلى على ظهر الكعبة حازت صلاته) خلافا للشافعي رحمه الله لان الكعبة

هي العروسة والهواء في عمان السماء عند ما دون ليلاء لانه ينقل لا ترى انه لو صلى على جبل
أي فييس حازولا ليلاء بين يديه الا أنه بكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد لهي عنه عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم

كتاب الزكاة

(لزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المدم لم يصبها ما كاتما واصل عليه الحول) اما لو حوب
فلهو به تعالى وآتوا الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم لم ادركه أم والكوم عليه اجاع لامة
والمراد بالواجب القرض لانه لا شبهة فيه واشترط الحرية لان كل المالك بها والعقل والبلاع
لم يذكروا والاسلام لان الزكاة عبادة ولا تتحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار
النصاب لانه صلى الله عليه وسلم قدر السب به ولا بد من الحول لانه لا بد من مدة يتحقق فيها
للماء وقد رها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
ولانه المتمكن به من الاستنماء لا شتماله على الفصول مختلفة والعالب تفاوت الاسعار وها
فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان
جميع العمر وقت الاداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التغريط (وليس على الصبي والمجنون
زكاة) خلافا للشافعي فانه يقول هي عرامة مالية فتعبر سائر لمون كنفقة له وحاج وصار
كاعشر والحراج ولما انها عبادة فلا تنادي لا باختيار تحقيق المعنى الا متلا ولا اختيار طما لعدم
العقل بخلاف الحراج لانه مؤنة الارض وكذا في الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى العبادة تاسع
ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة فاقته في بعض الشهر في الصوم وعن أبي يوسف رحمه الله انه
يتمبرا أكثر الحول ولا فرق بين الصلي والعارض وعن أبي حنيفة رحمه الله انه اذا بلغ ثمنوا يعتبر
الحول من وقت لا فاقته بمنزلة لصبي اذا بلغ (وليس على لمكانب زكاة) لانه ليس بمالك من كل
وجه لوجود المنافي وهو الرق ولهذا لم يكن من أهل ان يعتق عبده (ومن كان عليه دين يحيط بماله
ولا زكاة عليه) وقال الشافعي رحمه الله يجب التحقق السب وهو ملك نصاب تام ولما انه منقول
بحاجته لاسلية فاعتبر معدوما كالماء المستحق بالعطش ونياب اليلة والمهنة (وان كان ماله
أكثر من دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصابا) لفرغة عن الحاجة والمراد به دين له مطالب من
جهة العبادة حتى لا يمنع دين التسد والكفارة ودين الزكاة مانع حال نفاء نصاب لانه ينقص به
لنصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرقة هما ولا يبي يوسف رحمه الله في الثاني على
ما روى عنه لان له مطالب وهو الامام في السوائم ومائته في أموال التجارة فان لم يملك واه
(وليس في دور السكبي وثياب البدن وثالث لما زل ودواب لركوب وعبد لخدمة وسلاح

لاستعمال ركاة) لاهامشعوية بالحاجة لاصية وايت باميه أيضا وعلى هذا كتب العلم
 لاهاهوا وآلات المحترفين لما قلنا (ومن له على أحد دين فجعله مسيقن ثم قامت له به بينة لم يبركه لم
 مضى) معناه صار له بينة أن أقر عدا الناس وهي مسئلة مال لصمار وفيه خلاف رفر
 ولنا في رجهما لله ومن حذره المال المفقود والالتق والاضال والمعصوب إذا لم يكن عليه
 بية والمال اساقط في البحر والمدفون في لمقارة إذا سى مكاه والذي أخذ السلطان مصادرة
 ووجوب صدقه لغير سبب الاق والاضال والمعصوب على هذا الخلاف طمان السبب قد
 تحقق وهو لا يدعي منخل بالوجوب كمال ابن السيل ولنا قول على رضى الله عنه لا ركاة في مال
 لصمار ولا ن سبب هو المال المأوى ولا غناء لا بالقدر على الصرف ولا قدرة عليه وابن
 السيل بقدر ثابته والمدفون في البيت نصاب التيسر الوصول اليه وفي المدفون
 في أرض أو كرم اختلاف المشايخ ولو كان الدين على مقرر ملى أو مقرر نجب الزكاة
 لا مكان الوصول اليه انتهاء أو بواسطة التحصيل وكذا لو كان على جاحد
 وعليه بينة أو علمه القاصي لم قلنا ولو كان على مقرر مفلس فهو نصاب عند أبي حنيفة رجه الله
 لأن تفليس القاصي لا يصح عنده وعند محمد لا نجب التحقيق الا فلاس عنده بالتفليس وأبو
 يوسف مع محمد في تحقيق لا فلاس ومع أبي حنيفة رجه الله في حكم لزكاة رعاية لطالب الفقراء
 (ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة طلت عنها ركاة) لانصال النية بالعمل وهو تولد
 -جارة (وان نواها سجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعهها فيكون في غمها ركاة) لان النية
 لم تنصل بالعمل اذ هو لم يتعرف لم يتعرف له يصير الماسد مقيما بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا
 لا بالقر (وان اشترى شيئا أو نواها للتجارة كان سجارة لانصال النية بالعمل بخلاف ما ذ
 ورث ونوى التجارة) لانه لا عمل منه ولو ما يملكه بالطية أو بالوصية أو الكاخ أو الخلع أو الصلح
 عن القود واه للتجارة كان للتجارة عند أبي يوسف لا قترها بالعمل وعند محمد لا يصير
 سجارة لاهلم تفارق عمل التجارة وقبل الاختلاف على عكسه (ولا يجوز اداء الزكاة الا نية
 مقارنه للاداء أو مقارنه لعمل مقدار الواجب) لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل
 فيها الاتيان لان الدفع بغيره فاكفى بوجوده حالة العمل يسهل ان نقد النية في الصوم
 (ومن تصدق بجميع ماله لا نوى لزكاة سقط فرضها عنه استعسانا) لان الواجب جزء منه
 وكان منه ينافية ولا حاجة الى التعيين (ولو ادى بعض النصاب سقط ركاة المؤدى عنه محمد رجه
 لله) لان الواجب شائع في لكل وعند أبي يوسف رجه الله لا نسقط لان بعض غير متعين ليكون
 لباقى محلا للواجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب

باب صدقة السواثم

فصل في لال

قال رضى الله عنه (ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاد بلغت حساساته وحال عليها الحول
فبها شاة في تسع فادا كانت عشر ففيها شاتان اي ربع عشرة فاد كانت خمس عشرة ففيها ثلاث
شياه اي تسع عشرة فادا كانت عشرين ففيها اربع شياه اي اربع وعشرين فاد بلغت خمس
وعشرين ففيها بعت محاص) وهي التي طعنت في الثانية (اي خمس وثلاثين فادا كانت ستا وثلاثين
ففيها ست لبون) وهي التي طعنت في الثالثة (اي خمس واربعين فادا كانت ستا واربعين ففيها حقة)
وهي التي طعنت في الرابعة (اي ستين فادا كانت حدى وستين ففيها جعدة) وهي التي طعنت
في الخامسة (اي خمس وسبعين فادا كانت ستا وسبعين ففيها ستا لبون اي سبعين فادا كانت احدى
وسبعين ففيها حقتان اي مائة وعشرين) هذا شهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (ثم) اذا ردت على مائة وعشرين (تسألف اربعة فيكون في الخمس شاة مع
الحقنين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
ست محاص اي مائة وخمس فيكون فيها ثلاث حقات ثم تسألف اربعة فيكون في الخمس
شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
ست محاص وفي ست وثلاثين ست لبون فاد بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقات اي مائتين ثم
تسألف اربعة فادا كانت تسألف في الحسين اي بعد المائة والحسين) وهذا عندنا وقال
شافعي رضى الله عنه اذا ردت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث ستا لبون فاد سارت
مائة وثلاثين ففيها حقة وستا لبون ثم يدار الحسب على الاربعينات والحسينات فذهب في كل
اربعين ست لبون وفي كل خمسين حقة فاد روى انه عليه السلام كتب اذا ردت لال على مائة
وعشرين في كل خمسين حقة وفي كل اربعين ست لبون من غير شرط عود مادونهما ولما انه عليه
السلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حرم وما كان قل من ذلك في كل خمس ذود شاة فاعمل
بالزيادة (والبلغت و لعراب سواء) في وجوب لركة لان مطلق الاسم ينسأولهما والله اعلم بالصواب

فصل في البقر

(ليس في اقل من ثلاثين من البقر السائمة صدقة فاد كانت ثلاثين مائة وحال عليها الحول ففيها
بيع او بيعة) وهي التي طعنت في الثانية (وفي اربعين مسن او مسنة) وهي التي طعنت في الثالثة
هذا امر رسول الله عليه السلام معاد رضى الله عنه (فادا ردت على اربعين وحب في الزيادة
فقد ردت الى ستين) عندنا في حنيفة رجة الله في الواحدة لركة وبع عشر مسنة وفي الاثننتين

نصف عشر مائة وفي ثلاثة ثلاثة ربيع عشر مائة ورواية لاصل لان العفو ثلث نصف
 بخلاف قياس ولا نص ها وروى الحسن عنه انه لا يجزئ في زيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها
 مائة وربع مائة أو ثلث تبيع لان مبي هذا لصلاب على ان يكون بين كل عقدين وقص
 وفي كل عقد وجب وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لانه في زيادة حتى تبلغ سنين وهو رواية
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً
 وقدره بما بين أربعين إلى ستين قلنا قد قيل ان المراد منها هذا الصغار (ثم في التبعين تبيعان أو
 تبيعان وفي سبعين مائة وتبع وفي ثمانين مائة وفي تسعين ثلاثة تبع وفي المائة تبيعان
 ومائة وعلى هذا تبع القصر من كل عشر من تبيع إلى مائة ومن مائة إلى تبيع
 أقوله عليه السلام في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مائة أو مائة
 (والجواميس والبقر سواء) لان اسم البقر ينشأ ولها اد هو روع منه لان او هام
 لناس لا سبق ابيه في ديار الفقه ولدت لا بحث به في بيئته لا بأكل كل لحم بقروا الله اعلم
 ﴿فصل في النعم﴾

(ليس في أقل من أربعين من النعم السائمة صدقة فاذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول
 ففيها شاة إلى مائة وعشرين فاذا رادت واحدة وفيها شاتان إلى مائتين فاذا ردت واحدة ففيها
 ثلاث شياه فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة) هكذا ورد البيان في كتاب
 رسول الله عليه السلام وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع (والصان
 والمعرس سواء) لان اقطعة النعم شاملة لكل والنص ورد به يؤخذ الثاني في زكاتها ولا يؤخذ الجذع
 من الضأن الا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ولتي منها مائة سنة والجذع مائة
 عليه أكثرها عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قولهما أنه يؤخذ الجذع أقوله عليه السلام
 انما حقتا الجذع والثني ولانه بأدى به لاضحية فكذلك ركاة وجهه الطاهر حديث علي رضي
 الله عنه موقوفاً مرفوعاً لا يؤخذ في ركاة لا لتي فصاعداً لان الواجب هو الوسط وهذا
 من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف بصا والمراد بما روى
 طدعة من لابل (ويؤخذ في ركاة لعنم الذكور والاثاث) لان اسم الشاة ينظمها وقد قال عليه
 السلام في أربعين شاة شاة والله اعلم

﴿فصل في الخيل﴾

(اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واثنا فصاحبها بالخيار ان شاء أعطي عن كل فرس ديناراً
 وان شاء قومه أو أعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول

رفرجه لله ولا لاركة في الحل لقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة
وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وتأويل ما رواه درس العاري
وهو المذبول عز الدين ثابت رضي الله عنه والمخير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر
رضي الله عنه (وليس في ذكورها منفردة زكاة) لاهم الاستئناس (وكذا في الاماثل المنفردة
في رواية) وعنه الوجوب فيها لانها تناسل بالفعل المستعار بخلاف المذكور وعنه أنها تجب
في المذكور والمنفردة أيضا (ولا تنفي في افعال والخير) أموله عليه السلام لم يرل على وجهها
شيء ولمقادير تثبت سماعا (الآن تكون للتجارة) لان زكاة جيشة تتعلق بالمالية كسائر
أموال التجارة والله أعلم

• (فصل) •

(وليس في الفصلا ن والخلان والعجا جيل صدقة) عند أي حبيفة رجه لله الآن يكون معها
كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رجه لله ركان يقول أو لا يجب فيها ما يجب في المسان وهو
قول رفرو مالك رجهما لله ثم رجع وقال فيها واحدة منها وهو قول أبي يوسف والثاني رجهما لله
وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار ووجه الثاني تحقيق الظن
من الجانبين كما يجب في المهازل واحد منها ووجه الأخير أن المقادير لا يدخلها القياس فإذا امتنع
بجواب ما ورد في الشرع امتنع أصله وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل بعباده في
مقاديرها نصا مادون تأدية لزكاة ثم عند أبي يوسف رجه الله لا يجب في مادون لاربعة من
الخلان وفي مادون الثلاثين من العجا جيل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفصلا ن وحدثم
لا يجب شيء حتى يباع مبلع الوكات مسان شيء الواجب ثم لا يجب شيء حتى يباع مبلع الوكات مسان
يثلث الواجب ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في رواية وعنه أنه يجب في الخمس خمس فصيل
وفي العشر خرافصيل على هذا الاعتبار وعنه أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل وسطا إلى قيمة شاة
في الخمس فيجب أقلهما وفي العشر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة حسي فصيل على هذا الاعتبار
قال (ومن وجب عليه سن فلم توجد أخذ المصدق أعلى منها ورد الفصل أو أحدها أو أحده
الفصل) وهذا يقتضي على أن أخذ القيمة في باب الزكاة حائر عندنا على ما ذكره ان شاء الله لا أن في
الوجه الأول أنه لا يأخذ بطالب دين الواجب أو بقيمة لانه شراف في لوجه ما يبحر
لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة (وبحور دفع القيمة في زكاة) عندنا وكذا في الكفارات
وصدقة الفطر والعشر والنذور وقال الشافعي رجه الله لا يجوز ايباعا بمنصوص كما في الهدايا
والضحايا ولما أن الامر بالاداء أي الفقير برباطه بالرزق الموعود اليه فيكون ابطا لا قبض

إنشاء فصار كالحرية بخلاف الهدايا لان الحرية بهارفة لدم وهو لا يعقل ووجه القربة في
 المختار ع فيه سدخلة فحاج وهو معقول (وايس في العوامل والحوامل والعلاقة صدقة) خلاف
 لما ثبت رحمه الله به نظواهر المصروف ولنا قوله عليه السلام ايس في الحوامل ولعوامل ولا في
 البقرة المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودائره لا سامة او الاعداد للتجارة ولم يوجد
 ولان في العلوقة تراكم المؤنة بعدم النماء معي ثم السائمة هي التي تكفي بالرعي في اكثر الحول
 حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوقة لان القليل تاسع لا أكثر (ولا يأخذ المصدق
 خيار المال ولا رد الله ويأخذ لو ط) لقوله عليه السلام لا تأخذوا من حررات أموال الناس
 أي كرائتها وخذوا من حوائجها أي أموالهم أي أو ساطها ولان فيه نظر من الجانبين قال (ومن كان
 له نصاب فاستفاد في إنشاء الحول من جنسه بدمه اليه وركابه) وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانه
 أصل في حق الملك فكذلك في وطيفته بخلاف الاولاد ولا رباح لانها تابعة في الملك حتى ملكت بملك
 الأصل ولنا ان المحانة هي العدة في الاولاد والارباح لان عند هاتين المبرقيتين اعتبار
 الحول لكل مستفاد ومشرط طول لا للقبير قال (والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله في النصاب دون العفو) وقال محمد ورؤف رحمه الله فيهما حتى لو هلك العفو وبنى النصاب بنى
 كل الواجب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد ورؤف يسقط بقدره لمحمد ورؤف
 رحمه الله ان لزكاة وجبت شكر النعمة لمال والكل نعمة ولما قوله عليه السلام في خمس من
 الابل لسائمة شاة وليس في الرابضة شئ حتى تبلغ عشر أو هكذا قال في كل نصاب وفي الوجوب عن
 العفو ولان العفو تبع للنصاب يصرف الهلاك أولا في التبعية كالربح في مال المضاربة ولهذا قال
 أبو حنيفة رحمه الله يصرف الهلاك بعد العفو إلى النصاب الاخير ثم إلى الذي يليه إلى ان ينتهي لان
 الأصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع وعند أبي يوسف رحمه الله يصرف إلى العفو أو لا ثم
 إلى النصاب تائعا (وإذا أخذ الحوارج والحراج وصدقة السوائم لا يثنى عليهم) لان الامام لم يحجمهم
 والجباية بالحماية وافترابان بعدد وهادون الحراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف
 الحراج لكونهم مقاتلة والزكاة مصروفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل ادانوى بالدفع ان صدق
 عليهم سقط عنه وكذا ما دفع إلى كل جائر لا يجرى عليهم من النعيات فقرء والاول أحوط
 (وليس على الصبي من شئ تعلف في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لان الصالح قد
 جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين يؤخذ من نساء المسلمين دون صبياتهم (وان هلك المال
 بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة) وقال الشافعي رحمه الله يضم من اذا هلك بعد التمكن من الاداء
 لانه لو اوجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك ولنا ان

لو جب جرم من المصايب تحقير بتيسير سقط ماله محله كدفع العبد الجاني بالجناية بسقط
 ماله كالمستحق فقير بعينه المالك ولم يستحق منه لطلب وعد طلب الساعي قبل يصمن وقيل
 لا يصمن لا بعد اتمام التقويت وفي الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض بسقط بقدره
 اعتبارا له بالكل (وان قدم لزكاة على الحول وهو ما من نصاب جار) لانه أدى بعد سبب الوجوب
 ويحور كما اذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رحمه الله (ويجوز التعجيل لاكثر من سنة)
 لوجود السبب ويجوز لنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد لا قاله فرجه الله لان النصاب
 الاول هو الاصل في ابيية والرائد عليه بايع له والله اعلم

باب زكاة المال

في فصل في الفضة (ليس فيما دون مائتي درهم صدقة) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس
 اواق صدقة ولا اوقية اربعون درهما (واذا كانت مائتين وحل عليها الحول ففيها خمسة دراهم)
 لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه ان اخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل
 عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال قال (ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين درهما فيكون
 فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم) وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال اماراد على المائتين
 دركاته بحسابه وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله عنه وما راد
 على المائتين درهما به ولان الزكاة وجبت شكر العمة لمال واشترط النصاب في الابناء
 لتحقق العتق بعد المصايب في لسوانهم فحوزا عن التشقيص ولا في حنيفة رحمه الله لقوله عليه
 السلام في حديث معاذ رضي الله عنه لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو بن حرم
 وليس فيما دون الاربعين صدقة ولان الحرج مدور وفي الجباب الكسور ذلك لعدم الوقوف
 ولعبر في الدراهم ورن سبعة وهو ان تكون العشرة منها ورن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير
 في ديوان عمرو رضي الله عنه واستقر الامر عليه (واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم
 الفضة واذا كان الغالب عليها العنق فهو في حكم العنق بغير ان تبلغ قيمته نصابا) لان الدراهم
 لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبق الا به وتخلو عن الكثير فعلمنا العلية فاصلة وهو ان يزيد
 على النصف اعتبار الحقيقة وسند كره في الصرف ان شاء الله تعالى الا ان في غالب العنق لا بد
 من زيادة التجارة كافي سائر العنق الا اذا كان نخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين
 الفضة القيمة ولا في التجارة والله اعلم

في فصل في الذهب (ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة) فاذا كانت عشرين
 مثقالا ففيها نصف مثقال لما روينا والمتقال ما يكون كل سبعة منها ورن عشرة دراهم وهو

المعروف (ثم في كل أربع منافع غير اطار) لأن الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا من كل منافع
عشرون غير طار (وليس فيما دون أربع منافع صدقة) عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
بحسب حساب ذلك وهي مثابة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون أربع منافع
في هذا كاربين درهم قال (وفي ثوب من ذهب أو فضة وحلبيها أو بيهما زكاة) وقال (شافعي رحمه
الله لا تجب في حلي النساء وحاجم الفضة للرجال لأنه من بدل في مباح وشابه ثياب البسمة وثان
سبيل تام ودليل له جاء موجود وهو لا عدد في شجرة حلقة ولا دليل هو المعنى بخلاف
الثياب

﴿فصل في العروض﴾

(الركاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت دامت قيمتها صابا من الورق والذهب) لقوله
عليه السلام وبها يقومها فيؤدى من كل مائتي درهم خمسة دراهم ولا تسمناء بأعداد
العبد فاشبه المعد بأعداد الشرع وتشرط بية التجارة ليثبت الأعداد ثم قال (يقومها بما هو واقع
مستكين) احتياطاً لمحق الفقهاء ولرضى الله عنه وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
وفي الأصل خبره لأن الثمنين في تقدير قيم لا شياء بهما أو وثق - يرا لا نفع أن يقومها بما يبلغ
صاها وعن أبي يوسف أنه يقومها ما شترى ن كان الثمن من النقود لأنه لا يبلغ في معرفة المالية
ون اشتراها غير النقود فقومها بالنقد العال و عن محمد رحمه الله أنه يقومها بالنقد العال
على كل حال كافي المعصوب والمتهلك (وإذا كان النصاب كاملاً في طرق الحلول فقصائه فيما
بين ذلك لا يستقط الركاة) لأنه يشق اعتبار الكمال في اتانها أما لا بد منه في اشتدائه للاعتقاد وتحقق
اعتنا وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك وما بين ذلك لأنه حابة البقاء بخلاف ما لو هلك الكل حيث
يبطل حكم الحلول ولا تجب الركاة لا بعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الأولى لأن عرض
النصاب باق فيبقى الاعتقاد قال (وتضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة حتى يتم النصاب) لأن
الوجوب في الكل باعتبار التجارة وإن فترت جهة لأعداد (ويضم الذهب إلى الفضة)
للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه ما روي أنه يضم بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما بالآخر - وهو روي عنه حتى أن من كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب نبلغ
بها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافاً لهما بما يؤولان المعنى فبهما المدر دون القيمة حتى
لا تجب الزكاة في مصوغ ورثه قل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول أن الضم للمجانسة وهي
تحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضمها والله اعلم

﴿فصل في بيع على العاشر﴾

(دعوى على العاشر صل وقال صيته مد أشهر وعلى دين وحلف صدق) وعاشر من نصيبه
 لامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار ومن اكرم منهم تمام الحول والفرع من الدين
 كان منكرا للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين (وكذا) وقال دينها عاشر (نحو) ومراعاة
 ذلك كان في تلك السنة عاشر آخر لانه دعوى وضع لامة موحده بالحق لا بد لم يكن عاشر آخر
 في تلك السنة لانه ظهر كذبه بيقين (وكذا) وقال دينها (أ) يعني في فقره في مصر لان الاداء
 كان في صاياه وفيه وولايه لاحد بالمرور وسد عنه تحت الحماية وكذا الجواب في صدقة لسوايه
 في ثلاثة فصول وفي الفصل الرابع وهو بدعي في دين نفسي في الفقراء في مصر لا يصدق وان
 حلف وقال اشأني رضي الله عنه صدق لانه وصل الحق والمستحق وانما حق الاحد
 الاطمان فلا يملك مطالبه بخلاف الاموال لانه ثم ويل لركاة هو الاول والثاني سياسة وقيل هو
 الثاني والاول يتقلب فلا وهو الصحيح ثم دعا صدق في اسوئهم واموال المعارة لم يشترط
 خراج البراءة في الجامع الصغير وشروطه في الاصل وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لانه
 دعوى وصدق دعواه علامة فيجب اقراره الاول ان يملك شبه الخط فلا يعتبر علامة قال
 (وما صدق به المسلم صدق فيه الذي) لان ما رخصه صدق ما رخصه من المسلم فتراعى تلك
 الشروط تحقيقا بتضعيف (ولا يصدق الحري لاني الحواري يقول من امهات اولادى او
 علمان معه يقول هم اولادى) لان لا خدمته طريق الحماية وما يبدى من المال يحتاج الى
 حماية غير ان اقراره بسب من في بدعه صحيح وكذا بامومية لولد لانها تبنى عليه فانه تمت
 صفة المالكية فيهن والاخذ لا يجب الامن المال قال (ويؤخذ من المسلم ربح لعشر ومن بدعي
 نصف العشر ومن الحربي لعشر) هكذا امر عمر رضي الله عنه - عاتيه (وان مخرجي بحمد بين
 درهم الم يؤخذ منه شيء الان يكونوا اخذون مائة من مثلها) لان لا خدمتهم طريق المعارة
 بخلاف المسلم والذي لان لما خذوا ركة او ضعفها فلا بد من لصاحب وهو في الجامع الصغير
 وفي كتاب الركة لا تأخذ من القليل ونكا وما خذون مائة لان القليل لم يرل عفو اولانه
 لا يحتاج الى الحماية قال (وان مخرجي ما تبي درهم ولا يجمع كهم يأخذون مائة مأخذ منه العشر)
 فنول عمر رضي الله عنه فان اعياكم قاله عشر (وان عمهم مائة دون مائة عشر او نصف عشر
 احدى قدره وان كانوا يأخذون الكل لا تأخذ بكل لانه عدد) (وان كانوا يأخذون صلا لا تأخذ
 ابتركو لا خدم من نحرار ولا باحق مكانا لا خلاف قال (وان مخرجي على عاشر فعشره ثم مخرجي
 مرة أخرى لم عشره حتى يحول الحول) لان لا في كل مرة اتصال ذلك في لا بد لحفظه
 ولان حكم الامان الاول ما في هذا الحول يتجدد لا بد لا يمكن من الاقامة لا بد لا والاحد

عده لا يستأصل المال (وان عشرة ورجع في دار الحرب ثم خرج من يومه دس عشرة ايضا)
 لانه رجع بامان حديد وكذا لاخذ عده لا بقصى الى الاستئصال (ون مرزبي بحمر او خنزير
 عشر اجردون لطيرين وفوقه عشر مجري من قيمته او قال الشافعي رجه الله لا بعشر مما لانه
 لا قيمة لها او قال فر بعشرهما لا تنو انهما في لمالية عندهم وقال ابو يوسف رجه الله بعشرهما
 درهمهما اجله كانه جعل الخنزير بعا لثمنه فان هر كل واحد على لا افراد عشر اجردون
 الخنزير برووجه افرق على اظاهر ان القيمة في دوات النسيم لها حكم العين والخنزير معها وفي دوات
 لا مثل ايس لها حكم الحكم والحجر منها ولا ان حق لاخذ له حماية والمسلم يحرم خرقه للتخليل
 وكذا يحرمها على غيره ولا يحرم خنزير نفسه بل يجب نسيه بالاسلام وكذا لا يحرمه على غيره
 (ولو مرصبي او امرأة من بني تغلب بمال ولبس على الصبي ثي وعلى المرأة ثيابا على الرجل) لما
 ذكر اني اسوائهم (ومن مر على عاشر بمائة درهم واحببه ن له في ماله مائة اخرى قد حان عليها
 لحول لم ير اني مرها) لقدها وما في يده لم يدخل تحت حايته (ولو مر بمائتي درهم مضاعف لم
 بعشرها) لانه غير ما دون اداء ركانه قال (وكذا المضارب) يعني اداء المضارب به على العاشر
 وكان اوحى فقه رجه الله يقول ولا بعشرها القوة حتى لا يملك رب المال نهيته عن
 التصرف فيه بدماء عروضا امزل منزلة لما لك ثم رجع اى ما ذكرنا في الكتاب وهو قولهما لانه
 ايس مالك ولا نائب عنه في اداء لركانه لان يكون في لمال ربح يبيع به به اصابا فيؤخذ منه لانه
 مال له (ولو مر عبيدا ما دون له بمائتي درهم ولبس عليه دين عشرة) وقال ابو يوسف رجه الله
 لا ادري ان ابا حنيفة رجه الله رجع عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه
 لا بعشره لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد
 يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب
 يتصرف بحكم لبيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون
 الرجوع في المضارب رجوعا عنه في العبدون كان مولاه معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان
 على العبد دين يحيط بعماله لا هدام الملك او لا شغل قال (ومن مر على عاشر الحوارج في ارض قد
 علموا عليها عشرة بشي عليه صدقة) معناه ذامر على عاشر اهل العدل لان التصبر جاء من
 به من حيث انه مر عليه

باب في المعادن والركاز

قال (معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او صقر وجل في ارض خراج او عشر ففيه الخمس)
 عندنا وقال الشافعي لا شيء عليه ولا مباح سقت بده ليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهابا

ودفعه فيجب عليه ركعة ولا يشترط الحول في قول لانه ماء كله والحول ليس عليه ولما قوته عليه
 اسلام وفي الركرك الخمس وهو من الركرك فاطلق على المعدن ولانه اكانت في ايدي المكفرة فحوتها
 يدبنا عليه فكانت غنيمة وفي الغنم الخمس بخلاف لصيد لانه لم يكن في يد احد الا ان للعائمين بد
 حكمية لتبوتها على الطاهر واما الحقيقة فقلوا جدي فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في
 حق الاربعة الاحاس حتى كانت للواحد (ولو وجد في داره معدن ايس فيه شيء) عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال فيه الخمس لا تطلق ما رواه انه من جراء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر
 الاجراء فكذلك في هذا الجراء لان الحرة لا تخالف الجنية بخلاف الكبر لانه غير مركب (وقال وان
 وجد في أرضه فن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان) ووجه الفرق على احدهما هو رايه
 الجامع الصعيان الدار ملكة خالصة عن المؤن دون الارض ولهذا وجب العشر ونظر في
 الارض دون الدار فكذلك هذه المؤنة (وان وجد ركركا) أي كبر (وجب فيه الخمس) عندهم لما روينا
 واسم الركرك يطلق على الكثير المعنى الركرك وهو الاثبات ثم ن كان على ضرب أهل لاسلام كما كتوب
 عليه كلمة الشهادة وهو عملة لبقطة وقد عرف حكمها في موضعه وان كان على ضرب أهل
 طاهلية كالكافوش عليه احسن فقيه الخمس على كل حال لما يثبت ان وحده في أرض مباحة
 فأر حة أحاسه للواحد لانه تم الاحرار منه ادلاء علم به للعائين فيختص هو به وان وحده في أرض
 مملوكة فكذلك الحكم عند أبي يوسف رحمه الله لان الاستحقاق تمام الحيازة وهي منه وعند أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله هو للمخبط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة أول الفتح لانه سبقت
 يده اليه وهي بد الخصوص في ملكهم اما في الباطن وان كانت على الطاهر كن اصطاد سمكة في
 طنها ديرة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجرائها
 وينقل الى المشتري وان لم يعرف لمصلحة يصرف الى أقصى ما لك يعرف في لاسلام على ما قولوا ولو
 اشبه الضرب يجعل جاهل في طاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل لالعاب في زمانه بالتقادم
 العهد (ومن دخل دار الحرب بامان فوجد في دار بعضهم ركركا رده عليهم) تحرر اعن الله لان ما
 في الدار في يد صاحبها خصوصاً (وان وحده في الصحراء فهو له) لانه ليس في يد احد على الخصوص
 ولا يدغدر اولائي فيه لانه بعمرة متناصص غير مجاهر (وليس في الفيرورج الذي يوحدي
 الجبال خمس) لقوله عليه السلام لا خمس في الحجر (وفي الرقيق الخمس) في قول أبي حنيفة رحمه
 الله آخر وهو قول محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف (ولا خمس في لؤلؤ والعبر) عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر
 رضى الله عنه أخذ الخمس من العبر ولهما ان قدر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه

عبيده ون كان ذهباً أو فضة ولم يروى عن جرد رضى ببعده فيما دسره ببحرو به بقول
(متاع وجدر كارد هو الذي وجد به حش) معناه اد وجد في أرض لا مال لها لانه عزيمة بعينه
الذهب والقضة والله اعلم

في سر كاة زرور والثمار

قال أبو حنيفة رحمه الله في قبيل ما أخرجه لارض وكثيره اعشر سوا سقي سيجاً أو سقته السماء
لا القصب والخطب والحشيش وفيه لا يجب اعشر لافيهما شجرة باقية دال على خمسة أوسق
والوسق ستون صاع صاع نبي عليه السلام ويس في الحصر وت عند مائة عشر) والخلاف في
موضعين في اشتراط النصاب وفي شرط بقاء الثمار في الاول قوله عليه السلام ليس فيما دون
خمس أوسق صدقة ولانه صدقة في شرط وفيه لصاحب الحق العبي ولا في حنيفة رحمه الله قوله
عليه السلام ما خرجت لارض فيه عشر من غير فصل وتناول مارو بانه كاة التجارة لا هم
كانوا يتبايعون بالارسان وفيه الوسق أربعون درهما ولا يعتبر بالمالك فيه فيكف بصفته وهو
العبي ولهذا لا يشترط الحول لانه للاستنماء وهو كاة عماء ولما في الثاني قوله عليه السلام ليس
في الحضر اوت صدقة ولو كاة غير مضي في غير العشر وله مارو يناوم ويوما محمول على صدقة
أخذها العاشر وفيه أخذ أبو حنيفة رحمه الله فيه ولان لارض قد تستفي بما لا يبق والسبب
هي الارض النامية ولهذا يجب فيها الخارج أما الخطب والقصب والحشيش فلا تستقيت في الجمان
عادة بل تنفي عنها حتى لو تحمد هام مصبه أو مشجرة أو منبتا حشيش يجب فيها العشر والمراد
بالمذكور القصب الفارسي أما قصب الكرو قصب لذيرة وفيه ما لعشر لانه يصددهم ما
ستلال الارض بخلاف السقف والبن لان مقتصد الحب والتمر دونهما قل (وما سقي غروب
أود اليه أو ساية وفيه نصف لعشر على الدواين) لان لموثة نكث به وتقل في ما سقي بالسما أو
سجها وان سقي سجها ونديا له فاعتبر أكثر نسبه كحرق السائمة (وقال أبو يوسف رحمه الله وما
لا يوسق كل غفران ولان يجب فيه العشر دال على قيمته في خمسة أوسق من أدنى ما يوسق
كأنه في زماننا لانه لا يمكن اعتدرا لشرعي به فاعتبر بكمته كافي عروض التجارة (وقال محمد
رحمه الله يجب العشر اد بلغ الخارج خمسة أعدد من أعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في التطن
خمس أجمال كل حل ثلثمائة من وفي لرسفران خمسة أمان) لان التقدير بالوسق كان باعتبار
نه أعلى ما يقدر به نوعه (وفي العمل لعشر اد أحد من أرض العشر) وقال الشافعي لا يجب لانه
منولد من الحيوان فاتبه لا يرسم ولما قوله عليه السلام في العمل العشر ولان العمل يتناول من
الانوار والثمار وفيهما العشر وكذا فيما يولد منها بخلاف دود القمل لا يتناول الاوراق ولا عشر

١٠ ثم عمد أبي حنيفة رحمه الله بحديثه عشر قل أو كثر لانه لا يعبر له صاب وعن أبي يوسف
 رحمه الله أنه يعتبر فيه قيمة خمسة أوسق كقوله وأما وعده أنه لاني فيه حتى يبلغ عشر قوت
 الحديث بنى شبابه أنهم كانوا يؤدون رسول الله صلى الله عليه وسلم كسب وعنه خمسة أمساء
 وعن محمد رحمه الله خمسة فرق كل فرق ستة وثلاثون رطلا لانه أخص ما يفدر به وكذا في
 نصب السكر وما يوحى في الجبال من أسل والنمار فبها لعشر وعن أبي يوسف أنه لا يجب
 لأندم السب وهو الأرض لامية وجه الظاهر من مقصود حصول وهو الخارج قال (وكل
 شيء أخرجه لأرض مما فيه عشر لا يثبت فيه أمر العمل وخفة لبقر) لأن النبي عليه
 السلام حكم تفاوت لواحد لفارب لونه فلامع يرفعها ل (نعاني به أرض عشر فبها لعشر
 مصاعفا) عرف ذلك باجماع اصحابه رضوان الله عليهم وعن محمد رحمه الله وفيما شره
 لعابي من المسلم عشر واحد الآن لو طيفه عمده لا يعبر بعير لما لك (فان اشترها منه دى
 هي على حالها مدهم) لحوار انصعيف عليه في الجنة كما دامر على العائس (وكذا اذا
 شترها منه مسلم أو اسلم العلي عند أبي حنيفة رحمه الله) سواء كان التضعيف أم لا أو حادنا
 لأن التضعيف صار وطيفة لها فنسفل الى المسلم عما فيها كالحراج (وقال أبو يوسف رحمه الله
 هو دى عشر واحد) لزال الدعى الى التضعيف قال في الكاب وهو قول محمد بن ماصح عنه قال
 رضى الله عنه اختلفت السح في بيان قوله والاصح انه مع أبي حنيفة في فناء التضعيف لأن
 قوله لا يثنى الا في الاصل لأن التضعيف لحادث لا يثبت عند عدمه فلو طيفة (ولو كانت
 الأرض لمسلم باعها من نصراني) يربطه ذمبا عبر طيب (وقد صها فعليه تخرج عمد أبي حنيفة
 رحمه الله) لانه ابق بحال الكافر (وسد أبي يوسف رحمه الله عليه العشر مصاعفا) وبصرى
 مصارف الحراج اعتبارا بالعلي وهذا هو من ابيد ل (وعمد محمد رحمه الله هي عشر بة على
 حالها) لانه صار مؤظها ولا يبدل كالحراج ثم في رواية بصرى مصارف الصدفاب وفي رواية
 بصرى مصارف الحراج (فان أحدها منه مسلم بالشفعة أو رد على البائع لفساد البيع هي
 عشر بة ككاتب) اما لا أول فتمحل انفسه لى شفع كانه شترها من المسلم وما تاني فقلانه يارد
 والقسح بحكم فساد جعل لبيع كن لم كن ولا حق لم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق
 ارد قال (واد كات لمسلم دار حقة فبها سنا وطاه عشر) معناه دان سنا بعماء لعشر وما
 اذا كانت نسق في عماء لخارج ففيها الحراج لأن المرفق في مثل هذا تدور مع الماء (وليس على
 المحوسى في داره شيء) لأن عمر رضى الله عنه جعل للمساكن عفرا (وون جعلها سنا بعماء عليه
 الحراج) وان سقاها بعماء عشر انعذر بحاج العشر اذ فيه معنى التمر بة فيعين الحراج وهو

عمومه يتبع بجاهه وعلى قياس قوطها يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد رجه الله عشر
واحد وعند أبي يوسف عشر ن وقد مر الوجه فيه ثم الماء العشري ماء السماء والآبار والبحار
والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد والماء الحراحي ماء الأنهار التي تنشقها لأعاجم وماء جيعون
وسيعون ودجلة والفرات عشري عند محمد رجه الله لانه لا يحميها أحد كالبهار وخراحي عند
أبي يوسف رجه الله لانه يتعد عليها الفناطر من السفن وهذا يدل عليها (وفي أرض الصبي
والمرأة التعلين ما في أرض الرجل تعالى) يعني العشر المصاعف في العشرية ونخرج الواحد
في الخراجية لان المصالح قد جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المحضة ثم على الصبي والمرأة
اذا كانا من المسلمين اعشر فيصعف دلت اذا كانا منهم قال (وليس في عين القبر والنقط في أرض
لعشرية) لانه ليس من اموال الارض وانما هو عين فؤارة كعين الماء (وعليه في أرض الخراج
خراج) وهذا (اذا كان حرمه صاحب الزراعة) لان الخراج يتعلق بالتمكن من لزراعة

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قال رجه الله (لا حل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهدى ثمانية أصناف وقد
سقط منها لمؤلفه قلوبهم لان الله تعالى أعر الاسلام وأعطى عنهم) وعلى ذلك انعقد الإجماع وانما فقير
من له أدنى شيء والمساكين من لا شيء له) وهذا مروي عن أبي حنيفة رجه الله وقد قيل على العكس
ولكل وجه ثم هما صنفان أو صنف واحد سند كره في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى (والعامل
بدفع الامام اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واعوانه غير مقدر بالثمن) خلاف شافعي رجه
الله لان استحقاقه طريق الكفاية ولهذا بدأه ذوان كان غنيا الا ان فيه شبهة الصدقة فلا
ياخذها العامل الماشي تزيها لقراءة الرسول عليه السلام عن شبهة الوسع والعبي لا يواريه
في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه قال (وفي الرقاب يعان المكاتبون بها في فلت رقاهم)
وهو المنقول (والعالم من لزمه دين ولا يملك مالا فاضلا عن دينه) وقال الشافعي من يحمل
عرامة في اصلاح ذات لبين واطفاء المائرة بين القبيلتين (وفي سبيل الله منقطع العراة عند
أبي يوسف رجه الله) لانه هو المنفعة لهم عند الاطلاق (وعند محمد رجه الله منقطع الحاج) لم
روى ان رجلا جعل عبرته في سبيل الله فامر رسول الله عليه السلام ان يحمل عليه الحاج ولا
يصرف الى أعياه العزة عند الان المصروف هو لفقراء (ومن السبل من كان له مال في وطنه)
وهو في مكان آخر لا شيء له فيه قال (وهذه جهات الزكاة فلما ملك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان
يقصر على صنف واحد) وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الى ثلاثة من كل صنف لان الاضافة
بحرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا لما

عرف ان الزكاة حق الله تعالى وبهذه الفقير صار ومصروف فلا يباي باختلاف جهاته والذي ذهبوا
 اليه مروي عن عمرو بن عباس رضي الله عنهم (ولا يجوز ان يدفع زكاة ذي) لقوله عليه
 السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من أغنيائهم وردّها في فقرتهم قل (وبدفع اليه ما سوى ذلك
 من الصدقة) وقال الشافعي رحمه الله لا يدفع وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله عنيار الزكاة
 وما قوله عليه السلام نصه قوا على أهل الأديان كلها ولو لا حديث معاذ رضي الله عنه لقلنا
 بالجواز في الزكاة (ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت) لا بتمام التملك وهو الركن (ولا يقضي
 به دين ميت) لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التملك منه لا سيما من الميت (ولا تشتري به أرقبة
 تعتق) خلافا لما لك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب ولنا ان الاعتاق اسقاط المالك
 وليس تملك (ولا تدفع الى غني) لقوله عليه السلام لا تحمل الصدقة لغني وهو باطل لا حجة على
 الشافعي رحمه الله في غني العزاة وكذا حديث معاذ رضي الله عنه على ما روينا قال (ولا يدفع
 لمري كانه الى أبيه وجده وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل) لان منافع الاملاك بينهم
 متصلة فلا بد من حق التملك على الكمال (ولا الى امرأته) لا تشتري في لمافع عادة (ولا تدفع المرأة
 الى زوجها) عند أبي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا قال لا تدفع اليه لقوله عليه السلام لك أجران أجر
 الصدقة وأجر الصلة قاله امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سأله عن التصديق عليه
 فلما هو محمول على النافلة قال (ولا يدفع الى مدبره ومكاتبه وأم ولده) لفقدان التملك اذ كسب
 لمولك السيد وله حق في كسب مكاتبه فمشم التملك (ولا الى عبد ذاعق بعصه) عند أبي
 حنيفة رحمه الله لانه بمنزلة لمكان عنده ولا يدفع اليه لانه حرم مديون عندهما (ولا يدفع الى
 مملوك غني) لان الملك واقع لمولاه (ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا) لانه بعد غنيابا رآيه بخلاف
 ما اذا كان كبيرا فقيرا لانه لا بعد غنيابا رآيه وان كانت نفقته عليه وبخلاف امرأة الغني لانها
 ان كانت فقيرة لا تعد غنية يسار زوجها بقدر النفقة لا تصير مومرة (ولا تدفع الى بني هاشم)
 لقوله عليه السلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة لئاس وأوساخهم وعوضكم منها
 بخمس الخمس بخلاف التطوع لان المال ههنا كالماء يندس باسقاط القرض أما التطوع فيمنزلة
 ان يرد بالماء قال (وهي آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب
 ومواليهم) أما هؤلاء فلاهم يديون الى هاشم بن عبد مناف ونسبة لقبيلة اليه وأما مواليهم
 فلما روى ان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله أن يحمل الى الصدقة فقال لا أنت مولانا
 بخلاف ما اذا اعتق القرشي عبد اصرا با حيث تؤخذ منه الجريبة ويعتبر حال المعتق لانه
 الفاس والاطاق بالمولى بالنص وقد خص الصدقة (قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله اذا دفع الزكاة

في رجل شبه فقير نمس به عى أو هاشمي أو كافر أو دفع في طمعه فبان به أبوه أو سه ولا إعادة
 عليه وقال أبو يوسف عليه (الاعادة) فهو وحظنه بقين وأمكن لو قوف على هذه الأشياء وصار
 كالأول في الثياب ولما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت
 وبما معن كان ما أحدث وقد دفع إليه وكيل إليه صدقه ولأن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد
 دون قطع فيبقى الأمر في ما يقع عنده كإد شبهة عليه قبله وعن أبي خنيفة رحمه الله
 في غير العى أنه لا يجزئه وطهره الأول وهدد تخري ودفع في أكرهه به مصرف
 أما إذا لم يتحرر وتخري ودفع في أكرهه به ليس بمصرف لا يجزئه إذا علم أنه فقير هو
 الصحيح (ولو دفع في شخص نمس به عبده أو مكاتبه لا يجزئه) لانعدام التملك لعدم أهلية
 المالك وهو لا يركن على ما مر (ولا يجوز دفع رقة لى من يملك نصيبا من اى مال كان) لان الغنى
 الشرعى منه يدفعه بشرط أن يكون له الاغن الحاجة لاسيما وعما للماء بشرط الوجوب
 (وجوز دفعه لى من يملك ول من يملك من كان يحياها مكسبا) لانه فقير ولا فقره هم
 لمصارف ولان حقيقته الحاجة لا وقف عليها وير الحكيم على دأها وهو قد انصاف (وبكره
 أن يدفع لى وحده مائتي درهم فصاعدا ون دفع جدر) ولرفرف رحمه الله لا يجوز لاني قارن
 لاداءه حصل الاداء لى العى ولنا لى حكم لاداءه بنفسه لكنه يكره لقرب الغنى منه كمن
 صلى وتبر به بحسنة قل (وان يعنى ما نسايا لى معناه لا غناء عن السؤال يومه ذلك
 لان لا غناء مطلقا مكرهه) (وبكره حل الركة من لادى بلدوا وما فرق صدقة كل مريق فيهم)
 ما روينا من حديث معاذ بن عبد الله عى عنه وفيه رعاه حق الجوار (لان بقاءها الانسان الى
 قرنته اولى قوم هم اخرج من حل لاداءه) لم يرد من لصدقة لاداءه دفع الحاجة ولو قل لى
 غيرهم اجرهم وان كان مكروها لان المصرف مطلقا انما يرأى بالنص والله اعلم

باب صدقة الفطر

ول رحمه الله (صدقة الفطر وجبة على الحر المسم ذ كان ما كان مقدارا لنصاب فانما لا عن مسكه
 وثيابه وثانته وفرسه وسلاحه وعبده) اما وجوبه فلقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر
 وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من شعير رواه عليه بن صغير العدوى
 او صغير العدوى وبه ثبت لو جوب لعدم القطع بشرط الحرية ليه بحق الثياب والاسلام يقع
 فريضة وانه ليقوله عليه السلام لاصدقه لا عن صهر عى وهو حجة على الشافعى رحمه الله في قوله
 تحب على من يملك بدعة عن قوتيه لنفسه وعباده وودار المصارف بالنصاب بقدر العى في
 شرحه فانما ذكر من لا بالامام بعد ما طاه لاداءه ويستحق بالحاجة لاسيما

كالعديم ولا يشترط فيه التمسك بغيره لم يعلق به هذا المصباح حرمان لصرفه ووجوب لاصحبه والفطرة قال
 (يخرج ذلك عن نفسه) الحديث ان عمر رضى الله عنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعة لفطر على الذكروا لاشي الحديث (و) يخرج عن (ولادة الصغار) لان السب رأس بعونه
 وبلى عليه لام انضاف اليه يقال ركعة لرأس وهي امداء لسببة ولا فة في الفطر باعتبار اياه
 وقه ولقد تعدد تعدد الرأس مع اتحاد اليوم والاصل في لوجوب رأسه وهو بعونه وبلى عليه
 فيما حق به ما هو في معناه كالولادة لصغار لانه يموئهم وبلى عليه - م (ومما يكره) القيام للولاية
 والمؤنة وهذا اذا كانوا للخدمة ولا مال لصغار فان كان لهم مال يؤدي من ماله عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رجهما الله خلافا لجمهور من الله لان لشرع اجراء مجرى المؤنة فاشبهه النفسفة
 (ولا يؤدي عن زوجته) لقصور الولاية والمؤنة فانه لا يلزم في غير حقوق التكاح ولا يجوز في غير
 لرواتب كالمداواة (ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله) لان عدم الولاية ولو أدى عنهم او
 عن زوجته بغير امرهم اجزاء استحقاق الثبوت لادن عادة (ولا) يخرج (عن مكاتبه) لعدم
 لولاية (ولا لمكاتب عن نفسه) لفقره وفي المدبر وام الولد ولاية لمولى ابنه فيخرج عنهما
 (ولا) يخرج (عن ممالكة لهجارة) خلافا لشافعي فان عنده وجوب اعلى العبد ووجوب الركعة
 على المولى فلا تنافي وعندنا وجوب اعلى المولى سببه كالركعة فيؤدي الى انسي (والعبد بين شريكين
 لا فطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما (وكذا العبيد بين اثنين
 عند أبي حنيفة رجهما الله) وقال اعلى كل منهما ما يخصه من رأس دون الاشياء فاص لنا على انه
 لا يرى قسمة لرفق وهما يرباهما او قيل هربا لاجماع لانه لا يجمع المصيب قبل القسمة فلم يتم
 لرفقة لكل واحد منهما (ويؤدي المسم لفطرة عن عبده الكافر) لا لطلاق ما رويناه واقوله عليه
 السلام في حديث ابن عباس رضى الله عنهما ادوا عن كل حر وعبيده ودي او صراني او مجوسي
 الحديث ولان السبب قد تحقق والمولى من اهله وفيه خلاف لشافعي رجهما الله لان لوجوب
 عنده على العبد وهو ليس من اهله ولو كان على العكس فلا وجوب بالاتفاق قال (ومن باع عبدا
 واحداهما بالخيار ففطرته على من يصبر له) معناه انه ذا من يوم الفطر وتطيار ما قال رفر رجه
 لله على من له الخيار لان الولاية لله وقال لشافعي رجهما الله على من له الملك لانه من دخل انفسه
 كالنفقة وان الملك موقوف لانه لو رد به رد الى قديم ملك ابايع ولو اخرج يثبت الملك له مشرى
 من وقت العقد فيتوقف ما يبنى عليه بخلاف النفقة لانه لا حاجة بالاجرة فلا تقبل الموقوف
 وركعة لهجارة على هذا خلاف

(فصل في مقدار الواجب ووقته)

(١٢ - هداية ل)

(الفطرة صاع من بر أو دقيق أو سويق أو ريب أو صاع من تمر أو شعير) وقال أبو يوسف
 ومحمد رحمه الله الربيب شعيرة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله والاول رواية الجامع
 الصغير وقال الشافعي رضي الله عنه من جيع ذلك صاع الحديث في سعد الحدرى رضي الله عنه
 قال كتابه خرج دينا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما ماروا وهو مذهب جماعة
 من الصعانة ومذهبهم لخلقاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمد بن علي لزيادة
 تطوعا وطما في ربيب الله ولتقر شقاربان في المقصود وبه انه والبر يتقاربان في المعنى لانه
 يؤكل كل واحد منهما بجميع اجزائه بخلاف الشعير والتمر لان كل واحد منهما يؤكل ويأكل
 من التمر التواء ومن الشعير شعانة وهذا يظهر التفاوت بين البر والتمر ومراعاة من الدقيق
 والسويق ما يتخذ من البر ما دقيق الشعير فكذلك الشعير والاولى ان يراعى ديهما
 المدر واسيمة احتياطا وان ص على الدقيق في بعض الاحبار ولم يبين ذلك في
 الكتاب اعتبارا للعالم والخبر تعتبر به القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بر ونصف
 بر من شعير أو نصف شعيرة وعن محمد رحمه الله انه يعتبر كيلو لدقيق اولى من البر ولداهم اولى من
 لدقيق فيما يروى عن أبي يوسف رحمه الله وهو اختيار ائمة أبي جعفر رحمه الله لانه أدفع للعاجه
 وأعمل به وعن أبي بكر لا تمس تفصيل الحطه لانه أهد من الحلال في الدقيق والقيمة
 خلاف الشافعي رحمه الله قال (والصاع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله غايه أرطال بالعراقي
 وقال أبو يوسف رحمه الله خمسة أرطال وثلاث رطل) وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه
 السلام صاعا أصعرا الصبيان ولما روى به عليه السلام كان يتوشأ بالمدرطلين ويقتل
 بالصاع ثمانية أرطال وهذا كذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو أصغر من الهاشمي وكانوا
 يتعاملون الهاشمي قال (وجوب الفطرة يتعلق بطولوع الفجر من يوم الفطر) وقال
 الشافعي رحمه الله مع رب الشمس في اليوم لاخير من رمضان حتى ان من أسلم أو ولد ليلة
 لفطر تجب فطرته عند او عذره لا تجب وعلى عكسه من مات فيها من مماليكه أو ولده له
 يخص بالفطر وهو ما دأقته ولما ن لاضافه الاختصاص واختصاص الفطر باليوم دون الليل
 (والمستحب ان يخرج لناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى) لانه عليه السلام كان
 يخرج قبل ان يخرج الى المصلى ولان الامر بالاعناء كي لا يتشاغل الفقير بالمسئله عن الصلاة وذلك
 بالتقديم (ون ذروها على يوم الفطر جار) لانه أدى بعد فقر السب فاشبهه التمهيل في زيادة
 ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل
 في العشر الاخير (وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها) لان وجه القرعة

فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاصحبه والله اعلم

﴿ كتاب الصوم ﴾

قال (الصوم ضربان واجب وفل ولو اوجب صر بان منه ما يتعلق برمان بعينه كصوم رمضان
والنذر المعين فيجوز شبهة من الليل وان لم ينو حتى أصبح اجزائه لبيته ما بينه وبين الزوال) وقال
الشافعي رضي الله عنه لا يجزئ به اعلم ان صوم رمضان فرضه لقوله تعالى كتب عليكم الصيام
وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر باحده والمندور واجب لقوله تعالى وايوفوا بالعهود
وسبب الاول الشهر ولهذا اضاف اليه ويشكر ويشكره بكل يوم سبب لو حوب صومه وسبب
الثاني النذر والنية من شرطه وسببينه ونفسه ان شاء الله تعالى وجه قوله في خلافية قوله عليه
السلام لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الحظر الاول فسد النية فسد الثاني ضرورة
به لا يتجزأ بخلاف لفعل لانه تجزئ عمده ولما قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد لاعرابي
رؤية الهلال الامن اكل فلا يأكل نية يومه ومن لم يأكل فليصم وما رواه مجمل على بن
الحضيرة والكبان او معناه لم ينو انه صوم من الليل ولا به يوم صوم فيتوقف الامساك في اوله على
نية المتأخرة المقترنة بالكثر كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد تمتد والنية لبعينه الله تعالى
وتترجح بالكثر جنبه الوجود بخلاف الصلاة والحج لانهما اركان فليست شرط فريها بالعقد على
اقدامهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما عدا لزوال لانه
لم يوجد اقتراها بالكثر فترجعت جنبه الفوات ثم قال في المحصر ما بينه وبين زوال وفي الجامع
اصغر قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار وصفه من وقت
طلوع الفجر الى وقت الصبح لكبرى لاي وقت الزوال فتشترط نية قبلها لتتعلق في الاكثر
ولا فرق بين المأفر والمقيم عندنا خلافا لفرجه الله لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا
نضرب من الصوم يتأدى بمطابق النية وبية النفل وبية واجب آخر وقال الشافعي رحمه الله
في بية النفل عاين وفي مطلقها له قولان لانه نية النفل معرض عن الفرض فلا يكون به الفرض
ولنا ان الفرض متعين فيه ويصاب باصل النية كالموجود في الدار يصاب باسم جنسه وادانوى
النفل او واجبا آخر فقد سوى اصل الصوم وريادة جهة وقد لعت بالجهة فبقى الاصل وهو كاف
لا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لان
لرخصة كفى لا نترجم المعذور مشقة فاذا تحملها التحق غير المعذور وعند أبي حنيفة رحمه الله
اذا صام المريض والمسافر بية واجب آخر رفع عنه لانه شغل الوقت بالاهم له عنده ليعال
وتجبره في صوم رمضان الى ادراك اعدته وعنه في بية التطوع وروايتان والفرق على احدهما

صرف الوقت في لاهم قال (واصرب انما كانت في لذة كفصاء شهر رمضان والبر المطلق
وصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية من الليل) لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابداء (والنفل
كله يجوز بنية قبل الزوال) - فلا فائدة لك فيه - بمسألة طلاق ما روي ما قرله صلى الله عليه وسلم
عند ما كان اصبح غير صائم في دوائه لان لمشروع خارج رمضان هو له قبل فينوقف
لاما في اول اليوم على صبر ربه صوم بالنية على ما ذكرنا ولو بوي بعد الزوال لا يجوز وقال
اشافني رحمه الله يجوز وبصبر صائما من حين نوى انه هو مجرى عنده ان يكونه مبذرا على الشايط
ولعله يشط بعد الزوال لان من شرطه لاما في اول النهار وعند بصبر صائما من اول
النهار لانه عبادة فخر لنفس وهي اعز حتى يامسك مقدرا فيعتبر قران اليه بانته

فصل في روية الهلال

قال (ويجب للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا
وان عم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا) اقول صلى الله عليه وسلم صوموا الرزية
واطروا الرزية فان غم عليكم الهلال في كل عدة شعبان ثلاثين يوما ولا تسئل قضاء له فلا
ينفل عنه الا بدال ولم يوجد (ولا يصومون يوم السبت لا طوعا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا
اصام ليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا طوعا وهذه المسألة على وجوه احدها ان ينوى
صوم رمضان وهو مكروه لما روي ما ولا يشبه باهل الكتاب لا هم ردوا في مدة صومه هم ثم
ان طهرن اليوم من رمضان بجرته لانه شهد الشهر وصامه وان طهرانه من شعبان كان طوعا
وان اذ لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوى عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما
روي ما الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان طهرانه من رمضان بجرته لوجود أصل النية وان
طهرانه من شعبان فقد قيل يكون طوعا لانه منهى عنه فلا ينادى به الواجب وقيل بجرته عن
الذي نواه وهو الاصح لان المنهى عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم
بخلاف يوم العبد لان المنهى عنه وهي ترك الاجابة لارم كل صوم والكراهة هي الصورة التي
والثالث ان ينوى الطوع وهو غير مكروه لما روي ما وهو حجة على الشافعي في قوله بكرة على سبيل
لا تداء والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث
لتقدم صوم رمضان لانه يؤدبه قبل اوائه ثم ان وافق صوما كان بصومه فاصوم افضل
بالاجماع وكذا اذا صام ثلاثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افرده فقد قيل لفطر افضل احتراز
عن طاهر الهوى وقيل الصوم افضل فتداء على وعائشة رضي الله عنهما فاما ما كانا يصومانه
ولهما ان يصوم المفتي بنفسه اخذ بالاحتياط وفي العامة باليوم الى وقت الزوال ثم بالافطار نفق

ثم في قوله ان يصح في أصله من يشوي الصوم عدد كان من رمضان ولا يصومه
 ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصبر صائما لانه لم يقطع عزيمته فصاركما ذاقوا انه ان
 وجد غدا عدا يفطروا ان لم يجد يصوم والحاصل ان يصح في وصفه من يشوي كان غدا
 من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن وجب آخر وهذا مكرود تردده بين امرين
 مكرود هب من ان طهر منه من رمضان جرأه عدم التردد في أصل التيقن وظهر منه من شعبان لا
 يحريه عن واحد آخر لان الوجه لم يثبت التردد فيها وأصل التيقن لا يكفيه لكنه يكون تطوعا غير
 مضمون باقتضاء الشرع فيه مستطاون يرى عن رمضان ان كان عدا منه وعن التطوع ان
 كان من شعبان يكره لانه ما للفرص من وجه ثم من طهره من رمضان أجره عليه لم يحرر وان
 طهره من شعبان جاز عن غله لانه يتأدى بصل التيقن ولو أفاده يجب ان لا يقصده لدخول
 الاسقاط في عزيمته من وجه قال (ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته)
 لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وطرروا لرؤيته وقد رأى طهرا وان أظفر عليه القصاص دون
 الكفارة وقال الشافعي رحمه الله عليه الكفارة ان أظفر بالوقاع لانه أظفر في رمضان حقيقة انفسه
 به وحكم الوجوب الصوم عليه ولنا ان ادعى رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة العلط فاورث
 شبهة وهذه الكفارة تندري بالمشبهات ولو فطر قبل ان يرد الامام شهادته اختلف المشايخ
 فيه ولو اكل هذا الرجل الاثنين يوم لم فطر الامع الامام لان الوجوب عليه احتياط والاحتياط
 عند ذلك في تأخير الاطوار ولو أظفر لا كفارة عليه اعتبار بحقيقة التي عده قال (وكان بالسماء
 علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية اهلال رجلا كان او امرأة سرا كل او عدا) لانه
 امر ديني فاشبهه رواية الاحبار وهذا لا يخص بلفظة الشهادة ونشترط العدل لان قول القاسق في
 له بنات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلا كان او غير عدل ان يكون مستورا والعلة غيب
 او غير او نحوه وفي اطلاق جواب الكتاب يدل على محدود في تدفق عدد مرات وهو ظاهر الرواية
 لانه خبر ديني وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل لانه شهادة من وجه وكان الشافعي في أحد
 قوله بشترط المتن والحق عليه ما ذكرنا وقد صرح ان النبي عليه السلام قبل شهادة الواحد في
 رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلاثين يوما لا يفطرون وماروى
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى احتياط لان الفطر لا يثبت شهادة الواحد وعن محمد رحمه الله
 اهتم فطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضاية شهادة الواحد وان كان لا يثبت هذا بناء
 كاستحقاق الارث بناء على السبب انما كانت شهادة القاطنة قال (واذا لم تكن ما سماه لم تقبل
 الشهادة حتى يراه جمع كثير ينع العلم بحرمه) لان التردد بالرؤية في مثل هذه الحالة وهو العلط

فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما كان بالسما علة لانه قد يشق عليهم عن
موضع القمر فيتنفق البعض النظر ثم يولي في حله لكثيرا أهل المجتهدين وعن أبي يوسف رحمه الله
خبرون رجلا اعتبازا بغسامة ولا فرق بين أهل مصر ومن ورد من خارج المصر وذكر الطحاوي
انه قبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج مصر اربعة المواضع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان
وكذا اذا كان على مكان مرتفع في مصر قال (ومن رأى هلال فطر وحده لم يفطر) احتياط
وفي الصوم الاحتياط في الاجتناب قال (واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر الا شهادة
رجلين أو رجل وامرأتين) لانه ملق به منع لعبد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه والاضحى
تالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الاصح نسلا فالماروى عن أبي حنيفة انه كهلal رمضان
لانه ملق به منع العباد وهو التوسع لمعوم الامساحي (وإن لم يكن بالسما علة لم تقبل الا شهادة
جماعة يقع عليهم تحريمهم) كذا كونا قال (ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب
الشمس) لقوله تعالى وكأوا شمروا حتى يبين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود الى ان قال
ثم آمنوا لصيام اي اقبل والحيطان بياض النهار وسواد الليل (والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب
والجماع والجماع نهارا مع النية) لانه في حقيقته النية هو الامساك عن الاكل والشرب
والجماع لورود الاستعمال فيه الا انه يريد علة النية في الشرع لتتميمها للعبادة من العادة
واختص بالنهار لانه لا يمتنع في الوصال كان تعيين النهار أولى ليكون على خلاف لعادة
وعليه مبني العبادة والطهارة عن الخبث والنفاس شرط لمعق الاداء في حق النساء

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قال (واذا أكل الصائم أو شرب أو جامع نهارا ناسيا لم يفطر) والقياس أن يفطر وهو قول مالك رحمه
الله لوجود ما يفسد الصوم فصار كالكلال ناسيا في الصلاة ووجه الاستحسان قوله عليه السلام
بذي أكل وشرب ناسيا ثم على صومك فاعلم أن الله وسئلناك واذا ثبت هذا في حق الاكل
والشرب ثبت في الوقاع للاستواء في الركنية بخلاف الصلاة لان هيئة الصلاة مذكرة ولا يغلب
النسيان ولا مد كرفي الصوم فيغلب ولا فرق بين الفرض والنفل لان الصلح لم يفصل (ولو كان
مخطئا أو مكرها فعليه القضاء) خلافا لما شافى رحمه الله فانه يعتبر بالناسي ولما انه لا يغلب وجوده
وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والاكرام من قبل غيره فيفترقان كالمقيد
والمريض في قضاء الصلاة قال (فان قام فاحتجم لم يفطر) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفطرن
لصيام النسي والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال من
شهوة بالمباشرة (وكذا اذا طرأ الى امرأة فامتنى) لما ينافي صارا كالمفكر اذا امتنى وكلاهما

بالكف على ما هو (ولو أدهن لم يضر) لعدم المنافي وكذا إذا حجبهم طه أو لما روي بنا (ولو كسحل لم يضر) لأنه ليس بين العين والدماغ منفذ ولدمع يترشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافي كالأغسل بالماء البارد (ولو قبل امرأة لا يفسد صومه) برأيه إذا لم ينزل لعدم المنافي صورة ومعنى بخلاف لرجعة والمصاهرة لأن الحكم هناك أدبر على السبب على ما يأتي في موضعه إن شاء الله (ولو أنزل قبله أو لمس فعليه القضاء دون الكفارة) لوجود معنى الجماع ووجود المنافي صورة أو معنى يكفي لا يجزأ القضاء حنيطاً ما بالكفارة فتفتقر إلى كمال الجناية لأنها تدرك بالشبهات كالحدود (ولا بأس بانقبية إذا أمن على نفسه) أي الجماع أو الأزال (ويكره إذا لم يأمن) لأن عينه ليس عطفور ورعا يصير طرأها قبله فان أمن به تبرعته وأبيع له وإن لم يأمن به تبرعته وكرهه والشافعي رحمه الله أطاق فيه في الحائض والحجبة عليه ما ذكرنا والمباشرة الفاحشة مثل التقييل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة لأنها قلمها فتحلوا عن الفتنة (ولو دخل حلقه دباب وهوذا كراه صومه لم يضر) وفي القياس يفسد صومه لو وصل المفطر إلى جوده وإن كان لا يتعدى به كالأرباب والحصاة وجه الاستحسان أنه لا يستطاع الاحتراز عنه فاشبهه العيار والدخان واختلفوا في المطر والتنج والاصح أنه يفسد لا مكان لا امتناع عنه إذا آواه خبجة أو سقف (ولو أكل لحما من أسنانه فإن كان قليلاً لم يضر) وإن كان كثيراً يضر (وقال رفر في فطر في الوجهين لأن الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولأننا لنقل ناسع لأسنانه يمر له ريقه بخلاف الكبر لا يبق فيهما من الأسنان والفواصل مقدار الحصة وما دونها قابل (وإن أخرجه وأحده بيده ثم أكله ينبغي أن يفسد صومه) كروى عن محمد رحمه الله أن الصائم إذا ادخل سمكة من أسنانه لا يفسد صومه ولو أكلها اشتد يفسد صومه ولو مضعه لا يفسد لأنها تلتصق وفي مقدار الحصة عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف رحمه الله وعند زفر رحمه الله عليه الكفارة أيضاً لأنه طعام متغير ولا يفسد رحمه الله أنه يافه الطبع (فإن ذرعه القي لم يضر) لقوله صلى الله عليه وسلم من قام فلا قضاء عليه ومن استقاء عامداً عليه القضاء متى أتى فيه مصله لغم قد دونه ولو عاد وكان ملء الفم فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى انقضت به الطهارة وقد حصل وعند محمد رحمه الله لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا معناه لأنه لا يتعدى به عادة وإن أعاده فسد بالاجتماع لوجود الإدخال بعد الخروج فتعقد صورة الفطر وإن كان أقل من ملء الفم فعاد لم يفسد صومه لأنه غير خارج ولا صنع له في الإدخال وإن أعاده فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في الإدخال (فإن استقاء محمداً

مل عليه وعليه (نضاه) لما روي عن القياس مروي به ولا كفارة عليه لعدم الصورة وان كان أقل
 من مل ما قم وكذلك عند محمد رحمه الله لا إطلاق للحديث وعند أبي يوسف رحمه الله لا يفسد
 أو عدم الخروج ككأنهم ان تعدل يفسد عنده لعدم سبق الخروج وان أعاده فعنه انه لا يفسد لما
 ذكرنا وعنه به يفسده فالحل عليه فتم كثرة الصيغ قول (ون صلح الحصب أو الحديد أو الطير)
 لوحود صورة افطر (ولا كفارة عليه) لعدم المعنى (ومن جامع في أحد السبلين عامد فعليه
 نضاه) استدراكا لصلحة النضاه (و كفارة) - كامل الحصب ولا ينترط لارل في المحدثين
 اعتبارا بالاعتدال وهذا لأن نضاه شهوة تحقق دونه وانما يشيع وعن أبي حنيفة
 رحمه الله انه لا تجب الكفارة بالجماع في لموضع المذكور اعتبارا بالعدم ولا يصح التجب
 لأن الجناية مسكامة لنضاه الشهوة (ولو جامع مبيته أو مبيته فلا كفارة أزل أو لم يزل) خلافا
 لما شافى رحمه الله لأن الجناية تكامها لنضاه شهوة في محل مشتهى ولم يوجد عدم عندنا
 كالتجيب الكفارة بالوفاع على الرجل نجس على المرأة وقال اشافى رحمه الله في قول لا تجب عليها لانها
 متعلقة بالجماع وهو مذهبنا وانما هي محل الفعل وفي قول نجس يتحمل الرجل عنها اعتبار
 عام لا اعتسال وانما قوله صلى الله عليه وسلم من أظرف في رمضان فعليه ما على الظاهر وكلمة من
 تنظم بذكرور والامات ولان السبب حياية الاضداد لانفس الوفاق وقد شاركته فيها ولا يتحمل
 لايها عبادة أو عقوبة ولا يجزى فيها العمل (ولو أكل أو شرب ما يتعدى به أو ما يداوى به فعليه
 الفصا والكفارة) وقال اشافى رحمه الله لا كفارة عليه لاها شرعت في الوفاق بخلاف القياس
 لارتفاع الذنب بالوجه فلا يفسد عليه غيره ولما أن الكفارة علقبت بحياية لا أظرف في رمضان
 على وجه الكمال وقد تحققت وبإيجاب الاعاق تكفير عرف أن التوبة غيبة مكفرة لهذه
 الجناية ثم قال (والكفارة مثل كفارة اظهار) لما روي عن الحديث لا عرابي وفيه قال يا رسول الله
 هل كنت وأهلك فقال ما صنعته قل وقعت مرأتى في بهار رمضان متعمدا فقال صلى
 الله عليه وسلم أعزق رقبة فقال لا أميت لارقبتي هذه فقال صم شهرين من رمضان فقال وهل
 جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال أظعم ستين مسكيا فقال لا أجده فأمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يؤتى فخرق من تمر ويروى هرق فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقه على
 المأكبين فقال والله ما بين لاني المدينة أحد حوج مي ومن عباي فقال كل أنت وعيالك بحرين
 ولا يجزى أحد هذا وهو حجه على الله وفي قوله بحير لان مقنضاه التراب وعلى مالك في
 نفى التسامع لنص عليه (ومن جامع وجمادون الفرج فارل فعليه الفصا) لوحود الجماع معي
 (ولا كفارة عليه) لانعدامه صورة (وليس في فساد صوم غير رمضان كفارة) لان الاظرف في

رمضان ألتحق في الجبابرة فلا يلحق به غيره (ومن أحسن أو ساعد أو أفطر في أدبه أفطر) لقوله
 صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل ولو جود معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى
 الجوف (ولا كفارة عليه) لأعدامه صورة (ولو أفطر في أدبه الماء أو دخلها ما لا يفسد صومه)
 لأعدام المعنى والصورة بخلاف ما إذا دخله الدهن (ولو داوى حائض أو آمة بدواء فوصل إلى
 جوفه أو دماغه أفطر) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بصل هو الرطب وقال لا يفطر لعدم
 التيقن بالوصول لانضمام المذمومة وانساعه أخرى كأي لباس من لدوا وله أن رطوبته
 الدواء لا يفي رطوبته الجراحة فيرداد ميسلا إلى الأسفل فيصل إلى الجوف بخلاف لباس لاه
 يشف رطوبته الجراحة فيسد فمها (ولو أفطر في أحليله لم يفطر) عند أبي حنيفة وقال أبو
 يوسف رحمه الله يفطر وقول محمد رحمه الله مضطرب فيه مكانه وقع عند أبي يوسف رحمه
 الله أن ينسبه وبين الجوف منفذا ولهذا يخرج منه البول ووقع عند أبي حنيفة رحمه الله
 أن المثانة بينهما حائل والبول يترشح منه وهذا ليس من باب إفقته (ومن ذاق شيئا فمه لم
 يفطر) لعدم لفطر صورته ومعنى (ويكره له ذلك) لم يديه من تعريض الصوم على الفساد (ويكره
 سمرة) أن تمص أصبها الطعام إذا كان طامعته بدا (لما بينا) ولا بأس إذا لم يخدم منه بدا) صيانة
 للولد لا ترى أن لها أن تفطر إذا خافت على ولدها (ومصغ لعاب لا يفطر الصائم) لانه لا يصل إلى
 جوفه وقيل إذا لم يكن ملتصقا به لانه يصل إليه بعض أجزائه وقيل إذا كان أسودا فسد وان
 كان ملتصقا لانه يتفقت (الا انه يكره تصائم) لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولانه ينهم
 بالافطار ولا يكره للمرأة إذا لم تكن صائمة لقيامه مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على
 ما قيل إذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء (ولا بأس بالكحل ودهن
 شارب) لانه نوع ارتفاق وهو ليس من محظورات الصوم وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم إلى
 لا كحال يوم عاشوراء وإلى الصوم فيه ولا بأس بالاكحال للرجال فصدده الدواوى دون
 زينة ويستحب دهن الشارب إذا لم يكن من فصدده الزينة لانه يعمل بعمل الحصاب ولا يفعل
 أطويل اللحية إذا كانت تقدر المسون وهو القيصرة (ولا بأس بالسواك الرطب بالعداء والعشى
 تصائم) لقوله صلى الله عليه وسلم خير خلال الصائم السواك من غير دهن وقال لشافعي يكره
 بالعشى لما فيه من إزالة الأثر المحمود وهو الجوف فشابه دم الشهيد قلنا هو أثر العبادة لا ليق
 به الإحفاء بخلاف دم الشهيد لانه أثر الظلم ولا فرق بين الرطب الأخضر وبين المبلول بالماء لما روينا
 في فصل (ومن كان من رمضان فحاف أن صام أردد مرضه أفطر وقضى) وقال لشافعي
 رحمه الله لا يفطر هو يعتبر خوف الملائكة أو فوات العضو كما يعتبر في البيم ونحن نقول أن

و زيادة المرض وامتداده فذيقصى ان اهلا فوجب لاحرار عنه (وان كان مسافرا لا يستصر
 بالصوم فصومه افضل وان افطر جارا) لان لسفر لا يعرى عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف
 لمرض فانه قد يوجب بالصوم فشرط كونه مفضيا الى الخرج وقال الشافعي رحمه الله
 لفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولما ان رمضان افضل
 الوقتين فكان لاداء فيه أولى ومارواه مجمل على حالة الجهد (واذا مات المريض أو المسافر وهما
 على حالهما لم يلزمهما القضاء) لانهما لم يدركا عدة من أيام أخر (ولو صح المريض وأقام المسافر ثم
 ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة) لوجود الادراك لهما في المقدار وفائده وجوب الوصية
 بالاطعام وذكر الطحاوي خلافا فيه بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وبين محمد رحمه الله
 وليس صحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب في طهر الوجوب في حق
 الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك عدة فيقدر بقدر ما درك (وقضاء رمضان ان شاء فرقه
 وان شاء تابعه) لاطلاق النص لكن المستحب لتتابعه مسارعة الى اسقاط الواجب (وان أخره
 حتى دخل رمضان آخر صام الثاني) لانه في وقته (وقضى الاول بعده) لانه وقت القضاء (ولا فدية
 عليه) لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع (والحامل والمرضع اذا خافا على
 انفسهما أو ولديهما اطرتا وقضتا) دفعا لخرج (ولا كفارة عليهما) لانه افطار بعدد (ولا فدية
 عليهما) خلافا لشافعي فيما اذا حادفت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف
 القياس في الشيخ الفاني والفطر رسا للولد ليس في معناه لانه عاجز بهذا الوجوب والولد
 لا وجوب عليه أصلا (والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يخطر ويطعم لكل يوم مسكينا
 كما يطعم في الكفارات) ولا اصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قيل
 معناه لا يطيقونه ولو قدر على الصوم يبطل حكم القضاء لان شرط الخليفة استمرار المعجر
 (ومن مات وعليه قضاء رمضان فادعى به اطعم عنه ولله لكل يوم مسكينا نصف صاع من زرع
 صاعا من تمر أو شعير) لانه عذر عن الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الابصاء
 عندنا خلافا لشافعي رحمه الله وعلى هذا الركعة هو يعتبره بديون العباد ادخل ذلك حق مالي
 تجري فيه الياسة ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الابصاء دون الورثة لانها
 جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وكل
 صلاة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح (ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد (ومن دخل في صلاة التطوع أو في صوم التطوع ثم
 أفسده قضاء) خلافا لشافعي رحمه الله انه تبرع بالمؤدى فلا يرميه ما لم يتبرع به ولنا ان

يؤدي فيه وجعل فيجب صياحه بالصبي عن لا طل ود وجب الصبي وجب القضاء بتركه ثم
 عند ما لا يباح الاطرافه غير عدري احدى الروايتين بما سار يباح بعدد والصلابة عند لقوله
 صلى الله عليه وسلم افطروا فص بومامكانه (واذا بلغ الصبي أو سلم الكافر في رمضان أمكانه
 ومهما) قضاء طلق الوقت بالشبه (ولو افطرافه لا قضاء عليهما) لان الصوم غير واجب فيه
 (وصاماماعده) لتعقق السبب والاهلية (ولم يقضيا بومهما ولا ماضى) لعدم الخطاب وهذا
 بخلاف الصلاة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزاء
 الاول والاهلية منعدمة عنده وعن أبي يوسف انه اذا زال الكفر أو الصبا قبل الزوال
 وعليه القضاء لانه أدرك وقت اليسه وجه الطاهر ان الصوم لا يتجزأ وجوبا وأهلية الوجوب
 منعدمة في آله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان
 لكافر ليس من أهل التطوع أيضا والصبي أهل له (واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصر قبل
 الزوال فنوى الصوم أجراه) لان السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع (وان كان في
 رمضان فعليه ان يصوم) لزوال المرخص في وقت النية ألا ترى انه لو كان مفجعا في أول اليوم ثم
 سافر لا يباح له الافطار رجبها الجواب الإقامة فهدا أولى الا انه اذا افطر في المثلثين لا يرمه
 الكفارة اقيام شبهة المبيع (ومن أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الانهاء)
 لوجود الصوم فيه وهو الامساك المقررون بالنية اذ الطاهر وجودها فيه (وقضى ما بعده) لانعدام
 النية (وان أغنى عليه أول ايامه منه فصاه كله غير يوم تلك الليلة) لما قلنا وقال مالك رحمه الله
 لا يقضى ما بعده لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بعملة الاعتكاف وعندنا لا بد من
 النية لكل يوم لانها عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين ما ليس برمان طهه العبادة بخلاف
 الاعتكاف (ومن أغنى عليه في رمضان كله فصاه) لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يربل
 لحجي فصبر عذرا في التأخير لافي الاسقاط (ومن جن في رمضان كله لم يقضه) خلافا لما نكث
 رحمه الله هو يعتبره بالانتهاء ولنا ان المسقط هو الحرج والاعفاء لا يستوعب الشهر عادة فلا
 حرج والجنون يستوعبه ويتعقق الحرج (وان أفان المحزون في بعضه قضى ما مضى) خلافا لرفر
 والشافعي رحمه الله هما يقران لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء امر تب عليه وصار
 كالمتنوع ولنا ان السبب قد وحدث هو الشهر والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو ضرورة
 مطلوب باعلى وجه لا يخرج في أدائه بخلاف المتنوع لان يخرج في الاداء فلا فائدة ونعمامة في
 الخلافات ثم لا فرق بين الاصل والعارض فيسئل هدا في ظاهر الرواية وعن محمد انه فرق بينهما
 لانه اذا بلغ مجنونا التعق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ نكاحا ثم حن وهذا محض

المأمرين (ومن لم يسوف رمضان كله لا صوما ولا فطر وعليه قصاصه) وقال زهر بن بادي صوم
رمضان بدون الية في حق لصحيح الغنيم لان الامساك مستحق عليه وعلى أي وجه يؤدبه يقع
عنه كما روي كل النصاب للفقير ولما ان المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة لا بالنية
وفي هبة النصاب وجدية القرية على ما مر في ركعة (ومن أصبح غير باو وصوم فاكل لا كفارة
عليه) عند أبي حنيفة وقال زهر بن بادي كفارة لا به بتأدي غير الية عنده وقال
أبو يوسف ومحمد رجحهما الله دا كل قبل الزوال تحب الكفارة لانه موت امكان التحصيل
فصار كعاصب العاصب ولا في حنيفة رجح الله ان الكفارة تعلق بالافساد وهذا امتناع اد
لا صوم الا بالنية (وادا حاصت المرأة أو وضعت أو طرت أو فصت) بخلاف الصلاة لا ما يخرج
في قضائها أو قدم في الصلاة (وادا قدم المسافر أو طهرت الحائض في بعض النهار أو مسكتها
يومها) وقال الشافعي رجح الله لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار أهلا للروم
ولم يكن كذلك في أول اليوم هو يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه
كالمفطر منعدا أو مخطئا ولتأنيده وجب قضاء الحق الوقت لا خلفا لانه وقت معظم بخلاف
الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الاعذار كتحقق المانع
عن التشبه حسب تحقيقه عن الصوم قال (وادا تسعروا هو بطن ان الفجر لم يطمع فاداهو قد طلع
أو أظفروا هو يرى ان الشمس قد غربت فاذهي لم تعرب أمساك بقية يومه) قضاء الحق الوقت
بالقدر الممكن أو قبل اللهمة (وعليه القضاء) لانه حق مضمون بالمثل كأي المريض والمسافر
(ولا كفارة عليه) لان الجنابة فاصرة لعدم القصد ودية قال عمر رضي الله عنه ما نجا الله الاثم
قضاء يوم علينا بسبب المراد بان فجر الفجر الثاني وقد يباه في الصلاة (ثم التمسع مستحب)
لقوله عليه السلام تسعروا في السجود ركعة (والمستحب تأخيرها) لقوله عليه السلام ثلاث
من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السجود والسواك (الا انه اذا شئت في الفجر) ومعناه
تساوي الطرفين (الا فصل ان يدع الاكل) فحرم عن المحرم ولا يجب عليه ذلك (ولو أكل فصومه
تام) لان الاصل هو الليل وعن أبي حنيفة رجح الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر أو كانت
لبسة مضمرة أو متعبرة أو كان ببصرة عده وهو يشك لا يأكل ولو أكل فقد أساء لقوله عليه
السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك وان كان أكبر رأيه انه أكل والفجر طالع فعليه قضاؤه عملا
بما لم يأت وفيه الاحتياط وعلى طاهر الراية لا قضاء عليه لان اليقين لا يبرر لا بعثله (ولو
طهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه) لانه نسي الامر على الاصل فلا تتحقق العمدية (ولو شك في
عروب الشمس لا يحل له يفطر) لان الاصل هو النهار (ولو أكل فعليه القضاء) عملا بالاصل

وان كان أكبر اية منه كل قبل لغروب فعليه القضاء روي و حدة لان لمهار هو لاصل
ولو كان شا كافيته وتبين اهل الم تعرب يسبح ان نجيب الكفارة نظر الى ما هو لاصل وهو النهار
(ومن اقل في رمضان ناسيا وظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء دون
الكفارة) لان الاشتباه استند الى القياس فتعفى الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في
ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رحمه الله ما تحب وكذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول
قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا ينقضي العلم كوطء الاب حارية انه (ولو اختلف
وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة) لان الظن ما استند الى داسل
شرعي الا اذا افتاء فقيه بالفساد لان القنوي دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمده
وكذلك عند محمد رحمه الله لان قول الرسول عليه السلام لا يزل عن قول المفتي وعن أبي يوسف
رحمه الله خلاف ذلك لان على العاقل الاقتداء بالفقهاء اعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث
وان عرف تأويله نجيب الكفارة لا انتفاء الشبهة وقول الاوراعي رحمه الله لا يورث لشبهة لخالفته
لقياس (ولو اكل بعد ما عتاب متعمدا عليه القضاء والكفارة كيفما كان) لان القنوي
بخالف القياس والحديث مؤول بالاجماع (وادا جومت النعمة او لمخونة وهي سائمة عليها
القضاء دون الكفارة) وقال زفر والشافعي رحمه الله لا قضاء عليهما اعتبار بالناس والعذر
العلم لعدم القضاء ولان البيان يغلب وجوده وهذا ما در ولا نجيب الكفارة لا لعدم الجاه
الاصول فيما يوجب على نفسه (وادا قال الله على صوم يوم الحر افطر وفضي) فهذا النذر
يصحح عند اخلاف زفر والشافعي رحمه الله ما شبه بقول ان يدر بما هو معصية لورود النهي
عن صوم هذه الايام ولان نذر صوم مشروع والنهي اعليه وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى
فيصبح نذره ليكنه بفطر احتراز عن المعصية المجاورة ثم يضي استنطاقا واجموس صام به
يخرج عن العهدة لانه كالمبرمة (وان نوى عيبا فعليه كفارة عين) يعني اذا اذطر وهذه المستنة
على وجوه ستة ان لم يوشأ أو نوى المدر لا غير أو نوى المدر ونوى ان لا يكون عيبا يكون نذرا لانه
يدر بصيغته كيف وقد قرر عريته وان نوى العيب ونوى ان لا يكون يدر ا يكون عيبا لان ليمين
محممل كلامه وقد عينه وفي غيره وان نوى عيبا يكون يدر وعينا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
وعند أبي يوسف رحمه الله يكون يدر ولو اوى العيب وكذلك عندهما وعنده يكون عينا لابي
يوسف ان المدر فيه حقيقة وليمين مجزئ لا ينوب الاول على النية وينوب الثاني فلا
ينظمهما ثم المجاز يتعين بيته وعند بينهما ترجيح الحقيقة ولهما انه لا ساق بين الجهتين لهما
يقتضيان الوجوب الا ان لنذر يقتضيه لعيته واليمين لغيره فعمعنا بينهما عملا لانه ليمين كما جعنا

بن جهمي سبرع والمعاوضة في طلبة شرط لعرض (ولو قال الله على صوم هذه السنة أو طر يوم
 لقطر ويوم السحر وأيام التشريق وفصاها) لأن النذر بالسنة المعينة نذر من هذه الأيام وكذا
 لم يبين لكه شرط التاسع لأن المتابعة لا تعزى عنها لكن يقضيها في هذا الفصل موصولة
 تخفيفا للتابع بقدر لا مكان ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمه الله تعالى عن الصوم
 فيها وهو قوله عليه السلام ألا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبغال وقد بينا
 لوجه فيه والعدر عنه ولو لم يشترط التابع لم يحزه صوم هذه الأيام لأن الأصل فيما يلزمه
 الكمال والمؤدى ناقص لمكان النهي بخلاف ما ادعيتها لأنه التزم بوصف النقصان فيكون
 لاداءه بالوصف الملتزم قال (وعليه كفارة بين أن أراد به عينا) وقد سبق توجوهه (ومن أصبح
 يوم السحر صائما ثم أطر لآتى عليه وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله في النواذر أن عليه
 القصاص) لأن الشروع ملزم كالنذر وصار كالشروع في الصلاة في الوقت المكروه والفرق لأبي
 حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية أن بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى يحنث به
 الخالف على الصوم فيصير من تكبيل الله فيجب إبطاله فلا تجب صيانه ووجب القضاء بآتي
 عليه ولا يصير من تكبيل الله بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم
 ركعة ولهذا لا يحنث به الخالف على الصلاة فتجب صيانه المؤدى ويكون مضمونا بالقصاص وعن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجب القضاء في فصل الصلاة أبصا ولا ظهر هو الأول والله أعلم
 بالصواب

باب الاعتكاف

قال (الاعتكاف مستحب) والصحيح أنه سنة مؤكدة لأن النبي عليه السلام وأطب عليه في
 عشر الأواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة (وهو البث في المسجد مع الصوم ونية
 الاعتكاف) أما البث فركه لأنه يبين عنه فكان وجوده به والصوم من شرطه عندنا خلافا
 لشافعي رحمه الله والنية شرط في سائر العبادات هو يقول أن الصوم عبادة وهو أصل نفسه
 فلا يكون شرط العبادة ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف إلا بالصوم والقياس في مقابلة النص
 المنقول غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة والصحة الظورع فيما روى
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لظاهر ما روينا وعلى هذه الرواية لا يكون أقل من يوم وفي
 رواية الأصل وهو قول محمد رحمه الله أقله ساعة فيكون من غير صوم لأن مبنى الفعل على المساهلة
 ألا ترى أنه يقع في صلاة النفل مع القدرة على القيام ولو شرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضاء في
 رواية الأصل لأنه غير مفترق لم يكن القطع إطلاا وفي رواية الحسن يلزمه لأنه مفترق باليوم

كالصوم ثم لا اعتكاف لا يصبح الا في مسجد جماعة لقول حنيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في
 مسجد جماعة وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يصبح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لانه
 عبادة انتظار الصلاة فيختص مكان تؤدي فيه اما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع
 اصلها فيتحقق انتظارها فيه (ولو لم يكن لها في البيت مسجد تجل موضعا فيه فتعتكف فيه
) ولا يخرج من المسجد الا الحاجة الا لسان أو الجمعة (اما الحاجة فله حديث عائشة رضي الله عنها كان
 النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه الا الحاجة الا لسان ولا به معلوم وقوعها ولا بد من
 الخروج في تفضيتها فيصير الخروج لها مستثني ولا يعتكف بعد دواعيه من الطهور لان ما ثبت
 بالضرورة يتقدر بقدرها واما الجمعة فلاها من أهم حوائجها وهي معلوم وقوعها وقال الشافعي
 رحمه الله الخروج اليها مقسدا لانه يمكنه الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل
 مسجد مشروع واذا أصبح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس
 لان الخطاب بتوجيه بعده وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها
 ويصلي قبلها أربعين في رواية ستا الاربع سنة والركعتان تحية المسجد وبعدها أربعين
 أو ستا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسننها تواب لها فالحق بها ولو أقام في مسجد الجامع
 أكثر من ذلك لا يفد اعتكافه لانه موضع اعتكاف الا انه لا يستحب لانه التزم اداءه في مسجد
 واحد فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة (ولو خرج من المسجد ساعة من غير عذر فسد
 اعتكافه) عند أبي حنيفة رحمه الله لوجود المتناقض وهو القياس وقال لا يفد حتى يكون أكثر
 من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة قال (واما الاكل والشرب والصوم يكون
 في معتكفه) لان النبي عليه السلام لم يكن له مأوى الا المسجد ولا يمكن قضاء هذه الحاجة
 في المسجد فلا ضرورة الى الخروج (ولا بأس بان يبيع ويتاع في المسجد من غير ان يحضر
 الساعة) لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا يكره احضار السلعة
 للبيع والشراء لان المسجد محرر عن حقوق العباد وفيه شعلة بها يكره لعبير المعتكف البيع
 والشراء فيه لقوله عليه السلام جبروا مساكنكم صبيانكم الى ان قالو يعكم وشراءكم قال
 (ولا ينسلكم الا بخبرو يكره الصمت) لان صوم الصمت ليس بقرينة في شرعنا لكنه يتجانب
 ما يكون مائعا (ويحرم على المعتكف الوطء) لقوله تعالى ولا تبشروهن واتم عاكفون في المساجد
 (و) كذا (الامس والقبلة) لانه من دواعيه فيحرم عليه اذ هو محطوره كافي الاحرام بخلاف الصوم
 لان الكف ركنه لا محطوره فلم ينعقد الى دواعيه (فان جامع ابلا أوهارا عا مدا أو ناسيا طل
 اعتكافه) لان الاصل محل الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة اما كف من ذكره فلا بد من ان (ولو

جامع فيما دون، فخرج فأرسل أو قبل أو لم يسأل فأرسل على اعتكافه) لأنه في معنى الجماع حتى
 يفسد به الصوم ولو لم يرل لا يفسدون كان محرما لأنه ليس في معنى الجماع وهو المقصد ولهذا لا
 يفسد به الصوم قال (ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام زمره عنكافها إليها) لأن ذكر الأيام
 على سبيل الجمع يتناول ما دار نهام من الليالي يقال مرأيتك منذ أيام والمراد لياليها وكانت (متسعة
 وإن لم يشترط التسعة) لأن معنى الاعتكاف على التسعة لأن الأوقات كلها قائمة له بخلاف الصوم
 لأن مجيئه على التفرق لأن الليالي غير قائمة بالصوم فيجب على التفرق حتى ينص على التسعة (وإن
 روى الأيام خاصة صححت بيته) لأنه روى الحقيقة (ومن أوجب على نفسه اعتكاف يومين يلزمه
 لياليهما وقال أبو يوسف رحمه الله لا بد حل الليلة الأولى) لأن المتن غير الجماع وفي المتوسط
 ضرورة الاتصال وجه الطاهر أن في المتن معنى الجماع فيلحق به احتياطا لأمر العبادة والله أعلم
 ﴿كتاب الطح﴾

(الطح واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن
 المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله أو حين عودته وكان الطريق آمنا) وصفه بالوجوب وهو
 فرضه محكمة ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى والله على لباس حج البيت الآية (ولا يجب
 في العمر الأمرة واحدة) لأنه عليه السلام قبل له طح في كل عام أم مرة واحدة فقال لا بل مرة
 واحدة فماراد فهو بطوع ولأن سببه البيت وإنه لا يحدد فلا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على
 الفور عند أبي يوسف رحمه الله وعن أبي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد والشافعي رحمه الله على
 التراخي لأنه وظيفة العمر وكان العمر فيه كالوقت في الصلاة وجه الأول أنه يختص بوقت خاص
 والموت في سنة واحدة غير ما در في تضييق احتياط ولهذا كان التعجيل أفضل بخلاف وقت
 الصلاة لأن الموت في مثله نادر وأما شرط الطريقه والبلوغ لقوله عليه السلام أيما عبد حج
 عشر حجج ثم أعقق فعليه حجة الإسلام وإجماع أبي حنيفة عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام
 ولأنه عبادة والعبادات بأمرها موصوفة عن الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا
 صحة الجوارح لأن العجز دونها الأرم والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زاد أو راحلة
 لا يجب عليه الطح عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما قد مر في كتاب الصلاة وأما المقعد فعن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب لأنه مستطيع بعجزه فاشبهه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله
 أنه لا يجب لأنه غير قادر على الأداء بنفسه بخلاف الأعمى لأنه لو هدى يؤدي بنفسه فاشبهه الضال
 عنه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قدر ما يكثرى به شق محمل أو رأس زاملة وقد ر
 الثقة داهبا وحيا لأنه عليه السلام سئل عن السبيل إليه فقال الزاد والراحلة وإن أمكنه

ان يكثر عقبه ولا شئ عليه لانهما دكنا يعاقبان لم توجد الرقة في جميع السفرو يشترط ان
 يكون فاصلا عن المسكن وعمالا دمنه كالحادم وثالث اي شؤنا به لان هذه الاشياء مشغولة
 بالحاجة لاصليها ويشترط ان يكون فاصلا عن نفسه عياله الى حين عودته لان النفقة حق
 مستحق للمرأة وفي العبد عدمه على حق نشرع امره وليس من شرط لوجوب على اهل
 مكة ومن حو لهم الراحة لانه لا تلحقهم شقة في لاد فاشبهه لشي الى الجمعة ولا دمن
 أمن الطريق لان الاستطاعة لا نسبت دونه ثم قيل هو شرط لوجوب حتى لا يحب عياله الا بصاء
 وهو مروي عن أبي شيفه رحمه الله وقيل هو شرط الاداء دون لوجوب لان النبي عليه السلام
 سفر لاستطاعة بالراد والراحة لا عبرة قال (ويعتري المرأة ان يكون لها محرم فخرج به أو زوج ولا
 يجوز لها ان تخرج مبرهما اذا كان بينهما وبين مكة ميرة ثلاثة أيام) وقال الشافعي رحمه الله يجوز
 لها الملح اذا خرجت في رقة ومعهما سائر ثقات لمصروف لامن بالمرة وانما قوله عليه السلام
 لا تخرجن امرأة الا ومعهما محرم ولانها بدون محرم يحصى عليها لقمة وتردد ابا ضمام غيرها
 اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة أقل من
 ثلاثة أيام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر غير محرم (واذا وجدت محرم لم يكن زوج
 معها) وقال الشافعي انه ان ينعها الى الخروج غويت حسنه ولان حق الزوج لا يطهر في حق
 لفرأى والحق منها حتى لو كان الحرج غفلا لانه بعد ما لو كان محرم فاسعافوا لا يحب عليها
 لان المقصود لا يحصل به (ولها ان تخرج مع كل محرم الا أن يكون محسبا) لانه يعتد بابائه
 ما كنهها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا تأتي منهما الصيانة والصبيبة التي بلغت حد
 الشهوة عبرة لبالغة حتى لا يسادرها من غير محرم وقفة محرم عليها لانهما تتوسل به الى اداء
 الحج واختلافوا في ان المحرم شرط الوجوب أو شرط الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق
 (واذا بلغ الصبي عدما حرم أو اعتق العبد مضى المبرهما عن حجة الاسلام) لان احرامهما
 عقد الاداء النفل ولا يفتل الاداء افرض (ولو حدد لصبي الاحرام قبل لو قوف وى حجه
 الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يحز) لان حرام الصبي عياله لارم اقدم الاهلية ما احرام العبد
 لارم ولا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله أعلم

(فصل)

(والمواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها لسان لا محرم ما حجه لاهل المدينة ذو الحليفة ولاه
 العراق ذاب عرق ولاهل الشام الحنفية ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلتم) هكذا فرت رسول
 الله عليه السلام هذه المواقيت لولا وفاة النافذات المبع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز

التقديم عليها بالاتفاق (ثم لا آفاقا) انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد
الحج أو العمرة أو لم يقصد عدنا) لقوله عليه السلام لا يجازي أحد الميقات إلا محرما ولأن وجوب
لأحرام لتعظيم هذه البقعة لشريعة ويستوى فيه الطحاح والمفسر وغيرهما (ومن كان داخل
لميقاته أن يدخل مكة غير حرام طحاته) لأنه يكتر دخوله مكة في إيجاب الأحرام في كل مرة
خرج بين فصار كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخلوها غير حرام طحاتهم بخلاف ما
د قصد أداء السنن لأنه يتحقق أحياها فلا يخرج (فإن قدم لأحرام على هذه المواقيت جاز)
لقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله ونعمامهما أن يحرم من دورته أهله كذا قاله على وابن
مسعود رضي الله عنهما والأصل التقديم عليها لأن نعمام الحج مفسر به والمشفقة فيه أكثر
ولتعظيم أو فرو عن أي حنيفة رجه الله تعالى يكون أفضل إذا كان على نفسه أن لا يقع في محذور
(ومن كان داخل لميقات فوقه الحل) معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لأنه يجوز
أحرامه من دورته أهله وما وراء الميقات إلى الحرم مكان واحد (ومن كان بمكة فوقه في الحج
حرم وفي العمرة الحل) لأن النبي عليه السلام أمر أصحابه رضي الله عنهم أن يحرموا بالحج من
حرف مكة وأمر أبا عائشة رضي الله عنهما أن يعمرهما من التميم وهو في الحل ولأن أداء الحج
في عرفته وهي في الحل فيكون الأحرام من الحرم ابتداء في نوع سفره والعمرة في الحرم ويكون
لأحرام من الحل لحد لأن التميم أصل لورود الأثر به والله أعلم

باب لأحرام

(وإذا أراد الأحرام اغتسل أو نوى أو غسل أو نوى) لما روى أنه عليه السلام اغتسل لأحرامه
لأنه لتطيف حتى تزره الطائضون لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجملة لكن
الغسل أفضل لأن معنى الطائفة به أنهم ولاه عليه السلام اختياره قال (واسنن بن جديدين
أوغسب لبرار أو ردا) لأنه عليه السلام أثر روار تدي عند أحرامه ولأنه ممنوع عن لبس
المحيط ولا بد من ستر لعمرة ودفع الحرم والبرد وذلك في جامعها والجديد أفضل لأنه أقرب إلى
لظهاره قال (ومن طيبا ن كان له) عن محمد رجه الله أنه بكره إذا طيب بما تبقى عينه بعد
لأحرام وهو قول مالك ولشافعي رجهما لله لأنه منفع بالطيب عند الأحرام ووجه المشهور حديث
عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيب رسول الله عليه السلام لأحرامه قبل أن يحرم والممنوع
عنه لتطيب بعد لأحرام ولباقى كالتاسع له لاتصاله به بخلاف لثوب لأنه مبين عنه قال (وصلى
ركعتين) لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي عليه السلام صلى بذي الحليفة ركعتين عند أحرامه
قال (وقال لهم أني أريد الحج فيسروني وتقبله مني) لأن أداءه في أرمته متفرقة وأما كن متباينة

يعرى عن اشتقاقه عادة فيقال ليس بروى صلاة لم يذكر مثل هذا دعاء لان مدتها سيرة وأدائها
عادة متباعدة قال (ثم يلبي عقب صلواته) لما روى أن النبي عليه السلام أجي في دبر صلواته وان لبي
بعد ما استوت به راحته جازوا لكن الاول لا فصل لما روي (ون كان مفردا بالمح شوى تليته
المح) لانه عبادة والاعمال بالنيات (و التلبية ان يقول ليبي اللهم ليبي لا شريك لك ابي الله ان
الحمد والنعمة لك والمثل لا شريك لك) وقوله ان الحمد تكسر الالف لا فتحها ليكون ابتداء لثناء
اذ الفتحة صفة الاولى وهو اجابة الدعاء لحليل صلوات عليه على ما هو المعروف في النص (ولا
ينبغي ان يجعل شئ من هذه الكلمات) لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه (ولو
راد فيها جاز) خلافا لما في رحمه الله في رواية ابن عمر رحمه الله عنه هو اعترافه بالادان
والشهادة من حيث انه ذكر مطوم ولنا ان اجلاء لصحابة كان معمودا بن عمر وابي
هريرة رضي الله عنهم رادوا على لما روي ولان المقصود اثناء واحكام عبودية فلا يمنع
من الريادة عليه قال (ودلبي فقد أحرم) يعني اذ نوى لان لعبادة لا تنادي الا بالية
الا انه لم يدكرها لتقدم الاشارة البها في قوله اللهم ابي اريد المح (ولا يصير شارعا في الاحرام
بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية) خلافا لما في رحمه الله لانه عقد على الاداء ولا بد من ذكر كافي
تحريرة الصلاة وبصير شارعا ذكر يقصده لتعظيم سوى التلبية فارسية كانت أو عربية
هذا هو المشهور عن اصحابنا رحمهم الله في الفرق بينه وبين الصلاة على اصلهما ان باب المح أوسع
من باب الصلاة حتى يقام غير المذكور مقام المذكور كقولنا لا بد من غير التلبية وغير العربية
قال (ويستحق ما نهى الله تعالى عنه من لوث والفسوق والجذال) والاصل فيه قوة تعالى فلا روث
ولا فسوق ولا جذال في المح فقد نهى بصيغة النفي والروث الخساع أو الكلام الفاحش أو ذكر
الجماع بحضور النساء والفسوق المعاصي وهو في حال الاحرام أشد حرمة والجذال أن يجادل
رفيقه وقيل محادثة المشركين في تقديم وقت المح ونأخيره (ولا يقبل صيدا) لقوله تعالى لا
تقتلوا الصيد وأتم حرم (ولا يشرب إليه ولا يلد عليه) الحديث أبي قتادة رضي الله عنه انه
أصاب جارا وحش وهو حلال وأصحابه محرمون فقال النبي عليه السلام لا تصعبوا هل أضرتم
هل دلتكم هل أعنتم فقالوا لا فقال ذاقوا ولا يمار له لا من عن الصيد لانه آمن من شوحته
وبعد عن الاعين قال (ولا يلبس قبصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد عليين
فيقطعهما أسفل من الكعبين) لما روى ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء
وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد عليين فيقطعهما أسفل من الكعبين والكعب هنا المفصل
الذي في وسط القدم عند مفصل الشرايين الماتئ فيمار روى هشام عن محمد رحمه الله (ولا يغطي

وجهه ولا رأسه) وقال الشافعي يجوز بارجل تعطيه لوجهه عليه السلام أحرم لرجل في رأسه
 وأحرام المرأة في وجهها ولها قوله عليه السلام لا تحمروا وجهه ولا رأسه فإنه بيعت يوم القيامة
 ملياً فإله في محرم توفي ولأن المرأة لا تمس وجهها مع أن في الكشف فتنة فالرجل بالطريق
 الأولى ورواه ما روى لفرق في عطية رأس قال (ولا يمس طيباً) لقوله عليه السلام الحاج
 الشعث الأقل (وكذا لا يدهن) لما روي (ولا يحلق رأسه ولا شعر بده) لقوله تعالى ولا تحلقوا
 رؤسكم الآية (ولا يقص من لحيته) لأنه في معنى الحلق ولأن فيه رلة اثنتان وقصاء لففت قال
 (ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بنورس ولا عفران ولا عصفور) أنونه عليه السلام لا يلبس المحرم ثوباً
 منه عفران ولا درس (لا أن يكون عصباً لا يفسد) لأن لمنع طيب اللون وقال الشافعي
 رحمه الله لا بأس بلبس المصفر لانه لون لا طيبه ولما أن له رائحة طيبة قال (ولا أس باس
 يعقل ويدخل الحمام) لأن عمر رضي الله عنه اعتسل وهو محرم (ولا بأس بان يستظل بالبيت
 والمحمل) وقال ما شرجه الله بكراهة أن يستظل بالفسطاط وما أشبه ذلك لأنه يشبه عطية الرأس
 ولما أن عمار رضي الله عنه كان يضرب له فسطاط في امرأته ولا يمس بده فاشبهه البيت
 (ولو دخل تحت ستار الكعبة حتى عطيه ن كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس به) لأنه
 سطلال (ولا بأس بأن يمد في وسطه لمعاين) وقول مالك رحمه الله بكراهة كان فيه نفثه غيره
 لأنه لا ضرر ولما أنه ليس في معنى لبس المحيط وتوت فيه الطائفتان (ولا يفضل رأسه ولا لحيته
 بالطمس) لأنه نوع طيب ولا يفتل هو م رأس قال (ويكثر من التلبية عقيب الصلوات وكل
 علائمه أو هبط أو دأب أو في ركبا أو بالأسفار) لأن أصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله عنهم
 كانوا يلبون في هذه الأحوال والتلبية في الأحرام على مثال التكبير في الصلاة فيؤتى بها عند
 الانتقال من حال إلى حال (ويرفع صوته بالتلبية) لقوله عليه السلام أفضل طبع لهج وأصح
 فالهج رفع الصوت بالتلبية وأصح ما له بدم قال (فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام) لما روى
 أن النبي عليه السلام كان يدخل مكة يدخل المسجد ولأن المقصود بزيارة البيت وهو فيه ولا يضره
 ليدخلها أو هار لانه دخول المدة فلا يختص بأحد هما (وإذا عاين البيت كبر وهلل) وكان ابن عمر
 رضي الله عنهما يقول إذا لقى البيت باسم الله والله أكبر ومحمد رحمه الله لم يعب في الأصل لمشاهد
 الطبع شياً من الدعوات لأن التوقيت يذهب بالرفقة وإن تكرر بالمعقول منها وحسن قال (ثم ابتدأ
 بالحجر الأسود فاستقبله وكبر وهلل) لما روى أن النبي عليه السلام دخل المسجد فاستدأ بالحجر
 فاستقبله وكبر وهلل قال (ويرفع يديه) لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن
 وذكر من جللتها استلام الحجر (واستلمه من استطاع من غير أن يؤدي مسلماً) لما روى أن النبي

عليه السلام قبل الحجر لاسود ووضع شفتيه عليه وقرأ الحمد ورضي الله عنه ثم رمل أبداً يؤدى
لضعيف فلا تراحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكرر
ولان الاستلام سنة والنحرز عن أدى الميم واجب فان (ون أمكنه أن يمس الحجر بشئ في
يده) كالعرجون وغيره (ثم قبل ذلك فقل) ما روى أنه عليه السلام طاف على راحته وسلم
لأركان معجته وان لم يستطع شيأ من ذلك استقبله وكرهه هل وجد الله وصلى على النبي عليه
السلام قل (ثم أخذ عن يمينه مما يلي ابواب وقد اصطبغ رد) قبل ذلك وهو بالبيت سبعة
أشواط (ما روى أنه عليه السلام استلم الحجر ثم أخذ عن يمينه مما يلي ابواب فطاف سبعة أشواط
والاصطباح أن يجعل رد) تحت يده لا يمين ولا يسار على كفه لا يسر) وهو سنة وقد نزل ذلك
عن رسول الله عليه السلام قال (ويجعل طوافه من وراء الحطيم) وهو سم لموضع فيه ابواب
سمى به لانه حطم من البيت أي كسر وسمى ححر الاله ححر منه أي مع وهو من البيت لقوله
عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها فان الحطيم من البيت فله رمل اطراف من وراءه
حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز لانه اذا سبق الحطيم وحده لا تحريمه الصلاة
لان در صفة التوجه ثبت نصر الكتاب فلا تأدى بمائت حجر ولو حده احتياط والاحتياط في
اطراف أن يكون وراءه قال (ورمل في الثلاثة لأول من الاشواط) ولرمل أن يركب مشيه
سكينة كالبارر يستخرج بين اصغير وذلك مع الاصطباح وكان سببه طهار الحذر للمشر بكن حين
قال اضماهم حتى يثبت في الحطيم مدروال لسبب في رمل النبي عليه السلام وبعده هل (وبعثي
في الباقي على هينته) على ذلك اتفق رواية رسول الله عليه السلام (ولرمل من الحجر إلى
الحجر) هو المنقول من رمل النبي عليه السلام (فارجه الناس في رمل فام عاد واحد مسلكا
رمل) لانه لا بد له فيقف حتى يقيم على وجهه لانه بخلاف الاستلام لان الاستقبال يدل له
قال (ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع) لان اشواط اطوف ركعات الصلاة وكما يفتح كل
ركعة بالكبير يفتح كل شوط بالاستلام الحجر ون لم يستطع الاستلام استقبل وكرهه هل على
ما ذكرنا (ويستلم الركن اليماني) وهو حسن في طاهر الرواية وعن محمد رحمه الله أنه منه
(ولا يستلم غيرهما) فان النبي عليه السلام كان يلم هذين الركبتين ولا يستلم غيرهما (ويحتم
اطواف بالاستلام) يعني استلام الحجر قال (ثم تأتي المقام) صلى عند ركعتين أو حيث تبصر
من المسجد) وهي واجبة عندنا وقال لاسمى سنة لانعدام دليل الوجوب ولما قوله عليه السلام
وليصل الطائف لكل أسبوع ركعتين والامر لا وجوب (ثم مودى الحجر فيستلمه) لما روى أن
النبي عليه السلام لما صلى ركعتين عادى الحجر ولاصل ن كل طواف بعده يعني مودى إلى الحجر

لأن الطواف لم يكن مفتوحاً بالسلام فكذلك السعي بفتح معجمه بحلاف ما دام لم يكن بعد السعي قال
 (وهذا الطواف طواف التذوق وسمى طواف التعية وهو سنة وليس بواجب) وقال مالك
 رحمه الله به واجب قوله عليه السلام من أتى البيت فليدعيه بالطواف ولنا أن الله تعالى أمر
 بالطواف والأمر المطلق لا يقتضي التكرار وقد بين طواف لزيارة بالاجتماع وفيما رواه أسماء
 نخبة وهو دليل الاستحباب (وليس على أهل مكة طواف القدوم) لا بعدام القدوم في حقهم قال
 (ثم يخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهال ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم ويرفع يديه ويدعو الله طائفة) لما روى أن النبي عليه السلام صعد الصفا حتى إذا نظر إلى
 البيت قام مستقبلاً القبلة يدعو لله ولأن الشاهد أصالة يقدم من على الدعاء تقريرا إلى الآية في
 في غيره من الدعوات ورفع يديه لدعاء ما يصعد بفرد ما يصبر البيت بما يرى منه لأن الاستقبال
 هو المقصود بالصعود ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء وأما ما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من
 باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لأنه كان أقرب لأبواب إلى الصفا لأنه سنة قال (ثم
 ينحط نحو المروة بعشي على هبته فإذا لمع طن الوادي يسعى بين المبلتين الأخضرين سبعاً ثم عشي
 على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا) لما روى أن النبي عليه السلام
 نزل من الصفا وجعل عشي نحو المروة ويسعى في طن الوادي حتى إذا خرج من طن الوادي
 مشى حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة أشواط قال (وهذا شوط واحد في طواف سبعة أشواط
 يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا
 لقوله عليه الصلاة والسلام فيه أبدوا بها بدأ الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس
 بركن وقال الشافعي رحمه الله أنه ركن لقوله عليه السلام أن الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا
 ولما قوله تعالى ولا جناح عليه أن يطوف بهما ومنه يستعمل لإداحة بيني الركنية والإيجاب إلا
 أعدا عنه في الإيجاب ولأن الركنية لا تثبت إلا بدليل متطوع به ولم يوجد ثم معنى ما روى
 كتب استعجاباً ما كان قوله تعادى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية قال (ثم يشتم مكة حراماً)
 لأنه محرم بالحج فلا تحلل قبل الإتيان بأفعاله قال (وطواف بالبيت كما بدله) لأنه يشبه الصلاة
 قال عليه السلام الطواف بالبيت صلاة وأصلها خير مشروع فكذلك الطواف إلا أنه لا يسمى عقيب
 هذه الأطراف في هذه المسألة لأن السعي لا يجب فيه الأمر والتفعل بالسعي غير مشروع ويصلي
 السكك أسبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما يما قال (فإن كان قبل يوم التروية بيوم خطب
 الإمام خطبة يوم فيها إمام الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والأفاضة) والحاصل أن
 في الحج ثلاث خطب أو لها ماد كرمها والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمعنى في اليوم الحادي عشر

فيحصل بين كل خطبتين يوم وقال رفر رجسه لله بخطب في ثلاثة أيام مولى أو طايوم التروية
 لأنها أيام الموسم ومجتمع الحاج ولما أن المقصود منها لتعليم ويوم لتروية ويوم التحريم
 فتعال فكان ما ذكرناه انفع وبقى ثلوث الجمع (فاد صلى الفجر يوم تروية بمكة خرج الى منى فقيم
 ما حتى يصلي الفجر من يوم عرفة) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة
 فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى على الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى
 عرفات (ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا الى عرفات ومضى اجراءه) لأنه لا يتعلق
 معنى في هذا اليوم إقامة سبيل ولكنه اسم تركه الاقداء برسول الله عليه السلام قال (ثم توجه
 الى عرفات فقيم بها لما روينا وهذا بيان الاولوية أما لو دفع قبله جاز لا لا يتعلق بهذا المقام حكم
 قال في الاصل ويرى هاهنا مع الناس لان لا يباذ تحمروا لعل حال تضرع ولا جاعة في الجمع أرحى
 وقيل مراده أن لا ينزل على الطريق كالبصق على البصرة قال (واذا زالت الشمس يصلي الامام
 بالناس الظهر والعصر فيشدد بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة
 ويرى الحمار والنحر والحق وطواف الزيارة بخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة كافي الجمعة)
 هكذا فعل رسول الله عليه السلام وقال ما تروى عنه أنه بخطب بعد الصلاة لأم الخطبة وعطون كبر
 فاشبه خطبة العيد ولما روي ما لولان المقصود منها تعليم الناس والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا
 بعد الامام المنفرد بجلس أدن المؤذنون كافي الجمعة وعن أبي توفيق رحمه الله أنه يؤذن قبل خروج
 الامام وعنه أنه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكره لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج واستوى
 على ناقته أدن المؤذنون بين يديه وقيم المؤذن بعد الفجر من الخطبة لأنه أو ان لشروع في
 صلاة فاشبه الجمعة قال (ويصلي هم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان واقميتين) وقد ورد النقل
 لمسيق في اتفاق لرواة الجمع بين الصلاتين وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلاه بأذان واقميتين ثم بيانه أنه يؤذن الظهر وقيم الظهر ثم يقيم العصر لان العصر يؤدى
 قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلاتين تخصيصا للمقصود الوقوف
 ولهذا قدم العصر على وقته ولما فعل فعل مكررها وأعاد الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لما
 روى عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالتطوع وعمل آخر يقطع فور الاذان الاول فيعيد له العصر
 (فان صلى بعير خطبة اجزاءه) لان هذه الخطبة ليست بقرينة قال (ومن صلى الظهر في رحله وحده
 صلى العصر في وقته) عند أي خيفة رحمه الله وقال لا يجمع بينهما المنفرد لان حوارا يجمع له حاجه
 الى امتداد الوقوف والمفرد يحتاج اليه ولا يبي خيفة رحمه الله ان المحاذفة على الوقت فرض
 بالنصوص فلا يجوز تركه الا بما ورد الشرع به وهو الجمع ما جاء مع الامام وانفرد لمصانه

الجماعة لا يسمي عليهم لاجتماع العصر بعد ما تفرق في الموقف للمساك كراه اذ لا منافاة ثم
 عند أي حرفة رجه لله لا ما بشرط في صلاتين جعاً وقل رفر رجه لله في العصر خاصة لا
 هو المعبر عن وقته وعلى هذا خلاف لأحرام الحج ولا في حرفة رجه الله أن القديم على
 خلاف القياس عرفت شرعية فيما دكت العصر مربية على طهر مؤدى بالجماعة مع الإمام
 في حاة الأحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لا بد من لأحرام بالحج قبل لول في رواية تصديقا
 للأحرام على وقت الحج وفي أخرى في بالتقديم على الصلاة لأن المقصود هو الصلاة قال (ثم
 يتوجه أن الموقف فيقف قرب الجبل ويقوم معه عقيب اصرافهم من الصلاة) لأن النبي
 عليه السلام راح إلى الموقف عقيب الصلاة والجبل يسمى جبل لرجة والموقف الموقف
 الأعظم قال (وعرفات كلها موقف لأهل عرفة) لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف
 وارتفعوا عن بطن عرفة والمردفة كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسر قال (ويتبعني للإمام
 أن يتفرد عرفة على راحته) لأن النبي عليه السلام وقف على ناقته (وان رقف على قدميه حار)
 والاول أفصل ما يسي (ويتبعني أن يقف مستقبل حبة) لأن النبي عليه السلام وقف كذلك وقال
 النبي عليه السلام خير المواقف ما مستقبل به القبلة (ويدعو ويهلم للناس المناسك) لما روي أن النبي
 عليه السلام كان يدعو وهم عرفة ما يديه كالمسطم المسكن (ويدعو بمشاة) وان ورد الآثار
 ببعض الدعوات وقد أوردنا تفصيلها في كتابنا المنزح بعدة المسالك في عدة من المناسك بتوفيق
 الله تعالى قال (ويتبعني ساس أن يتفرد بقرب الإمام) لأنه يدعو ويهلم يدعو (ويتبعني
 أن يتفرد راء الإمام) ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان لأفضليته لأن عرفات كلها موقف على
 ما ذكرنا قال (ويتبعني أن يغسل قبل الوقوف بعرفة ويتجه في الدعاء) أما لاغتسال وهو سنة
 وليس واجب ولو كفى بالوضوء حار كفى الجمعة ولغيره وعند الأحرام وأما لا اجتهدا فلا
 عليه السلام اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأنه واجبه لاني الدماء والمطالم (ويطوي في موقفه
 ساعة بعد ساعة) وقال مالك رجه الله بطع اليد كما نف عرفة لأن لاجبة بالناس قبل
 الاشتغال بالاركان ولنا ما روي أن النبي عليه السلام مال يمينه حتى أتى جرة العتبة ولان التلبية
 فيه كالمكبر في الصلاة فيأتيها إلى آخر حره من لأحرام قال (وادعرت الشمس أفاض الإمام
 والناس معه على هينهم حتى أتوا لمردفة) لأن النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس
 ولان فيه اطهار ما ألفه لمشركين وكان النبي عليه السلام يمشي على راحته في الطريق على هينته
 فان خاف الزحام فدفع قبل الامم ولم يحاور حدود عرفة أجراه لأنه لم يقض من عرفة ولا فضل
 ان يتفرد في مقامه كيد لا يكون أخذ في لاد اقل وقتها (فلو مكث قلبا بعد غروب الشمس

وقامه لاسم لحرف (لا) من (ل) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 دعوت شراب فاطمونة ثم أقامته قال (أوذا أتى مزدلفة فاستحب أن يستحب قرب الحبل الذي
 عليه الميمنة يقال به فزح) لأن النبي عليه السلام وقف عند هذا الحبل وكذا عمر رضي الله عنه
 وتحرر في البرق كالبصر بأمره فبهرل عن عينه أو ساره ويستحب أن يقف
 وراء الإمام لما يلقى الوقوف بحرقه قال (وبصلى الإمام باسم المغرب والعشاء نادى وقامه
 واحدة) وقال فرج الله بادن وفاتنين عتيار بالجمع عرقه وأما رواية جابر رضي الله عنه أن
 النبي عليه السلام جمع بينهما بآذان وقامه واحدة ولأن العشاء في وقته فلا يفرق بالاقامة علاماً
 بخلاف العصر يعرفه لأنه مقدم على وقته فأوردتم زيادة لعلام (ولا ينطوع بهما) لأنه
 يحمل بالجمع ولو نطوع أو شاعلى شئ أعاد لاقامه لوقوع الفصل وكان ينبغي أن يعيد لأذن كافي
 الجمع. الأول يعرفه لآل كنفياً ما عاده لاقامة لما روى أن النبي عليه السلام صلى المغرب بمزدلفة
 ثم شئ ثم أورد لاقامة للعشاء (ولا يشترط الجماعة طرأ الجمع عند أي حبيفة رحمه الله) لأن
 المغرب مؤخر عن وقته بخلاف الجمع عرفه لأن العصر منه دم على وقته قال (ومن صلى المغرب
 في الطريق لم يحجره عند أي حبيفة ومحمد رحمه الله وعليه عادته ما لم يطلع الفجر) وقول
 أن يوسف رحمه الله يحريه وقد أساء وعلى هذا الخلاف أن صلى عرفات لاني وسف رحمه الله
 به أداها في وقتها فلا تفتع عادتها كما به طوع الفجر لأن الأسير من السنة فيصير مبيتاً تركه
 ولهم ما روى به عليه السلام قول لاسامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلاة أمام من معناه
 وقت الصلاة وهذا إشارة إلى أن المأخوذ واجب وأما وجب للمكة الجمع من الصلاة بالمزدلفة وكان
 عليه لإعادة ما لم يطلع الفجر أصير جامعاً بينهما ما راد طلع الفجر لا يمكنه الجمع سقطت الإعادة
 قال (وذا طلع الفجر صلى الإمام باسم الفجر بغير ركعة) لروية من مـ مـ مـ رضي الله عنه أن النبي
 عليه السلام صلاها يومئذ بغير ركعة لأن في التمسك دفع حاجه لوقوفه بحور كمنعهم العصر
 عرفه (ثم وقف ووقف معه الناس ودعا) لأن النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعو حتى
 روى في حديث أن عباس رضي الله عنه ما فاستحب له دعاؤه لأمته حتى الدماء ومطالم ثم هذا
 لوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو ركعه عبره بركعه لدم وقال الإمام في رحمه الله
 به ركن لقوله تعالى فاذكروا لله عند المشعر الحرام وبذلك ثبت أن ركعة كنية وإنما روى أنه
 عليه السلام قدم صفة أهله بأهل ولو كان ركعات فدل ذلك ولم يذكره ما لا لذكر وهو
 ليس بركن بالاجماع وإنما عرفوا لوجوب قوله عليه السلام من وقف معناه لموقف وقد
 كان أقص قبل ذلك من عرفات فقد تم حقه علقه تمام طبع وهذا بصاح أمانة ووجوب غيره

د، تركه بعد ربان يكون، صعب أو علة أو كانت مرأى يخاف رهام لشيء عليه مارو ينا قال
 (والمردافه كلها موقف لا ودي محسر) مارو يمان قبل قال (فاد اطلعت الشمس أقام الامام
 والناس معه حتى يأتوا مي) قال لعبد صعب عصمه الله هكذا وقع في سح المختصر وهذا غلط
 والصحيح انه ذنر آدم من الامم والناس لان بي عليه السلام دفع قبل طلوع الشمس قال
 (ويؤدى بحمرة اعبة وبرميها من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخندق) لان النبي
 عليه السلام لم يأتى مي لم يرح على شي حتى رمى جرة عقبه وقال عليه السلام عليكم حصي
 الخندق لا يوزى عضكم حصا (ولو رمى ما كرمه حاز) لمصول لرمي غيرها لا يرمى بالكبار
 من الاحجار كالأبداى غيره (ولو رمىها من فوق لعنة أجرة) لان ما حولها موضع اللعن
 والافضل ان يكون من بطن الوادي ماروينا (وبكر مع كل حصاة) كذا روى ابن مسعود وان عمر
 رضى الله عنهم (ولو سبج مكانه كبير أجرة) لمصول الذي كرو هو من آداب لرمي (ولا يقف
 عندها) لان لبي عليه السلام لم يقف عندها (وبقطع التلبية مع أول حصاة) مارو ينا عن
 ابن مسعود رضى الله عنه وروى جابر ان النبي عليه السلام قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها
 جرة لعنة ثم كيفية لرمي ان يصنع الصلاة على طهراته ايمى يستعين بالمسبحة ومقدار
 لرمي ان يكون بين لرمي وبين موبع اسقوط جرة أذرع فصاعدا كذا روى الحسن عن
 ابي حنيفة رحمه الله لان ما دون ذلك يكون طرحا (ولو طرحا طرحا أجرة) لانه رمى الى قدميه
 الا انه مسمى بالحافة لسهة (ولو وضعها أرضا لم يحزه) لانه ليس رمى (ولو رمىها فوقت
 قريبا من الحرة بكفيه) لان هذا القدر مما لا يمكن لاحرارعه (ولو وقعت بعيدا منها لا يجزئ)
 لانه لم يرفق فيه الا في مكان مخصوص (ولو رمى سبع حصيات جلة هذه واحدة) لان
 المنصوص عليه تفرق لاهال (ويأخذ الحصى من أى موضع شاء الا من عند الجرفان ذلك
 بكرة) لان ما عندها من الحصى مردود هكذا جاء في الاثر في شام به ومع هذا الوقول أجزاء
 لوجوده لرمي (و يجوز لرمي بكل ما كان من أجرة الارض عندها) خلافا لما هو رجه الله
 لان المقصود فعل لرمي وذنن يحصل بالطير كما يحصل بالحجر بخلاف ما ذكرى لذهب أو الفضة
 لانه يسمى شر لا ربه قال (ثم ادخ ان أحب ثم يحاق أو يقصر) لما روى عن رسول الله عليه
 السلام انه قال اول سكتائ يومنا هذا نرمى ثم ندخ ثم يحلق ولان الحلق من أسباب التهلل
 وكذا لدخ حتى يتحلل به المحصر يقدم الرمي عليه ما تم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم
 عليه لدخ وععلق لدخ المحبسه لان لدم ادى بانى مفرد طوع والكلام في المفرد
 (والحلق افضل) لقوله عليه السلام رحم الله محمد بن حديث طهره بالجم عليهم ولان الحلق

١ اكل في فضاء لفت وهو ان تصود في الفصير فص الفصير فاشبه لاعداس مع لوضوء
 ويكتفي في الحلق برسع الرأس اعتبار به مسح وحلق كل اوى فتسده برسول الله عليه السلام
 والنفسير ان يأخذ من رؤس شعرة مقدار لاعة (وقد حذر كل شئ لا لساء) وقال مالك رحمه
 الله ولا الطيب أيضا لا من دوى الجماع والاقوله عليه السلام فيه حل كل شئ لا لساء وهو
 مقدم على الفياس (ولا يحل له الجماع وما دون لفرج عمدنا) خلافة شافعي رحمه الله لا
 فضاء لشهوة بالساء فيؤجر من غمام لاحتلال (ثم لرمي ليس من أسباب لاحتلال عمدنا) خلافا
 لشافعي رحمه الله هو ينول به يوقت يوم الحرك كالخلق ويكون عمراته في الحليل ولان ما
 يكون محلا يكون جنابة في غير اوا كالحلق والرمي ليس بجنابة في غير اوا به بخلاف الطواف لان
 احتلال بالخلق السابق لانه قول (ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من العدا أو من بعد العدا بطواف
 بالبيت طواف لزيارة سبعة اشواط) لما روى ن النبي عليه السلام لما حاق أفاض في مكة فطاف
 بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر عتي (ووفيه أيام لحر) لان الله تعالى عطف الطواف على
 الذبح قال فكلاهما ثم قال وباطوه والبيت اعني وكان وفهما واحد (وأول وفه مدطوع
 لمجر من يوم الحرك) لان ما قبله من الليل وقت لوقوف يعرفه طواف مرتب عليه وأصل هذه
 الايام اواها كافي النصيحة وفي الحديث أفضلها وطواف كان يسمى بنصف ولمروة عقيب
 طواف العدوم لم يرم في هذه طواف ولا يسمى عليه وان كان لم يندم لسمى رمل في هذه الطواف
 وسمى بعده) لان السبي لم يشرع لامرأة ولرمل ميسر لامرأة طواف بهذه سبي (ويصلي
 ركعتين بهذه الطواف) لان حتم كل طواف ركعتين فرما كان الطواف أو ضلما يسا قال (وقد
 حل له النساء) ولكن بالخلق السابق ادهو لحال لا بالطواف الا انه أخر عمله في حق النساء قال
 (وهذا الطواف هو المقر وض في الحج) وهو ركز فيه ادهو المأمور به في فوته تعالى وبطوه
 بالبيت العتيق يسمى طواف لافسه وطواف يوم لحر (ويكره تأخيره عن هذه الايام)
 لما بينا انه موقت بها (وان أخره عنها الزمه دم عند أي خيفة رحمه الله) وسببه في باب الطيبات
 ان شاء الله تعالى قال (ثم يعود الى منى فيفيمها) لان السبي عليه السلام رجع اليها كره وبسبب لانه في
 عليه الرمي وموضعه عتي (فاذا زالت الشمس من ليوم الثاني من أيام الحرك رمي بجمار لثلاث
 فيدأ بالتالي على مسجد الطيف فيرميها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويصعد عند هاتم يرمي
 اثني ثلثها مثل ذلك ويقف عند هاتم يرمي بجرة لعقبة كذلك ولا يقف عند هاتم هكذا روى جابر
 رضي الله عنه فيما نقل من سند رسول الله عليه السلام مفسرا (ويقف عند الجمرتين في المقام
 لدى يقف فيه الناس ويحمد الله ويتن على عليه ويهل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام

ويدعو بحاجته ويرفع يديه) ائمه عليه السلام لا يرفع لايدي لشيء سيع موطن ود كرم
 بجلها عند الجزين ولم يرفع لايدي بالدعاء. يعني ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه
 المواضع لان النبي عليه السلام قال هم عفرهم حاج ولما استغفره طاح ثم لاصل ان كل
 رمي بعده رمي سبع بعده لانه في وسط العبدية في الدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي
 لا ينف لان احادة قد. وتوطد لا نف عذرة اعقبه في يوم الاحراء ايضا قال (وذا كان
 من اعد رمي احرار ثلاث عدول شمس كذا ون اراد ان يجعل لنفسه مكة فمروا
 اراد ان يرمي احرار الثلاث في يوم لم يبع عدول الشمس) قوله تعالى ان تجعل في يومين
 ولا تم عليه ومن اسره لا تم عليه من في (و لا فصل في يومين) لما روى ان النبي عليه السلام
 صرح في رمي احرار الثلاث في يوم لم يبع وله ان يفر من لم يبع في يوم لم يبع فاد
 طلع افجر لم يكن له ان يفر له حول وقت رمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله (وان قدم الرمي
 في هذا اليوم) يعني اليوم لم يبع (قبل لول بعد طلوع الفجر جازع في حيفه رحمه الله)
 وهذا المستند ان وقت لا يجوز عباد سائر الايام وما اشوب في رخصة الفريضة في هذا
 لتعق ما اومده مروي عن بن عباس رضي الله عنهما لانه لما طهر اثر التخييف في هذا
 اليوم في حق التزلف لا يطهر في حرمه في الاوقات كلها اول خلاف اليوم الاول والثاني حيث لا
 يجوز الرمي فيهما لاعد لول في هـ. ورمي لول به لانه لا يجوز تركه فيهما فيبقى على لاصل
 لم يرمي (في يوم من عدول وقت رمي وفيه من وقت طلوع الفجر) وقال الشافعي اوله بعد
 نصف ليل لما روى ان النبي عليه السلام رخص للرعاء ان يرموا بالابل والبق عليه السلام
 لانهم واجرة اعقبه الامم بهجر و يروى حتى تطلع الشمس فينت اصل لوقت بالاول
 والافصلية بالثاني وتأويل ما روى لليلة الثانية والثالثة ولان ليلة الحروف لوقوف الرمي
 يربط عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند أي حيفه بتد هذا لوقت اي غروب الشمس
 قوله عليه السلام ان اول سكنى هذا اليوم الرمي جعل ليوم وقته وذاته غروب الشمس
 وعن أبي يوسف بعد في وقت لول والحجة عليه ما روينا (وان آخر الى الليل رماه ولا شيء
 عليه) الحديث الدعاء (وان آخره الى اعد رماه) لانه وقت حسن الرمي (وعليه دم) عند أبي
 حنيفة رحمه الله ما خبره عن وقته هو مذهبهم قال (فان رماه ارا كبا احرأ) لم يرمي
 (وكل رمي مذهبهم ولا فصل في ربه ما شيا ولا فيه رما كبا) لان الاول بعده وقوف ودعاء
 الى ما ذكرناه برمه ما شيا ليكون قرب الى الضرع و بيان الافضل مروي عن أبي يوسف
 رحمه الله (ويكره ان لا يبيت على ابي لرمي) لان ابي عليه السلام بات بها وعمر رضي الله عنه

كان يؤدب على ترتيب المقام بها (ولو بات في غيرها منه مدة لا يرمي حتى عمدا) خلافاً لما في رجه
 أنه لا وجوب بأسهل عليه لرمي في إمامه علم يكن من أفعال طح فركه لا يوجب طحا برقل
 (ويكره أن يقدم الربل منه في مكة ويستم حتى يرمى) لما روى عن عمر رضي الله عنه كان يمنع
 منه ويؤدب عليه ولا يوجب شغل قلبه (ودنقراي مكة رل بالمحصب) وهو الاطح وهو اسم
 موضع قد رل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ربه وصددا هو الاصح حتى يكون لروى به
 سنة على ما روى أنه عليه السلام قال لا صعباها ما مارلون عدا بالخيف حيف بي كذا أنه حيث
 تعاسم المشركون به على شركهم شبر ن عهدهم على هجران أبي هاشم فعرضا نه رل به
 راة المشركون طيف صنع الله تعالى في نصارسة كالرمل في الطوف قال (ثم دمل مكة وطواف
 بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طوف الصدر) ويسمى طواف لودع وطواف آخر
 عهده بالبيت لانه يودع لبيت وصدربه (وهو واجب عمدا) خلافاً لما في لقوه عليه السلام
 من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت اطوف وورص لله ساء الخبض تركه (الا على أهل
 مكة) لا هم لا يصدرون ولا يودعون ولا رمل فيه لما يسهل به شرع مرة واحدة واصل ركعتي
 لطواف عهده بقدمها (ثم يأتي رمرم ويشرب من ما بها) لما روى عن النبي عليه السلام سبي
 دلو بنفسه فشرب منه ثم أفرغ باقي الدلو في ليل (ويستحب أن يأتي البيت ويقبل لقبه
 ويأتي للمسلم وهو ما بين الحجر إلى باب فصع صدره ووجهه عليه ويستحب بالاسراع ساعة ثم
 يعود إلى أهله) هكذا روى أن النبي عليه السلام فعل بالمدرم ذلك قالو ويحيى ن يصرّف وهو
 يمشي وره ووجهه إلى البيت متباً كما تمسكوا على فرق لبيت حتى يخرج من المسجد وهذا
 بيان تمام الحج

وفصل

(فإن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات ووقف بها) على ما بينا (سقط عنه طواف القدوم)
 لأنه شرع في شدة الحج على وجه يترتب عليه سائر الأفعال فلا يكون الاثبات به على غير ذلك
 لوجه سعة (ولا شيء عليه بركه) لأنه سعة وبترك سعة لا يجب الجابر (ومن أدرك الوقوف
 بعرفة ما بين روال الشمس من ومها ن طلوع الحرام من يوم الحرفة ن أدرك الحج) فأول وقت
 لوقوف بعد روال عند الماروى أن النبي عليه السلام وقف بعد روال وهذا بيان أول الوقف
 وقال عليه السلام من أدرك عرفة ن قد أدرك الحج ومن فاته عرفة نابل ففاته الحج وهذا
 بيان آخر لوقت ومكان رجه الله أن كان يقول ن أول وقته بعد طلوع فجر أو بعد طلوع الشمس
 فهو محجوج عليه عارو بها (ثم إذا وقف هذا الزوال وأفاض من ساعته أحرأه) عند نالاه عليه

لسلام ذكره بكلمه أو طاه قال طلع عرفة فمن وقف عرفة ساعة من ايل أو نهار فقد تم حجه
 وهي كلمة لتخيير وقال مالك رحمه الله لا يجزئه لأن يغف في اليوم وحده من الليل ولكن الحجة
 عليه ما روينا (ومن اجتاز بعرفات فأتى ما أو معنى عليه أو لا يعلم بها عرفات جاز عن الوقوف)
 لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمنع ذلك بالأعماء والصوم كركن الصوم بخلاف
 الصلاة لأنها لا تنقض مع الأعماء والجهل بحل بالية وهي ليست بشرط لكل ركن (ومن اغنى
 عليه فاهل عهده فقاؤه جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله (وقال لا يجوز ولو أمرا سائبا بان يحرم عنه
 إذا اغنى عليه أو نام فاحرم الماء ورعاه صبح) بالاجماع حتى إذا أفان أو استيقظ وأتي بأفعال
 طلع جاز أهما أنه لم يحرم نفسه ولا اذن لغيره به وهذا لأنه لم يصرح بالادن وللدلالة نفي على
 العلم وجواز الادن به لا يبره كثير من الفقهاء فكيف يبره العوم بخلاف ما إذا أمر غيره بذلك
 صرحوا أنه لما عاقد هم عقد الرقعة وقد استعان بكل واحد منهم فيما يجز عن مباحثه بنفسه
 والاحرام هو المنصود بهذا السفر فكان الادن به تائيدا لدلالة العلم تانت طر الى الدليل والحكم
 ما راعيه قال (والمرأة في جميع ذلك كالرجل) لأنها مخاطبة كالرجال (عبرها لا تكشف رأسها)
 لانه عورة (وتكشف وجهها) أقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها (ولو سدت شيئا على
 وجهها أو جافه عنه جار) هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها ولانه بعمرة لا سطلال بالحمل
 (ولا ترفع صوتها بالبينة) لما بوه من الفتنة (ولا ترمل ولا تسمى بين لميلين) لانه محل بستر
 لعورة (ولا تخلق ولكن تقصر) لما روى ان النبي عليه السلام نهى النساء عن الخلق وأمرهن
 بالتقصير ولأن خلق الشعر في حقها مثله كخلق القمعة في حق الرجال (وتأمن من المحيط ما بدا
 لها) لأن في تأمن عبر المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم الحجر إذا كان هكذا جمع لأمم بمجوعه
 من مجلس الرجال إلا أن تجد الموضع خاليا قال (ومن قلده يده تطوع أو ذرا أو جراب صيد أو شيئا
 من الاشياء وتوجه معها يريد الطح فقد أحرم) لقوله عليه السلام من قلده يده فقد أحرم ولأن
 سوق الهدى في معنى التلبية في طهار لا جبة لانه لا يفعله الا من يريد طح والعمرة وطهار
 لا جبة فليكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرما لاتصال لية بفعل هو من خصائص
 للاحرام وصفة لتقيدان بربط على عنق يده قطعه بل أو عروة حرادة أو لحاء شجرة (فإن
 قلدها وبعث بها ولم يستقم لم يصح محرما) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أهمل
 فلما رهدى رسول الله عليه السلام فبعث بها وأقام في أهله حلالا (فإن توجه به بذلك لم يصح
 محرما حتى ياحقها) لأن عمدا توجه إذا لم يكن بين يديه هدى يوقه لم يوجد منه الا مجرد التلبية
 ومجرد التلبية لا يصح محرما (فإذا أدركها أو ساقها أو أدركها فقد أقرنت يده بعمل هو من

خصائص الاحرام وصبر محرما) كلوا سافها في لانت اول (لا في بدنه بدنه فانه محرم - غير
توجه) معناه ان قوى الاحرام وهذا منعان وجه القياس فيه ماد كونا وجه الاستعانة
ن هذا الملهدي مشروع على الابتداء - كما من مناسك الحج وضعا لانه مختص بمكة ويجب شكر
جميع بر اداء المسكين وغيره فديجب بالحماية ون لم يصل في مكة فلهذا كفي فيه بالتوجه وفي
عبه توقف على حقيقة الفعل (فان جال بدنه أو أشعرها أو قلدا شاء لم يكن محرما) لان التجليل
لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند أبي حنيفة رحمه الله
ولا يكون من المناسك في شيء وعندهما ان كان - ساف قد فعل للمعالم بخلاف التقايد لانه
يختص بالمهدي وتقليد الشاة غير مناد و ايس - ساف قال (والبدن من الابل والبقر) وقال
لشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالتعجل منهم كللهدي
بدنه والدي يلبه كللهدي بقرة فصل بينهما ولان البدنة تنبئ عن البدانة وهي الضخامة وقد
اشتر كفي هذا المعنى وطرا بحرئ كل واحد منهما عن - ساف والصحيح من الرواية في الحديث
كللهدي جزورا والله تعالى أعلم بالصواب

باب القران

(القران افضل من التمتع والافراد) وقال الشافعي رحمه الله لافراد افضل وقال مالك رحمه
الله التمتع افضل من القران لان له ذكر في القرآن ولاد كره للقران فيه ولشافعي رحمه الله
قوله عليه السلام القران رخصة ولان في الافراد بادة التلبية والسفر والخلق ولذا قوله عليه
السلام يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معا ولان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم مع
لاعتكاف والحراسة في سبيل الله مع - ساف الليل والتلبية غير محصورة والسفر غير مقصود
والخلق خروج عن العادة فلا ترجح عما ذكره المقصود بما روى في قول أهل الجاهلية ان
لعمره في أشهر الحج من أجز الفجور ولقران ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى
وأعوا الحج والعمرة لله ان يحرم بهما من ديرة أهله على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل
لاحرام واستدامة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كدت التمتع فكان القران
أولى منه وقبل الاختلاف بيننا وبين الشافعي بناء على ان القارن عندنا بطرف طوافين ويسه
سعين وعند طواف واحد وسعي واحد - ساف قال (وسعة القران ان يهل بالعمرة والحج معا من
ميقات ويقول عقيب الصلاة اللهم اني أر بد الحج والعمرة فيسرهما لي وتبيلهما لي) لان
القران هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جعلت بينهما وكذا اذا
ادخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لها أربعة أشواط لان الجمع قد تحقق اذا لا كثر منهما

فانهم متى عزم على ادائها يسأل بسبب فيها وقد تم للعمرة على طح فيه ولدت يقول ايبت
 عمرة وحجة معا لا يبدان افعال العمرة فذكرت يداد كرها وان احر ذلك في لدعاء والتلبية
 لا تأس لان لو اجمع ولو يرى تقابله ولم يدكرهما في التلبية احرأه اعتبارا باصلة (فاد)
 دخل مكة استأضاف باب سبعة اشرط رمل في الثلاث لاول منها ويسعى عدها بين الصفا
 والمروة وهذه افعال للعمرة ثم يدأ بالطح وطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى هذه
 كما ياتي مفرد وقد تم افعال للعمرة لقوله تعالى ومن تمتع بالعمرة الى الطح والقران في معنى المتعة
 (ولا يجزئ من العمرة والطح) لان ذلك جناية على حرم طح وانما يجزئ في يوم لم يجر كما يجزئ
 المفرد ويسجد بالخلق عدا لا يابدح كما يجزئ مفرد ثم هدا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله
 طوف طوافا واحدا ويسعى سبعا واحدا امله عليه لسلام دخلت العمرة في الطح الى يوم القيامة
 ولان مبنى القرن على ان يدخل حتى اكفي فيه تلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد وكذلك في
 الاركان ولما طاف صبي بن معبد طوافا ويسعى سبعين قال له عمر رضي الله عنه هديت سنة
 سبيل ولان القران سمع عبادة في عبادة وذلك فيما يوجب اداء عمل كل واحد على الكمال ولا يلا
 له حلق في لعبادات المصودة والا فلو ان رسول الله عليه السلام لم يجر طوافا وحلقا ولا سجدت هذه
 لانها عفا ما يجزئ الاركان لا يرى ان شفعى الطوع لا يتداحلان وسبعة واحدة يؤدبان
 ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت طح قال (فان طاف طوافا للعمرة وحجته ويسعى
 سبعين بحرية) لانه في مجاهو الملتحق عليه وقد اساء ما يحسب للعمرة وتاديب طواف النجفة
 عليه ولا يرمه شئ ما عندهم وظاهر لان التقديم والتأخير في الماسك لا يوجب الدم عندهما
 وعدمه طواف النجفة سبعة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولي والسعي بناحد يرد بالاشتغال
 بعمل اخر لا يوجب له دم فكذلك الاشتغال بالطواف (وادرى الحرة يوم المعرد مع شاة وقرة
 او بدنه اوسبع مدة فم زاد القران) لانه في معنى المدة وطوى منصوص عليه فيها والهدى
 من الابل والبقرة والعمم على ما ذكره في ما ان شاء الله تعالى واذا بالبدنه هها ليعبر وان كان
 سم البدنه يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا وكما يجوز سبع البهائم بحري وسبع البقرة (فادالم يكن
 به ما يد مع صام ثلاثة ايام في الطح آخرها يوم عرفة وسبعة ايام دار جمع الى اهله) لقوله تعالى
 ومن لم يجد وصيام ثلاثة ايام في الطح وسبعة ايام دار جمع تلك عشرة كاملة فالص وان ورد في التمتع
 فانقرن مثله لانه صر تفق اداء لسكين ولما ادا بالطح والله اعلم وقته لان نفسه لا يصح طرفا
 لان لا يفضل ان صوم قبل يوم لتروية يوم ويوم لتروية ويوم عرفة لان الصوم يدل عن
 الهدى فيسحب ما حبه اي آخر وقته رجاء ان يهدى على الاصل (وان صامها بمكة بعد فرائده

من طح حار) ومعناه عدم صبي أيام لشرب بولان. صوم وها مهي عنه وقال لنافي رحمه
 الله لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان يجرى لمقام فحجب بدينه تعذر الرجوع ولما ان معناه
 جعتم عن الطح أي فرغتم ان الفراغ سبب لرجوع الى اهله فكان لاداء عدد السبب فيجوز
 فان فاته الصوم حتى اني يوم التحريم لم يحرمه الا لدم) وقال لنافي رحمه الله صوم بعده
 الايام لانه صوم موقت فيفضي الصوم به صان وقال مالك رحمه الله بصومه بها لقوله تعالى
 ومن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في طح وهو داوقته ولما لم يهني المشهور عن الصوم في هذه الايام
 ويتقدمه النص أو دخله النص فلا يباذي به ماوجب كاملا (ولا يؤدى بعدها) لان الصوم
 بدل ولا بدال لا تنصب الا شرعا او اصل خصه بوقت طح وجوار لدم على الاصل وعن عمر
 رضي الله عنه انه امر في مثله بدسح الشاة ولو لم يقدر على الهدى لتحلل وعليه دمان دم التمتع
 ودم التحلل قبل الهدى (فان لم يدخل لقارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضا لعمرته
 بالوقوف) لانه تعدر عليه اذا ولاه يصير بانبا وقال العمرة على افعال الطح وذلك خلاف
 لمشروع ولا يصير رافضا بمجرد اتوجه هو الصحيح من مذهب أي حبيفة رحمه الله
 أيضا والفرق له بينه وبين مصلى يظهر يوم الجمعة اذا توجه اليها لان الامر هناك بالتوجه متوجه
 بعد اداء الطهر والتوجه في اتران والتمتع منهى عنه قبل اداء العمرة وهو قال (وسقط عنه
 دم القران) لانه لما ارتفعت للعمرة لم يرتفع باداء السكين (وعليه دم لرفض عمرته) بعد
 لشروع فيها (وعليه قصاؤها) اصحها لشروع فيها فاشبهه لمصر والله اعلم

باب التمتع

(التمتع افضل من الافراد عندنا) وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان التمتع سفره
 واقع لعمرته والمفرد سفره واقع لحنه رحمه طاهر الى رواية ان في التمتع جفائين العبادتين
 فاشبه القران ثم فيه زيادة فلهي ارفق لدم وسفره واقع لحنه ونحلت العمرة لهما تبع
 للمحج كتحلل السنة بين الحجة والسعي اليها (والتمتع على وجهين متمتع بسوق طهرى ومتمتع
 لا بسوق طهرى) ومعنى التمتع اترق باداء السكين في سفر واحد من غير ان يلزم باهله بهما
 لما صححنا وبذلك اختلافات بينهم ان شاء الله تعالى (وصفته ان يندى من الميقات في أشهر
 الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته)
 وهذا هو تفسير العمرة وكذلك ان اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرنا هكذا هل رسول الله
 عليه السلام في عمرة لقضاء وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه انما العمرة اطواف والسعي
 وحجتنا عليه ما روينا وقوله تعالى محمد بن رسولكم لا آية تراث في عمرة القضاء ولا لها الما كان لها

محرم بالتلبية كان لها تحلل بالخلق كاللح (ويقطع للتلبية د تبدأ بالطواف) وقال مالك رحمه الله
 كما وقع صومه على لبس لان العمرة زيارة لبس وتم به ولنا ان النبي عليه السلام في عمرة القضاء
 قطع التلبية حين استلم الحجر ولان مفصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه ولما يقطعها
 الحاج عند فتاح (رى قال) ويثم يمكة (حلالا) لانه حل من العمرة قال (فاد كان يوم التروية
 أحرم بالحج ي د جدد) و شرط ان يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلازم وهذا لا يفي
 معنى ما حكى وميفة ما حكى في الحج لحرم على ما بينا (وعل ما يفعله الحاج المفرد) لانه مؤد بالحج
 لانه يرمل في طواف الزيارة وبسعى هذه لان هذا أول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد
 سعى مرة ولو كان هذا ممتنع، ولما أحرم بالحج طواف وسعى قبل ان يروح الى مي لم يرمل في
 طواف الزيارة ولا يسعى هذه لانه قد أتى بيت حرة (وعليه دم التمتع) للنص الذي توأما (فان
 لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله) على الوجه الذي بيناه في القرآن (فان صام
 ثلاثة أيام من شول ثم اعتمر لم يحرمه عن الثلاثة) لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه يدل
 عن الهدى وهو في هذه الحالة غير ممتنع فلا يجوز أدؤه قبل وجود سببه (وان صامها) بمكة (عندما
 حرم بالعمرة قبل ان يطوف جازعنا) خلافا للشافعي رحمه الله له قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام
 في الحج ولينا به أنه بعد مفاد سنة والمراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا (ولا فصل
 ما خبرها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة) لما بينا في القرآن (وان أراد التمتع ان يسوق الهدى أحرم
 وساق هديه) وهذا أقصا لان النبي عليه السلام ساق الهدى مع نفسه ولان فيه استعدادا ومسارعة
 (فان كانت بدنة قد عايرادة أو عمل) الحديث عائشة رضي الله عنها على ما رويناها والتقليد أولى
 من التجليل لان له ذكر في الكتاب ولانه للاعلام والتحليل للرياسة والي ثم يقد لانه يصير
 محرما سقيدا للهدى والنسج معه على ما سبق والاولى ان يفتد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدى
 وهو أقصا من ان يقودها لانه عليه السلام أحرم بدى الحليفة وهذا ياه تساق بين بدنه ولانه ابلغ
 في التشهير الا اذا كانت لا سقا فحيث يقودها قال (واشعر البدنة عند أي يوسف ونحوه) رجها
 لله (ولا يشعر عند أي حبيفة) رحمه الله (وبكره) والاشعار هو الادما بالجرح لعدة (وصفته ان
 يشق ساقها) بان يطن في أسفل اسام (من الجانب الايمن أو الايسر) قالوا ولا شبهة هو الايسر
 لان النبي عليه السلام طعن في جانب اليسار مقصودا في جانب الايمن اتفاقا وباطح ساقها بالدم
 اعلاما وهذا الصنع مكروه عند أي حبيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه
 الله سنة لانه مرور عن النبي عليه السلام وعن خلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولما كان
 المقصود من الشق اذ لا يهاج ذاور دما أو كلا أو يرد اذ اضل وانه في الاشعار انهم لانه الزم

فن هذا الوجه يكون سنة لا يعارضه جهه أو به شبه فلا يجوز ولا يبيح فيه رجه الله
 نه مثله وأنه منهي عنه ولو وقع العارض في جميع المحرمات وشارع النبي عليه السلام كان
 أصباة الهدى لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه لأنه وقيل لأن أبا حنيفة كره شعار أهل
 ربه لمبايعتهم فيه على وجه يحاف منه السراية وقيل بما كرهه بنار الله على التقليد قال (فاد
 دخل مكة طاف وسعى) وهذا للعمرة على ما يباح من منع لا يسوق طوى (لأنه لا يحل حتى
 يحرم بالطح يوم لرويه) لقوله عليه السلام لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسب طوى
 بطعناتها عمرة ونحوها منها وهذا يبيح لدخول عمدة سوق طوى (ويحرم بالطح يوم لرويه) كما
 يحرم أهل مكة على ما يباح (ون قد دم لآ حرم قد لا يبرر وسعجل من منع من لآ حرم بالطح وهو
 فصل) لما يبرر من المأثرة في ريادة المشقة وعنده لا يبرر في حق من ساق طوى وفي حق
 من لم يسق (وعليه دم) وهو دم التمتع على ما يباح (وإذا حاق دم النحر فدخل من الأحرام)
 لأن الخلق محلل في الطح كالسلام في الصلاة فيحل به عنهما قبل (وليس لأهل مكة منع ولا قرآن
 وأعمالهم الأفراد خاصة) خلافاً لما روي رجه الله وطه عليه فوه تعالى ذلك لم يكن أهل
 حاصري المجر الحرام ولأن شرعهم يبرره ما ساقط إحدى السفرتين وهذا في حق الآفاني
 ومن كان داخل الموقوت وهو غيره فيمكن أن لا يكون له مدة ولا قرآن بخلاف ما في الخارج
 في الكوفة وقرن حيث يصح لأن عمرته وحجته مبغيتين وصار عمره لا وفي (ود عدم منع
 في المدة بعد ذراعه من العمرة ولم يكن ساق طوى طيل نفعه) لأنه لم يبره فيما بين السكبر
 لما أصبح بها وبذلك يبطل التمتع كما روي عن عدة من الصحابة (وإذا ساق طوى والمأثرة
 لا يكون صحيحاً ولا يبطل نفعه) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجه الله وقال محمد
 رجه الله يبطل لأنه إذا هما سفرتين ولهما أن يعود مسحق عليه مدام على أنه التمتع لأن
 اسوق نفعه من التحلل فلم يصح لما به بخلاف ما في الكوفة وأحرمة عمرة وساق
 طوى حيث لم يكن متمتعاً لأن العود هناك غير مسحق عليه وصح لما به بأهله (ومن أحرم
 عمرة قبل أشهر الطح وطاف لما أقل كل من أرمه أشواط ثم دخلت أشهر الطح صحها وأحرمة
 الطح كما متمتعاً) لأن الأحرام عندنا شرط فيصح تعدد على أشهر الطح وعما يستمراد
 لأفعال فيها وقد وجد لا كثر ولا كثر حكم الكل (وان صاف لعمرة قبل أشهر الطح أرمه
 شواط وصاعد ثم حج من عامه حيث لم يكن متمتعاً) لأنه أدى لا كثر قبل أشهر الطح وهذا
 لأنه صار بحال لا يفسد أنه باجماع وصار كما دخلت منها قبل أشهر الطح ومات رجه الله يفتن
 لأعام في أشهر الطح والحجة عليه ما ذكرنا ولأن الترقى داء لأفعال والمتمتع المترقى باداء

النسكين في سفرة واحدة في أشهر الحج قال (وأشهر الحج شوال ودور لبعده وعشر من ذي
الحجة) كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين ولأن الحج
يؤت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقائه الوقت لا يتحقق القواب وهو ما يدل على أن المراد من
قوله تعالى الحج أشهر مة أو ما شهرين وعض الثالث لا كنه (ون قدم الاحرام بالحج عليه
جار احرامه واعتقد حجا) خلافاً لما شاذ في رحمه الله فان عنده بصير محرماً مرة واحدة لأنه ركن عنده
وهو شرط عندنا فاشبهه لطهارة في جوار استديم على الوقت ولأن الاحرام يحرم أشياء وإيجاب
أشياء وذلك يصح في كل زمان فصارت قدسهم على المكان قال (واذا قدم الكوفى بعمره في أشهر
الحج وخرج منه وحلق أو قصر ثم تحده كنه أو لبصرة د راجع من عامه ذلك فهو ممتنع) أما
الاول فلأنه ترمى بنسكين في سفر واحد في أشهر الحج وما الثاني وقيل هو بالاتفاق وقيل هو
قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتعاً لأن المتمتع من تكون عمرته مكينة
وجعله مكينة فذلك كانه هذان ميثاقين وله أن يسفر الاول فانهم ما لم يعد إلى وطنه وقد اجتمع له
ذلك كان فيه وجوب دم التمتع (فان قدم بعمره فاصد ها و فرغ منها وقصر ثم اتحد البصرة داراً
ثم اعتمر في أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة) رحمه الله (وقال هو متمتع)
لأنه انشاء سفر وقد ترفق فيه بنسكين وله أن يسكن على سفره ما لم يرجع إلى وطنه (فان كان رجوعاً
أهله ثم اعتمر في أشهر الحج ورجع من عامه يكون متمتعاً في قولهم جميعاً) لأن هذا ما سافر
لأنها السفر الاول وقد اجتمع له سكان جميعاً فيه (ولو في مكة ولم يخرج إلى البصرة
حتى اعتمر في أشهر الحج ورجع من عامه لا يكون متمتعاً بالاتفاق) لأن عمرته مكينة والسفر
الاول انتهى بالعمره الفاضلة ولا تمنع لاهل مكة (ومن اعتمر في أشهر الحج ورجع من عامه
فأيها أفند مضي فيه) لأنه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام إلا بالافعال (وسقط دم التمتع)
لأنه لم يرفق بأداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة (وإذا تمتعت المرأة فصحت شاة لم يجزها
عن دم التمتع) لأنها أنت بغير الواجب وكذا الخواب في لرحل (وإذا حاضت المرأة عند الاحرام
اعتسلت وأحرمت وصنعت كما يصدره الحاج غيرهما لا تطوف بالبيت حتى تطهر) لحديث عائشة
رضي الله عنها حين حاضت بسرف ولأن الطوف في المسجد والوقوف في المفارة وهذا الاغتسال
للأحرام لا للصلاة فيكون مفيداً (فان حاضت بعد الوقوف وطواف لزيارة صرفت من مكة ولا
شيء عليها الطواف لصغر) لأنه عليه السلام رخص النساء الخبيض في ترك طواف الصدر (ومن
اتخذ مكة داراً وليس عليه طواف الصدر) لأنه على من صدر إلا إذا اتخذها داراً لما حل النفر

الاول فيما يروى عند أبي حنيفة رجه سهو يروى به لبعض عن محمد رجه سهو لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط شبهة لاقامة عدد ذلك والله أعلم بالصواب

باب الجنائيات

(واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عصوا اكمل اثماد دفعليه دم) وحدث مثل الرأس والساق والفخذ وما اشبه ذلك لان الجنابة تسكامل بتكامل لارتفاق ذلك في لعضو لتكامل فيزني عليه كمال لموجب (ون طيب أقل من عصو فعليه الصدقة) انصو ر الجنابة وقال محمد مدرجه الله يجب بقدره من الدم اعتبار بجبر ما اكل روى المديني به اذا طيب ربع العصو فعليه دم اعتبارا بالحق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى ثم وجب لدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع لاني موضعين نذكرهما في باب الهدى ان شاء الله تعالى (وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من ر لا ما يجب بقبل لقوله ولجر دة) هكذا روى عن أبي يوسف رجه سهو قال (فان خضب رأسه بماء فعليه دم) لانه طيب قل عليه اسلام الجنابة طيب وان صار ملبدا فعليه دما دم بتطيب رده تعطيه (ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه) لانها ليست طيب وعن أبي يوسف رجه الله انه د حصص رأسه بالوسمة لاجل لمعالجه من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يعلف رأسه وهو هو الصحيح ثم ذكر محمد في الاصل رأسه وطيبته واقصر على د كر الرأس في الطامع اصره بدل ن كل واحد منهما ماصمون (فان ادهن زيت فعليه دم عند أبي حنيفة رجه الله وقالاعياه الصدقة) وقال الشافعي رجه الله انه استعمله في لشعر فعليه دم لارة الشعث ون استعمله في غيره فلا شئ عليه لانه دمه ولحمه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قبل الحرام وارتبة اشعث وكانت جنابة فاصرة ولا يي حنيفة رجه الله به اصل الطيب ولا يخلو عن وع طيب و بقل هوام و بلبس اشعر و يريل اشعث والشعث فتسكامل الجنابة ثم انه الجملة وروح الدم وكوبه مطعوما لا يابوه كرا عفران وهذا الخلاف في اريت البحت والحمل البحت ما لم يطيب منه كاليف ج ر لاني وما اشبههما يجب بالسنن عماله لدم بالاتفاق لانه طيب وهذا د ستمعله على وجه التطيب (ولو داوى به بجره أو شقوق رجله فلا كفره عليه) لانه ليس طيب في نفسه بل هو اصل طيب أو هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما د نداوى به لثوم أو أشبهه (وان ايس ثوبا خيطا أو عطى رأسه يوما كاملا فعليه دم ون كر أقل من ذلك فعليه صدقة) وعن أبي يوسف رجه الله انه ادلس أكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول أبي حنيفة رجه الله اولا وذل الشافعي رجه الله يجب الدم بنفس اللبس لان الارتفاق بتكامل بالاشتغال على بدنه وامان

معنى مرقى مقصود من لبس فلا بد من اعتبار لمدة يحصل على الكمال ويوجب الدم فقدر
 باليوم لانه بلبس فيه ثم نزع عادة وتنقاصر فيما دونه الجباية فنوجب الصدقة غير ان ابا يوسف
 رحمه الله اقام الاكثر مقام الكل (ولو رتدى بالقميص او تشبه به او شرربا لسراويل فلا بأس
 به) لانه لم يلبس لبس المحيط (وكذا لو ادخل منكبيه في ثيابه ولم يدخل يديه في الكمين) خلافا
 زفر رحمه الله لانه ما لبسه لبس ثيابه واهديه كلف في حفظه والتقدير في تعطيه لرأس من حيث
 الوقت ما يراه ولا خلاف انه داغط جيب رأسه يوما كاملا يجب عليه لدم لانه ممنوع عنه ولو
 عطى بعض رأسه فالمرور عن أبي حنيفة رحمه الله انه اعتبر برأسه مع اعتبار بالخلق والعورة
 وهذا الانسداد لبعض سماع مقصود بغيره بعض الناس وعن أبي يوسف رحمه الله انه
 يعتبر أكثر الرأس اعتبار للحقيقة (وذا خلق ربع رأسه أو ربع طيته فصاعدا فله دم
 دم فان كان أقل من الربع فعليه صدقة) وقال مالك رحمه الله لا يجب الا بخلق الكل وقال
 الشافعي رحمه الله يجب بخلق القليل اعتبارا ببيان الحرم ولما ان خلق بعض الرأس ارتفاع
 كمال لانه مفاد فتنكامل به الجباية وتنقاصر فيما دونه بخلاف تطييب ربع
 لعضو لانه غير مقصود وكذا خلق بعض اللحية مفاد بالعراق وأرض العرب (وان خلق الرقبة
 كلها فعليه دم) لانه عضو مقصود بالخلق (وان خلق الاطمين أو أحدهما فعليه دم) لان كل
 واحد منهما مقصود بالخلق لدفع لادى وبيل الراحة فاشبه العانة ذكرى الاطمين الخلق ههنا وفى
 الاصل التنف وهو السنة (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمه الله (ان اخلق عضو افعله دم وان كان
 أقل فطعام) أراد به الصدر والساق وما أشبه ذلك لانه مقصود طريق التنوير فتنكامل بعاق
 كله وتنقاصر عند خلقه (وان أحد من شارب به عليه طعام حكومة عدل) ومعه انه
 بيطران هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان
 مثلامثل ربع ربع تلمه قيمة ربع الشاة ولقطة الاخذ من الشارب تدل على انه هو السنة
 فيه دون الخلق والسنة ان يقص حتى يورى الاطار قال (وان خلق وضع الحاجم فعليه دم
 عند أبي حنيفة) رحمه الله (وقال عليه صدقة) لانه اعاب بخلق لاجل الجحامة وهي ليست من
 المحطورات فكذلك ما يكون وسيلة لها لان فيه ازالة ثنى من النفس فيجب الصدقة ولا ي
 خيفة رحمه الله ان خلقه مقصود لانه لا يورسل الى المقصود لانه وفقد وجد ازالة لثفت عن
 عضو كامل فيجب الدم (وان خلق رأس محرم بامر أو غير امره فله الخلق اصدقة وعلى
 المخلق دم) وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان غير امره بان كان بائنا لان من أصله ان
 لا كراه بخرج المكره من ان يكون مؤاخذا بحكم الفعل والنوم أبلغ منه وعندنا بسبب النوم

والا كراه ينفي لما نهم دون الحكم وقد قرر سببه وهو مال من الراحة وربه فيرمه الدم حتما
بجلا في المضطر حيث يتغير لان الآفة هنالك سماوية وهما من العباد ثم لا يرجع المخلوق رأسه
على الخلق لان الدم انما يلزمه بما مال من الراحة قصار كالمعروف في حق العنق وكذا اذا كان الخلق
حلالا لا يتخلف الجواب في حق المخلوق رأسه وأما الخلق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين
وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال له ان معنى
لا ارتفاق لا يتحقق بحلق شيء غيره وهو الموجب ولسان اربعة ما يشم من بدن الانسان من
محظورات الاحرام لاستحقاقه لامن بمرلة نبات الحرم فلا يفرق الخال بين شعره وشعر غيره
الا ان كمال الجداية في شعره (فان احده من شارب حلال او فم أطاف به أطعمه ماشاء) والوجه فيه
ما يشاء ولا يعرى عن نوع ارتفاق لانه يتأدى بنفث غيره وان كان أقل من التأذي بنفث نفسه
فيلزمه الطعام (وان قص أطاف به يديه ورجليه فعليه دم) لانه من المحظورات لما فيه من قضاء
لنفثه وازالة ما يشم من البدن فاداءها كلها فقه وارفاق كامل فيلزمه الدم (ولا يزاد على
دم ان حصل في مجلس واحد) لان الجداية من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد
رحمه الله لان مبناها على التداخل فأشبه كفارة افطر الا اذا تحللت الكفارة لارتفاع الاولى
بالتكفير وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله نجس أربعة دماء ان قيم في كل مجلس يداؤ
رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فينقيد التداخل بالتحاد المحاس كافي أي السجدة (وان قص
يداؤ رجلا فعليه دم) فامة للرفع مقام الكل كافي الخلق (وان قص أقل من خمسة أطاف به فعليه
صدقة) معناه نجس كل طفر صدقة وقال زفر رحمه الله يجب لدم قص ثلاثة منها وهو قول أبي
حنيفة الاول لان في أطاف اليد الواحدة دماء ثلاث أكثرها وجه المدكور في الكذاب ان أطاف
كف واحد أقل ما يجب الدم بقلبه وقد أقمنا مقام لكل ولا يقام أكثرها مقام كلها لانه يؤدي الى
مالا يتناهى (وان قص خمسة أطاف متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف) رحمهما الله (وقال محمد) رحمه الله (عليه دم) اعتبارا عما لو قصها من كف واحد وغنا
ذا خلق ربع رأس من مواضع متفرقة ولما ان كمال الجداية بذل الراحة والزينة والتقليم على
هذا الوجه يتأدى ويثبت ذلك بخلاف الخلق لانه معناه على ما مر واذا انقضت الجداية نجس
فيها الصدقة فيجب تقليم كل طفر طعام مسكين وكذلك لو قلم أكثر من خمسة متفرقا الا ان يباع ذلك
دما فحينئذ يفتى عنه ماشاء قال (وان اكسر طفر المحرم وتعلق فأحده فلا شيء عليه) لانه لا
ينمو بعد الا نكسار فاشبهه الياس من شجر الحرم (وان طيب أو اس عخيظ أو حلق من عذره فهو
مخير ان شاء ذبح شاء وان شاء تصدق على سنة مسكين ثلاثة أصوع من الطعام وان شاء صام

ثلاثة أيام) موته تعالى فقد به من صيام أو صدقة أو غيره أو التخيير وقد هدرها رسول الله
عليه السلام عما ذكرنا ولا آية نزلت في المعصية ورتب الصوم بغيره في أي موضع شاء لانه عبادة في
كل مكان وكذلك صدقة عندنا لما بناه أو ما استل في حصص الحرم بالاتفاق لأن الأرافة لم تعرف
مرة لا في زمان أو مكان وهو لدم لا يخصص زمان فغير خصاصه لمكان (ولو اختار الطعام
حرأه به اتعديه والعشبة عند أبي يوسف) رحمه الله اعتبارا بكفارة ليمين وعند محمد رحمه
الله لا يحره لأن صدقة تنبئ عن التمدت وهو المذكور

فصل في (من نظر إلى فرج امرأة شهوة فامتنع لاشئ عليه) لأن المحرم هو الجماع ولم يوجد
صدرك لو فكر فامتنع (ون قبل أو لمس شهوة فعليه دم) وفي الجامع الصغير يقول إذا لمس
شهوة فامتنع ولا فرق بين ما ذكرنا أو لم يزل ذكره في الأصل وكذا الخواب في الجماع في مادون
لفرج وعن الشافعي رحمه الله أنه انما يقصد الحرام في جميع ذلك إذا برأ واعتبره بالصوم ولأن
فساد الخلع يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد سائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به
ما يتعلق بالجماع إلا أن فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور لإحرام ويلزمه الدم
بخلاف الصوم لأن المحرم فيه قضاء لشهوة ولا يحصل بدون لا يرل بمادون الفرج (وان جامع
في أحد السيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويعض في الخلع كما عضي من لم يفسده
وعليه القضاء) والأصل فيه ما روى أن رسول الله عليه السلام سئل عن واقع امرأة ومها
محرم ما بالخلع قال يريقان دما وعصبان في حجة ومها وما بالخلع من قابل وهكذا نقل عن جماعة
من الصحابة رضي الله عنهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى أنه عتبارا بما لو جامع بعد الوقوف
والحجة عليه إطلاق ما روى ما ولأن الأعضاء ما واجب ولا يجب إلا الاستدراك لمصلحة خف
معنى الحنابة ويكتفي بالشاة بخلاف ما عند الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السيلين وعن أبي
حنيفة رحمه الله أنه في غير القبل منهما لا يفسد لانه قصر معنى الوطء فكان عنه روايتان (وليس
عليه أن يفارق امرأة في قضاء ما أفسدها عندما) خلافا لما لا رحمه الله إذا خرجا من بينهما ولو فر
رحمه الله إذا أحرموا وشافعي إذا انتهى إلى المكان الذي جامعها فيه لم يفسد لانه لم يأتها كرا ن ذلك
في مكان في المواقعة فيفترقان ولما أن الجامع بينهما وهو لكاح قائم فلا معنى للافتراق قبل الإحرام
لأناحة الوقوع ولا بعده لانه ما يتبدكرن ما لهما من المشقة لشدة بسبب لذة يسيرة وبزاد أن
دما ونحور فسلامة في الافتراق (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنه)
خلافا لما ذهب إليه إذا جامع قبل لم يفسد حجه عليه السلام من وقف بعرفة فسد حجه وانما يجب
البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما أولانه أعلى أنواع الارتفاق فبطلان حجه (وان جامع

بعد الخلق فعليه شاة) لبقاء احرامه في حق النساء دون لسن المخطوط ما أشبهه فحفت الجباية
فاكتفى بالشاة (ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فيمضي فيها
و يقضيها وعليه شاة واذا جامع عدة أطاف أربعة أشواط أو أكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته)
وقال الشافعي تفسد في الوضوء وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده كالحج ولما نهى عنه
وكانت أحط رتبة منه ونجس الشاة فيها والبدنة في الحج اطهار للنفقات (ومن جامع اسيا كان
كن جامع متعمدا) وقال الشافعي رحمه الله جماع التامى غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع
لانة والمكرهه هو يقول الخطر بعدم هذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة ولما ان الفساد باعتبار
معنى الارتفاق في الاحرام ارتقا فاقام مخصوصا وهذا لا يندم هذه العوارض والحج ليس في معنى
الصوم لان حالات الاحرام منذ كربة عزلة حالات الصلاة بخلاف الصوم والله اعلم
في الفصل (ومن طاف طواف القدوم محراثا فعليه صدقة) وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به لقوله
عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى اباح فيه المنطق فتكون الطهارة من شرطه
ولما قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا ثم قيل هي سنة
والاصح انها واجبة لانه يجب تركها بالطار ولان الخبر يوجب العمل فيثبت به الوجوب فاذا
شرع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشرع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر با صدقة
اطهار الدنور رتبة عن الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو
تطوع (ولو طاف طواف الزيارة محراثا فعليه شاة) لانه ادخل النقص في الركن وكان أحسن من
الاول فيجبر بالدم (وان كان جنبا فعليه بدنة) كذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ولان
الجنابة أعظم من الحدث فيجب جبر نقصا بالبدنة اطهار للنفقات وكذا اذا طاف أكثر
جنبا أو محراثا لان أكثر لشيء له حكم كله (والا فصل أن بعيد الطواف مادام بمكة ولا دبح عليه)
وفي بعض النسخ وعليه أن يعيد ولا يصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحياءا في الجنابة ايجابا
نقص النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذا أعاده وقد طافه محراثا لا دبح عليه
وان أعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا يبيح الاشبهة النقصان وان أعاده وقد طافه جنبا في
أيام النحر فلا شيء عليه لانه أعاده في وقته وان أعاده بعد أيام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة
رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولورجع الى أهله وقد طافه جنبا عليه ان يعود لان
النقص كثير فيؤمر بالعود استدرأ كاله ويهود حرام جديد وان لم يعد وحدث بدنة احراما لما
ينبأ انه جابر له الا ان الافضل هو العود ولورجع الى أهله وقد طافه محراثا ان عاد وطاف بار
وان بحث بالشاة فهو افضل لانه خفف معنى النقصان وقبه شع للفقراء ولو لم يطف طواف

لزبارة اصلاح حتى رجح الى اهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام لانعدام التحلل منه وهو محرم
عن النساء اذا احتج بطواف (ومن طاف طواف الصدر بمحذنا فعليه صدقة) لانه
دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا يدم اطهار الفقاوت وعن أبي حنيفة رحمه الله انه
نحب شاة الان الاول اصح (ولو طاف جنباً فعليه شاة) لانه نقص كثير ثم هو دون
طواف الزيارة فيكتفي بالشاة (ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فمادونهما عليه شاة)
لان النقصان ترك الاقل بسبب فاشبهه النقصان سبب الحدث فيلزمه شاة فلورجح الى اهله
جرأه ان لا يعود بيعت شاة لمينا (ومن ترك أربعة أشواط بقي محرم ما اذا حتى
يطوفها) لان لم ترك أكثر دصار كانه لم يطف أصلاً (ومن ترك طواف الصدر وأربعة أشواط
منه فعليه شاة) لانه ترك الواجب أو الا كتمنعه ومادام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة
للواجب في وقته (ومن ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف
الواجب في جوف المحجر فن كان بمكة أعاده) لان الطواف وراء الخطيم واجب على ما قد مناه
والطواف في جوف المحجر ان يدور حول الكعبة ويدخل القريحتين اللتين بينهما وبين الخطيم فاذا
فعل ذلك قد أدخل بقصا في طوافه فمادام بمكة أعاده كله لانه يكون مؤدياً للطواف على الوجه
لمشروع (ون أعاده على المحجر) خاصة (اجرأه) لانه تلافى ما هو المترك وهو ان يأخذ عن يمينه
حارج المحجر حتى يتهي الى آخره ثم يدخل المحجر من القريحة ويخرج من الجانب الآخر
هكذا يفعل سبع مرات (فان رجح الى اهله ولم يعده فعليه دم) لانه تمكن بقصان في طوافه ترك
ما هو قريب من الربع ولا تجزئه لصدقة (ومن طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف
الصدر في آخر أيام شهر بق طاهر فعليه دم فان كان طاف طواف الزيارة جنباً فعليه دمان
عند أبي حنيفة) رحمه الله (ولا عليه دم واحد) لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى
طواف الزيارة لانه واجب وعادة طواف الزيارة سبب حدث غير واجب وانما هو مستحب
ولا ينقل اليه وفي الوجه الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة
ويصير اثار الطواف الصدر مؤخر لطواف الزيارة عن أيام المحر فيجب الدم ترك الصدر
بالاتفاق وتأخير لا آخر على الخلاف لانه يؤمر بعادة طواف الصدر مادام بمكة ولا يؤمر بعد
لرجوع على ما بينا (ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فمادام بمكة يعيدها ولا شيء
عليه) أما عادة الطواف فيتمكن النقص فيه سبب الحدث وأما السعي فلا به سبع للطواف واذا
أعادها لا شيء عليه لارتفاع النقصان (وان رجح الى اهله قبل ان يعيده فعليه دم) ترك الطهارة
فيه ولا يؤمر بالعود ولو وقع لتحلل مادام الركن اذ النقصان يسبر وليس عليه في السعي شيء لانه أتى

به على أن يطوف معتدله وكذا إذا أعاد الطواف ولم يعد لسعي في لصحيح (ومن ترك السعي
 بين الصفا والمروة فعليه دم وسجدة تام) لأن السعي من الواجبات عند ما قبل زمر كه الدم دون
 لفساد (ومن أقاض قبل الإمام من عرفات فعليه دم) وقيل لسعي رجه لله لا شيء عليه لأن
 الركن أصل لوقوف فلا يلزم تركه لإطالة شيء ولأن الاستدانة إلى عروب الشمس واجبة
 لقوله عليه السلام فادعوا بعد عروب الشمس فيجب تركه لدم بخلاف ما إذا وقف ليل لأن
 استدانة لوقوف على من وقف نهار لا يلاقيان عادة عروبة بعد عروب الشمس لا يستطيعه
 لدم في طاهر الروية لأن المنزلة لا يصبر مسددا وكان حنيفة فيما د عابد قبل العروب (ومن
 ترك لوقوف المزدلفة فعليه دم) لأنه من الواجبات (ومن ترك رمي جماري لأيام كلها فعليه
 دم) لانه حق ترك الواجب (ويكف د. واحد) لأن طمس مسجد في الحلق وتركه في الحلق
 بعروب الشمس من آخر أيام الرمي لأنه لم عرف قرية لا فيها ومات لأيام نافذة فالأعادة ممكنة
 فبرمها على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند أبي حنيفة خلافا لهما (وان ترك رمي يوم واحد
 فعليه دم) لأنه نسئ تام (ومن ترك رمي إحدى الجمار الثلاث فعليه الصدقة) لأن الكل في هذا
 ليوم سئل واحد فكان المنزلة أقل الآن يكون المنزلة أكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم
 لوجود تركه الاكثر (وان ترك رمي جرة العقبة في يوم المحر فعليه دم) لأنه ترك كل وطيفة هذا
 ليوم رميا وكذا إذا ترك الأكثر منها (وان ترك منها حصاة أو حصاتين أو ثلاثا تصدق لكل حصاة
 نصف صاع الآن يبلغ دما فتنقص ماشاء) لأن المنزلة هو الأقل فتكفيه الصدقة (ومن آخر
 الحلق حتى مضت أيام المحر فعليه دم عند أبي حنيفة وكذا إذا أنطوطاف لزيارة) حتى مضت
 أيام التشريق (فعليه دم عنده وقال لا شيء عليه في الوجهين) وكذا الخلاف في تأخير الرمي في تقديم
 سئل على نسئ كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل لدح لهما ان ما فات مستدركا
 القصاء ولا يجب مع القصاء شيء آخر وله حديث ان مسعود رضي الله عنه قال من قدم سكا
 على نسئ فعليه دم ولأن تأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقف بالسكر كالأحرام وكذا
 تأخير عن زمان فيما هو موقف بالزمان (وان حلق في أيام المحر في غير الحرم فعليه
 دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند أبي حنيفة ومحمد) رحمه الله
 (وقال أبو يوسف) رحمه الله (لا شيء عليه) قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول
 أبي يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاج فيل هو بالاتفاق لأن السنة حوت في الحج بالحلق
 عني وهو من الحرم والأصح أنه على الخلاف هو يقول الحلق غير مختص بالحرم لأن
 لشي عليه السلام وأصحابه أحصروا بالحديبية وحلقوا في غير الحرم ولهما ان الحلق لما جعل

محظا صار كالسلام في آخر الصلاة فانه من واجباتها وان كان محظا فادار نسكا احتصر
 بالحرم كالذبح وبعض الحديبية من الحرم فلعلمهم حلقوا فيه فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان
 والمكان عند أي حنيفة رجه الله وعند أبي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون
 الزمان وعند غيره يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم
 أما لا يتوقت في حق النعل بالانفاق (والتفصيل والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع)
 لان أصل العمرة لا يتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به قال (فان لم يقصر حتى يرجع وقصر فلا
 شيء عليه في قولهم جميعا) معناه اذا خرج المقيم ثم عاد لانه في مكانه فلا يلزمه ضمائه (فان
 حلق الفارن قبل ان يذبح فعليه دمان) عند أبي حنيفة دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه جدد
 فذبح ودم متأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب
 لتأخير شيء على ما قلنا

(فصل) (اعلم ان صيد البر محرم على المهرم وصيد البحر حلال) لقوله تعالى احل لكم صيد
 البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون في نواته ومنواه في البر وصيد البحر ما يكون في نواته
 ومنواه في الماء والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة واستثنى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخمس الفواسق وهي الكلب العقور والذئب والحدأة والعراب والحية والعقرب فابها
 مبتدئات بالادى والمراد به العراب الذي يأكل الجيف هو المروى عن أبي يوسف رجه الله قال
 (واذا قتل المهرم سيدا أو دلا عليه من قتله فعليه الجزاء) أما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد
 وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه لا تية نص على ايجاب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف
 الشافعي رجه الله هو يقول الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبه دلالة الحلال حلالا
 ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رجه الله أجمع الناس على ان على الدال
 الجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام ولانه تفويت الامن على الصيد اذ هو آمن بتوحشه
 وتواريه فصار كالانكلاف ولان المهرم باحرامه التزم الامتناع من التعرض فيضمن بترك ما
 التزمه كالمدح بخلاف الحلال لانه لا التزام من جهته على ان فيه الجزاء على ما روى عن أبي
 يوسف وزفر رجهما الله والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بكان الصيد وان
 يصدق في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب (ولو كان الدال حلالا في
 الحرم لم يكن عليه شيء) لما قلنا (وسواء في ذلك العامد والناسي) لانه ضمان يعتمد وجوبه
 لانكلاف فاشبه غرامات الاموال (والمبتدئ والعائد سواء) لان الموجب لا يختلف (والجزاء عند
 أي حنيفة وأبي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع منه اذا كان

في برية فيقومه دوا عدل ثم هو مخير في العداة ان شاء اساع بها هديا رده ان بلغت هديا وان شاء
 اشترى بها طعاما وصديق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير وان شاء صام
 على ما ذكره وقال محمد والشافعي يجب في الصيد النظير فيما له نظير ففي الطير شاة وفي الصبيح شاة
 وفي الارنب هناق وفي البربع جفرة وفي النعامة دنة وفي حمار الوحش قررة لقوله تعالى فجزا
 مثل ما قتل من النعم ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعموا والصعابة
 رضى الله عنهم اوجبوا النظير من حيث الخلقة والمطر في العامة والطير وحمار الوحش والارنب
 على ما بينا وقال عليه السلام الضبع صيد وفيه الشاة وما ليس له نظير عند محمد يجب فيه
 القيمة مثل اله صفور والحمام واشباههما واذا وجبت القيمة كان قوله كفوطهما والشافعي رحمه
 الله تعالى يوجب في الحمامة شاة ويشب المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يحب ويهدر
 ولا يحنيفه وآبي يوسف ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الخل عليه فعمل
 على المثل معنى لكونه معهودا في الشرع ككافي حقوق العباد او لكونه مراد بالاجماع اولها فيه
 من التعميم وفي ضده التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزا قيمة ما قتل من النعم الوحشي
 وامم النعم يطلق على الوحشي والاهلي كذا قاله ابو عبيدة ولا يصح في رجهما الله والمراد بما
 روى لتقديره دون ايجاب المعين ثم الخيار الى القائل في ان يجعله هديا او طعاما او صوما عند
 آبي حنيفة وآبي يوسف رحمه الله وقال محمد والشافعي رجهما الله الخيار الى الحكمين
 في ذلك فان حكما بالهدي يجب الطير على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة
 وآبي يوسف لهما ان التخيير شرع رفقا بمن عليه فيكون الخيار اليه كافي كفارة اليمين ولحمد
 والشافعي قوله تعالى يحكم به ذوو عدل منكم هديا الآية ذكر الهدى منصوبا لانه تخير لقوله
 يحكم به او مفعول لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون الخيار اليهما قلنا الكفارة
 سقطت على الجراء لاعلى الهدى بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك صيا ما مرفوع فلم
 يكن فيه دلالة اختيار الحكمين وانما يرجع اليهما في تقويم المتلف ثم الاختيار بعد ذلك الى
 من عليه (ويقومان في المكان الذي اصابه) لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع
 مر الايباع فيه الصيد يعتبر اقرب المواضع اليه مما يباع فيه ويشتري قالوا الواحد يكتفي بالمتنى
 اولى لانه احوط واحذر عن العلط كافي حقوق العباد وقبل يعتبر المتنى ههنا بالص (والهدى لا
 يدبح الا بكفة) لقوله تعالى هديا بائع الكعبة (ويجوز لاطعام في غيرها) خلافا للشافعي رحمه الله
 هو حنبره بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم ونحن نقول الهدى فريضة غير معقولة ويخص
 بمكان او رمان اما الصدقة فريضة معقولة في كل رمان ومكان (والصوم يحوز في غير مكة) لانه

قربه في كل مكان (فان دبح هدي بالكوفة احراه عن الطعام) معناه اذا تصدق النعم وديه وناه
 خيسمة الطعام لان الارافه لا تنوب عنه (وادا وقع لاختيار على الهدي بهدي ما يجوز به في
 الاصحية) لان مطلق اسم الهدي منصرف اليه وقال محمد والشافعي يجوز سفار النعم فيها لان
 لصحابه رضى الله عنهم اوجبوا عذافا وحفرة وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الصغار على
 وجهه الاطعام يعني تصدق راد وقع لاختيار على اطعام يقوم المنصب بالطعام عنده بالانه هو
 المضمون فتعبر قيمته (وادا اشترى باقيمة طعام تصدق على كل مسكين نصف صاع
 من بر أو صاع من تمر أو شعير ولا يجوز ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) لان الطعام
 المدكور يصرف في ما هو له ودي لشرع (وان اختار الصيام يقوم لمنزول طعاما ثم يصوم
 عن كل نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير يوما) لان تدير الصيام بالمقتول عبر يمكن اد
 لا قيمة للصيام فقد درناه بالطعام والتقدير على هذا لوجه معهودي الشرع كافي باب الفدية
 (فان وصل من الطعام أقل من نصف صاع وهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما
 كاملا) لان الصوم أقل من يوم غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم
 قدر الواجب أو يصوم يوما كاملا قلنا (ولو جرح صيدا أو نشف شعره أو قطع عضوا منه ضمن
 ما نقصه) اعتبار البعض بالكل كافي حقوق العباد (ولو تلف ريش طائر أو قطع قوائم صيد
 فخرج من حيز الامتناع وعليه قيمته كاملة) لانه فوت عليه الامن بتفويت آفة الامتناع فيخرج
 حزاء (ومن كسر بعض نعامه فعليه قيمته) وهذا مروى عن علي وابن عباس رضى الله عنهما
 ولانه أصل العبد وله عرصة ان يصير صيدا قبل منزلة الصيد احتياطا لما يفسد (فان خرج من
 البيض فرخ مبت عليه قيمته حيا) وهذا استعسان والقياس ان لا يعرم سوى البيضة لان حياة
 الفرخ عبر معلومة وجه الاستعسان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ طي والكسر قبل اوانه
 سبب لموته فبطل به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن طيرة فالقت جنبنا ميتا وماتت وعليه
 قيمتهما (وليس في قتل العرب والحدأة والذئب والحيبة والعقرب والفأرة والكلب العقور
 حزاء) لقوله عليه السلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأة والحيبة والعقرب
 والفأرة والكلب العقور وقال عليه السلام يقتل المحرم الفأرة والعرب والحدأة والعقرب والحيبة
 والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال ان
 الذئب في معناه والمراد بالعرب الذي يأكل الجيف ويحط لأنه يتدى بالادى اما العقور فغير مستثنى
 لانه لا يسمي غرابا ولا يتدى بالادى وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الكلب العقور وغير العقور
 والمستأنس والمتوحش منهما سواء لان المعتز في ذلك الخمس وكذا الفأرة الاهلية والوحشية

سواء الضب والبرقع أو ما من الخس المستنثة لاهما لا يمتد أن بالادى (وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شئ) لاهما ليست بصيد وليست بمتولدة من البدن ثم هي مؤذية بطباعها والمراد بالمثل السود أو الصفر التي تؤذى وما لا يؤذى لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجزاء عنه لاوى (ومن قتل قملة تصدق بمشاة) مثل كف من اطعام لانها متولدة من التفت الذي على البدن (وفي الجامع الصغير اطعم شيئا) وهذا يدل على أنه يجزئه أن يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الاباحة وان لم يكن مشيعا (ومن قتل جرادة تصدق بمشاة) لان الجرادة من صيد البرقان لصيدها لا يمكن أخذه الا بحيلة ويفصده الا حذرا (وتمرة حبر من جرادة) أقول عمر رضى الله عنه تمره خير من جرادة (ولا شئ عليه في ذبح السلحفاة) لانه من الطوام والحشرات فاشبه الحنافس والورعات ويمكن أخذه من غير حيلة وذكره الا يفصدها لاخذ فلم يكن صيدا (ومن حلب صيد الحرم فعليه قيمته) لان اللبن من أجزاء الصيد فاشبه كاه (ومن قتل ما يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء) الا ما استنثاه الشرع وهو ما عذرناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جيلات على الايداء فقد خلقت في القواسق المستنثة وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسمها لعمرة ولما أن السبع صيد توحيته وكونه مقصودا بالاحد ما جلداه أو ليصطاد به أو لدفع اذاه والقياس على القواسق ممنوع لما فيه من اطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا فالعرف أم لا (ولا يجاور بغيره شاة) وقال فر روجه الله يجب قيمته بالعمدة ما لم يمت اعتبارا بما أول اللحم ولما قرله عليه السلام الضبيع صيد وفيه شاة ولان اعتبار قيمته لما كان الانقاع بجلده لا لانه محارب مؤذوم من هذا الوجه لا يرد ادعى قيمة شاة طاهرا (واذا حال السبع على الحرم فقتله لا شئ عليه) وقال فر روجه الله يجب الجزاء اعتبارا بالحل الصائل وانما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قتل سباعا وأهدى كبشا وقال انما استداناه ولا لحرمة ممنوع عن التعرض لا عن دفع الاذى وطهرا كان مأذوما في دفع المنوهم من الاذى كالى القواسق فلان يكون مأذونا في دفع المتحقق منه أولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقه بخلاف الحل الصائل لانه لا اذن من صاحب الحق وهو العبد (وان اضطر الحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء) لان الاذن مفقود بالكفارة بالنص على ما تلوناه من قبل (ولا نأس للمعرم أن يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الاهلي) لان هذه الاشياء ليست بصيد لعدم لتوحش والمراد بالبط الذي يكون في المساكن والحياص لانه الوفاء بأصل الخلقة (ولو ذبح حماما مسرولا فعليه الجزاء) بخلاف المالك رحمه الله أنه ألوف من أس ولا يمنع مجناحه لبطه فهو حرمه ونحن نقول الحمام متوحش بأصل الخلقة ممنوع طيره وان كان بطي فهو لهوض

والاستئناس عارض فلم يخسر (وكذا اذا قتل حييا مستأنسا) لانه صيد في الاصل فلا يبطله
الاستئناس كالغير اذا اندلأ بأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم (واذا ذبح المحرم صيدا
فذيبحته ميتة لا يحل أكلها) وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانتقل
فعله اليه ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا يكون ذكاة كذبيحة الجوسي وهذا الان
لمشروع هو الذي قام مقام الميز بين الدم واللحم ليسير افي عدم بانه (فإن أكل المحرم
لذبح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة) رحمه الله (وقال ليس عليه جزاء ما أكل
وان أكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا) لهما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا
الاستعقار وصار كادأكله محرم غيره ولا يبي حنيفة ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا
وباعتبار انه محطور اسرامه لان اسرامه هو الذي أخرج الصيد عن الحلبة والذابغ عن الاهلية
في حق الذكاة فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة الى اسرامه بخلاف محرم آخر لان
تناوله ليس من محظورات اسرامه (ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اسطاده حلال وذبحه اذا
لم يدل لحم عليه ولا أمره بصيده) خلافا لما لك رحمه الله فيه اذا اسطاده لا يحل المحرم له قوله
عليه السلام لا بأس باكل المحرم لحم صيد ما لم يصبه أو يصاد له ولنا ما روى ان الصحابة رضي الله
عنهم ندأكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال عليه السلام لا بأس به واللام فيه ما روى لام تعليل
فيجعل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم أو معناه ان يصاد بامرهم ثم شرط عدم الدلالة وهذا
انصيص على ان الدلالة محرمة فالواقف به روايتان ووجه الحرمة حديث أبي قتادة رضي الله
عنه وقد ذكرناه (وفي صيد المحرم اذا ذبحه الحلال قيمته يتصدق بها على الفقراء) لان الصيد
استحقق الامن بسبب الحرم قال عليه السلام في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها (ولا
يجزئه الصوم) لانه عرامة وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لا ينبغي ان يوجب نفويت وصف
في المحل وهو الامن ولو اوجب على المحرم طريق الكفارة جراء على فعله لان الحرمة باعتبار
معنى فيه وهو اسرامه والصوم يصلح جزاء لافعال لانه ان لم يحل وقال رفر رحمه الله يجوز
لصوم اعتبارا بما اوجب على المحرم والفرق قد ذكرناه وهل يجوز الهدي فيه روايتان (ومن
دخل الحرم بصيد فله ان يرسله فيه اذا كان في يده) خلافا لما شافعي رحمه الله فانه يقول حق
الشرع لا يظهر في ملك العبد الحاجة العبد ولنا انه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض
لحرمة الحرم اذا صار هو من صيد الحرم فاستحقق الامن لما رويناه (فان باعه رد البيع فيه ان كان
قائما) لان البيع لم يجز لما فيه من التعرض لصيد ذلك حرام (وان كان فائنا فعليه الجزاء)
لانه تعرض للصيد بنفويت لامن الذي استحققه (وكذلك يبيع المحرم الصيد من محرم أو حلال)
لما قلنا (ومن أحرمت في بيته أو في قصص معه صيد وليس عليه ان يرسله) وقال الشافعي رحمه الله

يجب عليه ان يرسله لانه متعرض لصيد باعده في ملكه فصار كما اذا كان في يده ولنا ان الصحابة
 رضى الله عنهم كان يجرمون وفي بيوتهم صيود ودود وحملوا بنقل عنهم اوساها وادلت بحوت
 اعادة الفاشية وهي من احدى الحجج ولان لو يجب ترك التعرض وهو ليس بمتعرض من
 جهته لانه محفوظ بالبيت وانقص لانه غير انه في ملكه ولو ارسله في مقارة فهو على ملكه ولا
 معتبر ببقاء الملك وقيل اذا كان انقص في يده لم يملكه ارساله لكن على وجه لا يضيع قال (فان
 اصاب حلال صيده ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند أبي حنيفة) رحمه الله (وقالا
 لا يضمن) لان المرسل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وما على المحسنين من سبيل وله ان يملك
 الصيد بالاعتداء كما يحترمه ولا يبطل احترامه ما حرمه وقد اتلفه المرسل فيصونه بخلاف ما اذا
 اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه ولو اوجب عليه ترك التعرض وبمكنه ذلك بان يجلبه في بيته
 فاذا قطع يده عنه كان منه ديار طيره لا اختلاف في كسر المعارف (واد اصاب محرم صيدا فارسله
 من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق) لانه لم يملكه بالاخذ فان الصيد لم يبق محل للتملك في حق
 المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فصار كما اذا اشترى الحر (فان قتله محرم آخر
 في يده فعلى قتل واحد منهما جزاءه) لان الاخذ متعرض للصيد بارائه الامن والقائل مقرر
 لذلك والتقرير كالابتداء في حق النضامين كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا (و يرجع
 الاخذ على الماتل) وقال دفر رحمه الله لا يرجع لان لاخذ من اذ بصعه لا يرجع على غيره
 ولما ان الاخذ انما يصير سببا للاضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعلى الاخذ
 علة فيكون في معنى مباشرة علة علة في حال الضمان عليه (فان قطع شئ من الحرم او شجرة
 ابيت بمالوكه وهو مما لا يثبت فيه الناس فعليه قيمته الا فيما جف منه) لان حرمة ما ثبتت بسبب
 الحرم قال عليه السلام لا يجزئني حلاها ولا يعصدها ولا يكون صوم في هذه القيمة مدخل
 لان حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب لاحرام فكان من ضمان المحال على ما بينا ونصدق
 بقيمته على الفقراء واذا اداها ملكه كما في حقوق العباد وبكره يبعه بعد القطع لانه
 ملكه بسبب محظور شرعا فلو اطلق له في يده لطرق الناس ان يرسله لانه يجوز البيع مع
 الكراهية بخلاف الصيد والفرق ما ذكره والذي يثبت به الناس عادة عرفاء غير مستحق
 الا من بالاجماع ولان المحرم المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة
 الى غيره بالانبات وما لا يثبت عادة اذا ائنه اسان التحق بما يثبت عادة ولو ثبت نفسه في
 ملك رجل فعلى قاطعه قيمته لحرمة الحرم حقا للشرع وقيمة اخرى ضمانا لما لملكه كالصيد
 المملوك في الحرم وما جف من شعر الحرم لا ضمان فيه لانه ليس بتمام ولا يري حشيش

الحرم ولا يقطع الا الاذن (وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بالرعي فيه لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه متعدد ولنا ما روينا والقطع بالمنافر كقطع بالمناجيل ووجوب الحشيش من الحل ممكن فلا ضرورة بخلاف الاذن لانه استثناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيجوز قطعه ورعيه وبحلاف الكفاة لاهاليست من جهة النبات (وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المقر دما فعليه دمان دم طمعه ودم لعمرته) وقال الشافعي رحمه الله دم واحد بما على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقد مر من قبل قال (الا ان ينعجوا والميقاب غير محرم بالعمرة أو الطح قبله دم واحد) خلافا لدر رحمه الله لما ان المنعق عليه عند الميقاب احرام واحد وتأخير واجب واحد لا يجب الاجراء واحد (واذا اشترك بمحرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما اجراء كامل) لان كل واحد منهما بالشركة يصير جاييا بجانيه فوق الدلالة فينعددا لهما بعد الجناية (واذا اشترك في قتل صيد الحريم فعليهما اجراء واحد) لان الصمان يدل على المحل لاجراء عن الجناية فينعددا بانحداح المحل كرجلين قتل رجلان خطب علىهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة (واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل) لان بيعه حيا من الصيد نفوت لا من وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة (ومن أخرج طيية من الحرم فولدت أولاد اقامت هي وأولادها فعليه حراؤها) لان الصيد بعد الانحراج من الحرم في مستحق الا لا من شرعها وهذا واجب رده الى ما منه وهذه صفة شرعية تقسرى الى الولد (فان أدى جرائها ثم ولدت ليس عليه حراؤها لولد) لان اعداد الاحرام لم تنق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله أعلم بالصواب

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

(واذا أتى الكوفي - - تان بنى عامرا حرم عمرة فان رجس الى ذات عرق ولبي بطل عنه دم الوقت وان رجس اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرته فعليه دم) وهذا عند أبي حنيفة وقالان رجس اليه محرم فليس عليه شيء ابي أو لم يلب فله زفر رجه الله لا يقطع لبي أو لم يلب لان جنابته لم ترتفع بالعود وصار كما دأب من عرفات ثم عاد اليه بعد العروب ولنا انه تدارك المتروك في أوته وذلك قبل الشروع في الاعمال فيسقط لدم بخلاف الاقضية لانه لم يتدارك المستروك على ما مر غير ان التدارك عندهما بعوده محرم لانه أظهر حتى الميقاب كما اذا مر به محرم ما ساء كذا وعنده رحمه الله بعوده محرم ما لم يلب الا ان الغزيرة في الاحرام من دويرة أهله فاذا ترخص بالأنحير الى الميقاب وجب عليه قضاء حقه بأشياء التلبية

فكان املاقي عوده مليا وعلى هذا خلاف اذا احرم بحجة بعد المحاورة مكانه مرة في جميع
ما ذكرنا ولو عاد بعد ما ابتدأ بالطواف واستلم الحجر لا يقطع عنه لدم بالاخلاق ولو عاد اليه قبل
الاحرام بسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد الطح أو العمرة (فان دخل البستان
ل حاجته فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته لستان وهو صاحب المدخل سواء) لان البستان
غير واجب التعظيم فلا يلزمه ل احرام بقصده واذا دخله التحق بأهله والبستاني ان يدخل مكة
بغير احرام للمعاجة فكذلك لو المراد بقوله ووقته لستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد
مر من قبل فكذلك وقت الداخل للمعاق به (فان احراما من الحل ووقفا بعرفة لم يكن عليهما شيء)
يريد به البستاني والداخل فيه لاهما احراما من ميفاتهما (ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج
من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه أحزاه ذلك من دخوله مكة بغير احرام) وقال رفر
رحم الله لا يجوز به وهو القياس اعتبارا بما لزمه سبب السد فصار كما ذاقه نولنا انه
تلاقي المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه محرما بحجة
الاسلام في الابتداء بخلاف ما ذاقه نولنا سنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأدى الى الاحرام
مقصود كما في الاعتكاف المندور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني
(ومن جاوز الوقت فاحرم بعمره واحسد هاضم في ما وقصاها) لان الاحرام يقع لارما فصار كما
اذا افسد الطح (وليس عليه دم لترك الوقت) وعلى قياس قول زدر رحمة الله لا يقطع عنه وهو نظير
الاختلاف في فائت الطح اذا جاوز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام واحرم بالطح
ثم افسد حجته هو يعتبر بالمحاورة هذه بغيرها من المحطورات ولنا به بصير فاصيبا حق المبقات
بالاحرام منه في القصاص وهو يحكي الفائت ولا ينعلم به غيره من المحطورات ووضع الشرق (واد
خرج المكي يريد الطح فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة) لان وقته الحرم وقد
جاوزه بغير احرام فان عاد الى الحرم ولبي أولم يلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الآفاق
(والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم) لانه لما دخل
مكة وآتى بأفعال لعمرة سار بعمره لما كى واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فبهرمه لدم تأخير
عنه (فان رجع الى الحرم فأهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه) وهو على الخلاف الذي
تقدم في الآفاق

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

(قال أبو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي حمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالطح فانه يرفض الطح
وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يرفض العمرة أحب

يساوقضاؤها وعليه دم) لانه لا بد من رفض أحدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة أولى بالرفض لانها أدنى حالا وأقل أعمالا وأيسر قضاء لكونها غير مؤقتة وكذا اذا أحرم بالعمرة ثم بالطحيم لم يأت بشئ من أفعال العمرة لما قد سافان طاف للعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالطحيم رفض الطحيم لا بخلاف لان ذلك كثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك طاف للعمرة أقل من دئ عند أبي حنيفة فرجه الله وله ان أحرام العمرة قد نأ كذباً فاشئ من أعمالها وأحرام الطحيم لم يأت كذا ورفض غير المأ كذا أسير ولان في رفض للعمرة وطافه هذه ابطال العمل وفي رفض الطحيم امتناع عنه وعليه دم بالرفض أبهم ارضه لانه محلل قبل أوانه لعدم المصير فيه مسكان في معنى المحصر لان في رفض العمرة قضاءها لا غير وفي رفض الطحيم قضاءه وعمرة لانه في معنى فائت الطحيم (وان مضى عليهما جرأه) لانه أدى أفعاله كما ألزمهما غير انه مضى عنهما والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من أصلنا (وعليه دم لجمعه بينهما) لانه يمكن التفصيل في عمله لارتكاب المنهي عنه وهذا في حق المكي دم جبر وفي حق الأفاقي دم شكر (ومن أحرم بالطحيم ثم أحرم يوم النحر بحجة أخرى فان حلق في الأولى زمنه لاخرى ولا شئ عليه وان لم يحلق في الأولى لزمته لاخرى وعليه دم قصر أو لم يقصر عند أبي حنيفة) رجه الله (وقال ان لم يصبر ولا شئ عليه) لان الجمع بين أحرام الطحيم أو أحرام العمرة بدعه وذات حلق فهو وان كان سكا في الأحرام لأول وهو جنابة على لثاني لانه في غير أوانه ودمه الدم بالاجاع وان لم يحلق حتى جمع في العام لقابل فند آخر الحلق عن وقته في الأحرام الأول وذلك يوجب الدم عند أبي حنيفة فرجه الله وعندهما لا يلزمه شئ على ما ذكرنا قلها داسوى بين التقصير وعدمه عند شرط التقصير عندهما (ومن فرغ من عمرته الا التقصير فأحرم باخرى وعليه دم لا حرمه قبل الوقت) لانه جمع بين أحرام العمرة وهذا مكروه ويلزمه الدم وهو دم جبر وكفار (ومن أهل الطحيم ثم أحرم بعمرة لزماد) لان الجمع بينهما مشروع في حق الأفاقي والمستثناة فيه فبصير بذلك فربما لكانه خطأ لسنة فبصير مسيئاً (ولو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة وهو راض لعمرته) لانه صدر عنه أدؤها ادعى مدية على الطحيم غير مشروعة (فان توجه اليها لم يكن ردها حجة بنفس) رده كراه من قبل (فان طاف لجمع ثم أحرم بعمرة قضى عليه الزمان وعليه دم بجمعه بينهما) لان الجمع بينهما مشروع على ما مضى فصح الأحرام هما والمراد به لطوف طواف لتحية وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شئ واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان ياتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الطحيم فلهذا الوضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه ان أفعال العمرة على أفعال الطحيم من وجبه

(وبستحسان يرفض عمرته) لان احرم الطح قد تنا كدشي من اعماله بخلاف ما دالم يطع
 للحج (وادا رفض عمرته بفضها) لصحة الشروع فيها (وعليه دم) لرفضها (ومن أهل بعمة
 في يوم النحر أو في أيام التشريق لرمته) لما قلنا (وبرفضها) أي يلزمه الرفض لا قد أدى ركن
 الطح فيصير بابا أفعال لعمره على أفعال الطح من قل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الأيام
 أيضا على ما ندكر فلهذا يلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها (وعمره مكاتها) لما بنا (فان
 مضى عليها اجراءه) لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشعولا في هذه الأيام باداءه فيه
 أعمال الطح فيجب تحليص الوقت له تنظيها (وعليه دم لجمعه بينهما) انما في الاحرام أوقى الاعمال
 الباقية قالوا وهذا دم كفارة أيضا وقبل ادخاله للحج ثم احرم لبرفضها على ظاهر ما ذكر في
 الاصل وقبل برفضها احتراز عن النهي قال لعقبة أو حعفر ومشايعا على هذا (فان فاته الطح
 ثم احرم بعمره أو بحجة فاته برفضها) لان فاته الطح تحلل بأفعال العمرة من غير ان يقلب
 احرامه احرام العمرة على ما بان في باب لغوات ان شاء الله فيصير جامعا بين العمرتين من حيث
 الأفعال وعليه ان يرفضها كالأحرار عمرتين وان احرم بحجة يصير جامعا بين الحجتين احراما
 وعليه ان يرفضها كالأحرار بحجتين وعليه فصارها لصحة الشروع فيها اودم لرفضها التحال
 قبل أو انه

(باب الاحصار)

(واذا احصر الحرم بعد أو أصابه مرض فعه من المضى حار له التحلل) وقال الشافعي رحمه الله
 لا يكون الاحصار الا بالعدو لان المعلن بالهدى شرع في حق لمحصرا لخصه بل النجاة
 وبالا حلال بجزء من العدو لا من المرض ولان آية الاحصار وردت في لاحصار المرض
 اجماع أهل السنة فاهم قالوا الاحصار المرض والمحصر بالعدو والتحلل قبل أو انه لدفع الحرج
 الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض أعظم (وادا جاره تحلل
 يقال له ابعت شاة) نبيح في الحرم وواحد من تبعه يوم بعته يدع به ثم تحلل (وتبع يبعث الى
 الحرم لان دم الاحصار قرنة والاراقه لم تعرف قرنة لاني رمان أو مكان على ما مر ولا يقع قرنة
 دونه ولا يقع به المعلن وليه لاثارة قوله على ولا تحلف وارؤسكم حتى يبلغ الهدى شاة فان الهدى
 سم لما يهدى الى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يوفت به لانه شرع رخصه ولو فته يبطل
 التخفيف قلنا لمراعى أصل التخفيف لاهابته وتحور اشارة لان لمصروص عليه الهدى والشاة
 ادناه وتجزيه البقرة والبدنة أو سبعهما كأي الصعايا وليس المراد بعدا كراحت لشارة عينها لان
 ذلك قد يتعذر بل به ان يبعث بالقيمة حتى تشتري الشاة هانك وارجع عنه وقوله ثم تحلل شارة الى
 نه ليس عليه الحلق أو التقصير وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف عليه ذنب

وقولهم فعل لا شيء عليه لانه عليه السلام خلق عام الحديبية وكان محصرهم او مر بمحاصره رضى
 الله عنهم بذلك ولهما ان الحلق نما عرف قرية من يباع على افعال الحج فلا يكون نكاحا قبلها
 وفعل النبي عليه السلام واصحابه ليعرف استحكام عزيمتهم على الاصراف قال (وان كان قارنا
 معتمدين) لاحتياجه الى التحلل من احرامين (فان عتيم يدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى
 في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما) لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة (ولا يجوز
 دفع دم الاحصار الا في الحرم ويجوز دفعه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز
 دفعه قبل محصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء) اعتبارا من يدي المتعة
 والقران وربما جترأته بالخلق اذ كل واحد منهما محلل ولا في حنيفة رحمه الله انه دم كفارة
 حتى لا يجوز الا اقل منه ويختص بالمكان دون لزمان كاثار دعاء الكفار بخلاف دم المتعة
 والقران لانه دم نسل وبخلاف الحلق لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به
 قال (والمحصر بالحج اذا تحلل وعليه حجة وعمرة) هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله
 عنهم ولان الحجة يجب قصاؤها اصحها اشروع فيها وامر قلما به في معنى فائت الحج (وعلى
 المحصر بالعمرة القضاء) والاحصار عنها يتحقق عند اوقاف حديث رحمه الله لا يتحقق لان لا
 توفت ولنا ان النبي عليه السلام واصحابه رضى الله عنهم احصروا بالحديبية وكانوا اعمارا ولان
 شرع التحلل لدفع المخرج وهذا موجود في احرام العمرة واد اتحقق في الاحصار فعليه القضاء
 اذا تحلل كما في الحج (وعلى القارن حج وعمرة) اما الحج واحداهما لم يأتنا وما لثانية فلا به
 خرج منها بعد محصة الشروع فيها (فان عت القارن هديا وادهم ان يذبحوه في يوم عييه ثم
 رال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يذبحه ان يتوجه به بل يصبر حتى يتحلل بنحر
 هدي) لقوات المقصود من التوجه وهو اداء الادعال وان توجه ليتحلل بافعال العمرة له ذلك
 لانه فائت الحج (وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه) لوال العجز قبل حصول المقصود
 بالخلف (واذا ادرك هديه صنع به ماشاء) لانه ملكه وقد كان عييه لمقصود استعنى عنه (وان كان
 يدرك هدي دون الحج يتحلل) لعجزه عن الاصل (وان كان يدرك الحج دون الهدي جاز به
 التحلل) استعانا بهذا التفسير لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاحصار
 عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وانما يستقيم على قول أبي حنيفة رحمه
 الله في المحصر العمرة يستقيم بالاتفاق لعدم توقيت الدم بيوم النحر ووجه القياس وهو قول رفر
 رحمه الله انه قدر على الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدي ووجه
 الاستعانة بالواو الزمناه توجه اضع منه لان المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل

معصوده وحرمه المال كحرمه النفس وهما الخياران شاء صبر في ذلك المكان أو في غيره ليدفع عنه فينتحل وان شاء توجه ليؤدي التذلل الذي التزمه بالأحرام وهو أفضل لانه أقرب إلى الوفاء بما وعد (ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا) لوقوع الأمن عن القوات (ومن احصر مكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف وهو محصر) لانه تعذر عليه الاتمام فصار كما إذا احصر في الحبل (وان قدر على احدهم فليس محصر) اما على الطواف فلان فائت الحرج يتحلل به ولدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما يبيننا وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله والصحيح ما علمت من التفصيل

(باب القوات)

(ومن احرم بالحج وفاته لوقوف بعرفة حتى طلع فجر من يوم النحر فقد فاته الحج) لما ذكرنا ان وقت الوقوف بعرفة (وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل وينقض الحج من قابل ولادم عليه) لتوابعه عليه السلام من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليس يحل به مرة وعليه الحج من قابل والعمرة ليست الا الطواف والسعي ولان الاحرام بعد ما انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه لا بإدائه احد الا يكسر كافي الاحرام الملبهم وههنا عجز عن الحج فتعفى عليه العمرة ولادم عليه لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمرارة لدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما (والعمرة لا تقرب وهي جائزة في جميع السنة لاجلها أيام يكره فيها فعلها وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تكرر العمرة في هذه الايام الحجة ولان هذه الايام أيام الحج فكانت متعينة له وعن أبي يوسف رحمه الله انها لا تكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله ولا طهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا الوادع في هذه الايام صح ريبي محرم ما فيها لان الكراهة لغيرها وهو تعظيم أمر الحج وتحليص وقته له فيصح اشروع (والعمرة سنة) وقال الشافعي رحمه الله فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفر بجه الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة والعمرة تطوع ولاها غير موقفة بوقت ولا أدى بنية غيرها كافي فائت الحج وهذه أمانة القلبية وتأويل ما رواه انها مقدرة بأعمال كالحج اذ لا تثبت القرينة مع التعارض في الآثار قال (وهي الطواف والسعي) وقد ذكرناه في باب التمتع والله أعلم بالصواب

(باب الحج عن الغير)

لا صل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمره لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها عند أهل السنة والجماعة لما روى عن النبي عليه السلام انه سعى بكاتبين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته ممن أقرب بوحدة الله تعالى وشهد له بالبلع جعل تصعبه أحدي الشائين

لأمته والعبادات انواع مالبة بمحضه كالزكاة وبديهة محضه كالصلاة ومراكبة منهما كالطبخ
 والنياحة تجري في النوع الاول في حالي لا خيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولا
 تجري في النوع الثاني بحال لان المقصود هو غاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث
 عند العجز للمعنى الثاني وهو الماشقة من غير المال ولا تجري عند القدرة لعدم انقاب النفس
 والشرط العجز له ثم الى وقف الملوب لان طبع فرض العجز وفي الطبخ العجز تجاوزا لآبائه حالة
 القدرة لان باب الفعل أوسع ثم ظاهر لمذهب ان طبع يقع عن المجعوج عنه وبذلك تشهد الاخبار
 الواردة في باب كحديث الخنعة فانه عليه السلام قال فيه حجي عن أبيك واعتمرى وعن
 محمد بن حمره ان طبع يقع عن الطاج وللآخرة نواب الفقة لانه عبادة بديهة وعند العجز اقيم
 لافاق مقامه كالفدية في باب الصوم قال (ومن أمره رجلان أن يصح عن كل واحد منهما حجة
 فاهل بحجة عنهما دهي عن الطاج ويصمن الفقة) لان الطبع يقع عن الآخرة حتى لا يخرج
 الطاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما أمره ان يخص الطبع له من غير اشتراط ولا يمكن ايقاعه
 عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه رجوعه عن احدهما بعد ذلك بخلاف ما
 اذا صح عن آتية فان له ان يجعله عن أيهما اشاء لانه من غير يحمل نواب عمله لاحدهما أو لهما فيبقى
 على جاره عدو فوجه سبب التوبة وهما بفعل يحكم لا أمر وقد خالف أمرهما فيقع عنه (ويصمن
 الفقة ان يثق من ماله) لانه صرف نفقة لا مراى حج نفسه (وان اهم الاحرام بان نوى
 عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار محالفا) لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل
 لمضى ذلك ذلك عند أبي يوسف وهو القياس لانه ما ورد بالتعيين ولا بهما بخالفه فيقع عن
 نفسه بخلاف ما ذكره بعض حجة أو عمرة حيث كان له ان يعين ماشاء لان المذموم هناك مجهول وهما
 مجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام شرع وسبيله الى الفعل لا مقصودا بنفقه
 والمجهول يصلح وسبيله واسطة التعيين فاكتفى به شرطا بخلاف ما أدى الفعل على الإيهام لان
 المؤدى لا يعنمل التعيين ودارمخالف قال (فان أمره غيره ان يقرن عنه فإلزم على من احرم) لانه
 وجب شكر المواقفة لله تعالى من الجمع بين النسكين والمأمور هو المختص به هذه النعمة لان
 حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة تشهد بصحة المروى عن محمد بن حمره ان طبع يقع عن المأمور
 (وكذا ان مره واحد بان يجمع عنه ولا تخبران بعتمر عنه واذا ناله القرآن فإلزم عليه) لما قلنا
 (ودم الا حصار على الآخرة) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد (وقال أبو يوسف على الطاج) لانه وجب
 بتحلل دفعا للضرر امتداد لاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولهما أن الآخرة هو

لدى دخله في هذه العهدة فعليه خلاصه (فان كان يحج عن ميت فاحصره فالدنم في مال الميت
عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قبل هو من ثلث مال الميت لانه صلة كالزكاة وبها
وقبل من جميع المال لانه وجب حقا للمأمر فصار ديننا (ودم الجناح على الحاج) لانه دم جناية
وهو الخافى عن اختيار (ويضمن الفقة) معناه اذا جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه لان
اصحح هو المأمور به بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن الفقة لانه ما فاته باختياره اما اذا
جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن الفقة لمصوود الا حرم وعليه الدم في ماله
لما بناو كذلك سائر دماء الكفار اب على الحاج لما قلنا (ومن أوصى بان يحج عنه فاحصره
رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرقت نفقته وقد اتفق المصنف يحج عن الميت من ماله ثلث ما
بقى) وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله (وقال ابو حنيفة عنه من حيث مات الاول) فالكلام ههنا في اعتبار
الثلث وفي مكان الحج اما الاول فالمدكور قول ابي حنيفة رحمه الله اما عند محمد يحج عنه بما بقي
من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا طلت الوصية اعتبارا بتعيين الموصى اذا تعين الوصى
كتعيينه وعند ابي يوسف رحمه الله يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل لبقاء الوصية
ولا في حنيفة ان قسمة الوصى وعمره المال لا يصح لابل التسليم الى الوجه لدى سماه الموصى لانه
لا خصم له ليقبض ولم يوجد التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الاقرار والعزل ويصح
بثالث ما بقي واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان لقدر الموجود من السفر
قد بطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله لامن ثلاث الحديث
وتنفيد الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه قولهما وهو
لا استحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الا به
وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة وادام يبطل سفره
اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج سفره وينسب على ذلك المأمور
بالحج قال (ومن أهل بحجة عن أبيه يحزنه أن يحج عنه عن أحدهما) لان من حج عن غيره غير
ذنه فاعلم يحج له ثوب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلعنت بينه قبل ادائه وصح حج عنه ثوابه لاحدهما
عدا لاداء بخلاف المأمور على ما قررنا من قبل والله اعلم بالصواب

باب الهدى

(الهدى أداء شاة) لما روى انه عليه السلام سئل عن الهدى فقال دناه شاة قال او هو من
ثلاثة أنواع الابل والبقر والعم) لانه عليه السلام لما جعل الشاة دنى فلا بد ان يكون له اعلى وهو
البقر والحزور ولان الهدى ما هدى الى الحرم ليقرب به فيه والاصناف الثلاثة سواء في هذا

معنى (ولا يجوز في الهدايا لا ما جازى الصغار) لانه وربه تعلقت باراقه لدم كالا ضحية
 فينخصصان بعمل واحد (والشاة جابرة في كل شيء لاي موضعين من طواف طواف الزيارة جنباً
 ومن جامع بعد الوقوف عرفه وانه لا يجوز بهما الا بدنه) وقد بينا المعنى فيما سبق (ويجوز الاكل
 من هدى التطوع والمنفعة والقران) لانه دم سن فيحوز لاكل منها بعزله لا ضحية وقد صح ان
 لبي عليه السلام اكل من لحم هديه وحساء من المرققة (ويستحب له ان يأكل منها) لما روينا وكذا
 يستحب ان يتصدق على لوجه الذي عرف في الضحايا (ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا) لانها
 دماء كفارات وقد صح ان لبي عليه السلام لما احصر بالحديبية وبعث الهدايا على يدي ناجية
 لاسلمى قال به لا تأكل فتورفتت منها شيئاً (ولا يجوز ذبح هدى التطوع والمنفعة والقران الا في
 يوم النحر) قال العبد ضعيف (وفي الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبح يوم النحر
 افضل وهدى اصح) لان القرية في التطوعات باعتبار انهم اهداها وذلك يستحق قبله الى
 الحرم (فاد وجددت جرد بكها في غير يوم النحر وفي يوم النحر افضل) لان معنى القرية في اراقة
 لدم فيها اطهر اما دم المنفعة والقران فلنقله تعالى فكروا منها واطعموا البائس الفقير ثم ابقضوا
 فنههم وقضاء التفت بخص يوم النحر ولا دم سن فيخصص يوم النحر كالا ضحية (ويجوز
 ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء) وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لاي يوم النحر اعتبار ابدن
 المنفعة والقران قال كل واحد دم جبر عنده وان هذه دماء كفارات فلا تختص يوم النحر لانها
 لما وحيث لم ير الفصل كان التعبد لى بها ولي لارتفاع الفصلان به من غير تأخير بخلاف دم
 المنفعة والقران لانه دم سن قال (ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم) لقوله تعالى في جزاء الصيد
 هدايا باع للكعبة فصارت اطلاق كل دم هو كفارة ولان الهى اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم
 هل عليه السلام مى كاهما معروفاً فحاج مكة كاهما معروفاً (ويجوز ان يتصدق بها على مساكين
 لحرم وعبرهم) خلافاً لشافعي رحمه الله لان الصدقة قربة معقوبة والصدقة على كل فقير قربة
 قال (ولا يجب التعريف بالهدايا) لان الهى ينسب عن النقل الى مكان لينتقرب باراقه دمه فيه
 لا عن التعريف ولا يجب ان يعرف من رى المنفعة فحسب (لانه يتوقت يوم النحر فحسب ان لا
 يعلم من يمسكه يحتاج الى ان يعرف به ولا دم سن يكون مبناه على التشهير بخلاف دماء
 الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا وسببها الجارية فيلقى بها اسن قال
 (والا فضل في بدن النحر وفي البقر والغنم الذبح) لقوله تعالى فصل لربنا نحر قيل في تأويله
 لجزور وقال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وذبحناه ذبح عظيم والذبح ما أعد للذبح
 وقد صح ان النبي عليه السلام نحر الابل وذبح البقر والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قياماً

أو أضجدها أو أي ذلك فعل فهو حسن والافضل أن يسحرها قياما لما روى به عليه السلام بحر
 طدا باقيا ما وصحاه رضى الله عنهم كانوا يسحرونها قياما معقولة اليد اليسرى (ولا يدسح البقر
 والعنم قياما) لأن في حالة الاضطجاع الممدوح بين فيكون مذسح أسروا الذسح هو السنة فيهما
 (والاولى أن يتولى ذبحها نفسه إذا كان يحسن ذلك) لما روى أن النبي عليه السلام ساق مائه
 بدنة في حجة الوداع فذبحها بنفسه وولى الباقي عليا رضى الله عنه ولأنه قرىة والتولى
 في القرىات أولى لمناقبه من زيادة الخشوع لأن الإنسان قد لا يهتدى لذات ولا يحسنه وجورنا
 تولى نفسه غيره قال (وإن صدق بخلافها وطعامها ولا يعطى حرة لحرارها) انتهى عليه السلام
 على رضى الله عنه تصدق بخلافها وطعامها ولا يعطى حرة لحرارها (ومن ساق بدنة فاسطر
 اليد كويها ركبها وإن استغنى عن ذلك لم يركبها) لأنه دخلها حلاصة لله تعالى فلا يبيع أن يصر
 شيئا من عيشها أو منافعها إلى نفسه إلى أن يبيع محله لأن يحتاج إلى ركوها لما روى به عليه
 السلام رأى رجلا يوق بدنة فقال اركبها ولا تأو بدها فإنه كان عاخر محتاجا ولوركبها
 فاستقص بركو به فعلية ضمان ما قص من ذلك (ون كان طائبا لم يحملها) لأن لابس متولد منها فلا
 يصرقه إلى حاجة نفسه (ويضع صرعا بالماء البارد حتى ينقطع لبن) ولكن هذا إذا كان قريبا
 من وقت لدبح فإن كان بعيدا منه يحلبها ويصدق لبسها كيلا يصر ذنت بها وإن صرفه إلى
 حاجة نفسه تصدق بعنقه أو بقيمته لأنه مضمون عليه (ومن ساق هذا يعطى فان كان تطوعا
 فليس عليه غيره) لأن القرية تملقت بهذا المحل وقد فات (ون كان عن واجب فعليه أن يقيم
 غيره مقامه) لأن الواجب باق في دمه (ون أصابه عيب كبير يميم غيره مقامه) لأن المعيب بعينه
 لا يتأدى به الواجب فلا بد من غيره (وضم المعيب ماشاء) لأنه اتفق سائر أملاكه (وإذا عطي
 لبدة في الطريق فإن كان تطوعا عجزها وصبغ ملها بدمها وضربها نصفه سنامها ولا يأكل
 هو ولا غيره من الاعياء منها) بذلك أمر رسول الله عليه السلام فاجبة الاسلام على رضى الله عنه
 والمراد النعل فلا دنها وندنت أن يعلم الناس انه هدى بيا كل منه الفقراء دون الاعياء
 وهذا لأن لاذن بتناوله معلق شرط بلوعه محله فيسبى لا يحل قبل ذلك أصلا لأن التصديق
 على الفقراء أفضل من أن يتركه جوارسباع وفيه نوع تروى لتعرب هو مقصود (فإن
 كانت واجبه أقام غيرها مقامها وصنعها ماشاء) لأنه لم يبق صالحا ما عيبه وهو ملكه كما
 أملاكه (ويقلد هدى تطوع والمسعة والقران) لأنه دم ذات وى تعبد طهاره وشهيره
 ويلبى (ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الحيات) لأن سببها الجاية والسترالىق بها ودم
 الاحصار جابر ويلحق بجنسها ثم ذكر هدى ومراة لبسده لأنه لا يقلد الشاة عادة ولا يس

مسائل مستورة

عليه عدم فائدة تعليل دعوى ما تقدم والله أعلم

(أهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم السبت اجراهم) والقياس ان لا يجزئهم
 عيار اربع اذ وقفوا يوم ثروية وهد لانه عبادة تختص برمان ومكان فلا يقع عبادة دونهما
 وجه الاستحسان ان هذه شهادة قامت على النقي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها
 في حجمه والصلاح لا يدخل تحت الحكم فلا تنيل ولان فيه لوى عام لتعذر الاحتراز عنه والتدارك
 غير ممكن وفي الامر بالاعادة خرج بهن وجوب ان يكفي به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم
 ثروية لان اعداؤه يمكن في جملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفه ولان جوار المؤخر له نظير ولا
 كذلك جوار مقدم قالوا وينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس
 فاصرفوا لانه ليس فيها الا يتناع الفضة وكذا اذا شهدوا عبادة عرفه رؤبة الطلال ولا يمكنه
 لو قوف في بقية الليل مع الناس أو أكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة قال (ومن رمى في اليوم الثاني
 الجرة الوسطى والناشطة ولم يرم الاوى فان رمى لادى ثم لياقيد فحسن) لانه راعى الترتيب
 لمسنون (ولو رمى لادى وحدها أجراه) لانه تدارك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب وقال
 لنادى وجه انه لا يجزئ به ما لم يعد لكل لانه شمرع من ثباته فصار كما اذا سعى قبل الطواف أو بدأ
 بالمرورة قبل الصف اولان كل جرة قرعة مقصودة سفها فلا يتعلق الجوار بتقديم البعض على
 البعض بخلاف السعي لانه تابع لطواف لانه دونه والمرورة عرفت منتهى السعي بالخص فلا يتعلق
 به ليدنه قال (ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة)
 وفي الاصل خبره بين الركوب والمشى وهذا اشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القرعة
 صفة الكمال ودرمه بذلك اصفه كما اذا نذر لصوم متتابع او اعمال الطبع تنهى بطواف الزيارة
 ويمشى الى ان يطوفه ثم قبل بتدئ المشى من حين يحرم وقيل من بيته لان الطاهر انه هو المراد
 ولو ركب اراق دمالا له ادخل فصافيه قالوا انما يركب اذا بعدت المسافة وشق عليه المشى واذا
 قربت والرجل عن بعد المشى ولا شق عليه ينبغي ان لا يركب (ومن باع جارية مخرمة قد اذن
 لها مولاهن ذلك فلم يشترى بجلها او بجماعها) وقال رفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه
 ولا يمكن من نسخه كما د شترى جارية منكوجة ولما ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان
 للبائع بجلها فكذلك المشتري لا يكره ذلك للبائع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد
 في حق المشتري بخلاف الكاح لانه ما كان للبائع ان ينسخه اذا شرته باده فكذلك لا يكون ذلك
 للمشتري واذا كان له ان يجلها لا يمكن من ردها بالعيب عند او عند زفر يتمكن لانه ممنوع
 عن غشها (و) ذكر (في بعض النسخ او بجماعها) والاول يدل على انه يجلها بعبر الجماع قص

شعر أو فسلم طفرتم يجماع والثاني يدل على أنه يحللها بالمجامعة لأنه لا يجوز عن تقديم مس يقع به
لتحلل ولاولى أن يحللها غير المجامعة تعطيها الأمر الحج والله أعلم

كتاب النكاح

قال (النكاح ينقذ بالانجاب والقبول لفظين يعبر بهما عن الماصي) لأن الصبيعة وإن كانت
للأخبار وضعاً فقد جعلت للأنشاء شرعاً دعاً للعاحضة (وينقذ لفظين يعبر بهما عن
المصاصي وبالأثر عن المستقبل مثل أن يقول ر وحني فيقول ز وحك) لأن هذا تركيل
بالنكاح ولو اختلفت طرق النكاح على ما بينته أن شاء الله (وينقذ لفظ النكاح والترويع
والهبة والتعليق والصدقة) وقال الشافعي رحمه الله لا ينقذ إلا بلفظ النكاح والترويع لأن
تجليك ليس حقيقة فيه ولا يجارعه لأنه لا أنزوح للفقير والنكاح للضم ولا ضم ولا ازدواج
بين المالك والمملوك أصلاً ولما إن التملك سبب ملك المنفعة في محلها وسطه ملك الرقبة وهو
الثابت بالنكاح والسبيبة طريق المحار (وينقذ لفظ البيع) هو الصحيح لوجود طريق
المحار (ولا ينقذ لفظة الأجرة) في الصحيح لأنه ليس سبب ملك المنفعة (ولا لفظة) لأباحة
والاحلال (والإعارة) لما قلنا (ولا لفظة) لوصية لأنها توجب الملك مضافاً إلى ما بعد الموت
قال (ولا ينقذ نكاح المسلمين إلا بحضرة شاهدين حريين عاقلين بالعين مسلمين راضين أو رجل
واحد من عدول أو غير عدول أو محدودين في المدف) قال رضي الله عنه علم أن الشهادة
شروط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا نكاح إلا بشهود وهو حجة على ما تدرجه الله في
شروط الاعلان دون الشهادة ولا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية
ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لأنه لا ولاية بدوهم ما ولا بد من اعتبار الإسلام في أكمه
المسلمين لأنه لا شهادة للكافر على المسلم ولا يشترط وصف الكورة حتى ينقذ بحضور رجل
واحد من اثنين وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وستعرف في الشهادات أن شاء الله ولا تشترط العدالة
حتى ينقذ بحضوره لفاسقين عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لأن الشهادة من باب الكرامة
والفاسق من أهل الأهانة ولما أنه من أهل لولاية ويكون من أهل الشهادة وهذا
لأنه لما لم يحرم لولاية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره لأنه من جنسه ولا يصلاح مطلقاً
ويصلح مطلقاً وكذا شاهد أو المحدود في المدف من أهل لولاية فيكون من أهل الشهادة محملاً
وأما لفات عمرة الأدب الهوى لمريمته فلا يباي غوايه كفي شهادة العجيان وأبي العاقدين
قال (وإن تزوج مسلم ذميمة بشهادة ذميين جار) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
ورق لا يجوز) لأن السماع في النكاح شهادة ولا شهادة للكافر على المسلم فكانهما مسلمين معاً

كلام لمسلم وأهله من الشهادة بشرط في السكاح على اعتبار اثبات ذلك لوروده على محل
 ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر أو الشهادة بشرط في لزوم المال وهما شاهدان عليها
 بخلاف ما دالمسعى كلام الزوج لأن العبد ينفذ كلامهما والشهادة بشرط على العقد
 (ومن أمر رجلا بأن يزوج ابنته الصغيرة مروءة والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواء هما
 جارا النكاح) لأن الاب يجعل مباشر للعقد لاتحاد المحاسن فيكون الوكيل سقيرا ومعبرا فيبقى
 للزوج شاهدا (وان كان لاب غائبا لم يجز) لأن المحاسن مختلف فلا يمكن أن يحول الاب مباشرة
 وعلى هذا داروج الاب اسنه لبالحة بمحض شاهد واحد ان كانت حاضرة جارا وان كانت غائبة
 لا يجوز

فصل في بيان محرمات الزواج (لا يحل للرجل أن يزوج بأمه ولا بجدته من قبل الرجال
 والنساء) لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وأخواتكم وأخواتكم
 وثنت حرمتهم لا جناح قال (ولا بنته) لما لوها (ولا بنت ولده وان سفلت) لا اجماع
 (ولا ابنته ولا بنات أخته ولا بنات أخيه ولا عنته ولا بخته) لأن حرمتهم منصوص
 عليها في هذه الآية وتدخل فيها لغات المنقرقات والحالات المنقرقات وبنات الاخوة
 المنقرقين لأن جهة الاسم عامة قال (ولا بأم امرأته التي دخل بها أولم يدخل) لقوله تعالى
 وأمهات نسائكم من عبر قبلكم لدخول (ولا بنات امرأته التي دخل بها) لتبوت قبلكم لدخول
 بالنسب (سواء كانت في حجره أو في حجر غيره) لأن ذكر الحجر يخرج مخرج العادة لا يخرج
 لشرط وطء اكتفى في موضع الاحلال بنق الدخول قال (ولا بامرأة أبيه وأجداده) لقوله
 تعالى ولا يكرهوا ما نسكح آباؤكم من النساء (ولا بامرأة ابنه وبنى أولاده) لقوله تعالى وحلال
 بينكم الذين من أصلانكم وذكري الأصل لا سقط اعتبار النسي لا للاحلال بليلة لابن
 من الرضاغة (ولا بأمه من الرضاغة ولا بخته من الرضاغة) لقوله تعالى وأمهاتكم اللائي
 أرضعنكم وأخواتكم من الرضاغة ولقوله عليه السلام يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب
 (ولا يجمع بين اثنين نسكا حولا ولا ذلك بين وطأ) لقوله تعالى وان نجمه ما بين الاثنين ولقوله
 عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع من مائة في رحم اثنين (فان تزوج
 אחת أمه له فوطئها صح النكاح) لصدوره من أهله صفا في محبة (و) اذا جاز (لا يبطأ الأمة
 وان كان لم يبطأ المذكورة) لأن المذكورة موطوءة كما ولا يبطأ المنكوحة المجمع لا اذا حرم
 لموطوءة على نفسه بسبب من الأسباب فحينئذ يبطأ المنكوحة لعدم الجمع وطأ ويطأ
 لمنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة لعدم الجمع وطأ اذا المرقوفة ليست موطوءة حكما (فان تزوج

اخبرني عقدتين ولا يدري انهما او فرق بينهما (لان نكاح احدهما باطل يفتق
 ولا وجه الى التعديل لعدم الاولوية ولا الى التقييد مع لتجهيل لعدم الفائدة او لضرر رقتعين
 التفريق (وطما نصف المهر) لانه وجب الاولى منهما واعدمت الاولوية للجهل بالاولوية
 فيصرف اليها وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما بالاولى او الاصطلاح بلهالة المستعفة
 (ولا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها أو ابنتها أو أختها) لقوله عليه السلام لا تنكح
 المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على ابنتها ولا على أختها وهذا مشهور بحوز الرابطة
 على الكتاب مثله (ولا يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يحرك له ان يتزوج الاخرى)
 لان الجمع بينهما يقضي الى القطعية والقراءة المحرمة نكاح محرمة للقطع ولو كانت المحرمة
 بينهما بسبب الرضاع يحرم لما روينا من قبل (ولا بأس بان يجمع بين امرأتين بنت روج كان لها من
 قبل) لانه لا قراءة بينهما ولا رضاع وقال رفرا لا يجوز لان ابنته لزوج لو قدرتها ذكر الا يجوز له
 لزوج امرأته أية قلنا امرأة لا بد لو صورتها ذكر اجار له الزوج مده والشرط ان يصور ذلك
 من كل جانب قال (ومن زنا امرأة حرمت عليه أمها وابنتها) وقال الشافعي الرنا لا يوجب حرمة
 لمصاهرة لانها نعمة فلان قال بالخطور ولما ان الوطء سبب الجزية واسطة الولد حتى يضاف
 الى كل واحد منهما كالأخت فيصير اصولا وفروعها كأصوله وفروعه وكذا على العكس والاستمتاع
 بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي الموطوءة والوطء محرم من حيث نه سبب الولد لا من
 حيث انه زنا (ومن مسه امرأة شهوة حرمت عليه أمها وابنتها) وقال الشافعي لا تحرم وعلى
 هذا الخلاف مسه امرأة شهوة ونظره الى فرجها وطرها الى ذكره عن شهوة له ان المس والطر
 يسافى معنى الدخول ولهذا لا يتعلق بها افساد الحرام والاحرام ووجوب الاعتدال فلا يلحقان
 به ولنا ان المس والنظر سبب اداع الى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط ثم ان المس شهوة
 ان منتشر الا كالأخت اذا نشأوا هو الصحيح والمعتبر البطر الى الفرج الدخول ولا يستحق ذلك
 الا عند اتكافهما ولو مس فأنزل فقد قيل انه وجب الحرمة والصحيح انه لا يوجب الا بالانزال
 تبين انه غير مفض الى الوطء وعلى هذا بيان المرأة في الدر (واذا طلق امرأته طلاقا نائسا
 أو رجعا لم يجز له ان يتزوج بائنا حتى تنقض عدها) وقال الشافعي رحمه الله ان كانت العدة
 عن طلاق نائس أو ثلاث جوز لا تقطع النكاح الكتابية عمالا للقاطع وطذا لو وطئها مع العلم
 بالحرمة يجب الحد ولنا ان نكاح الاولى قائم ابقاء احكامه كالشفقة والمسمع والفراش والقاطع تأخر
 عمله وطذا ان القيد والحد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود ويجب لان

المالك قدر في حق الحلال فيحقق الزنا ولم يرتفع في حق ما ذكرنا فيصير جامعا (ولا يتزوج المولى
أمنه ولا المرأة عبدها) لأن السكاح ما شرع الا مشرا ثمرة مشتركة بين المشترا كعبد
والمالوكية تاتي المالكية فيمنع وقوع ثمرة على الشركة (ويجوز تزوج الكتابات) لقوله
تعالى ومحصنات من الذين أوتوا الكتاب أى لعقائهم ولا فرق بين الكتابية الحرة والامة على
ما تبين من حديث شاء الله (ولا يجوز تزوج محوسبات) لقوله عليه السلام سنوا بهم سنة أهل
الكتاب غير ما كفى فسادهم ولا آكل ديارهم قال (ولا لوثنيات) لقوله تعالى ولا تنكحوا
المشركت حتى يؤمن (ويجوز تزوج الصائبات ان كانوا ذميين بنى ويقرن بكتاب) لانهم
من أهل الكتاب (وان كانوا يهودون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناهجهم) لانهم
مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا
حل ذميتهم قال (ويجوز للمعمر والمحرمة ان يتزوجا في حالة الاحرام) وقال الشافعي رحمه الله
لا يجوز وتزوج لولي المحرم ولبنه على هذا الخلاف له قوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح
ولنا ما روى انه عليه السلام تزوج سبيمة وهو محرم وما رواه محمول على الوطء (ويجوز تزوج
الامة مسلمة كانت أو كتابية) وقال الشافعي لا يجوز للعمران تزوج بأمة كتابية لان جواز نكاح
الامة ضروري عنده لما فيه من تعريض الجرم على الرق وقد ادعت ان ضرورة بالمسلمة وطء
جعل طول الحرمة ما عاينه وعندنا الجوار مطلق لا إطلاق المشتضى وفيه امتناع عن تحصيل
الجرم الحر لا رفاقه وله ان لا يحصل لاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف (ولا يتزوج أمة على
حره) لقوله عليه السلام لا ينكح لامة على الحرمة وهو باطلا حجة على الشافعي في تجويزه ذلك
للعبد وعلى ما تبين تجويزه ذلك رضا الحره ولان للرق اثر في تصنيف العمة على ما قررته في
كتاب الطلاق ان شاء الله فيثبت له حل المحلقة في حالة الافراد دون حالة الانصمام (ويجوز تزوج
الحره عليها) لقوله عليه السلام وتنكح الحره على الامة ولا يها من المحلات في جميع الحالات اد
لانصاف في حدها (ان تزوج أمة على حره في عدة من طلاق بان أو ثلاث لم يحر عند أبي حنيفة
رحمه الله ويجوز عندهما) لان هذا ليس تزوج عليها وهو المحرم وطء الوطء لا يتزوج عليها
لم يثبت هذا ولا يحنيفة رحمه الله ان نكاح الحره باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع
احتياطاً بخلاف اليمين لان المقصود ان لا يدخل غير هاتين قسمها (والعمران يتزوج أربعاً من
الحرائر والامة وليس له ان يتزوج أكثر من ذلك) لقوله تعالى فاستكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع والتحصيص على العدد يمنع لزيادة عليه وقال الشافعي رحمه الله لا يتزوج
الامة واحدة لانه ضروري عنده والحجة عليه ما نلوا د لامة لمسكوحة بنسبها اسم النساء

كافي لظهار (ولا يجوز بعد ان يتزوج أكثر من اثنين) وقال مالك يجوز لانه في حق النكاح
مثلة الحر عند من حتى ملكه بعد اذن المولى ولما ان الرق منصف في تروج لعبد اثنين والحر
أربعاً لظهار الشرف الحرية فان طلق الحر احدى الاربع طلاقاً لم يجر له ان يتزوج رابعة
حتى تنقضي عدتها) وفيه خلاف لشافعي وهو طبرسكاح لا حنف في عدة لا حنف في (ون تزوج
حبلى من زنا جارية النكاح ولا بطونها حتى تصع حملها) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
رحم الله النكاح فاسد (وان كان الحمل ثالث السب فالنكاح باطل بالاجماع) لا يبيح يوسف رحمه
الله ان الامتناع في الاصل لمرة الحمل وهذا الحمل محترم لانه لا جناحة منه ولهذا لم يجر اسقاطه
ولهما انهما من المحلات بالنص وحرمة الوطء كيباب في مائة ررع غيره والامتناع في ثلث
السب لم يلق صاحب الماء ولا حرمة للرفق (فان تزوج حامل من السبي فالنكاح فاسد) لانه ثلث
السب (وان تزوج أم ولده وهي حامل منه فالنكاح اطل) لانها فرش لمولاها حتى ثبت سب
ولدها منه من غير دعوة ولو صح لسكاح لمصل الجمع بين القراشير الا به غير متأكد حتى ينقضي
الولد بالنفي من غير ايمان فلا يعتبر ما لم ينصل له الحمل قال (ومن وطئ جارية ثم زوجها حار
النكاح) لانها ليست بفراش لمولاها فافها الوطء ولذا لا يثبت نسبه من غير دعوة لان عليه
ان يستبرأها صيانة لمائه (وإذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء) عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا أحب له ان يطأها قبل ان يستبرأها لانه احتمل الشغل
بماء المولى فوجب التبرؤ كافي الشراء وطمان الحكم بجوار النكاح أمارة الفراع فلا يؤمر
بالاستبراء لا استعجاباً ولا وجوباً بخلاف الشراء لانه يجوز مع الشغل (وكذا اذا رأى امرأة ترفق
فتر وجهاً حل له ان يطأها قبل ان يستبرأها عندهما وقال محمد لا أحب له ان يطأها ما لم يستبرأها)
والله عني ما ذكرنا (ونكاح المتعة باطل) وهو ان يقول لامرأة: تمتع بك كذا مدة بكذا من المال
وقال مالك هو جائز لانه كان مباعاً فيبيع في الى ان يطهر ما سخره قلبه بثلث النسخ باجماع الصعابة
رضي الله عنهم وان عباس رضي الله عنهما صح رجوعه الى قولهم فتقرر الاجماع (والنكاح
الموقت اطل) مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين الى عشرة أيام وقال زفر هو صحيح لانه لان
النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولانها في معنى المتعة والعبارة في العقود لا معاني ولا فرق بين ما
اذا طالت مدة التأقيت أو قصرت لان التأقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد (ومن تزوج امرأتين
في عقد واحد واحداهما لا يحل له سكاها صح نكاح التي يحل نكاحها وطل نكاح الاخرى)
لان المبطل في احدهما بخلاف ما اذا جاع بين حرو عبد في لبيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة

وقبول العقد في الحر شرط فيه ثم جميع المسمى التي يحل سكاها عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما يقسم على مهر مثلها وهي مثله الأصل (ومن ادعت عليه امرأته تزويجها
واقامت بيسة فجعلها القاصي امرأته ولم يكن تزويجها وسعها لمقام معه وان ندعه بحامعها)
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله وأولاه في قوله الآخر وهو قول
محمد رحمه الله لا يسهه ان يطأها وهو قول الشافعي رحمه الله لان القاصي اخطأ بالحجة اذ الشهود
كذبة فصار كما اذا طهرتهم عيباً أو كفار ولا يبي حنيفة ان الشهود صدقة عنده وهو بالحجة
لنعدو الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف الكفر والرق لان الوقوف عليهما متيسر او اذا اتى
القضاء على الحجة وأمكن تنفيذه باطناً بتقديم السكاح فقد قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك
لمرسلة لان في الاسباب نزاح فلا امكان والله أعلم

باب في الاولياء والاكفاء

(وينعقد لنكاح الحرة العاقلة لباقة برضاها وان لم يعقد عليها ولي نكرا كانت أو ثيباً عند
أبي حنيفة وأبي يوسف) رحمه الله (في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف) رحمه الله (انه لا ينعقد
للولى وعند محمد ينعقد موقوفاً) وقال مالك والشافعي رحمه الله لا ينعقد السكاح بعبارة النساء
أسلاً لان السكاح براد لمقاصد والتفويض اليهن محلها لان محمد رحمه الله يقول يرتفع الحلل
بإجارة لولى وجه الجوار وانها تصرف في خالص حقها وهي من أهله لكونها عاقلة بميرة ولهذا
كان لها التصرف في المال وأما حنبل الارواح وانما يطالب الولي بالتزويج كمالا تنسب الى الوقاحة
ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكف وغير الكف ولكن للولى الاعتراض في غير الكف وعن أبي
حنيفة وأبي يوسف انه لا يجوز في غير الكف لانه كم من واقع لا يرفع ويروي رجوع محمد الى
قولهما (ولا يجوز للولى اجباراً بكر البالعة على السكاح) خلافاً للشافعي رحمه الله الاعتبار
بالصغيرة وهذا لا يهاجها بامر السكاح لعدم التجزئة ولهذا يقبض الاب صدقها بغير أمرها ولنا
انها حرة مخاطبة فلا يكون لغير عليها ولاية لا جبار ولولاية على الصغيرة لقصور عقلها وقد كل
البلوغ دليل توجه الخطاب فصار كالاعلام وكان تصرف في المال وانما يملك الاب قبض الصداق
برضاها دلالة ولهذا لا يملك مع غيرها قال (فاذا استأذنها لولى فسكنت أو ضحكتم فهو اذن)
لقوله عليه السلام البكر تستأمر في نفسها فان سكنت فقد رضيت ولان جنبة الرضا فيه راجعة
لأنها تستعجب عن اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك أدل على الرضا من السكوت بخلاف ما اذا
نكت لا دليل السخط والكراهة وقبل اذا ضحكتم كالمتهزئة بما سمعت لا يكون رضا واذا نكت

الأصوات لم يكن ردًا قال (وان فعل هذا مهر لولي) يعني استأمر غير لولي (أو ولي غيره أولى منه لم
 يكن رضا حتى تنكح به) لأن هذا السكوت لقلة الالتفات إلى كلامه فلم يقع دلالة على الرضا ولو
 وقع فهو محتمل والاكتفاء بمثله للحاجة ولا حاجة في حق غير الأولياء بخلاف ما إذا كان المستأمر
 رسول الولي لأنه قائم مقامه ويعتبر في الاستئثار تسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة
 لتظهر رغبته فيه من رغبته عنه (ولا يشترط تسمية المهر) هو الصحيح لأن النكاح صحيح
 بدونه (ولو روجها قبلها المهر فسكنت فهو على ما ذكرنا) لأن وجه الدلالة في السكوت
 لا يختلف ثم المهر إن كان فضوليًا يشترط به العدد أو العدالة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافهما
 ولو كان رسولًا لا يشترط اجتماعه نظرًا (ولو استأذن لثيب فلا بد من رضاها بالقول) لقوله
 عليه السلام الثيب تشاور ولان النطق لا يعد عيبًا منها وقل الحياء بالممارسة فلا مانع من النطق
 في حقها (واذا رأت بكارتها وثية أو جبهة أو جراحة أو نعيس فهي في حكم البكار) لأنها
 بكر حقيقة لأن مصيبتها أول مصيبتها ومنه الباكورة والبكرة ولاها تنسحب لعدم الممارسة
 (ولو زنت بكارتها) بزنا فهي كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله (وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمه الله لا يكتفى بسكوتها لأنها ثيب حقيقة لأن مصيبتها عايد لها ومنه المتوبة والمثابة
 والتتويب ولا يبي حنيفة رحمه الله أن الناس عرفوها بكرًا فيعيونها بالاطق فيمنع عنه فيكتفى
 بسكوتها كبلان تعطى لعلها مصالحتها بخلاف ما إذا وطئت بشبهه أو كاح فاسد لأن الشرع
 أظهره حيث علق به أحكامًا الزنا فقد ادب إلى ستره حتى لو اشهر حالها لا يكتفى بسكوتها (وإذا
 قال الزوج أعتك الكاح فسكت وقالت رددت والقول قولها) وقال زفر رحمه الله أقول قوله لأن
 السكوت أصل والرد عارض فصار كالشرط له الخيار إذا ادعى الرد بعد مضي المدة وصح نقول
 أنه يدعى لزوم العقد وثالث البضع والمرأة تدفعه فكأنه ممكورة كالمودع إذا ادعى رد المودعة
 بخلاف مسألة الخيار لأن الروم قد ظهر غرض المدة (وان أقام الزوج اليئنة على سكونها ثبت
 النكاح) لأنه نورد عواها بالحجة وإن لم يكن له يئنة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله وهي
 مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة وستأتي في الدعوى إن شاء الله (ويحوز نكاح لصغير
 والصغيرة إذا روجها الولي بكر كانت لصغيرة أو ثيبًا لولي هو العصبه) ومثله رحمه الله بخلافها
 في غير الأب والشافعي رحمه الله في غير الأب والجدوى لثيب الصغيرة أيضًا وجه قول مالك أن
 لولاية على الحرية باعتبار الحاجة ولا حاجة لها لانعدام الشهرة لأن ولاية الأب ثبتت نصًا
 بخلاف القياس والجدليس في معناه فلا يلحق به قلنا لا بل هو موافق للقياس لأن النكاح

يتضمن المصالح ولا تنوفر إلا بين المسكافين عادة ولا يتفق السكف في كل زمان وإنما لا ينفق
 حالة الصعير أحراراً السكف وجه قول الشافعي رحمه الله أن الطر لا يتم بالتفويض إلى غير الأب
 والجد لقصور شفقته وبعد قرأته واهد لا يملك التصرف في المال مع أنه أدنى رتبة ولأن لا يملك
 التصرف في نفسه أعلى أولى ولما إن قرابة دعية إلى الطر كفي لأب والجد وما فيه من
 لقصور أضره في سلب ولاية إلا أن يحل في الصرف في المال فانه يتكررة لا يمكن تداول
 الخلل ولا تفيد لولاية الامتزة ومع القصور لا تثبت ولاية إلا أن وجه قوله في المسئلة الثانية
 أن الثبابة يجب حدوث لرأى لوجود الممارسة فادرا بالحكم عليها تيسيراً ولما ذكرنا
 من تحقق الحاجة وهو الشفقة ولا ممارسة تحدث لرأى بدون الشهوة فيدار الحكم على
 الصعير ثم يدى بزيادة كلاماً فيما تقدم قوله عليه السلام السكاح في العصبان من غير فصل
 والترتيب في العصبان في ولاية السكاح كالترتيب في الارث والا بهد محسوب بالاقرب قال (فإن
 وجههما الأب أو الجد) يعني الصعير والصغيرة (فلا خيار لهما بعد بلوعهما) لأنهما كاملا
 لرأى وأقرا الشفقة فيلزم العدم بما شرتهما كما إذا باعهما رضاهما بعد البلوغ (وإن
 وجههما غير الأب والجد فلكل واحد منهما خيار دايلع أن شاء أقام على السكاح ون شاء فسخ)
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد درجهما أنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا خيار لهما باعتبار الأب
 والجد ولهما أن قرابة لاخ فافضة والعصان بشعر بقصور الشفقة فينطرق الخلل إلى المقاصد
 عسى وإن سدا ذلك يمكن بحراز لا ذلك وإطلاق الخواب في غير الأب والجد فيناول الام والقاضي
 وهو الصحيح من الرواية لقصور الرأي في حدهما نقصان الشفقة في الآخر فبغير
 (ويشترط فيه لقضاء) بخلاف خيار العتق لأن الفسخ هنا يدفع ضرر حي وهو يمكن الخلل ولهذا
 شمل المذكور لا شيء فجعل لزاماً في حق الآخر فيفتقر إلى القضاء وخيار العتق يدفع ضرر
 حلي وهو زيادة الملك عليها واهد يختص بالآتي فاعتبردهما والدفع لا يفتقر إلى القضاء (ثم
 عندهما ذابعت الصغيرة وقد علمت بالسكاح فسكت فهو رصاوان لم يعلم بالسكاح فله
 الخيار حتى تعلم فسكت) شرط العلم بأسل السكاح لاها لا يتمكن من التصرف
 لايه ولولى بنفرد به فعدرت بالجهل ولم يشترط لعلم بالخيار لامتفرغ لمعرفة أحكام لشرع
 والدار دار أعم فلم تعدر بالجهل بخلاف المعتقة لأن لامة لا تفرغ لمعرفة فعدرت بالجهل
 شيوت الخيار (ثم خيار البكر يطل بالسكوت ولا يطل خيار العلم لم يطل رضى أو يحن منه
 ما يعلم به رضا وكذا خيار به إذا دخل بها الزوج قبل البلوغ) اعتبار هذه الحالة بحالة انتهاء

السكاح (وخيار البلوغ في حق البكر لا يعمد إلى آخر مجلس ولا يبطل بالقيام في حق الثيب
 والعلام) لانه ما ثبت بانبات لزوج لئلا توهم الحبل فاعما يبطل بالرضا غير نكوت البكر رضا
 بخلاف خيار العتيق لانه ثبت بانبات المولى وهو لا عتيق فيعتبر فيه المحس كأي خيار الحيرة (ثم
 الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق) لانه ما يصح من لا شيء ولا طلاق اليها وكذا بخيار العتيق لما
 بينا بخلاف الحيرة لان الزوج هو الذي ملكها وهو من حيث لا طلاق (فان مات أحد هما قبل البلوغ
 ورثه الآخر) وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق لان أصل العقد صحيح والملاء ثابت وقد
 تنهى بالموت بخلاف مباشرة الفصول اذ مات أحد الزوجين قبل الاجارة لان السكاح غنة
 موقوف فيبطل بالموت وهما نافذ فينقضى قال (ولا ولاية لعبد ولا مسعور ولا مخنون) لانه
 لا ولاية لهم على أنفسهم قالوا ان لا تثبت على غيرهم ولان هذه ولاية نظرية ولا تطرق
 التقويض الى هؤلاء (ولا ولاية الكافر على مسلم) لقوله تعالى ولن يجعل الله الكافر من
 المؤمنين سيلا ولهذا لا تعبد شهادته عليه ولا يتوارثان أما الكافر فثبت له ولاية الا سكاح
 على ولده الكافر لقوله تعالى ولذين كفروا مصهم اولياء بعضهم ولهم ذنوبهم فلهذا تبطل شهادته عليه
 ويجرى بينهما لوارث (ولغير العصبات من لا قرب ولاية لزوج عند أبي حنيفة رحمه الله
 معناه عند عدم العصبات وهذا استبعد ان روى محمد رحمه الله لا تثبت وهو القاس وهو رواية
 عن أبي حنيفة رحمه الله وقول أبي يوسف في ذلك مضطرب ولا شهره مع محمد لهما ما روي
 ولان الولاية انما تثبت صورة للقراءة عن سبه غير الكفء اليها واولي العصبات الصباية ولا يبي
 حنيفة رحمه الله ان الولاية طريقة ولطريقه عتيق بالتفويض من هو المختص بالقراءة
 الباعنة على الشقة (ومن لا ولي لها) معي العصبة من جهة القراءة (ذو زوجها مولاها الذي
 اعنتها اجاز) لانه آخر العصبات (ود عدم لاولياء فالولاية لى لامام والمالك كم) لئلا يرد عليه
 الاسلام السلطان ولي من لا ولي له (فاذا غاب الولي الاقرب عيبه منقطعة جاز لمن هو اقدم منه ان
 يزوج) وقال فر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لاها تثبت حقها صيانة فاسرة فلا تبطل
 بغيبه ولهذا لزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للاحد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية وليس
 من النظر التفويض الى من لا ينتفع برأيه فمريض لا يجد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات
 الاقرب ولو تزوجها حيث هو فيه منع وبعد تسليم قول لا بعد بعد لقراءة وقرب اندى وروى الاقرب
 عكسه فتر لا منزلة وليس من متساويين فيها معقد قد لا يرد (ولعينة لمندطعة ان يكون في لمد
 لاتصل اليه القوئل في السنة الامرة واحدة) وهو اختيار افدورى وقبل ادنى مدة السفر لانه

لا حياء له لا قصه وهو اختيار بعض المحققين وقيل د كان بحال يقوت الكفاءة بالحاطب باسطلاع
 رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه لا ظر في ابقاء ولا ينسب حينئذ (واذا اجتمع في المجنونة أبوها
 وابنها فالولي في استحسانها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله وقال محمد رجع
 الله أبوها) لانه أوفر شفقة من الابن ولهما أن الابن هو المقدم في العسوة وهذه الولاية مبنية
 عليها ولا معتبر بزيادة الشفقة كما في الام مع بعض العصبات والله أعلم

﴿فصل في الكفاءة﴾

(الكفاءة في النكاح معتبرة) قال عليه السلام لا لا يزال زوج الساء لا لا وليا ولا يزوجن الامن
 الا كفاءة ولان انتظام المصالح بين المتكافئين عادة لان الشريعة تأتي أن تكون مستقرشة
 بنفس فلا بد من اعتبارها بحالها لا في جانبها إلا أن الزوج مستقرش فلا تعبطه دناءة القرائش
 (وإذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء فلا وليا أن يفرقوا بينهما) دفع الضرر العار عن
 أنفسهن (ثم الكفاءة تعتبر في النسب) لانه يقع به التفاخر (فقرش بعضهم كفاءة لبعض والعرب
 بعضهم كفاءة لبعض) والاصل فيه قوله عليه السلام قرش بعضهم كفاءة لبعض بطن بطن
 والعرب بعضهم كفاءة لبعض قبيصة قبيصة ولما في بعضهم كفاءة لبعض رجل رجل ولا يعتبر
 بالتفاضل فيما بين قرش لما روينا عن محمد رجع الله ثلاث لأن يكون نسباً مشهوراً كاهل بيت
 الخلافة كانه قول تعطيها الخلافة ونسبنا لنفسه ونسبنا له ليسوا بكفاءة لعامة العرب لانهم
 معروفون بالحماسة (وأما الموالى فمن كان له أبوان في الاسلام فصاعداً فهو من الكفاءة)
 حتى لمن له آباء فيه (ومن أسلم نفسه أوله أبواً في الاسلام لا يكون كفأ لمن له أبوان في
 الاسلام) لان عام النسب بالاب والجد وأبو يوسف الحق الواحد بالثني كما هو مذهبه في
 التعريف (ومن أسلم نفسه لا يكون كفأ لمن له أب واحد في الاسلام) لان التفاخر فيما بين
 الموالى بالاسلام والكفاءة في الطريقة تطهرها في الاسلام في جميع ما ذكرنا لان الرق أثر
 الكفر وفيه معنى الذل فيعتبر في حكم الكفاءة قال (وتعتبر أيضاً في الدين) أي الديانة وهذا قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله هو الصحيح لانه من أعلى المفاضل والمرأة تعتبر بنسب الزوج
 فوق ما تعتبر بنسبها وقال محمد رجع الله لا تعتبر لانه من أمور الآخرة فلا تبتنى أحكام الدنيا
 عليه إلا إذا كان يصقع ويضر منه أو يخرج الى الأسواق سكران ويأكل به الصبيان لانه
 مستحب به قال (و) تعتبر في المال وهو أن يكون مالاً للمهر والسفقة وهذا هو المعنى في ظاهر
 الرواية حتى أن من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كفأ لان المهر بدل البضع فلا بد من
 بقائه وبالنفقة قوام الأزواج ودوامه والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا وتعجله لان ما رواه مؤجل

عرفا وعن أبي يوسف رحمه الله أنه اعتبر القدرة على البقرة دون المهر لانه تجري المساهلة
في المهور وبعد المهر قادر عليه يسار أبيه فاما الكفاة في العي فمعتبرة في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله حتى ان القاطنة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والفقهاء لان الناس يتفاوتون
بالعنى ويتعبدون بالفقر وقال أبو يوسف رحمه الله لا يعتبر لانه لا يثبت له اذ المال غادر. ثم
(و) تعتبر (في الصنائع) وهذا عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله وعن أبي حنيفة في ذلك روايتان
وعن أبي يوسف أنه لا يعتبر لأن تفحص كالحجاء والطائفة ولذا يغى وجه الاعتبار أن الناس
يتفاوتون شرف الخرف يتعبدون لثباتها وجه القول الآخر ان الخرفه ليست بلازمة
ويمكن التحول عن النسبة الى النسبة منها قال (واذا تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها
فللاولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله حتى يتم لها مهر مثلها أو يغارقها) وقالا
ليس لهم ذلك وهذا الوجه انما يصح على قول محمد رحمه الله على اعتبار قوته المرجوع اليه في
النكاح بغير لولى وقد صح ذلك وهذه شهادة صادقة عليه لانه ان ما راد على العشرة حقها ومن
أسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية ولا ي حنيفة رحمه الله أن الاولياء يعترضون بعلاء
المهور ويتعبدون بنقصها فاشبه الكفاة بخلاف الاراء بعد التسمية لانه لا يعتبر به (واذا
زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها أو ابنته الصغيرة رادى مهر امرأته جاز ذلك عليهما
ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالا لا يجوز الخط والريادة الابما
يتعبدن الناس فيه) ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز العقد عند هما لان الولاية مقيدة بشرط
لنظر فعند ذواته يبطل العقد وهذا لان الخط عن مهر المنزل ليس من الطرفين نى كافي البيع
ولهذا لم يملك ذلك غيرهما ولا ي حنيفة رحمه الله أن الحكم دار على دليل الطر وهو قرب القرابة
وفي النكاح مقاصد ترى على المهر اما المالبية فهي المقصودة في التصرف لمالى والدليل
عدمناه في حق غيرهما (ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا أو زوج ابنته وهو صغير أمه فهو
جائر) قال رضى الله عنه (وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله أيضا) لان الاعراض عن الكفاة
لمصلحة تفوقها وعندهما هو ضرر ظاهر اعدم الكفاة فلا يجوز والله أعلم

فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها

(ويجوز لابن العم أن يزوجه بنت عمه من نفسه) وقال زفر رحمه الله لا يجوز (واذا أذنت المرأة
لرجل أن يزوجه من نفسه فعقد بحضور شاهدين جاز) وقال زفر والشايعي رحمه الله لا يجوز
لهما أن الواحد لا يتصور أن يكون مملكا ومتملكا كافي البيع الا أن الشايعي رحمه الله يقول

في لولي ضرورة لانه لا يشولاه سوء ولا ضرورة في حق وكيل ولما كان لو قيل في النكاح معبر
وسغيره لسماع في الحقوق دون التعبير ولا يرجع الحق ليه بخلاف لبيع لانه مبني على
رجعت الحقوق ايه وذا تولى طريقه وهو زوجه وتحت ينص من الشترين فلا يحتاج الى انقبول قال
(وتزوج لعبد ولا معة غير دن مولاها موقوف فان احده لمولى جارون رده ظل وكذلك لو
روح رجل امرأة معة رضاها أو رجلا غير رضاها) وهذا عندنا وان كل عقد صدر من الفضولي وله
مخير عند موافق على الجارة وقول اشاعى رحمه الله تصرفات الفضولي كلها باطلة لان العقد
وضع حكمه والفضولي لا يقدر على اثبات الحكم ببلعه ولنا ان ركن التصرف صدر من أهله
مصافا من محله ولا ضرر في انعقاده وينعقد موافقا حتى اذا رأى المصلحة فيه بنفذه وقد ينرا حتى
حكم انعقد عن العقد (ومن قال شهدوا في قدان رجعت فلا تبيعها لغيرها فاجرت فهو باطل وان
قال اخر شهدوا في قدان رجعت فلا تبيعها لغيرها فاجرت جاز وكذلك ان كانت المرأة هي التي قالت
جميع ذلك) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله اذا رجعت نفسها
عانا ببلعه فاجاره جاز وحاصل هذا ان لو احدى لا يصلح وصولها من الجانبين أو وصولها من جانب
وأصيلها من جانب عندهما خلافا له ولو جرى العقد بين المصويين أو بين الفضولي والأصيل
جاز بالاجماع هو يقول لو كان مأمورا من الجانبين بنفذه اذا كان فضوليا يوقف وصار كالخلع
والطلاق ولا عاق على مال ولما ان لم يوجد شرط العقد لانه شرط حصة المصرة فكذلك عند العينة
وشطر العقد لا توقف على ما رواه المحسن كذا في البيع بخلاف المأمور من الجانبين فانه ينتقل
كلامه الى العاقدين وما جرى بين المصويين عندنا موكدا الخلع واحتا لانه تصرف عين من
حابه حتى يلزم فيتم به (ومن أمر رجلا ان يزوج امرأة فزوجه انسين في عقدة لم تهرمه واحدة
منهما) لانه لا وجه في تنفيذهما للمعاذ ولا في تنفيذهما في احدهما غير عين للمعاذ ولا الى
التعيين لعدم الاولوية فتعين الفرق (ومن أمره أمير ان يزوج امرأة فزوجه أمه لغيره جاز
عند أبي حنيفة رحمه الله) رجوعا في طلاق للفتو وعدم اهمه (وقال أبو يوسف ومحمد رحمه
الله لا يجوز الا ان يزوج نفسه كفا) لان المطلق ينصرف الى المعارف وهو الزوج بالا كفاء فلما
العرف مشتمل أو هو عرف عملي فلا يصلح مقيد او ذكرى الوكالة ان اعتبار الكفاءة في هذا
استحسان عندنا لان كل أحد لا يحجر عن الزوج عطلق لزوج وكما استالست في الزوج
بالكف والله أعلم

باب المهر

قال (وبصح النكاح وان لم يسم فيه مهرا) لان النكاح عقد انضمام وازدواج لعة فيتم بالزوجين

ثم المهر وهو ما يشترطه الله في النكاح ولا يباح له إلا ما كان له من مهرها
 شرط أن لا مهر لها يساويه من المهر ما كان له من مهرها (وقال المهر عشرة درهم) وقال الشافعي
 رحمه الله ما يجوز أن يكون نكاحي أيسع من أن يكون مهر لها لا يحق لها أن يكون نصف المهر
 وإذا قول عليه السلام ولا مهر أقل من عشرة ولا يشرع أن يشرع وجوباً طهاراً بشرط المهر
 يتفرد بماله طهر وهو عشرة استدلالاً لاصحاب السرفعة (ولو سمي أقل من عشرة ففاتها عشرة) بشرط
 عندنا أو قال ففرجه الله طهاراً للمثل لأن تسمية ما لا يصح مهرها كأنه منه ولو لم يكن فسد هذه
 التسمية لم يشرع في حارم مقصداً بالعشرة فاما ما يرجع إلى حدها فقد رويت بالعشرة لربها
 ما دونها ولا معتبر به من التسمية لأنها لا ترضى بالمسلمين من غير عوض كمر ما لا ترضى فيه
 بالعوض البسيط ولو لطفها قبل الدخول به انحبس عنه عند علمائها ثلاثاً فرجهم الله وعندنا نجب
 لمتعة كما دل المسمى شيئاً (ومن سمي مهر عشرة فرادف عليه المسمى أن يدخل بها أو مات عنها)
 لأنه بالدخول يتحقق تسليم المهر لدلوه بتأكد لدل والموت ينتهي لنكاحها انتهى والاشي
 انتهائه يتقرر ويتأكد فيتقرر بجمع مواجبه (وإن طلفه قبل الدخول لم يلحقها نصف
 المسمى) لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمتوهن لآتيهن ولا قبضة من مهرهن فقيه
 قريب لزوج لملك على نفسه ما يارد وفيه عود معنود عليه أي ما سلف وكان المهر عليه
 لص وشرط أن يكون قبل الخلوة لا ما كانه حول عودته على ما بينه أن شاء الله قال (وإن زوجها
 لم يسم لها مهر أو تزوجها على المهر طهرها مهر متنها أن يدخل بها أو مات عنها) وقال
 الشافعي رحمه الله لا يباح شيء في الموت وأثرهم على أبي يعقوب في الدخول له من مهر خاص حقه
 فتسكن من غيره أنه لا يمكن من إيقاطه بها ولو لم يكن مهر زوجها حق الشرع على ما مر
 وإنما يصير في طلق حالة إبقاء ذلك لا رادون في (ولو طلقها قبل الدخول لم يملكها لمتعة)
 قوله تعالى ومنعوهن على الموسع قدره الآية ثم هذه لمتعة واحدة فزوجها على الأمر وفيه
 خلاف ما ثبت رحمه الله (ولمتعة ثلاثة أنواع من كسوة متها) وهي درع وجار ومحفلة
 وهذا التقدير مروي عن عائشة رضي الله عنها وما وقوله من كسوة متها
 شارة أن الله يعتبره طاهر وقول كسوة رحمه الله في لمتعة لواجبة إقامتها مقام مهر المثل
 والعصم جاحبه يعتبر حاله عملاً لا بالاص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المتة نفقة ثم هي
 لا ترد على صف مهر متها ولا تنص عن نكاح قدره ثم يعرف ذلك في الأصل (وإن
 زوجها ولم يسم لها مهر ثم تراضا على تسميته فهي لها أن تدخل بها أو مات عنها أو طلقها

قبل لدخل ماله (مدحه) وعلى قول أبي يوسف رجه الله لأول نصف هذا المفروض وهو
 قول الشافعي رجه الله لأنه مفروض وينتصف بالخص وليس هذا المفروض تعيين للأوجب
 بالنف وهو مهر المثل وذلك لا ينتصف وكذلك ما روي من زاته والمراد بما لا يفرض في العقد
 أنه هو المفروض المتعارف قال (فإن راد على مهر عقد الزمته لزبادة) بخلافه في رجه الله
 وسند كره في زيادة النكاح والمن أن شاء الله (و) د صحت لزبادة (تسقط بالطلاق قبل الدخول)
 وعلى قول أبي يوسف رجه الله لأنه لا ينتصف مع الأصل لأن النصف عندهما يخص بالمفروض
 في أمه تدوعده المفروض منه كالمفروض في أمه على ما مر (ون) طت عنه من مهرها
 صحيح طر لأن مهرها منتهى أو طر لا فيه حصة أباء (و) لا لرجل بامرأته وليس هناك
 مانع من الوطء ثم طلقها فإلها (مهر) وقال الشافعي رجه الله طر نصف المهر لأن المعقود عليه
 عما يصير مستوفى بالوطء فلا يبا كد للمهر دونه ولما فيها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك
 وسعها دينا كد حنها في البذل اعتبارا بالبيع (ون) كان أحدهما مريضا أو صائما في رمضان أو
 محرما صحيح مرض أو قل أو عمره أو كانت حائضا أو كانت نكحاً صبيحة) حتى لو طلقها كان طر
 نصف المهر لأن (و) لا شيء موانع أم المرض فإمراده به مبيع الجماع أو باعقه به ضرر وقيل
 مرضه يعرض عن كسر وقتور وهذا الفصل في مرضها أو صوم رمضان لما يلزمه من
 انصاف أو الكفارة أو لاسم لما يلزمه من عدم وفاد انصاف والخيض مانع طبعه أو شرعا
 (ون) كان أحدهما مريضا أو قل أو عمره أو كانت حائضا أو كانت نكحاً صبيحة) رواه المذ في
 وهذا ادول في مهرها الصحيح وصوم انصافه لم يدور كاطر ع في روايه لا لا كفارة فيه
 أو صلاة غيرة أو صوم فرضها كفره ونفله كقوله (و) لا للمهر بامرأته ثم طلقها أو كان
 مهر عبد أبي سيفه رجه الله وقال عليه نصف مهر) لأنه أعجز من المرض بخلاف الغنير
 لأن الحكم قد على سلامه لا لأنه لا يفي حصة رجه الله من المستحق عليها لاسم في حق
 المستحق وقد أمه (ولما لها المد في جميع هذه المآل) حنظا سندها ما توههم الشغل
 وأعدة في الشرع ولوله ولا بصافي في ابطال حق الغير بخلاف مهر لا مال لا يختاط في يجابه
 وذكر مدو رجه الله في شرجه أن لما منع أن كن شرعا باكاله رم والخيض نجب العدة ثبوت
 يتمكن حقيقته و كان حقيقيا كالمرض أو أصغر لا نجب لانعدام التمكن حقيقته قال (ون) يجب
 لمعه اكل مطبقة لا مطبقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول لم يرد في طر مهرها
 وقال الشافعي رجه الله نجب اكل مطبقة لا لده لا لها وحيت صفة من لرج لا أو شهابا غرق
 لأن في هذه الصورة نصف مهر طر رجه منه لأن اطلاق مخرج في هذه الصورة لم يكره

وبيان المدة خفيف من مهر المثل في موصوفه لانه سقط مهر المثل ووجب للمهر والعدة وجب
 اعوض وكان خفيفا خلف لا يجتمع مع لاصل ولا شيئا منه ولا تجب مع وجوب شيء من مهر وهو
 غير جان في الاحتاش ولا تلحقه اعرامة به فكان من باب الفضل (واد روج لرجل منه على أن
 يروجه الا شربته أو اخته أو يكون أحد العقبين عوضا عن الآخر فاعقدن حائرا ولا كل
 واحدة منهما مهر مثلها) وقال الشافعي رحمه الله طل اعقدن لانه جعل نصف البضع صداقا
 والنصف منكوحه ولا شتر في هذا الباب فيطل لا يجاب ولنا انه سمي مالا يصلح صدقا فيصح
 العقد ويوجب مهر المثل كما في المهر والخير يروى لا شركة بدون الاستحقاق (وان روج حر
 مرأه على خدمته اباه خاتنه أو على تعليم القرآن وادام مهر مثلها) وفيه خدمة خاتنه
 وان تزوج عبدا مرأه بادن مولاه على خدمته سنة بدر طه خدمته (وقال الشافعي رحمه الله
 طه تعليم القرآن والخدمة في لوجهين لان ما يصلح أحد اعوض عنه با شرط يصاح مهر اعوضه
 لانه بذلك يتحقق ما اوتيه وصار كما د تروجهما على خدمته حراً حر برصاه وعلى رعي لزوج
 عنهما واما أن المشروع عما هو لا بعد المال والتعليم ليس بمال وكذا في ما دفع على أمه
 وخدمته العبد ابنته بمال لخدمته سليم رقبته ولا كذا في الحر ولان خدمة لزوج الحر لا يجوز
 استحقاقها بعد الكاح لما به من قلب الموضوع بخلاف خدمته حراً حر برصاه لانه لا مفسده
 وبخلاف خدمته اعبدا لانه يخدم مولاه مهي حيث يخدمه اياه وأمره وبخلاف رعي الاعمال
 لانه من باب القام بأمره لزوجيه فلا مفسده على انه ممنوع في رويته ثم على قول من رحمه الله
 يجب قيمته لخدمته لان ما في مال الاله عجز عن انصافه كان المفسده نصراً فالزوج
 على عبد الغير وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله يجب مهر المثل لان لخدمته ليس
 بمال ولا يتحقق فيه بحال وصار كخدمته في الخير والخير يروى لان لخدمته باعد الضرورة
 فاد لم يجب تسليمه بالعقد لا يظهر نفقه في حق الحاكم لاصل وهو مهر المثل (قال تروجهما
 على الف وقبضتهما ووهبتهما ثم طلقهما قبل لدخول بهما رجع عليهما بمسما منه) لانه لم يصل اليه
 بطريق غير ما يستوجب لان لخدمته ولدا يبر لا تعينان في العفو والفسوخ وكذا كان للمهر
 كذا لا أمور ونا أو شيئا آخر لخدمته لم تعينها (قال لم تقبض الالف حتى وهبتهما ثم طلقهما قبل
 لدخول بهما لم يرجعوا لخدمته ما على صاحبه شيء روي انما يبر رجع عليهما بنصف صدق وهو
 قول رفر رحمه الله لانه سلم لمهره بالاسراء لا تبرأ عما يتحققه من طلاق قبل لدخول وجهه
 الاستحسان ان انه وصل اليه عين ما يستحقه الطلاق قبل لدخول وهو رافة خدمته عن نصف
 المهر ولا يبالى باختلاف السب عند حصول المقصود (ولو قصت خم مائة ثم وهبت الالف

كلها المندوس، غيره أو وهبت الباقي ثم طهرها قبل لدخولها به رجوع وخدمتها على صاحبها
 شيء عند أبي حنيفة فخرجته بتدوين لا يرجع عليها نصف قصت اعتبارا منه بالكل ولا
 فيه بعض حظ ولا تنحق باصل العقد ولا يوجب حنيفة رجعه بشئ من منصرف الزوج قد حصل وهو
 سلامة نصف الصداق بلا عوض ولا يستوجب الرجوع عند الطلاق والخط لا يملك باصل العقد
 في كاح الأثرى ن لا يادفعه ولا يملك حتى لا ينصف ولو كانت وهبت أقل من النصف
 وقبضت الباقي ومده يرجع عليها ثم النصف وعندها نصف المقبوض (ولو كان
 تزوجها على عرض وقبضته أو لم يقبضت وهبت به ثم سبها قبل لدخولها به الم رجوع عليها بشئ)
 وفي التباس وهو قول رفر رجعه لله رجوع عليها نصف فمعه لأن الواجب فيه رد نصف غير
 المهر على ما مر ترير رجعه لا يستحسن أن يرد عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من
 جهتها وقد وصل إليه وطهر لم يكن لها دفع شيء آخر مكانه بخلاف ما ذكره المهرديناء بخلاف ما
 رد ما ع من زوجها لا أنه وصل إليه بل (ولو تزوجها على حيوان أو عروسة في المدة فكذلك
 طوب) لأن مقبوض متعين في ردوه لا أن الجاه لا يملك في كاح فاد غير به يصبر كان
 لسببه فزعت عليه (وإذا تزوجها على أعت على أن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج
 عليها أخرى فان وفي بالشرط أولها المسمى لا يصح هرو فو قد تم رضاها به (وان تزوج عليها
 أخرى أو أخرجها منها لا يفسخ ما قبلها لا يفسخ فمعه فو نه يفسخ رضاها بالاع
 فيكمل رضاها كفي فيجب إكرامه وطهره مع لائف (ولو تزوجها على أن أقام بها
 وعلى لعين أو آخره فان لم يوفه لائف وان خرجها فلم يمسها مثل لا يرد على الألفين ولا
 ينقص عن لائف وهذا عند أبي حنيفة رجعه الله فالأ شرطان جميعا جبران) حتى أن ط
 لائف قامها بالانفان حرجها وفقر رجعه الله شرطان جميعا فادان ويكون لها
 مهر مثلها إلا من من عدل لا يرد على دين رسول الله في لا جارت في قوله أن طهه
 ليوم فلان درهم ون طهه عند ذلك نصف درهم وسبها فيه أن شاء الله (ولو تزوجها على هد
 أهد أو على هد بعد فاد أحدهم أو كس ولا سحر رجوع فان كان مهر مثلها أو من أو كس ما قبلها
 لا وكس أن كان أكثر من أرفع ما قبلها لا يرفع وان كان بينهما ما قبلها مهر مثلها) وهذا عند أبي
 حنيفة رجعه الله وقام لها لا وكس في ذلك كله (فان طهرها قبل لدخولها بها نصف لا وكس
 في ذلك كله لا جاع) لهما أن يصبر في مهر مثلها لا تعدل في جواب المسمى وقد لا يمكن إيجاب
 لا وكس إلا أقل ميسر فصار كالحلع ولا عناق عن مال ولا يوجب رجعه الله أن الموجب الأصلي
 مهر المثل فهو لا عدل وأعدول عنه عند صحته المية وفقره بدت لمكان الجاه لا بخلاف

طلع ولا على مال لانه لا يوجد له في البذل لان مهر المثل د كن أكثر من الاربع
 فامر أن يرضى بالخط وان كن أنقص من الاربع فزوج رضى بالزيادة ولو اوجب في الخط لاق
 قبل الدخول في منه المدة ونصف الاربعين في العادة فوجب الاعتراف بالزيادة
 او اد تزوجها على حيوان غير موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه ولو زوج محبر ان شاء
 أعطاه ذلك وان شاء أعطاه اقيمة منه قال رحمه الله معنى هذه المدة ان يسمى جنس الحيوان
 دون الوصف فان تزوجها على فرس أو حمار أو أماند لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا يجوز
 التسمية ويجب مهر المثل وفي اشياء في رجه الله يجب مهر المثل في الوحيين جميعا لان عنده مالا
 يصلح ثماني البع لا يصلح مسمى في الكاح وكل واحد منهما معاوضة والماله معاوضة بل به
 مال وجهه ماله ثم المال اشتد حتى لا يقربا بل الجمله كالدابة ولا فارق بينهما ان يكون
 اسمي مالا وسطه معلوم رعاية للحاجين وذلك عند اعلام الجنس لانه يشتمل على الجيد والردى
 والوسط ذو حظ منهما مما بخلاف جهالة الجنس لانه لا وسط له لاحتمال معاني الاجناس
 وبخلاف البع لان ماله على المصانفة والمما كونه أما لسكاح فبما على المسانحة وانما يتغير
 لان الوسط لا يعرف بالقيمة فصارت أصلا في حق لا بقاء والعبد أصل تسمية فيتغير بينهما
 (وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر المثل) ومعناه انه ذكر الثوب ولم يرد عليه
 ووجهه ان هذه جهالة الجنس لان ثياب اجناس ولو سمي جنسا بان قال هروي بصح التسمية
 ويجوز ان زوج لما يباو كذا د بالحق في وصف الثوب في ظاهر الرواية لا هاليس من دون الامثال
 وكذا اذا سمي بكذا أو مور وبأوصى جنسه دون صفته وان سمي جنسه وصفته لا يجوز لان
 لموصوف مهابت في الذمة تزوجا صحيحا (فان زوج مـ لم على خرا أو نزيل فاسكاح
 جائز ولها مهر مثلها) لان شرط قبول الحشر شرط فاعـ لم يصح اسكاح وينعثر بشرط بخلاف
 البع لانه يبطل بالشروط لفاـ مدة لكن لم تصح التسمية له ان يسمى اسما في حق
 لم لم فوجب مهر المثل (فان تزوج امرأة على هذا من أجل فاداهو جرد بها مهر مثلها
 عند أبي حنيفة رجه الله وقال لها مثل وزنه لا وان تزوجها على هذا أعيد فاداهو رجه
 مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف نجب القيمة) لابي يوسف انه أطعمها مالا
 وعجز عن تسليمه فوجده قيمته أو مثله ان كن من ذوات الامثال كاداهو كالعبد المسمى
 بل لتليم الوحيه رجه الله يقول جتعت لاشارة والتسمية فتعبر بالاشارة لكونها ألمة
 في المقصود وهو التعريف فكأنه تزوج على خرا أو حرو محمد رجه بقا يقول لاصل ان المسمى

د كل من جنس دشاربه يتعاق العقد بالشاربه لان المسمى موقوف في المشارة اليه ذنا
 و لوصف يتبعه ون كل من خلاف جنسه يتعاق بالمسمى لان المسمى مثل للمشار اليه وليس
 تاسع له والتسمية اعم في التعريف من حيث انها تعرف لما هيته ولاشارة تعرف الذات
 لا ترى ان من اشترى فصاعا على انه باقوت فاداه وزجاج لا ينفق العقد لاختلاف الجنس ولو
 اشترى على انه باقوت آخر فاداهوا حضر بفقده العقد لان اتحاد الجنس وفي مسئلتنا العبد مع الحر
 حسن وحدلثة لتفاوت في المنافع ونجزم مع الخل جنسان افعش التفاوت في المقاصد (فان
 رويهم ا على هدين العبدين فادا احدهما حر وليس لهما الا الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند
 ابي حنيفة رحمه الله) لانه مسمى ووجوب المسمى وان قل بمنع وجوب مهر المثل (وقال
 ابو يوسف لم يرد قيمة الحر لو كان عبدا) لانه اطعمها سلامة العبدين وعجز عن تعليم
 احدهما فحب قيمته (وقال محمد) رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله (لم يرد الباقي
 وعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد) لانهما لو كانا حرين يجب تمام مهر
 المثل عند فاداهما كل احدهما عبدا يجب للعبد وتمام مهر المثل (وادورن القاضي ابن
 ارحوب في النكاح لفساد قبل الدخول فلا مهر لهما) لان المهر فيه لا يجب بعجز العقد افساده
 وما يجب باستيفاء منافع البضع (وكذا بعد الخلوة) لان الخلوة فيه لا يثبت بها السكن ولا تمام مقام
 لوط (فارد حليلهم اقلها مهر مثله لا يزداد على المسمى) عندنا خلافا لفر رحمه الله هو يعتبره
 ليبيع فاسدومان المستوفى ليس بمال ونعمان يقوم بالتسمية فاذا ردت على مهر المثل لم يجب
 راد له دم صحة التسمية وان قصصه لم يجب لزيادة على المسمى لان عدم التسمية بخلاف البيع
 لانه مال متقوم في نفسه فيتمدد بدله بقرينه (وعليها العدة) الخافا لانه بالحقبة في موضع
 الاحتياط وتحرز عن اشتباه السبب وبغير ابتداءها من وقت التفریق لامن آخر لوطات
 هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ورفقها بالتفريق (ويثبت سبب ولدها) لان السبب
 يحتاط في اثباته احياء للولد فيترتب على اثبات من وجهه وتعتبر مدة السبب من وقت الدخول
 عند محمد رحمه الله وعليه اقول ان النكاح انقضى بالفساد ليس بداع اليه والافاهه باعتبارها قال
 (ومهر مثلها بغير باحوالها وبعثاتها وبنات اعمامها) اقول ابن مسعود رحمه الله طاهم مهر مثل
 سائها لاوكس فيه ولا شط ومن اقارب الاب والابن من جنس قوم ابيه وقيمته الشئ
 مما عرف بالظرف في قيمة جنسه (ولا يعتبر بامها وخالها دالم تكو من قبيلتها) لم يسمها (فان
 كانت لام من قوم زهايان كانت بنت عمه وميتد بغيرها) لما فيها من قوم ابيها (وبغير

في مهر المثل ان تساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبدن والعصر
لا مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وقد يختلف باختلاف الدار والعصر قالوا
وحسن التساوي ابطاق البكارة لانه يختلف بالبكارة والحيوة (وادامضن لولي المهر صح
ضمانه) لانه من اهل الاترهم وقد اضاف الى ما قبله فيصح (ثم المرأة بالخيار في مطالعتها وسها
او وليها) اعتبارا بالنكاحات ويرجع الولي اذا ادعى على الزوج ان كان بامرء كره هو لرسم
في النكاحه وكذلك يصح هذا الصمان وان كانت الزوجه صغيرة بخلاف ما ذكره لابن مال لصحة
وصمن النحر لان الولي غير مفعول في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى تخرج امه هذه
عليه والحق في اليه ويصح نكاحه عند أبي حنيفة ومحمد في رجوعها لله تعالى فيصحه عند ابو حنيفة
صح الصمان به - برضا من نفسه وولاية قبض المهر للاب بحكم الالة لا باعتبار انه عاقد الا ترى
انه لا يملك القبض عند بلوغها فلا يصبر ضمان نفسه قال (والمرأة ان تبيع نفسها حتى تأخذ مهر
وتعده ان يخرجها) أي يباقرها البتة حتى يبدل كما بين حق الزوج في المبدل وصار كالبيع
(وايسل الزوج ان يمنعها من السفر والخروج من مملته وزيارة أهلها حتى يوافقها المهر كاه) أي
له بدل منه لان حق الحبس لا يستيفه المستحق وليس له حتى لا يستيفه قبل الايقاع (ولو كان مهر
كله مؤللا ليس لها ان تمنع نفسها لا سقطها حتى يتأجيل كفي البيع وفيه خلاف أي يوسف
رجحه لله وان دخله وكذلك الخواب عند أبي حنيفة رجحه لله وقال لا ليس لها ان تمنع نفسها
والخلاف فيما ذكره من الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهه أو كانت صبية أو مجنونة لا يستند
حقها في الحبس بالاتفاق وعلى هذا خلاف الخلوقة برضاها وببنتي على هذا استحسن الفقهاء
له ان المعقود عليه كله قد صار مسلما له بالوطأ الواحدة وبالخلوة وله ما كذبها جاع لمهر
ولم يبق لها حق الحبس كالبائع اذا سلم لمبيع وله ان يبيع منه ما قبل بالبدل لان كل كل وطأه
صرف في البضع المحترم فلا يحكي عن العوض ابانة لظهوره لما أكدنا الواحدة لجهته ما رواه هذا
يصلح من جملة ما علم ثم اذا وجد آخر وصار له المهر فحققت المراجعة وصار مهرها لا بالكل
كالبدل اذا حثي بنائية يدفع كاهها ثم اذا حثي بنائية أخرى وأخرى يدفع بحرية (وذا تزوجها
مهرها انما هي حيث شاء) أقوله تعالى اسكنهم من حيث سكنتم من وجدكم وفي قول لا يخرجها
الى بلد غير بلدها لان الحرية تؤذى وفي قري المصرا للفرية لانه محقق امره قال (ومن تزوج
مرأه ثم اختلف في المهر فله قول المرأة اني تمام مهر منيها وقول قول الزوج في حله وعلى
مهر المثل وان طلقها قبل الدخول فله قول قول في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة

ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف قول فوله عدد أصلاق وقبلة لأن يأتي بشئ قل
 ومعناه ما لا يتعارف مهر طهر أصح لاني يوسف ان المرأة تسعى الزيادة ولزوج بكر
 والقول قول المنكر مع بعينه إلا أن يأتي بشئ يكرهه الظاهر فيه وهذا لأن تقوم صانع أصبح
 ضروري فني أمكن إيجاب شئ من المدة حتى لا يصار إليه ولهما أن القول في الدعوى قول من
 يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد به مهر المثل لأنه هو الموجب الأصلي في باب له كالح
 وصار كالصباغ مع رب الثوب إذا اختلفا في مقدار لا يجزى بحكم فيه قيمة صبيغ ثم ذكرهما أن
 بعد الطلاق قبل الدخول أقول قوله في صلب المهر وهذا راية الجامع الصغير والأصل وذكر
 في الجامع الكبير به بحكم منه مناه أو هو قياس قولهما لأن المتعة موجه بعد الطلاق كالمهر المثل
 فبه فتحكم كره ووجه التوفيق أنه وضع المدة في الأصل في الأصنافين والمتعة لا تبلغ
 هذا المبلغ في العادة ولا يفيد تحكيمها أو وضعا في الجامع الكبير في له شرة والمائة ومتعة مثلها
 عشرون فيفيد تحكيمها والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المدة مدار في جعل على ما هو
 المذكور في الأصل وشرح قولهما فيما إذا اختلفا في حال قيام له كالح أن الزوج إذا ادعى الألف
 والمرأة الألف بين فإن كان مهر مثلها ألفا أو قل فالقول فوله وإن كان الفين أو أكثر فالقول قولها
 واية ما أقام البينة في لوجه بينة في لوجه الأولى قبل بينة إلا أنه ثبت
 لزيادة وفي لوجه الثاني بينة لأنهم اتفقت على أن كان مهر مثلها ألفا أو خمسة مائة أو إذا
 حلفا بجمع ألف وخمسة مائة هذا بخلاف لرازي وقال الكرخ رحمه الله بعدا فإن في الفصول
 الثلاثة ثم بحكم مهر المثل بعد ذلك (ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب مهر المثل بالاجماع)
 لأنه هو الأصل عددهما وعدة مدر أقصا بالمسمى فيصار إليه (ولو كان الاختلاف عددهما
 عددهما فالجواب فيه كالطواب في حبانها) لأن اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما
 (ولو كان الاختلاف عددهما في المقدار فالقول قول ورثة الزوج) عند أبي حنيفة رحمه الله
 ولا يثبتى القليل وعند أبي يوسف رحمه الله أقول قول لورثة لأن يأتي بشئ قليل وعنده
 محمد طواب فيه كالطواب في حانة الحياة وإن كان في أصل المسمى فعند أبي حنيفة رحمه الله أقول
 قول من أنكره فالجواب أنه لا حكم لمهر المثل عدده بعد موتهما على ما بينه من بعد نساء الله (وإذا
 مات الزوجان وقسم مهرهما فلولورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج وإن لم يسم طامهر أفلا
 شئ لورثتها عند أبي حنيفة وقالوا لورثتها المهر في الوجهين) معناه المسمى في لوجه لأول ومهر
 للمثل في الثاني أما لأول إلا أن المسمى دين في ذمته وقد نأكد بالموت فيفضي من تركه لا إذا علم
 هاتمت أولاد سقط نصيبه من ذلك وأما الثاني فوجه قولهما أن مهر المثل صار ذمته في ذمته

ثم يسمى فلا يسهل قط بالموت كما اذا مات احد هما ولا في خيفة رجه الله موتها ما يدل على
 غرض آخر مما فيه من بقاء في القاضى مهر المثل (ومن بحث في مرقته شيئا فقلت هو
 ربه وقال الزوج هو من المهر فاقول قوله) لانه هو الممثل فكان اعرف بحقه لتمليك كيه
 ان الظاهر انه يسمى في اسقاط لو احس قال (لا في الطعام الذي يؤكل فان لقول قوطا) والمرد
 به ما يكون مهيأ لا كل لانه يتعارف هدية فاما في الحطة والشعير فاقول قوله لما يشار قبل
 ما يحب عاينه من الحارو لدرع وغيرهما ليس له ان يحتسبه من المهر لان اظاهر بكونه والله اعلم
 (في فصل في) واذا تزوج نصراني صرابة على مينة او على غير مهر وذلك في دينه ثم جائر
 ودخل بها او طلقها قبل لدخولها ارمات عنها وليس لها مهر وكذا في الحر بان في دار الحرب
 وهذا عند ابي حنيفة رجه الله وهو فوطا في الحر بين واماني لدمية فله مهر مثلها ان مات
 عنها او دخل بها او المنة ان طلقها قبل لدخولها او قال رفر رجه الله طامهر المثل في الحر بين
 ايضا انه ان اشترع ما شرع انعامه ككاح لا بالمال وهذا اشترع ورفع عام في ثبت الحكم على
 العموم ولهم ان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية لازم من منطقة لثمان لدار
 عدل اهل دمه لا هم انتمو احكامهم وما يرجع دماء ثلاث كل باو لولا لاله للوم
 متعققة لانحداد الدار ولا في خيفة رجه الله ان اهل لدمية لا يلتزمون احكاماني لدايات وفيهم
 يعتقدون لافه في المعاملات وولاية لازمة بالانفس وبالمخاض وكل ذلك مستطع عنه باعتبار
 عقد الدمة فانما هي ايات نركه م وما يذيون صاروا كاهل للحرب بحكم لاف لاله حرام
 في الايمان كاهو لنامة شئ عن عقودهم اقوله عليه السلام لا من اربى فليس يتناو به
 عهد وقوله في الكتاب او على غيره مهر بمثل شئ المهر وبممثل السكوت وقد قبل في ابيه
 والسكوت روايتان ولاصح ان الكل على الخلاف (فان زوج لدمية على خير وخير ثم
 اسلما او اسلم احدهما لخر والخر لخر ومعهما دكا باعيا هما لاسلام قبل القصاص وان
 كالا عبرا عيانا فلهما في الحر لدية وفي الحر المثل وهذا عند ابي حنيفة رجه الله وقال
 اويوسف رجه الله طامهر المثل في لوجهين وقال محمد طامهر لوجه في لو به رجه فوطا ر
 لقبض مؤك للمالك في المضبوط ويكون له شبه بالعمد وجمع بسب لاسلام كاله ودار كاد
 كالباعيا عيانا فلهما اذا التحقت حالة قبض بحالة العقد او يوسف رجه الله يعزل لو كاهم لم يبر
 رقت العقد يجب مهر المثل وكذا همار محمد رجه الله قول صحت التسمية بكون المسمى مالا
 عندهم الا انه منتهى التسليم لاسلام فتجب اقبية كاد هت اعبا المسمى قبل لقبض
 ولا في خيفة رجه الله ان ملا في احد في الممن يتم نفس هذا وطه ذلك لصر في

وإنما يصح من ضمن الزوج في صحتها ودين لا يمتنع بالاسلام كاسترداد الخمر المعصوبة
وفي غير معين القبض بوجوبه لأن الغير فيمتنع بالاسلام بخلاف المشتري لأن ملك التصرف
فيه إنما يستفاد بالقبض وإذا تعدد القبض في غير معين لا يجب للقيمة في الخبز لانه من ذوات
النعم فيكون أحد قيمته كاحد عبته ولا كذلك الخمر لأنها من ذوات الامثال لا ترى أنه لو
جاءه قيمة قبل لاسلام تجبر على قبول في غير مردون الخمر ولو طلقتها قبل الدخول بها
فمن أوجب مهر المثل أوجب للمعدة ومن أوجب القيمة أوجب نصفها والله أعلم

باب سكاك الرقيق

الايحور سكاك العبد ولا معة لا باذن مولاهما) وقال مالك رحمه الله يجوز للعبد لانه ملك المطلق
في سكاك سكاك ولما قوله عليه السلام بماء سددت زوج عير اذن مولاه فهو عاهر ولا في تنفيذ
سكاكهما نعي بهما د لسكاك عيب بهما ما لا يملك به بدون اذن مولاهما (وكذلك المكاتب)
لان الكتابة أوجبته فحق المولى في سكاك عيب في حق له سكاك عيب في حكم لرق ولله لا يملك
لمكاتب تزويج عبده وبذلك تزويج أمه لانه من باب الاكساب وكذا المكاتب لا يملك
تزوج نفسه بدون اذن المولى وتلك زوج أمه ما سببا (و) كذا (لمدبر وأم لوله) لان الملك
وبها ما ثم (و) دائر تزويج العبد باذن مولاه فانه ردين في رقبته يباع فيه) لان هذين وجبوا
رقبه العبد لو حود به من أهله وقد ظهر في حق المولى لصدور الاذن من جهة فينعلق برقبته
وهو المضر عن أصحاب الديون كافي دين التجارة (والمسدير والمكاتب يسعيان في المهر ولا
يسعيان فيه) لانهما لا يحنن لان لقل من ملك الى ملك مع فناء الكتابة والتمسك به فيؤدى من
كسهما لامن نفسيهما (و) اذا تزوج العبد عير اذن مولاه مال المولى طلقها أو فارقها فليس
هذا باجارة) لانه يحنن الرذلان ردها العبد ومثاركه يسمى طلاقا ومفارقة وهو البقي بحال
العبد المنمرد أو هو أدنى فكان الحمل عليه أولى (وان قال طلقها انطبقه تلك الرجعة فهد
جارة) لان الطلاق لرجعي لا يكون لاني سكاك صحيح فتنهين الاجازة (ومن قال امبده
تزوج هذه الامة فزوجها كاحاقه لا يدخلها فانه يباع في المهر عند أي حقيقه رجه
تزوجها لا يؤخذ منه ذعق) وأما أنه أن لا دني لسكاك ينظم الفاسد وابل ثعنده ويكون هد
لمهر طاهر افي حق المولى وعندهما ينصرف الى الجائر لا عبدا ولا يكون طاهرا في حق المولى
ويؤخذ منه بعد لعناقهما أن المقصود من السكاك في المستقبل الا في والنعمتين وذلك
الجائر ولهذا لو حلف لا يتزوج يصرف الى الجائر بخلاف البيع لان بعض المقاصد لم يحصل وهو
منه لتصرفه أن يلفظ مطلق ويحرى على اطلاقه كأي ليسعو بعض المقاصد في السكاك

فاسد حاصل كالسب ووجوب مهر و امداد على عنه ووجود لوطه مسئله اجبر بمهره على
هذه اطر بقة (ومن زوج عبد مديون امداد له مائة مائة و المهر ما في مهرها)
ومعناه اذا كان النكاح غير المثل ووجهه ارسب ولاية المولى ملكه لرفقة على ما ذكره و النكاح
لا يلاقى حق العرماه بالا طال مفصودا لانه داصح للنكاح و يجب للدين سبب لامرده
مشابه دين الاستملاك وصار كالمريض المديون اذ تزوج امرأة في مهر مثلها اربعة مائة (ومن
زوج أمته فليس عليه أن يوفىها بيت الزوج لكنها تحل للمولى ويقال للزوج منى طفرت بها
وطئها) لان حق المولى في الاستخدام باق ولو تبوؤه طال له (فان بواها معه يتاهاها بنفسه
والسكى والا فلا) لان النفقة تقابل الاحتباس (ولو بواها بئنا لماله أن يستخدمه له ذلك)
لان الحق باق لبقاء الملك فلا ينفك لغيره كالبطالة بالنكاح قال رضى الله عنه (دكر تزوج
لمولى عبده وأخته ولم يذ كر رضاها) وهو يرجع الى مذهبنا أن للمولى اجبارهما على النكاح
وعنه الشافعى رحمه الله لا يجبر في امب وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان النكاح
من خصائص لا دمية وابداد حل تحت ملة المولى من حيث انه مل ولا يملك نكاحه بخلاف
لامه لانه ملك منافع صدمه اقبلت تملكها وان لا نكاح اصلاح ملكه لان فيه تخصبه عن
لنا لذى هو سبب الهلاك او الفصان وملكه غبار بالامه بخلاف المسكات والمكاسه لانهم
انعتقا بالاحرار تصرف بشرط رضاهم قال (ومن زوج أمته ثم فقهها قبل أن يدخل بها ووجهه اولا
مهر لها بعد اى حنيفة رحمه الله وقال عليه المهر لمولاها) اعنار ابونها احتفأ فقهها وهذا لان
للقول حيث أجله فصار كما اذا قلنا اجنبي وله أمه منع لمبدل قبل التسليم في حارى منع ابدل كما
د ارندت طرة والقتل في أحكام لذيها حل فلا فتنى و يجب انصاف ولديه وكذا في حق المهر
(ون قبلت حرة نفسها قبل أن يدخل بها ووجهه اولا المهر) خلافا لفر رحمه الله وهو يعتبر بالردة
و يقال للمولى أمه والجامع ما يماهوله أن جناية المرأة على نفسه غير معتبرة في حق أحكام الدنيا
وشابه موتها احتفأ فقه بخلاف قول المولى أمه لانه معتبر في حق أحكام الدنيا حتى تعذب الكفارة
عليه (واذا تزوج أمه فالدين في المهر لى المولى) عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف
ومحمد رحمه الله ان لا دين في المهر لى لان لوطه حقه حتى ثبت طوالة المطالبة في المهر
تفصيل حقه اقبلت بشرط رضاها كفى الحرة بخلاف لامه المملوكه لانه لا مطالبة طر فلا يشرط رضاها
وجهه طاهر لرواية ان المهر يحل عند مفصود لولد وهو حق المولى ويعتبر بزمانه وهد فارق الحرة
(ون تزوجت أمه بادن ولاها ثم اعنت فدها خيار حر كالزوجها أو عند القول عليه السلام
ان رة حين عنت ملكة صحت فاختارى فاعيل ثلاث ليضع صدر مطبقا فيمنعهم فصلين

والتامع رجهه ثم يحاكمها واما ذلك ان رجها هو وهو محجوج به ولا يرداد ملكا عليها عند
 تنقي ذلك لزوج هذه ثلاث طليقات فحينئذ يقع اصل العقد وما اثر به (وكذلك المكاتبة)
 وهي تزوجت بادن مولاهم ثم عتقت وقال زفر رجهه ثم لا خيار لها لان العقد نقد عليها امرضاها
 وكان لمهرها ولا معنى لانيات لخيار بخلاف الامه لانه لا يعتبر رضاها وانما ان العلة اريد ان ملكا
 وقد وجب لها ما في المكاتبه لان عتقها قرآن وطلاقها انسان (وان تزوجت أمة غير اذن مولاهما
 ثم عتقت صح النكاح) لانه من هن العبارة ومنع لنفوذ طلق المولى وقدر ل (ولا خيار لها)
 لان لنفوذ بعد العتق ولانه متى ربا ذلك كاد روحه نفسها بعد العتق (فان كانت تزوجت
 غير ذنه على المهر من ماله ما شاء حلها روحه ثم اعنتها مولاهما فإما للمولى) لانه استوفى
 منافع مملوكه للمولى (وان لم يرسلها حتى عتقها فالمهر لهما) لانه استوفى منافع مملوكه طوا والمراد
 بالمهر لا مسمى لان غاها بعد العتق استوفى وقت وجود العدة فصحت التسمية
 وروح المسمى وطهر لم يحرمه حر بالوطى نكاح موقوف لان العدة قد نكح بالسناد المتبادر
 ولا يوجب الامهر او احدا (ومن وطأ أمة به فولدت منه فهي أم ولده وعليه قبضها ولا مهر
 عليها) ومعنى المسئلة أن يدعيه لآب ووجهه رله ولا يه عتق مال ابيه للحاجة الي ابقاء نفسه ولقد يتم ذلك
 حاربه بالحاجة من صباه لم يهره غير من الحاجة من ابقاء له روحه الى ابقاء نفسه ولقد يتم ذلك
 بخاربه بالسبقة واطعامه غير لقيمه ثم هدد ملكا يثبت قبل الاستيلاء بشرط اياه اذ المصحيح
 حريمه ملكا وحده وكل ذلك غير متطلب وبها حتى يجوز له ان يزوجها فلا بد من تقديمه فبين
 ان لو طأ لافى ملكه فلا يهرمه اعتق وقال زفر واشد في رجهما ثم يحكم بالمهر لانه ما انشأ
 الملكا استيلاء كافي بخاربه مشترككم انشأ بعقبه والمسئلة معروفة قال (ولو كان الابن
 روحها أباه فولدت لم تصر أم ولده ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها سر) لانه صح لتزوج عندنا
 خلافت شفعى رجهه ثم طلقها عن ملك لآب لا يرى ان الابن ملكها من كل وجه ومن لمحل
 ن يملكها لآب من وجهه وكذا يملك من التصرفات ما لا يبق معه ملك لآب لو كان قد دل ذلك على
 بهاء ملكه لانه ينفذ طر شبهه فاد جار لسكاح صار مؤمه مصوناته فلم يثبت ملك الابن
 فلا تصير أم ولده ولا قيمة عليه فإلا لافى ولدها لانه لم يملكها وعليه المهر لآب لانه بالسكاح
 وولدها حر لانه ملكه أخوه بعقبه عليه بالفراية قال (واذا كانت الحرة تحت عبد فتألت لمولاه
 اعتقه على التبع ففعل بعد السكاح) وقال زفر رجهه الله لا يفسد وأصله انه يقع اعتق عن لآب
 عندنا متى يكون لولاه ولو نوى الكفارة يخرج عن عهدها وعنده يقع عن المأمور لانه
 طلب ان يعتق مأموره عنده عنه وهدد بحال لانه لا يعتق فيما لا يملكه من آدم ولم يصح الطلب

ويقع العتق عن المأمور وإنما له أمكن تصحيحه بتقديم الملك طريق الإقضاء وإدلائك شرط
صحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم أمره اعتاق عبد الآخر عنه
وقوله اعتقت عملاً كما منه ثم الاعتاق عنه وإذا ثبت الملك الآخر فسد النكاح لالتناقض بين المملكين
(ولو قاتل أعتقه عني ولم تسم ما لا لم يفسد النكاح والولاء للمعتق) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما بالله وقال أبو يوسف رحمه الله هذا أو الأول سواء لأنه تقدم التملك فغير عوض تصحيحها
له صرفه ويستطع اعتبار القبض كما إذا كان عليه كفارة ظهراً فامر غيره أن يطعم عنه ولهما أن
له من شرطها القبض بالنص ولا يمكن استناطه ولا يثبت عنه قضاء لأنه فعل حسي بخلاف لبيع
لأنه تصرف شرعي وفي تلك المسألة لفقر بنوب عن الآخر في القبض أما العبد ولا يقع في بدو
نفي لينوب عنه

باب نكاح أهل الشرك

(وإذا تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر وذات في دينهم جائز ثم ساءوا فإراقه عليه) وهذا
عند أبي حنيفة وقال زفر رحمه الله النكاح فاسد في الوجهين لأنه لا يتعرض لهم قبل الإسلام
والمرافعة إلى الحكم وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة
رحمه الله وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله أنه إن الخط بات عامة على ما حرر من قبل فلتزوم
وإذا لا يتعرض لهم لذمتهم أمر ضالاً فزواجهم باطل فإذا تزوجوا أو أساءوا أو طهره فائمه فوجب
التفريق ولهما أن حرمة نكاح المعتدة بجميع علها أو كانوا ما ترمى طاهر من حرمة النكاح بغير شهود
مختلف فيها ولم يأنزروا أحكاماً بجميع الألفاظ ولا في حنيفة رحمه الله أن الحرمة لا يمكن
ثباتها حقاً للشرع لا لهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وجه له يجب العدة بما لا زوج لا لا يعتقده
بمختلف ما إذا كانت نكحت لم لا يعتقده ودفع النكاح ومعدلة المرادفة والإسلام حالة إبقاء
والشهادة ليست شرطاً فيها وإذا العدة لا تنافيها كالمسكوكه إذا وطئت شبهه (فاد تزوج
لمجوسى أمه أو أخته ثم أسلما فارق بينهما) لأن النكاح محرم له. كم البطلان في ما بينهم عند
نكاح كرتاني العدة ووجب التعرض بالإسلام في فرق وعده له. كم أمه في الصحيح لأن
لحرمة تنافي ققاء النكاح في فرق بخلاف العدة لأن لا تنافيه ثم سلام أحدهما يفرق بينهما
وبعد دفعه أحدهما لا يفرق عده بخلافهما والفرق أن استحقاق أحدهما لا يبطل بإرافة
صاحبه فلا يعتبر به اعتقاده أما اعتقاد المصير بالكفر لا يعارض سلام لمسلم لأن لا سلام يعطى
ولا يعطى ولو تفرقا يفرق لاجتماع لان مرادهما تنكحهما (ولا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة

ولا كافرة ولا مرتدة) لانه مستحق للعدل ولا مهال ضرورة لأهل والسكاح بشعده عنه ولا
 شرع في حقه (وكذا المرتدة لا يزوجها مسلم ولا كافر) لامر محسوسه فلأهل وخدمة لزوج
 بشعدها عنه ولا يه لا ينظم بينهما المصالح والسكاح ما شرع لغيره بل لمصالحه (فان كان أحد
 الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ن أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما بإسلامه)
 لان في جعله تبعه تطرأ له (ولو كان أحدهما كتابيا ولا آخر مجوسيا فالولد كتابي) لان فيه
 نوع تطرأ له اذ المحوسبة شر والشافعي رحمه الله يجازيها بدينه للتعارض ونحن بيننا الترجيح
 (وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الاسلام فان أسلم فهي امرأته وان
 أي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله وان أسلم لزوج ونحوه يجوز به
 عرض عليها الاسلام فان أسلمت فهي امرأته وان أنت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة
 بينهما طلاقا) وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكون الفرقة طلاقا في الوجهين أما العرض فمذهب
 وقال الشافعي رحمه الله لا يعرض الاسلام لان دينه تعرضا لهم وقد ضمننا بعد الذمة ان لا تعرض
 لهم لانهم لا يملكوا السكاح قبل الدخول غير متأكدين فينتطح نفس الاسلام وبعده متأكدا كذا في تأجل
 الى انقضاء ثلاث حيض كافي الطلاق ولما ان المقاصد قد فات فلا بد من سبب يثبت عليه الفرقة
 والاسلام طاعة لا يصلح سببا لها فيعرض الاسلام ان يحصل المقاصد بالاسلام أو ثبتت الفرقة
 بالاباء ووجه قول أبي يوسف رحمه الله ان الفرقة سبب مشترك في الزوجان فلا يكون طلاقا كالفرقة
 بسبب الملك ولما ان بالاباء متنع لزواج عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فينوب
 لقاضي مما به في التسريع كافي الحب والعنف أما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينوب القاضي
 منها عند بانها (ثم اذ فرق القاضي بينهما باباها فافها المهر ان كان دخلها) لما كده بالدخول
 (وان لم يكن دخلها فلا مهر لها) لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطوعة
 وإذا أسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافر أو أسلم الحرب ونحوه يجوز به لم تقع الفرقة عليه
 حتى يخرج من ثلاث حيض ثم تبين من زوجها) وهذا لان الاسلام ليس سببا للفرقة والعرض
 على الاسلام متعذر لقصور لولاية ولا بد من الفرقة دفعا للقصد اذ اقام شرطها وهو مضى
 لحبس مقام السبب كافي خضر البشر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي
 رحمه الله يفصل كما مر له في دار الاسلام واذا وقعت الفرقة والمرأة حرة فلا عدة عليها
 وان كانت هي المسلمة فكذلك عند أي حنيفة رحمه الله خلافا لما حوסיاتك ان ش
 لله تعالى (وإذا أسلم زوج اكنابية فمما على نكاحهما) لانه يصح النكاح بينهما
 بندها فلان يبي في أول قال ودخرج أحد الزوجين ايمان من دار الحرب مسلما وقعت

(يبدونه بينهما) وقال الشافعي لا تنع (ولو سبي أحد الزوجين وصفت البيوة بينهما غير طلاق
 وإن سبوا معاً لم تنفع البيوة) وقال الشافعي رحمه الله وقت فطام إن السبب هو التباين دون
 السبي عندنا وهو يقول بحكمه أنه إن التباين ثمة في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة
 كما يرى المستأمن والمسلم المستأمن أما السبي فيقتضي الصفه السببي ولا يقتضي الانقطاع
 للكناح ولهذا يسهل لدين من ذمة السبي ولو أن مع التباين خفية وحكما لا تنتظم المصالح
 منه المحرمية والسبي يوجب ملك لرقبة وهو لا ينال الكناح ابتداء فكذلك بقاء فصار كالشراء
 ثم هو بقاء في صفاء في محل عمله وهو المال لا في محل الكناح وفي المستأمن لم تباين الدار حكما
 غصده الرجوع (وإذا خرجت المرأة لئلا يجرها طلاقان تزوج ولا عدة عليها) عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال عليها عدة لأن الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام فليزها حكم الإسلام
 ولا في خيفة رحمه الله أما الزناح المتقدم وجبت طهارتها ولا خطورتها في الطهرى ولهذا
 لا تجب العدة على المراجعة (وإن كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها) وعن أبي حنيفة رحمه الله
 أنه يصح النكاح ولا يفر بهما زوجها حتى تضع حملها كما في الحبل من الزمان به الأول أنه ثابت
 للسبب فاد طهر القرشي حتى النسب يظهر في حق المنع من الكناح احتياطاً قال (وإذا اراد
 أحد الزوجين عن الإسلام وقعت الفرقة غير طلاق) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله إن كانت الردة من زوج فهي فرقة بطلاق هو يعتبره بالإباء والجماع
 ما بينهما وأبو يوسف رحمه الله مر على ما أصله الله في الإباء وأبو حنيفة رحمه الله فرق بينهما وأبو
 الفرق أن الردة منافية للكناح كوجهات في العدة والطلاق رافع وحدان تجعل طلاقاً بخلاف
 الإباء لأنه نفوت لا مبالاً معروف ويجب لتسريح الإحسان على ما مر وطردا تسوق الفرقة
 بالإباء على إضاءه ولا توقف بل رده (ثم إن كان الزوج هو المرد فلهما كل مهران دل بهما ونصف
 لمهران لم يدخل بهما وإن كانت هي المردة فلهما كل مهران لم يدخل بهما فلامهر
 لها ولا خفقة) لأن الفرقة من قبلها قال (وإذا ارتد معاً ثم أسلما معا فمعا على كاحهما)
 سحاما وقال زهر رحمه الله يبطل لأن ردة أحدهما منافية وفي ردة واحدة أحدهما أولاً
 ما روى أن نبي حنيفة رددوا ثم أسلموا ولم يأمرهم الصلحاً رضوان الله عليهم أجمعين بتحديد
 لا كعنه والارتداد منهم واقع معالجته التارخ ولو أسلم أحدهما بعد الارتداد معا بعد الكناح
 بينهما حالاً صرراً لا آخره على الردة لأنه مناف كاستدائها

باب القسم

(وإذا كان لرجل امرأتان حوثان فعليه أن يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا أو نيبين أو أحدهما)

كراد (الآخرى نبيا) لقوله عليه السلام من كاسله مرأتان وصل إلى أحد هما في القسم جاء
يوم القيامة وشغفه مائل وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بر
سأله وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤخذني فيما أملك بهي زيادة لحبة ولا
وصل فيما رزقنا ولا عديعة ولا جديدة سواء لاطلاق ما رزقنا ولأن القسم من حقوق لكاح ولا
غاوت بينهما في ذلك ولا اختيار في مقدار الدور إلى الزوج لأن المستحق هو التسوية دون طريقة
والتسوية المستحقة في لبنونة لا في الحمامة لأنها تنشئ على النشاط (وان كانت أحدهما حرة
والأخرى أمه فالحرة لشئان من القسم والامانة لثالث) بذلك ورد لا تروا لأن حل الامانة ينقص
من حل الحرية فلا بد من اظهار النقصان في الحقوق والمكاتبة والمدرسة وأم الولد عبرة لامة لأن
لحق فيهن قائم قال (ولاحق لمن في القسم حرة لا سفر يسافر لزوج عن شاه منهن والاولى ان
يسفر عن يمينه يسافر عن خرجت قريعتها) وقال الشافعي رحمه الله لقرعة مستحقة لما روى
ان النبي عليه السلام كان اذا أراد سفرا أقرع بين سائته لا ان يقول ان القرعة تطيب قلوبهم
فيكون من باب الاستعجاب وهذا لأنه لاحق للمرأة عند مسافرة لزوج الا يرى ان له ان
لا يستصحب واحدة منهن فكذلك ان يسافر بواحدة منهن ولا يستصحب عليه تلك المدة (وان
رضيت إحدى زوجات ترك قسمه الصاحبين اجاز) لأن سرودة بنت رمعة رضي الله عنها سألت
رسول الله عليه السلام ان يراجعها وتجعل يوم نوها عائشة رضي الله عنها (ولما ان ترجع
في ذلك) لأنها أسقطت حقها لم يجب بعد ولا ينفطر الله أعلم

كتاب الرضاع

قال (قليل لرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة لرضاع نعلق به التحريم) وقال الشافعي
رحمه الله لا يثبت التحريم لا بكمس رضعات أقوله عليه السلام لا تحرم المصصة ولا المصتان ولا
الاملاية ولا الاملاحتان ولنا قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم الآية وقوله عليه السلام
يحرم من لرضاع مباحرم من السب من غيره وصلى ولأن الحرمة وان كانت أشبهت البهضية
ثلاثة عشر والعظم وانبات اللحم لكاه أمر مبطن فنعلق الحكم بفعل الارضاع وما رواه مردود
بالكتاب أو منسوخ هو يبيى ان يكون في مدة الرضاع لما بين (ثم مدة لرضاع ثلاثون شهرا
عند أبي حنيفة رحمه الله وقالان) وهو قول لشافعي رحمه الله قال رحمه الله ثلاثة
أحول لأن الحول حسن التحول من حال إلى حال ولا بد من زيادة على الحولين لما بين فيه قدر
به لهما قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ومدة الحمل دماهاسته أشهر فبقي لفصال حولان
وقال لبي عليه السلام لارضاع مد حولين وله عدة لا يه ووجهه انه تعالى ذكر شيئين وضرب

لما مدة ذكاته لكل واحد من الكاهن كالأجل لمصر وانه يشق الا انه قام المنقص في حدهما
فبقى في الثاني على ظاهره ولا يله لا من تعبر بعد المنقطع لا يثبت ما من زيادة مدة يعود
اصبي فيها عـ بره فقد رتب بادني مدة حمل لانه معتبره قال عـ دة الحبيب يعبر عـ دة الرضيع
يعاير عذاه الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعما به جعل لص الميذب يحول في
الكتاب قال (وذا مضت مدة الرضاع لم تعلق الرضاع تحريم) اقوله عليه السلام لا رضاع
بعد الفصال ولان الحرمة باعتبار لشدة ذلك في المدة ذاك كبير لا يترى ولا يتر الفطيم قبل
لمدة الا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله اذا استعنى عنه وجهه انقطاع لشدة ربه
عدها وهل يباح الرضاع بعد مدة وقيل لا يباح لان ابا حنيفة ضرورية ان يكون حره لا يدي
ول (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) للحديث الذي رواه (لا أم أخته من الرضاع
فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يزوج أم أخته من النسب) لانه ان يكون أمه أو موطوءة
أبيه بخلاف الرضاع (ويجوز ان تزوج أخت منه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب) لانه لم
وطئ أمها حرمت عليه ولم يوجدها في الرضاع وامرأة أبيه أو امرأة منه من الرضاع
لا يجوز ان يتزوجها كالأب لا يجوز ذلك من النسب) لما روينا ود كر الاصل في النص لانه
عبارة تنفي على ما يشاء (والن فعل يتعق به تحريم وهو ان ترضع لمرأى صبي وتحرم هذه
اصبية على زوجها وعلى أبنائه وأبائهم يصير زوج يدي برل له منه ان يرضعه) وفي
أحد قول الشافعي رحمه الله ان الفعل لا يحرم لان الحرمة اشبه ابه صبية وليس فيها الا قصه
ولما روينا بانو حرمة النسب من الجاهل وكذا بالرضع وقال عليه السلام ما شفعني الله
فيها ليع عليا فانه عمن من الرضاعة ولا نسب يقول من من و يضاف اليه في موضع
الحرمة احتياطاً (ويجوز ان يزوج لرجل ما خلت أخته من الرضاعة لانه يجوز ان يزوج بنت
أخته من النسب وذلك مثل الاخ من الاب كانت أخت من أمه جارية من أبيه
ان يزوجها) وكل صبيين جنعا على ثدي امرأة واحدة لم يحز لهما من يزوج بالآخرى) هو
هو لاصل لان أمهما واحدة وهما أخ وأخت (ولا يزوج لمرصعة أحد من ولد في الرضعة)
لانه أحرها (ولا ولد لها) لانه ولد أختها ولا يزوج لصبي لمرصعة أخت زوج لمرصعة) لانه
عمنه من الرضعة (ودا خلت من أمها وليس هو) عالت فعلق به التحريم ون عات لما لم
يتعلق به التحريم) خلافا لما في رحمه الله هو يقول انه موجود به حقيقة ونحن نقول لمعول
غير موجود كما حتى لا يظهر في مقابلة لعاب كفي ليس (ون احتياطاً لما لم يتعلق به التحريم)

وان كان من غير ان ينفذ حيفه رجه ثم روي لا ذلك ان عايد يعاقب في التحريم فان رضى الله
 عنه قبله او فيما لم ينفذ له رضى لو طبعه لا يعلق في التحريم في قولهم جيبا طهما من ابرة
 للعلاب كفي الماء فلم ينفذ شي عن حايه ولا في حيفه رجه ثم من طعام اصل وان تابع له في
 حق المنصود وصار كانه لوب ولا مغير ينظر ان من الطعام عنده هو اصحيج لان احدى
 ما طعام ادهو الاصل (وان احتلط بالدم والانس تات تعاقب في التحريم) لان ان بقي منصود
 وبه دلوه اتسوته على لوصول (ود احتلط ان انس اشاة وهو له لعلق في التحريم
 (وان علق انس اشاة لم تعاقب في التحريم) استتبار للعالم في الماء وان احتلط ان امرأتين
 تعلق التحريم باعلهما عند ابي يوسف رجه ثم لان كل صار شي أو احد ويحمل لاف
 به ملا كثر في بناء الحكم عليه (وقال محمد) ورور رجهما لله (بتعلق التحريم بهما) لان الجنس
 لا يغلب الجنس فان الشئ لا يغير مستهلا كافي به لانه لاحتداد المنصود وعن ابي حنيفة رجه لله
 في هذا روي ان وصل لم يلق الايمان (ود رل لكر انس فارضعت صبيا تعاقب في التحريم
 لا طلاق اصل ولا مغير اشوة وثبت به شبهة البصيرة (واد حلب انس لمرأة بعد موتها فاجر
 اصبي فعلق في التحريم) خلاف شافعي رجه لله هو يقول لا يصل في ثبوت الحرمة اعاد
 لمرأة ثم تعدى في غيرها او اسدها بالموت لم يبق محلا طهارتها لا يوجب وطؤها حرمة
 لمصاهرة ولما ان استهوشة طرية وذلك في اللين لعلق الانشار والابيات وهو قثم بالاب
 وعدم الحرمة تطهر في حق به دد او انهما اما الحرمة في الوطء لكونه ملا قبلا لم يطرث
 وقدرل الموت وهو في (ود حفن اصبي فعلق في التحريم) وعن محمد رجه لله انه
 ثبت به الحرمة في فده اصوم روجه فرفق على ظاهران المفدى في الصوم اصلاح البدر
 و وجد ذلك في يدوه وما لم يحرر في لرتاع فمعي مشوه ولا يوجب ذلك في الاستحسان لان المفدى
 وصوبه من الاعلى (ود رل لكر انس فارضعت صبيا لم يعلق التحريم) لانه ليس ما بين على
 اعدق ولا يعلق في اشوة وانمو وهذا لان من عايد تصور من تصور منه الولادة (واد
 شرب صيان من انس اشاة لم يعلق في التحريم) لانه لا حرمة بين الاذي والبهائم والحرمة
 ما تتبارها (واد روج لول صعية وكبيرة رضعت لكبيرة لصغيرة حرمتا على الزوج) لانه
 يصير طامعا بين الام والابن رضعا و ذلك حرام كالجمع بينهما سببا (ثم لم يدخل الكبيرة ولا
 مهر لها) لان لفرقة جانب من قبلها قبل الدخول به (وللصغيرة نصف المهر) لان الفرقة رفعت
 لامن جهتها ولا رتضاع وان كان في الامن لكن فعلها غير مغنر في سقاط حقها كما دألت
 مورثها (ويرجع به الزوج على الكبيرة) كانت احدث به الفساد وان لم تعتمد فلا شئ عليها

ون علمت بان لصغيرة مرتبة وعرض رجله سه به يرجع في نوحهين ويصحب طهر
لرواية لامه وان كدت ما كان على شرف السقوط وهو صف مهورود، فيجري مجرى
الاتلاف لكنها مبنية فيه ممالان الارضاع يسناه. ادلك كاح وصنا ونف ثنت ثنت اتفاق
الحل اولان فساد لكاح يسا بس لالرم مهور لي هو سب السقوطه لان نصف مهر يجب
طريق لمنعة على ما عرف لكن من شرطه طال لكاح ود كانت مبنية بش شرط فيه
لتعدي كعقر البئر ثم انما تكون متعدي ذاعلمت بالكاح وفصدت بالارضاع فساد اما لم
نلم بالسكاح او علمت بالسكاح وانما فصدت دفع الجوع والهلل عن الصغيرة دون فساد
لان يكون متعدي لانها مأمورة بذلك ولو علمت بالسكاح ولم يغير بالفساد لان يكون متعدي ايضا
وهذا ما اعتبار الطول لدفع فصد فساد لا ندفع الحكم (ولا تسلي في لرضاع شهادة
منفردة انتواع ثبت شهادة رجلين أو رجل و امرأتين وقال مالك رحمه الله ثبت بشهادة امرأة
واحدة د كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حق من حقوق شرع وتجب بحبر لواحد
شترى لهما فاجبره واحداه دبعة محرسي ولنا ان ثبوت الحرمة لا يقبل له صل عن رول ذلك
في باب السكاح و طال لذلك لا ثبت لا شهادة رجلين أو رجل و امرأتين بخلاف ما علم لان حرمة
تداول تفيد عن رول لذلك فاعبر امرأتيما والله أعلم بالصواب

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

قال (الطلاق على ثلاثة أوجه حسن وأحسن و مدعى فالأحسن ان يطلق لرجل امرأته تطليقة
واحدة في طهر لم يجامعها فيه وبتركها حتى تنقضي عدتها) لان الصيغة رضى الله عنهم كانوا
سمعون ان لا يردوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة قال هذا أقصا عندهم من
ان يطلقها لرجل لاننا عد كل طهر و حدة ولا بد من لدامة وأقل صرر بالمرأة ولا خلاف
لاحدى الكراهة (والحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق المرء لمرأته في ثلاثه تطهار)
وقال مالك رحمه الله به مدعى ولا يباح الا واحدة لان اصل في الطلاق عواطر والامانة طلاء
للخلص وقد ادمعت بالو حدة ولنا فيه اليه السلام في حديث من عمر رضى الله عنهما ان من
اسنة ان تستقبل الطهر اسديا لا تطبقها كل قرء تطليقه ولان الحكم دار على دليل الحاجة وهو
لا فم على الطلاق في زمان تجدد لرعية وهو اظهر لحلى عن الجماع فالحاجة كالتكررة ظر الى
دالها ثم قبل لاوى ان يؤخر لا يشاع في آخر لظهر تنرار عن تطويل لعدة ولا طهر ن يطلمه
كطهرت لاه لو أخر عما جتمعها ومن فصد السطوق مبني بالايضاع سقيب لوقاع و طلاق

من أربعة في لوط، الكوبة غير معلق أو رطبها، كان ولده منها فلاسل أربعة، جماع
 أو يطلقه السنة ثلاثين في كل طليتين شهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجبها الله وهل
 محرم رجبها الله ورفر (لا يطئن السنة الواحدة) لأن الأصل في الطلاق طهارة. ورد لشرع
 بالتفريق على فصول الأدة والشهر في حق الحامل ليس من فصوله فصار كالمند طهرها وطها
 ن الإباحة جهة الحاجة والشهر دليلها الكافي حق لا يسهة والصغيرة وهذا لا يرد ما تجد لرجله
 على ما عليه طلبة السنة فصلاح علماء وداية الاختلاف الممتد طهرها لأن أهم في حقها عما هو
 طهر وهو مرجوفها في كل زمن ولا يرجي مع الطبل (وإذا طلق رجل امرأته في حالة الحيض
 رفع الطلاق) لأن انتهى عنه لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه فلا ينعلم مشروعيته (وإذا رجع
 من يراجعها) قوله عليه السلام لعمر مرة، لا يبرأ منه وقد طهرها في حالة الحيض وهذا جيد
 لوقوع الخلق على الرجعة ثم لا استحباب قول بعض المشايخ والأصح به وجب في الإباحة قد
 لا مردها للمعصية بالنقد الممك برفع أثره وهي الأدة ودفع الضرر وتطويل بعددول (قد
 طهرت وحاضت ثم طهرت فان شاء طهرها ونشأ مسكها) قال رضي الله عنه وهكذا ذكر
 في الأصل وذكر الطحاوي رجه الله أنه طهرها في الطهر لدى أبي الحية لا يرى قول أولي
 لكرسي ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة ومالك كرى الأصل فرط ما أوجه المذكور في الأصل ن
 لسنة أن فصل بين كل طلاقين بحضنة وإفصال بينهما من الحيض فيكمل بالثانية ولا يسجد
 فيكمل وإذا تكاملت الحيض لثانيه فاطهر لدى بليه زمان السنة فامكن تطليقها على وجه
 لسنة وجه القول لا تحران أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة فصار كالمند طهرها في الحيض فبين
 تطليقها في الطهر لدى بليه (ومن قال لا امرأته وهي من دوت الحيض وقد دخل بها استحقاق
 ثلاثة لسنة ولا يسهة له وهي طاق عند كل طهر تطبقه) لأن اللام فيه للوقف ووقت السنة طهر
 لأجمع فيه (وإن روي أن تقع ثلاث ساعة أو عند رأس كل شهر واحدة وهو على ما روي)
 سواء كانت في حالة الحيض أو في حالة الطهر وقال زفر رجه الله لا يصح به الإجماع لأنه مدعوه
 صد السنة ولنا أنه محمول لفظه لأنه يرفوعا من حيث نرفوعه بالسنة لا بقدره بالسنة
 مطابق كلامه وينتظمه عند بيته (ون كانت آية أو من دوت لاشهر ووقف السببه وحده
 وبعده شهر أخرى وبعده شهر أخرى) لأن الشهر في حدها دليل الحاجة كاطهر في حق دوت لا مرد
 على ما يسيما (وإن روي أن يقع الثلاث الساعة وقعن عندنا - إلا فرفر لما طلب) بخلاف ما قال
 طاق لسنة ولم يصح على الثلاث حيث لا تصح بيته الجمع فيه لأن به ثلاث نعم صحت فيه من
 حيث أن اللام فيه للوقت فيفيد تعميم الوقت ومن ضروره تعميم الوقوع فيه فاد روي الجمع طاق

تعميم لوف ولا يصح به اثلاث

في فصل في (ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقدا بالعا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون ولنا في قوله عليه السلام كل طلاق جائز لا طلاق الصبي والمجنون ولأن الأهلية بالعقل المبرور وهو عديم العقل والناسم عديم الاختيار (وطلاق المكره واقع) خلافاً لما في رحمه الله وهو يقول أن الإكراه لا يجمع الاختيار وبه يفتي المصنف المصنف في الشرع على خلاف الطارل لأنه مختار في التكلم بالطلاق ولنا أنه قصد يقع الطلاق في منكوخته في حال أهليته ولا يهرى عن قضيته دفع الحاجة به عباداً بالاطاع وهذا لأنه عرف الشرين واختاراهونهما وهذا آية لقصد الاختيار لأنه غير راض بحكمه وذلك غير مختل به كالمطل (وطلاق السكران رافع) واختيار السكراني وطحاوى رحمه الله به لا يقع وهو واحد قوي الشك في رحمه الله لأن صحة القصد بالعقل وهو ركن العقل فصار كرو به ما يباح ولدوا ولد به ل سبب هو معصية فجعل باقية لكم ارحله حتى لو شرب وصعد ورل عنه بالصعد عن قول لا يقع طلاقه (وطلاق لاخرس وقع بالاشارة) لأنها صارت معهودة فافيت معصية العبارة دفع الحاجة وسهأتين وجوه في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى او طلاق لامة ثمان حراً كان زوجها أو عبداً او طلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً (وقال الشافعي رحمه الله عدد الطلاق معتبر بحال الرجال لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولأن صفة المالكية كرامة والادمية من تدعيه طوموني لا أدمية في الحراكل فكانت مالكيتها مانعاً وأكثر ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثمان وعدتها حبسنان ولأن حل المحبة معه في حقها وسرق أثر في تنصيف النعم لأن العقد لا يتحرأ فذلك كملت عقدان وتناول ما روى أن الإيقاع بالرجال (وإذا تزوج العبد امرأة بادن مولاه وطسها أو وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على أمراته) لأن ملك النكاح حق العبد ويكون الاسقاط اليه دون المولى

باب إيقاع الطلاق

(الطلاق على صريح صريح وكتابة فالصريح قوله أنت طالق ومطلقة وطلقت فهو يقع به الطلاق الرحي) لأن هذه لاله ط تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً أوامه بعقب لرجعة بالنص (ولا يفتقر إلى التنية) لأنه صريح فيه لعلة الاتعمال (وكذا إذا نرى الابانة) لأنه قصد تنجيز ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يدين في انقضاء) لأنه خلاف الظاهر (ويدين فيما بينه وبين الله تعالى) لأنه نوى ما يحتمله (ولو نوى به طلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى) لأن الطلاق لرفع القيد وهي غير

مفيدة بالعمل وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يدين فيه ما بينه وبين الله تعالى لأنه يستعمل للتخفيف
(ولو قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً لأنما غير مستعملة فيه عرفاً فلم يكن
صريحاً قال (ولا يقع إلا واحدة ونوى أكثر من ذلك) وقال الشافعي رحمه الله يقع ما نوى لأنه
يحمل لفظه فإن ذكر الطاق ذكر للطلاق مرة كذا كذا العالم ذكر للعالم وطدا يصح قرآن لعدد
ويكون نصيباً على التميز وإما أنه نعت فرد حتى قيل للمثنى طائتان وللاث طوائق فلا يحتمل
لعدد دلالة ضده وذكراً الطاق ذكر الطلاق هو صفة للمرأة لا للطلاق هو نطبق والعدد لذى
فقرن نعت المصدر محذوف معناه طلاقاً لثلاثاً كقوله أعطينته جزيلاً أي عطاء جزيلاً (ولو
قال أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طاق طلاقاً فان لم تكن له نية أو نوى واحدة
أو اثنين فهي واحدة رجعية وإن نوى ثلاثاً ثلاث) ووقع الطلاق باللفظة الثانية والثالثة
ظاهر لأنه لو ذكر النعت وحده يقع به لطلاق فادركه وذكراً المصدر معه وأنه يزيد
وكأدنى أولى وأما وقوعه باللفظة الأولى دلان المصدر قديد كروبراديه الاسم يقال رجل عدل أي
عادل فصار منزلة قوله أنت طاق وعلى هذا لو قال أنت طلاق يقع الطلاق أيضاً ولا يحتاج فيه
إلى نية ويكون رجعياً ما بيننا به صريح الطلاق لعدم الاستعمال فيه ونصح به لثلاث لأن
المصدر يحتمل العموم والكثرة لأنه سمى جس فيه تير سائر أسماء لأجناس في تناول الأدنى
مع استعمال الكل ولا تصح نية اثنين فيها خلافاً لفرده رحمه الله هو يقول إن اثنين بعض
اثنين فلما صح نية الثلاث صح نية بعضها ضرورة ونحن نقول نية الثلاث بما صح له كونه
جساً حتى لو كانت المرأة أمة تصح نية اثنين باعتبار معنى الجملة أما الثنتان في حق الحرة
معدود لفظ لا يحتمل اعداد وهذا لأن معنى الواحد مراد في اللفظ لو كان وذلك بافتراده
أو بالنية وانتهى بعزل منهما (ولو قال أنت طاق الطلاق وقال أردت قول طاق واحدة
بفولي الطلاق أخرى بصدق لأن كل واحد منهما صالح للإشباع فكأنه قال أنت طاق وطاق
فتنع رجعتان إذا كانت مدحولاً بها (وإذا أضاف الطلاق إلى جملة أو إلى ما به من عن الجملة
رفع الطلاق) لأنه أضيف إلى محله (وذلك مثل أن يقول أنت طاق) لأن أثناء ضمير المرأة
(أو يقول (رقبتك طاق أو عنك) طاق أو أنت طاق) (وروي أن أوجده أو فركه
أو وهن) لأنه يعبر بها عن جميع البدن أما الجسد والبدن فظاهر وكذا غيرهما قال الله تعالى
وتعبر برقبته وقال طالت أعناقهم لما خاضعين وقال عليه السلام لعن الله القروج على السروج
يقال لأن رأس القوم وأوجه العرب والآن روجه معنى نفسه ومن هذا القبيل الدم في رواية

الدمه رومه نفس وهو حر (وكذلك يطلق جراً أشتاعها مثل ان يقول نصف
أو ثلث صاق) لان الحر لا يتحرر في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة
اولو قال ذلك طالق أو لا طالق لم يقع الطلاق وقال روى الشافعي رحمه الله يقع وكذا
تخالف في كل حرمة غير لا يعبر عنه عن جميع البدن طهارة جرم مستمتع عند الكاح وما هذا
يكون محلاً لحكم له كاح ويكون محلاً للطلاق فيثبت حكم فيه فضية للأضافة ثم يسرى الى الكل
كما في الجرم ان يقع خلاف ما قد صيف اليه لكاح لان اتعدى بمنع اذا حرمة في سائر الاجزاء
على طر في عدم حرمة في الطلاق لا امر على ان يسرولنا انه اضاف الطلاق الى غير محله ويأمر كما
دأبوا به في بقائها طفرها وهذا لان محل الطلاق ما يكون به الفيد لا به يبي عن رفع اقيده
ولا يرد في اليد طر لا تصح اضافة الكاح اليه بخلاف جرم شائع لانه محل للكاح عند
حتى تصح اضافة اليه فكذلك يكون محلاً للطلاق واحتنفوا في الطهر والبطن والاطهر انه لا يصح
لانه لا يمر به ما عن جميع البدن (وان طلقها نصف طليقة أو ثلث طليقة كانت طالقاً طليقة
حدة لان الطلاق لا يسرأ وكذا السك والحرمة كذا السك وكذا الجوارب في كل
حرمة ما ساء (ولو قال طالق ثلاثة اضاف تطبيقين وهي طالق ثلاثاً) لان نصف
الطلاق نفس تطبيقه فاد جمع من ثلاثة صاف تكون ثلاث طليقات ضرورة (ولو قال أنت
طالق ثلاثة اضاف طليقة قول يقع طليقة ان) لاه طليقة نصف فينكامل وقيل يقع ثلاث
طليقات لان كل نصف ينكامل في نفسه فصار ثلاثاً (ولو قال أنت طالق من واحدة اي
تسبي أو من واحدة اي تسبي فهي واحدة وان قال من واحدة و ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث
فهي ثمان وهذا عند أي حنيفة وقال في الاولى هي ثمان وفي الثانية ثلاث) وقال زفر رحمه الله
في الاولى لا تسبي وفي الثانية تسبي واحدة وهو القياس لان العاية لا تدخل تحت المضروب له
العامة كالأول متضمن من هذا الخط الى هذا الخط ووجه قوله ما هو الاستحسان ان مثل
هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد به الكل كما تقول لعبدك خذ من مالي من درهم اي مائه
ولا في حرفة فوجهه ان المراد به لا أكثر من الاول والاقل من الاكثر فانه سمي بقولون سبي من
تسبي وسبي وما بين تسبي وسبي يريدون به ما ذكرناه وارادة الكل فيما طريقه
طرق لا ما عدا كذا كراد لاصل في الطلاق هو الخطر ثم انه في الاولى لا بد ان تسكن موجودة
انفس عليها الثانية وجودها هو وقوعها بخلاف ليسع لان العاية فيه موجودة قيل ليسع
لو يرى حدة ليسع ولا عدا لانه محتمل كلامه انكته خلاف اظاهر (ولو قال أنت

طالق واحدة في تسبب وبوي نصرت والحساب أولم تكن به هي واحدة (وقال رفر رجه لله
تقع ثمان لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد رجه لله واما ان عمل النصرت اثره في تسبب
الجزاء في زيادة المضروب وتسبب اجراء لطيفة لا يوجب تعددها (فان وي واحدة
وثنتين هي ثلاث) لانه يحتمل ان حرف لو او يجمع والطرف يجمع المطروف ولو كانت
عبر مدخولهما انفع واحدة كافي قوله واحدة وثنتين ونوي واحدة مع ثنتين تقع لثلاث لان
كلمة في تأتي بمعنى مع كافي قوله ما في فادخل في عبادي أي مع عبادي (ولو نوي اطرف تقع
واحدة) لان الطلاق لا يصلح صرفا بعد كركاني (ولو قال ثنتين في تسبب وبوي نصرت
والحساب هي ثمان) وعند رفر رجه لله ثلاث لان قضيته ان تكون اذ العاقل لا امر يد
الطلاق على الثلاث وعندنا الاعتبار بالمدكور الاول على ما بيناه (ولو قال أنت طالق من ههنا
في الشام فهي واحدة وعكاز لرجعة) وقال رفر رجه لله هي ثمانية لانه وصف الطلاق بالطول
طال بال وصفه بالقصر لانه متى وقع وقع في لاما كن كلها (ولو قال أنت طالق عكة اوبي مكة
هي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك لو قال أنت طالق في لدار) لان الطلاق لا يخصص
مكان دون مكان وان عبيد اثبت مكة يصدق بانه لا قصا لانه وي الاسمار وهو خلاف
الظاهر وكذا اذ قال أنت طالق وانت مريضة وان وي ان مرضت لم دين في القصاص (ولو
قال أنت طالق اذ اذ حلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة) لانه عطفه بالدخول ولو قال أنت
طالق في دخوت لدرية اتي بانفسه لمقاربة بين شرط والطرف وحمل عليه عند تعدد
الطرفية

{فصل في اضافة الطلاق لزمان} (ولو قال أنت طالق اذا وقع عليها الطلاق طلوع
الفجر) لانه وصفها بالطلاق في جميع العود وث وقوعه في اول حرمة ولو بوي به آخر لهار
صدق بانه لا قصا لانه نوي التحصيص في العموم وهو يحتمل ان يكون محال للظاهر (ولو قال
أنت طالق اليوم عد او غدا اليوم فانه يؤخذ باول لوقين الذي تفوه به فيقع في الاول في اليوم
وفي الثاني في العدا لانه لما قال اليوم كان تحجب ولم يحتمل لاصافه رد قال عد كان
ضافا ولمضاف لا يتحتمل فيه من طال لاصافه فلما لاه في الثاني في لفصل (ولو قال أنت
طالق في غد وقال نويت آخر النهار دين في القصاص عند أي حنيفة رجه الله في الدين في
لقصاص خاصة) لانه وصفها بالطلاق في جميع العود صار عبرة قوله عدا على ما بيناه ولم يدفع في
ول حرمة عند عدم اليقينة وهذا لان حذف في وثبانه سواء لانه طرف في الطالبين ولا في حنيفة
رجه الله انه نوي حقيقة كلامه لان كلمته في اطرف والطرفية لا تنص لانتعاب

وتعبر بجزءه لاول ضرورة عدم شرحه فاد عين آخر لههركان التعيين
 تصدي اولي بالاعتماد من الضروري بخلاف قوله عد لانه يقتضي الاستبعاد حيث وصفها
 مـ هذه الصفة مضاعفة مع العداية ذوق وبقية لا صوم من عمرى وظير لاول والله لا صوم من
 في عمرى وعلى هذين الدهورى الدهر (ولو قال انت طالق أمس وقد تروجه اليوم لم يقع شيء)
 لانه أسنده لى حنة هو دقة قبل كية الطلاق وهو كاد قال انت طالق قبل ان أخاف
 ولانه يمكن تصحيحه بخلاف عن عدم الكاح أو عن كونها طائفة بطابق غيره من الأرواح
 ولو تروجه أول من أمس وقع ساعة لانه ما أسنده بحالة مساوية ولا يمكن تصحيحه اختيار
 أيضا وكان شـ ولا شـ في الماضي اشياء في حال وقوع الساعة (ولو قال انت طالق قبل ان
 أتروجه لم يقع شيء) لانه أسنده وحنة مـ دقة وصار كذا ذوق طائفة وأما صبي أو ماتم أو أصبح
 شـ أرا على ما ذكرنا (ولو قال انت طالق لم أطفئك أو متى لم أطفئك أو متى ما لم أطفئك وسكت
 طلت) لانه ضاف اطلاق لزمان حال عن اطلاق وقد وجد حيث سكت وهذا لان كلمة متى
 معنى حاضر بمعنى لوقت لانه من ظروف الزمان وكذا كية فاللوقت قال الله تعالى مادمت حيا
 أي وبالحياة (ولو قال أنت طالق لم أطفئك تطاق حتى يموت) لان عدم لا يتحقق لا
 بالأس عن الحـ وهو الشرط كى قوله لم أت بصره وموتها بعينه مـ هو لصحح (ولو
 قال أنت طالق لم أطفئك أو دام لم أطفئك لم تطاق حتى يموت عـ أى حية وقفا لا تطاق حين
 سكت) لان لـ دى وفـ قال الله تعالى و الشمس كورت وقال فانهم

(وإذا كره يهـ رعى هـ * و دى بحس الجس يدعى خند)

وصار هـ شـ معنى مـ لو قال لامرأته انت طالق أدت لا يخرج الامر من يدها بالنيام
 من المجلس كفى قوله متى شـ ولاى حية رجسه لله ركـ يستعمل في الشرط أيضا قال
 قائمهم (وسنعم ما عـ زمانا فنى * و دى صبت حصاصة فـ جعل)

فان أريد به الشرط لم تطاق في الحال وان أريد به لوقت تطاق فلا تطاق بالشد والاحتمال
 بخلاف مـ لـ المشيئة لانه على اعتبار أنه لو فـ لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبار أنه
 شرط يخرج الامر من يده ولا يخرج بالـ لـ لا احتمال وهذا الطلاق فيما
 دالم ذكره به لـ اما دوى لوقت عـ في حال ولو دى لشرط يقع في آخر الامر لان سقط
 بحسبهما (ولو قال انت طالق مـ أطفئت تطابق هـ طاق هـ هذه الطائفة) معناه هل ذلك
 موصول لـ وبس نـ مع لمص في بعض كانت مدخولا وهو قول رفر رجسه لله لانه
 جدر من لم طائفة فيها فـ دوى وهو من قوله بت طاق قبل رفر غمها وجه لاستحسان

مع موسى أرمع موتها بس شئ لا ه صاف طلاق وحيدة ما و به له لان موته بناف
 لا عليه ومو بها في الحاية ولا دمهما (ود ذلك لرجع امرأه أرشفة صامنها أو ملكف
 لمؤثر وجهه أو شفصامه وقت القرقة بمسافة بين المذكيين أم ملكها اياه فلا جتماع بين
 المالكية والمملوكية وأما ملكه اياه ولان ملك لسكاح ضروري ولا ضرورة مع قيام ملك
 اليه في (ولو اشتراه ثم طلقه لم يقع شئ) لان الطلاق يستدعي قيام السكاح ولا فناء له مع
 لمسا في الامن وجهه ولا من كل وجهه وكذا د مدكه أرشفة صامنه لا يقع الطلاق لمسا قلنا من المساف
 وعن محمد رحمه الله به يقع لان اعادة راجية بخلاف فصل الاول لانه لا عدة هنالك حتى حل
 وطوره (وان قل طاهي أمة غيره است طاق نسبي مع عتيق مولاه بالقاعة فيهما ولا هاهنا ملك
 لزوج له) لانه علق تطليق بالاعتاق وهو ق لان فقط يسطمها و اثر طما يكون معدوم
 على حطر لو حردو بحكم تعاق به ولمد كورهم صفة لمعاق به تطليق لان في التعليقات
 يصير صرف طلاقا عند شرط عند تاود كل تطليق من طاهي أو عتيق أو عتيق يوجد هذه
 ثم اصله يوجد عند التطليق ويكون طلاق منه أسرا عن اعتق في صا دقها وهي حرة فلا تحرم
 حرمة عليه به بنسب في شئ وهو ان كلمة مع لغير ان قد وردت كرسا حرة في قوله تعالى فان مع
 لغير يسرا ان مع نسريسر فتحمل عليه بدليل مد كرسا من معنى الشرط (ولو قال اذ جاء
 عند طلاق تميز وقال لموا اذ جاء عند فاس حرة فانه اعد لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره
 وعدت ثلاث حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما بقول محمد رحمه الله وجه
 يثبت لرجعه) عليهم الان لرجح قرن لا اعنا ساق لمولى حيث علمته بالشرط بذي عاق له لمولى
 اعتق واعنا به عند لمعاق سباعه لشرط والعتق يقارن الاعتاق لانه علمته أصله الاستطاعة
 مع ف ل يكون التطليق معادله للعتق ضرورة و طاق هذا عتيق فصا ر كالا سئلة الاولى وطرد
 قدر عدتها بثلاث حيض ولما به علق املاق بعنا عتيق له المولى لعتق ثم لعتق بصادقها وهي
 أمة فكذلك الطلاق والعتقان تحرم من الامه حرمة عديته بخلاف سئلة الاولى لانه علق
 تطليق باعتاق لمولى ويقع الطلاق بعد العتيق على ما قررناه وبخلاف العدة لانه يؤخذ فيها
 لاحتياط وكذا حرمة عديته يؤخذ فيها بالاحتياط ولا وجه لي ما قال لان العتيق لو كان
 يقارن الاعتاق لانه علمته فالطلاق يقارن تطليق لانه علمته فقدرنا ان

فصل في تشبيه الطلاق ووصفه (ومن قال لامرأته انت طالق ~~هكذا~~ كذا يبر بالابهام
 وليس بالة ولو سأل في ثلاث) لان لاشارة بلا صانع تفيد لعدم ما بعد في مجرى العادة اذا
 قرت بالعدد المهم قال عليه السلام الشهر ~~هكذا~~ وهكذا كذا الحديث وان اشار

بواسطة وهي واحدة وان أشار بالشعب وهي تسام لما قساو لاشارة تنفع بالمشورة منهار قيل
 د أشار ظهورها بالمصوم مة مة ما و ذ كان تنفع لاشارة بالمشورة منها فلو موى لاشارة
 بالمضمومة من بصدق ديانة لا قضاء و كذا اذا موى لاشارة بالكسب حتى يقع في الاول ثنتان
 ديانة وفي الثانية واحدة لانه يحتمل له لكنه خلاف الظاهر ولو لم يقل هكذا تنفع واحدة لانه لم
 يقرن بالعدد المبهمة فيبقى الاعتبار لقوله أنت طاق (واذ وصف الطلاق بضر من الزيادة
 والشدة كان باثباته ل ان يقول أنت طاق بائن أو البتة) وقال الشافعي رحمه الله يقع رجعه ما
 د كان بعد لدخولها لان اطلاق شرع معقب الرجعة فمكان وصفه بالبينونة
 خلاف المشروع فلهذا قال أنت طاق على ان لا رجعة في عليه لما دللنا انه وصفه بما يحتمل
 فطه الا ترى ان البينونة قبل لدخولها او بعد العدة فتحصل به فيكون هذا الوصف اعم من أحد
 لعمليتين ومقتضى الرجعة مضمومة وتنفع واحدة ثمة د لم يكن له نسبة أو موى الثنتين أما اذا موى
 لثلاث فلا تسمي من قبل ولو عي به لوه أنت طاق واحدة وقوله بائن أو البتة أخرى تنفع
 تطبيقه ن ثنتان لان هذا الوصف يصح لا بداء لا يساع (وكذا اذا قال أنت طاق أو عشت
 اطلاق) لانه عما يوصف بهذا الوصف باعتبار أثره وهو ليس بونه في الحال فصاركه قوله بائن
 (وكذا اذا قال أحبب اطلاق أو سواه) لما كرنا (وكذا اذا قال طلاق الشيطان أو طلاق
 البتة) لان الرجي هو اني فيكون قوله بدعة و طلاق الشيطان اثنا وعن أي يوصف في
 قوله أنت طاق للبدعة به لا يكون باثباته لا اليه لان البدعة قد تكون من حيث الارتفاع في حالة
 حبس ولا بد من اليه وعن محمد رحمه الله انه اذا قال أنت طاق بدعة أو طلاق الشيطان يكون
 رجعه الان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق في حالة طيخ فلا تثبت البينونة بالشك (وكذا
 اذا قال كالجبل) لان الشبهة به بوجوب زيادة لا محالة وذلك اثبات زيادة الوصف وكذا اذا قال
 مثل الجبل لما قد اذ قال أبو يوسف رحمه الله يكون رجعه بالان الجبل في شيء واحد فمكان تشبيهها
 هي ارجعه (ولو قال طاق أنت طاق أشد الطلاق أو كالم أو مله ليست فهي واحدة ثمة الا
 ن ينوي ثلاثا) أما الاول فلا وصفه بالشدة وهو البائن لا لا يحتمل الارتفاع والارتفاع
 أما الرجي فيجوز له وانما تصح بسة ثلاث لذكره المصنف وأما الثاني فلا بد من قدر ادبه
 التشبيه في القوة تارة وفي العدد أخرى بما هو كالف رجل ويراد به القوة فتصح بية الامر من
 وعند فقد اثبات قله ما عني محمد رحمه الله انه يقع لثلاث عند عدم اليه لانه عدد في ادبه
 تشبيه في العدد ظاهر فصارك كما د قال أنت طاق كعدد ألف أو ألفا الثالث فلا
 شيء قديم لا البيت لعله في نفسه هو قديم لم يؤه لكرته بأي ذلك ويصح بية عند عدم

ليه ينبت لافس ثم لا يصل عمد أي حيفه رجه لله به مبي شبهه طلاق بشئ يقع انت أي شئ
 كان المشبه به ذكر العظم أو لم يذكر لما مر ان المشبه به صير زيادة وصف وعمد أي يوسف
 رجه الله ان ذكر لعظم يكون باثنا والاول أي شئ كان المشبه به لان المشبه به قد يكون في
 التوحيد على التجريد اما ذكر العظم والزيادة لا محالة وعند زفر رجه الله ان كان المشبه به
 عما يوصف بالعظم عند الناس يقع باثنا والاف هو رجي. قيل محذره رجه الله مع أي خيفة رجه الله
 وقيل مع أي يوسف رجه الله وبابه في قوله مثل رأس لامة مثل عظم رأس الاسرة مثل
 الجبل مثل عظم الجبل (ولو قال انت طلق تطابقه شدة بدة أو عريضة أو طرية فهي واحدة
 باثنه) لان ما لا يمكن ان يراكم يشهد عليه وهو البان وما يصعب تداركه يقال لها الامر
 طول وعرض وعن أبي يوسف رجه الله نه يقع ما رجيته لان هذا الوصف لا يليق به في الامر
 ولو نوى الثلاث في هذه لفصول صحت بانه لتتبع لينة على ما مر والواقع ما بان
 (فصل في الطلاق قبل الدخول) (وذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول بها او من
 عليها) لان الواقع مصدر محذوف لان معناه طلاقا ثلاثا على ما بيناه فلم يكن قوله انت طالق
 بقا على حدة بقية من جملة (فان فرق الطلاق باثنا بالاول ولم يقع الثانية وثالثة) وذلك مثل
 ان يقول انت طالق طالق لان كل واحد يقع على حدة اذ لم يذكر في آخر كلامه ما يعبر
 صدره حتى يتوقف عليه فوقع الاولى في الحال فتصادفها الثانية وهي مباحة (وكذا اذا قال
 لها انت طالق واحدة واحدة وقت واحدة) لما ذكرنا ايات بالاول ولو قال لها انت طالق
 واحدة فماتت قبل قوله واحدة كان باطلا لانه قرن الوصف لعدد فكان الواقع هو العدد
 فادامت قبل ذكر العدد فالحمل قبل لا يقع فبطل (وكذا اذا قال انت طالق فتبين أو ثلاثا)
 لما بينا وهذه تجانس ما قبلها من حيث المعنى (ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة أو بعدها
 واحدة وقت واحدة) والاصل انه منى دكر شيئين وادخل بينهما حرف الظرف ان قرهما
 لكمة كان صفة للمدكو وآخر كقوله جاءني زيد قبله عمرو ون لم يفرهما والكلمة كان
 صفة للمدكور أو لا كقوله جاءني زيد قبل عمرو وابقاع لطلاق في الماضي يقع في الحال لان
 لا سند ليس في وسعه فالقبلية في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة لا ولي فتبين بالاول
 ولا تقع الثانية والبعدي في قوله بعدها واحدة صفة لا حيرة فحصلت الابا بالاول (ولو قال
 انت طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثمان) لان القبلية صفة للثانية لاصالها بحرف الكسابة
 فاقضى ابقاعها في الماضي وابقاع لا ولي في الحال غير ان لا يقع في الماضي يقع في الحاضر
 أيضا فترتان في ثمان (وكذا اذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة يقع ثمان) لان البعدية

صفة الاولى فانه يصح ان يقع في الحال واحد في لآخر قبل هذه وقدره ان (ولو قال ان
 طلق واحدة مع واحدة او معها واحدة تنفع) لان كلمة مع للقران وعن أبي يوسف رحمه الله
 في قوله معها واحدة انه تقع واحدة لان الكتابة تقتضي سبق المكي عنه لا محالة (وفي المدخول بها
 تنفع شتان في لوجوه كلها) لقيام المحبة في وقوع الاولى (ولو قال انها ان دخلت لدار فانت
 طالق واحدة و واحدة فدخلت وقت عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال تنفع شتان
 ولو قال انها ان طالق واحدة و واحدة ن دخلت لدار فدخلت طالت شتان) بالايجاع لهما
 ان حرف الواو للجمع المطابق وتعلقن جملة كما اذا ص على الثلاث او اخر الشرط وله ان الجمع المطابق
 يحتمل القران والترتيب فعلى اعتبار الاولى تقع شتان وعلى اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما في
 محرم هذه اللفظة ولا يقع له على الواحدة بالثبوت بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه غير مصدر
 الكلام فيتموقف الاول عليه فيقعن جملة ولا معنى فيما اذا قدم الشرط فلم يتموقف ولو عطف
 بحرف الفاء وهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي رحمه الله وذكر الفقيه أ واليه ثبت ان يقع
 واحدة بالاتفاق لان لفاء الله نيب وهو الاصح (واما اضرب الثاني وهو الكتابات لا يقع به
 الطلاق لا بالنسبة او بدلالة الحال) لانه غير موضوعه للطلاق بل تحمله وغيره فلا بد من التعيين
 ودلالته قال (وهي على حاضر بين منها ثلاثة الفا يقع بها طلاق رجعي ولا يقع بها الا واحدة
 وهي قوله اعزني واستبرئ رجعت رأيت واحدة) اما الاولى فلا انها تحتمل الاعتداد عن السكاح
 وتحتمل الاعتداد بمثلته الى قال نوى الاول تعيين بينه فيقتضي طلاقا سافا والطلاق عقب
 لرجعة واما الثانية فلا انها تستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصرف عما هو المقصود منه فكان عبرته
 وتحتمل الاستبراء لفظها واما الثالثة فلا انها تحتمل ان تكون من المصدر محذوف معناه
 تطلقه واحدة فادى حمله كانه فاه والطلاق عقب لرجعة وتحتمل غيره وهو ان تكون واحدة
 عنده او عند قومه ولما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره فتحتاج فيه الى النية ولا تقع الا
 واحدة لان قوله ان طالق فيها مقتضى او مضمرو ولو كان مظهرا لان تقع بها الا واحدة فاذا كان
 مضمرا الاولى وفي قوله واحدة وان صار المصدر مذكورا لكان النصيب على الواحدة يتأني نية
 الثلاث ولا معتبرا عراب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الصحيح لان العوام لا يعبرون بين
 وجوه لاعراب قال (و انية الكتابات في نوى الطلاق كانت واحدة بائنة وان اوى ثلاثا كانت
 ثلاثا وان اوى اثنين كانت واحدة بائنة وهذا مثل قوله فتبائن وبنه وبنه وسحرام وجبلان على
 عاربين والحق باء لك وخلية وبرية وهن ثلاث لانهن رسرحتن وفارقن وامركن بذلك واختارى
 رأت حرة واعني وتحمرى واستنرى واعني وانخرجى وادهي وقومي واعني الارواح)

در
 ن
 م
 ه
 رد
 قال
 ل
 دل
 ماه
 مالم
 رف
 اب
 بدن
 د
 صر
 بل
 مس
 مس
 معل
 رأى
 ه
 م
 لامر
 ه
 شارة
 على
 قوده

لا بها تحمل الطلاق وغيره فلا بد من شبهة قال (لان يكون في حال مد كره طلاق وجمع
 هم الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى لان بسوءه) قال رضي الله عنه (سوى
 بين هذه الانقاط وقال لا يصح صدق في القضاء اذا كان في حال مد كره الطلاق) قالوا
 (وهذا فيما لا يصلح رد) والجملة في ذلك ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا
 وحالة مد كره الطلاق وحالة لعصب والكتابيات ثلاثة أقسام ما يصلح جوابا وردا وما
 يصلح جوابا لارد او ما يصلح جوابا لرد او ما يصلح جوابا لرد او ما يصلح جوابا لرد
 لا بالية فانه في قوله في انكار البية لما في قوله في حالة مد كره الطلاق لم يصح صدق فيما يصلح
 جوابا ولا يصلح رد في القضاء مثل قوله خلية برية بان شبهة حرام اعتدى أمرك بذلك اختاري
 لان الطاهر ان مراده الطلاق عند قول الطلاق ويصح صدق فيما يصلح جوابا لرد مثل قوله
 اذهبى اخرجى قومى تقضى تحمري وما يجري هذا المحرم لانه يحتمل الرد وهو الادنى فحمل
 عليه وفي حالة العصب يصح صدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسبب الاصح لطلاق
 ولا يصلح الرد والشم كقوله اعتدى واختارى وأمرتك بذلك فانه لا يصح صدق فيها لان العصب
 يدل على ارادة الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله في قوله لا بد لي عليك ولا سبيل لي عليك
 وخليت سبيلك وفارقتك انه يصح صدق في حالة لعصب لما هو من احتمال معنى السب ثم وقوع
 ابائن بما سوى الثلاثة الاول مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يقع امرحى لان وقوعها طلاق
 لانها كتابات عن الطلاق والشرط لنية ريت نقص بها لعدد والطلاق معقب للرجعة
 كالصريح ولان تصرف الابانة صدر من أهله مضافا الى محله عن ولاية شرعية ولا خفاء في
 الاهلية والهللية والدلالة على الولاية ان الحاجة ماسة الى اثباتها ككتابته عليه باب التدارك
 ولا يقع في غيرها منها بالمراجعة من غير قصد دولة كتابات على النية لانها عوامل في
 حقانها والشرط بين أحد نوعي السونة دون الطلاق وانقاص العدد اثبت الطلاق بناء على
 روال الوصلة وانما تصح نية الثلاث به التنوع ليمتد الى علية وخفية وعند عدم النية
 ثبت الادنى (ولا تصح نية الشتر عندما خلا فالمرحى الله) لانه عدد وقد يساه من قبل
 (وان قال لها اعتدى اعتدى وقال نوبت بالاولى طلاقا والباقي حيضه دين في القضاء)
 لانه نوى حقيقة كلامه ولا به أمر امرأته في العادة الاعتداد بهذا الطلاق فكان الطاهر
 شاهد له (وان قال لم تو بالباقي شيأ فهي ثلاث) لانه لما نوى بالاولى الطلاق صار الحال حال
 مذكورة الطلاق فتعين الباقي للطلاق بهذه الدلالة فلا يصح في نية بخلاف ما قال لم
 تو بالكل الطلاق حيث لا يقع شيء لانه لا طاهر يكده ويخلاف ما قال نوبت بالثالثة الطلاق

وإن لا واهب حيث لا يبع لا واحد لأن حال عند لا واهب يمكن حال مد كره اطلاق في كل موضع بصداق لزوج على نفى السيف عبد صدق مع إيمان لانه أمير في الاحبار عما في ضميره والقول قول الامين مع الجين

(باب في فضائله)

ووصل في الاختيار (وإذا قال لامرأته اختاري بنوي ذلك طلاق أو قال طلاقى فقلت
داها ان تطلق نفسها مادامت في مجملها ذلك قال قامت منه أو أحدثت في عمل آخر خرج لامر
من يدها) لان محيرة لها لمجلس اجماع لصحابة رضى الله عنهم اجمعين ولا به تعليق فعمل منها
والتمليك كالتفصي حوا الى المجلس كافي لسبع لان ساعات لمجلس اعتمدت ساعة واحدة لا
ن المجلس نارة تجدد بالذهاب عنه ونارة بالاشتغال بعمل آخر اد المجلس الا كل غير مجلس
المناظرة ومجلس الفتال غيرهما (و يبطل خيارها بمجرد القيام) لانه دليل الاعراض بخلاف
الصرف والسلم لان المقصد هناك لا اتفاق من غير قبض ثم لا بد من التيقن في قوله اختاري لانه
يحتمل تخييرها في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف آخر غيره (فان اختارت نفسها في قوله اختاري
كانت واحدة باثنية) والقياس ان لا يقع به بد شي ونوى (زوج الطلاق لانه لا يملك لا ببناء
هذا اللفظ فلا يملك التفويض الى غيره الا بالانحصار لاجماع الصحابة رضى الله عنهم ولا به
سبيل من ان يستديم كاحها أو يهراقها فيملك فامتنها مقام نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع
ها باثن لان اختيارها فيها مثبت اختصاصها بذلك في ابثن (ولا يكون ثلاثا وان نوى
لزوج ذلك) لان لا اختيار لا ينوع بخلاف الابانة لان ليس بوجه قد تنوع قال (ولا بد من
ذكر النفس في كلامه أدنى كلامها - في لو قال اختاري فمالت قد خربت وهو اطل) لانه
عرف الاجماع وهو في المفسرة من احدى الطرفين ولا يلزم لا يصلح تفسير للمبهم لا حروا
مبين مع الالهام (ولو قال اختاري فمالت خربت فقع واحدة باثنية) لان كلامه مفسر
ركلامها خرج جوابا به فينصصم عاقبه (وكذا لو قال اختاري ختيارة فمالت خربت) لان
لها في لا ختيارة تنبي عن الاتحاد والافتراد واختيارها فيها هو الذي يتعد مرة ويتعد
أخرى بصدار مفسر من جاسه (ولو قال اختاري فمالت خربت فمسي يقع الطلاق اذا نوى
لزوج) لان كلامه مفسر وما نوى الزوج من محتملات كلامه (ولو قال اختاري فمالت
أختار نفسي فهي طالق) والقياس ان لا يطلق لان هذا مجرد وعد او محتمله فصار كما اذا قال
طالق فمالت فمالت أنا أطلق نفسي وجه الاستعسان حديث عائشة رضى الله عنها فام قالت
لا لاختار الله رسول الله اعتبره انبي عليه السلام حوا لانها وان هذه الصيغة حقة في الحال

ويعجز ربي لاستعمال كفاي كلمة شهادة وأد . شاهد اشهادة بخلاف قولها طاق نفسي لانه
تعد زججه على طحال لانه ليس بمكايبة عن حالة قائمه ولا كدث قولها أنا اختار نفسي لانه حكماء
عن حالة قائمه وهو اختيارها فـ ها اول قول مختارى اختارى اختارى فقات قد اخترت الاولى
ولو سطرى أو لاحيرة طلفت ثلاثى قول أى حبه زجه الله ولا يحتاج أى نية لزوج وفالاتفاق
وحدة) وانما لا يحتاج لى بية لزوج لدلالة التكرار عليه اذ لا يحتاج فى حق الاطلاق هو الذى
تكرر طهسان ذكر لاوى وما يجرى مجراه ان كان لا يفيد من حيث الترتيب ولا يكن يفيد من
حيث الادراد ويعتبر فيما يفيد لانه ان هذا وصف له ولان المجتمع فى الملك لا ترتب فيه كالمجتمع فى
مكان واكلام ترتب ولا يراد من ضروراته فادعى حق لاص لى اعانى حق الياء (ولو
قات اخترت اختيارا وهى ثلاث فى قولهم جميعا) لام للمرة ومصار كما دصرحت بها ولان
لاختيارا لثلاثا كيد ويدون لى كيد مع الثلاث مع لى كيد اولى (ولو قات قد طلفت نفسى
أو اخترت نفسى بتطبيقه وهى واحدة بعث لرجعة) لان هذا اللفظ يوجب الاطلاق بعد
انقضاء العدة وكما اختارت نفسا بها بعد العدة (وان قال لها امرئ بذلك فى تطليقه
وختارى عليه وختارت نفسا وهى واحدة بلك لرجعة) لانه جعل لها الاختيار الكبر
طليعه رعى معية لرجعة بالص

(ومل فى الامر باليد) وان قال لها امرئ بذلك ينزى ثلاثا فقات قد اخترت نفسى واحدة
هى ثلاث) لان لاخبار يصاح حوبا للامر باليد لكونه تعبكا كالتغيير والوحدة صفه
لاخباره ومصار كما قالت اخترت نفسى مرة واحدة وبذلك يقع الثلاث (ولو قات قد طلفت
نفسى واحدة أو اخترت نفسى بتطبيقه وهى واحدة بانه) لان لو واحدة هت لمصدر محدوف
وهو فى الاولى لاخباره وفى الثانية التطليقة لانها تكون بانسة لان التفويض فى البائن
ضرورة ملكها امره وكلاهما خرج جوابا به قصير الصفة المد كورة فى التفويض مد كورة
فى الايقاع وانما تصح بية ثلاث فى قوله امرئ بذلك لانه لا يمكن العموم والمخصوص واية
لثلاث به تعميم بخلاف قوله اختارى لانه لا يمكن العموم وقد حقتاه من قبل (ولو قال لها
امرئ بذلك اليوم وهدد لم يدخل فيه للبل وان ردت الامر فى يومها طل امرئ ذلك اليوم
وكان الامر يدها مدغد) لانه صرح لى كروقتين بينهما وقت من جسهما لم تناول الامراد
د كروقتين بعبارة لفرد لا يتناول لى وكما امرين فبردا أحدهما لا يبرندا الا آخر وقال رفر
رجه الله هما امر واحد بعبارة قوله ات طاق ليوم وهدد قد اطلاق لا يمكن التأقيت ولا امر
لا يمكنه في وقت الامر الاول ويحمل لثاني امر مستدا (ولو قال امرئ بذلك اليوم وغد

بدخل بديل في ذلك فرددت الامر في يومه لا يبقى الامر في يدها في عدد لان هذا امر واحد
 لا يمكن تدخل بين لوقت بين لمد كور بين وقت من حسمها لم يتاونه كلام وقد يهجم للبيل
 ومجلس المشورة لا يقطع وصار كما اذا كان امرك بيدك في يومين وعن أي حنيفة رجحه الله
 اذا ردت الامر في اليوم لما نختار نفسها عدد لانها لا تعلق رد الامر كما لا تعلق رد الاشياء وجهه
 ظاهر انما اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في العدد فكذا اذا اختارت روحها مرد
 الامر لان المخير بين الشئين لا يمكن لا اختيارا احدهما وعن أي يوسف رجحه الله ان قال
 امرك بيدك اليوم وامرك بيدك عدا امه ما امر ان لما بعد كركل كل وقت خير على حدة
 بخلاف ما تقدم (ون قال امرك بيدك يوم يتدم فلان قد قدم فلان ولم تعلم قدومه حتى حين بيل
 ولا جبارها) لان الامر باليد مما يعتد فيحمل اليوم لمقررون به على باص النهار وقد حسمناه
 من قبل فينوقت به ثم يهصى بانقضاء وقته (واد جعل امرها بيدها او حبرها فمكنت يوم لم
 تنم فالامر في يدها ما لم تأخذ في عمل آخر) لان هذا تعليق لطريق منها الان لما كان من بصرف
 رأي نفسه وهي به هذه الصفة والتمليك ينصرف على المجلس وقد يساه من قبل (ثم اذا كان
 تجمع بين مجلسها ذلك وان كانت لا تجمع مع مجلس علمها وبلوع طبرانيها) لان هذا تعليق
 فيه معنى التعليق فيتوقف على ما وراء المجلس ولا يعتبر بمجلسه لان التعليق لارم في حقه بخلاف
 ليعلم لانه تعليق محض لا يشوبه التعليق ودا اعتبر بمجلسها فالمجلس نارة يتبدل بالحوادث ومرة
 الاخذ في عمل آخر على ما يساه في الخيار ويخرج الامر من يدها بمجرد القيام لانه دليل
 الاعراض اذ القيام يفرق لرأي بخلاف ما اذا مكثت يوم لم تنم ولم تأخذ في عمل آخر لان المجلس
 قد يطول وقد يصر في حق الى ان يوجد ما ينقطعه او ما يدل على الاعراض وقوله مكثت وما ليس
 التقدير به وقوله ما لم تأخذ في عمل آخر يريد به عن حرفه قطع لما كان فيه لا مطلق العمل
 (ولو كانت قائمة فجلست فهي على خيرها) لانه دليل لا يقال فان التوقف جامع لرأي
 (وكذا اذا كانت قاعدة فالتكافؤ منه معد) لان هذا تعليق من جملة ما في جملة
 فلا يكون اعراضا كما اذا كانت بحسبة فتركت قال رضي الله عنه وهذا رواية الجامع لصحة
 وقد كرى غيره انها اذا كانت قاعدة فالتكافؤ كما في الخيار لان الاتكاء طهارتها وانها بالامر
 وكان اعراضا او الاول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاصطبحت فقهه روايتان عن أبي يوسف
 رجحه الله (ولو قالت ادع أبي استشير او شهودا منهم فهي على خيارها) لان الاستشارة
 تنهري الصواب ولا تتم دلالتهم عن لا كارهة لا يكون دليل لاعراض (ون كانت تسير على
 دابة أو في محمل فوقفت فهي على خيارها ون سارت ظل خيارها) لان تسير به ووقوفه

مضاف اليها (والسبعة بمنزلة آيت) لا سيرة غير مصاف الى كنه الا ترى انه لا يندرج
على ابقاها وراكب الدابة يندرج

في وصول الى المشيئة (ومن قول لامرأة طلق فسد ولا يده او وى واحدة فذات طلقت
فسي وهي واحدة رجعية وان طلقت فسد الا ان اريد ان لا يزوج دث رقعن عليها) وهذا
ان قوله طلق معناه وفي فعل الطلاق وهو اسم جنس ويجمع على لادنى مع احتمال الكل
كسائر أسماء الاجناس فلهذا عمل به في ثلاثة ثلاث وبصرف الى واحدة عند عدمها وتكون
لواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح اطلاق ولو نوى تشييراً لانصح لانه نسبة العدد
لا اذا كانت المنكوحه أمه لانه جنس في حذوها (ون قال طلق فسد ذوات آيت فسي
طلق ولو قالت قد احترت نفسي لم يطاق لان لا ياباة من أعطاء اطلاق الا ترى انه لو قال
لامرأته أنت يسوي اطلاق أو قال أنت فسي فقال لزوج قد اجرت ذنبا ما فت كانت
موقفه لتنفو بضيق لاصل لانها ردت فيه وصداها هو فاعمل لا ياباة فاعو لوصف الزائد
ويثبت الاصل كما اذا قالت طلقت نفسي تطابقه بانه ويتبعي أن تنزع تطابقه رجعية فحلاف
لا حيار لانه ليس من أعطاء اطلاق الا ترى انه لو قال لامرأته احترت أو اختاري يسوي
الطلاق لم يقع ولو قالت ابتد احترت نفسي فقال لزوج قد اجرت ذنبا لا يقع شيء الا أنه عرف
طلاقاً بالاجماع اذا حصل جواباً لا يخبر وقوله طلق فسد ليس بمعبر ولا هو وعن أبي حنيفة
انه لا يقع شيء موهب آيت فسي لامرأته غير مفوض إليها لا ياباة بغير اطلاق (ولو قال
طاطاني فسد فليس له أن يرجع عنه) لان فيه معنى اليقين لانه تعاقب اطلاق تطابقها
والاجتناب تصرف لارم ولو قامت عن مجملها طن لانه تمليك بخلاف ما اذا قال طاطاني فسد
لانه تركيل وانما فلا يصحصر على المجانس وقبل الرجوع (وان قال طاطاني فسد فسد
فليس له أن يطاق فسد على المجانس وحده لان كلمة منى عامه في لادقات كلها وصار كما اذا قال في أي
وقت فسد (و اذا قال لرجل طاق امرأتي فله أن يطبقها في المجانس بعده) وله أن يرجع عنه
لانه تركيل وانما استعاده ولا يزم ولا يقتصر على المجانس بخلاف قوله لامرأته طلق فسد
لا ياباة له لنفسه او كان غداً كالتركيل (ولو قال لرجل طاطاني فسد فله أن يطبقها في المجانس
خاصه) وليس للزوج أن يرجع ودل رد رجعه لله ودل لان الصريح بالامتنع
كعدمه لانه لا يصرف عن شبهه فصار كالتركيل البيع اذا قبل له به فسد فسد فسد
لانه علقه بالمشيئة والمات هو الذي يصرف عن مشيئته والطلاق يحتمل التعريق بخلاف
بيوع لانه لا يحتمله (ولو قال طاطاني فسد لثلاثا طلقت واحدة فهي واحدة) لانها امسكت

يقع الثلاث فملاك يقع الواحدة ضرورة (ولو قال هو طلق فقلت فقلت نفسها ثلاث
 يقع شيء عند أبي حنيفة وقالان شع واحدة) لام أنت عاملكه وريادة مصاركه فظنهم
 لزوج ألفا ولاي حنيفة هم أنت غير ما فوض اليها وكاتب مبتدئ وهذا لان لزوج ملكها
 لو حدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجمع ولو واحدة فرد لا تركيب
 به وكانت بينهما معايرة على سبيل المضادة بخلاف لزوج لانه يتصرف بحكم الملاك وكدهي
 في المصلحة الاولى لام املاك الثلاث ما ههنا ثلاث لثلاث وما أنت بما فوض اليها طاعت
 وان امرها طلاق بملاك لرجعه فطلقت انه أو امرها اليك فطلقت رجعية وقع ما امره
 لزوج) فمعي الاول أن يقول لها الزوج طلق فقلت واحدة أم ثلاث لرجعه فقول طاعت نفسي
 واحدة بانه فتقع رجعية لانه أنت بالاصل وريادة وصف كذا كذا بالمر لو وصف وبقى لاصل
 ومعنى الثاني أن يقول لها طلق فقلت واحدة بانه فقول طاعت نفسي واحدة رجعية ومع
 انه لان قولها واحدة رجعية امرها لان لروح لمسا عين صفه مفوض بها معاينة به
 دلت لي يقع لاصل دون تعيين الوصف بمصار كما فصرف على لاصل فيمع الصفة في
 عينها الزوج بانه أو رجعية (وان قال لها طلق فقلت ثلاثا رشت فطلقت نفسها واحدة لم يمع
 نتي) لان معناه ان شئت لثلاث وهي يقع الواحدة مشامت لثلاث فم يوجد الشرط (ولو قال
 لها طلق فقلت واحدة ن شئت فطلقت ثلاثا كدنت عند أبي حنيفة) لان مشيئة الثلاث ليست
 بمشيئة الواحدة كما يقعها (وقالان تقع واحدة) لان مشيئة الثلاث مشيئة واحدة كذا
 يقع الواحدة وهو حد الشرط (ولو قال هو أنت طلق ان شئت فقلت شئت فقال لزوج
 شئت بنوي اطلاق طلق لامر لانه عاق طلاقها بالمشيئة لم يرد وهي أنت المعينة فلم يوجد
 الشرط وهو اشتغال بما لا يعينها فخرج الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت بنوي
 اطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر اطلاق اي صير لروح في اطلاقها وليد لا يعمل في عين
 لمد كور حتى لو قال شئت طلاق فوقع اد نوي لانه يقع مبدا ر لم يشهد بنوي عن لوجود
 بخلاف قوله اردب طلاق لانه لا يبنى عن لوجود (وكذا ان قالت شئت بنوي وشئت
 كان كذا لامر لم يحن به) لم ياد كرنا ان المأني به مشيئة معلقة ولا يقع طلاق و بطلي لامر
 (وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر فدمضي طلفت) لان التعاقب شرط كذا تحبير (ولو قال
 لها أنت طالق اذا شئت أو اذا ما شئت أو متى شئت أو متى شئت فرددت لامر لم يرد وا
 بقصر على المحس) أما كذا نوي ومعنى ما فلا ههنا وقت وهي عامة في لوقت كذا كذا
 أي وقت شئت فلا يقصر على المحس الاجماع ولوردت لامر لم يرد لانه ما كذا اطلاق

لوقت ندى شام ولم يكن عبدك قبل المشيئة حتى يراد الرد ولا تطابق نفسها لا واحدة لانها
 هم الارمان دون الافعال فذلك التطبيق في كل زمان ولا تلك تطليقة بعد تطليق وأما كلمة اد
 واد ما فهم ما معنى سواء عندهما وعند أبي حنيفة رجعة لله تعالى عليه وان كان يستعمل للشرط
 كما يستعمل للوقت لكن الامر صار يسدها فلا يخرج الشئ وقد مر من قبل (ولو قال لها أنت
 طالق كما ما شئت قلها أن طالق نفسه واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا) لان كلمة كلما
 ورجب تكرار الافعال لأن التطبيق ينصرف الى الملك لقائمه (حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر
 فطلقت نفسها لم يقع شئ) لانه ملك مستحدث (وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة)
 لانه اوجب عموم الاقرار لا عموم الاجتماع فلا يملك الايقاع جملة ورجع (ولو قال لها أنت طالق
 حيث شئت أو أين شئت لم تطاق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشيئة لها) لان كلمة حيث
 أين من أسماء المكان والطلاق لا يتعلق به المكان فيلغى ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيه فتعصر
 على المجلس بخلاف ارمان لان له علقا به حتى تقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره محوما
 وخصوصا (ون قال لها أنت طالق كيف شئت طلق تطليقة ذلك الرجعة) ومعناه قبل المشيئة
 فان قامت قد شئت واحدة بانه أو ثلاثا أو قال لزوج ذلك نوبت فهو كقال لان عند ذلك تنبت
 مطابقة بين مشيئتها وادائه أما إذا أرادت ثلاثا والزوج واحدة بانه أو على العكس تقع واحدة
 رجعية لانه تصرفها لعدم الموافقة قبض ايقاع الزوج وان لم تحضره اليه تعتبر مشيئتها
 فيما قالوا اخر باعلى موجب التخيير (قال رضى الله تعالى عنه وقال في لاصل هذا قول أبي حنيفة)
 رجعة لله (وعندهما لا يقع ما لم يقع المرأة فشا رجعية أو بانه أو ثلاثا) وعلى هذا الخلاف
 اعتناق لها ما نه قوس لطابق اليها على أى صفة شامت ولا بد من تطليق أصل الطلاق بمشيئتها
 يكون لها المشيئة في جميع الاحول أعني قبل الدخول وبعد ولا يوجب رجعة لله ان كلمة
 كيف الاستبصار يقال كيف أصبحت والتفويض في وصفه يستدعي وجود أصله ووجود
 الطلاق وقوعه (وان قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلق نفسها ما شئت) لانها
 مستعملة لان للعدد بدور في اليها أى عدد شامت (فان قامت من المجلس طلق وان ردت الامر كان
 ردا) لان هذا امر واحد وهو خطاب في الحال يقتضى الجواب في الحال (وان قال لها طلقني
 فقلت من ثلاث ما شئت قلها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنين ولا تطلق ثلاثا عند أبي حنيفة رجعة
 لله فلا تطابق ثلاثا ان شامت) لان كلمة ما تحكم في لعموم كلمة من قد تستعمل للتخيير
 يستعمل على تميز المجلس كما قال كل من طامى ما شئت أو طلق من شامت ولا ي

حتى يفسد رجعه لله ان كلمة من حبيسه بتبعيه وماله معهم فعمل هما وفيما استشهد به نريد
التيميز بدلالة اظهار السامحة أو العموم لصفة وهي المشيئة حتى لو قال من شئت كان على
هذا الخلاف والله تعالى أعلم بالصواب

باب الايمان في الطلاق

(واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب لنكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجت فانت
طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق) وقال الشافعي رحمه الله لا يقع لقوله عليه السلام لا طلاق
قبل النكاح ولذا ان هذا انصرف بغير لوجود الشرط والجزاء فلا يشترط أصححه قيام الملك
في الحال لان الوقوع عند الشرط والملك متيقن به عنده وقبل ذلك أنزه المبيع وهو قائم بالضرورة
والحديث محمول على نفي التجيز والحمل مأثور عن السلف كالشعبي والزهري وغيرهما (ود
إضافه الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق) وهذا
الاتفاق لان الملك قائم في الحال ولظاهر بقاؤه الى وقت وجود الشرط فيصح بما أوقف
(ولا يصح إضافة طلاق لان يكون الخالف ما ~~كان~~ أو يضيفه الى ملك) لان الجزاء لا بد ان
يكون طاهرا ليكون مجزئا فيحقق معنى اليمين وهو القوة أو ظهور بأحد هذين ولا يضافه الى
سبب الملك بعلة لا إضافة اليه لانه طاهر عند سببه (فان قال لا يجزئ ان دخلت الدار فانت
طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق) لان الخالف ليس بمالك ولا إضافة الى الملك أو سببه
ولا بد من واحد منهما (والفاظ الشرط ان واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما) لان شرط
مشتق من الامة وهذه الالفاظ مما لا فاعل فتكون علامات على الحدث ثم كلمة من حرف
لشرط لانه ليس فيها معنى الوقت وماوراءه ملحق بها ككلمة كل ايست شرط حقيقة لان ما يليه
سم والشرط ما يتعلق به الجزاء ولا جزية تتعلق بالأفعال الا انه يطلق بالشرط لتعلق الفعل
بالسم الذي يليها مثل قولك كل عبد اشتريته فهو حر قال (وفي هذه الالفاظ ذو حد الشرط
بحد وانتهت اليمين) لانها غير مقتضية للعموم أو التكرار في وجود الفعل مرة يتم لشرط
ولا يقاء لليمين بدونه (الافى كلمة كلما فافها تقتضي تعميم لأفعال) قال الله تعالى كلما أصبحت
ملودهم الآية ومن ضرورة التعميم التكرار قال (فان تزوجها بعد ذلك) أي بعد زوج حر
(وتكرر الشرط لم يقع شيء) لان باستيفاء الطلقات الثلاث المملو كلت في هذا لنكاح لم يبق لجزاء
بقاء اليمين به وبالشرط وفيه خلاف زفر رحمه الله ويستفرد من عدان شاء الله تعالى (ولو
دخلت على نفس التزوج ان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق يحدث كل مرة وان كان بعد
زوج آخر) لان انعقادها باعتبار ما عاك عليها من الطلاق بالتزوج وذات غير محصور قال (ورول

لما ثبت بعد من لا يوطئها لانه يوجد شرط في كل واحد من اقسامه فثبت في ايمن (ثم ان وجد
 لشرط في ما كنه نكحت ايمر ووقع الطلاق) لانه وجد لشرط والحل في كل واحد من اقسامه فثبت في ايمن
 ولا ينفق ايمر من قبل او ن وحدى غير لما ثبت نكحت البمين) لوجود الشرط (ولم يقع شيء) لانعدام
 المحرمية (وان اختلفا في وجود شرط فاحول قول الزوج لان نفيم المرأة البينة) لانه من عدم
 بالاصل وهو عدم الشرط لانه بمرور وقوع الطلاق وزول لملك والمراة ادعيه (فان كان الشرط
 لا يعلم لامن جهته فاحول قولها في حق نفسه مثل ان يقول ن حلفت فانت طالق وفلان فقالت
 قد حلفت طلفت هي ولم يطق فلانة) ووقع الطلاق متعسان وافيض ان لا يقع لانه شرط ولا
 تصدق كما في لد حول وجهه لا - معان انهما ايمر في حق نفسها فلا يعلم ذلك الا من جهته فاقبل
 قولها كما قبل في حق العدة والعشيان وليكن ما شاهد في حق صرتها ل هي متهمه فلا يقبل قول
 في حثها (وكذلك لو قال ن كنت تحبين ان يعاين بن الله في نار جهنم فانت طالق وعبدى سرفات
 ايمر او قول ن كنت تحبيني فانت طالق وهذا معان فالت ايمر طلفت هي ولم يقع في العبد
 ولا طاق وصحبه) لما لا ينفق كذبها لانها شدة بغضها اياه قد تحف اخذ من منه
 بالعدا بوى حسود تعلق بالحكم بالعدا واراد ان كانت كاذبة في حق غيرها بقى الحكم على الاصل
 وهي محبة (وذا قرء د - حلفت فانت طالق ورأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر بها ثلاثة
 ايام) لان ما يعطع دورها لا يكون حبسا (فاد تمت ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت
 لانه لا مند اعرف به من لرحم وكان حبسا من لاشد) ولو قال لها د حلفت بحضة فانت
 طالق لم يطاق حتى ظهر من حبستها) لان الحيضة بالهاء هي الكاكة منها وطء محل عابه
 في حدث لا سهر وكما طاباتها وادلت بالطهر (واد قال انت طالق اد صمت يوم طلقت حين
 يبيت الشمس في ليوم نسي تصوم) لان اليوم د قرن فعل ممتد براده يابض النهار بخلاف
 ما اد قال لها د صمت لانه لم قدره عيارون وجد اصوم بركنه وشرطه (ومن قال لامرأته
 اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة وود ولدت حاربة فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وحاربة ولا
 ترى بها ازل رمة في انقضاء طليقة وفي ازمة تطاقتان ونقضت اعدة بوضع الحمل) لانها لو
 ولدت الغلام او لارة وت واحدة ونقضت عدها وضع الحاربة ثم لا تنع أخرى به لا حال انقضاء
 اعدة ولو ولدت حاربة ولا ولدت حربية فانت طالق وتاقتان ونقضت عدها وضع الغلام لا يقع شيء آخر به
 ككرنا حال نفسه اعدة فاد في حال تنع واحدة وفي حال تنع ثنتان ولا تنع الثانية باشد

والاحتمال ولاوى ن يؤخذ بالنسب بينها واحدا طأو عدة مخصصة بغير ما يسا (وان قل هو
 ن كلمت أبا عمر ورواها يوسف فانت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة وبات واقصت عدتها وكلمت
 أبا عمر وثم تزوجها وكلمت أبا يوسف فهي طالق ثلاثا مع الواحدة الاولى وقال رفر رجعه الله لا
 يقع) وهذه عن وحده اما ان وجد الشرطان في المطلق فمقتضى الطلاق وهو طاهر أو وجد في
 الملك فلا يقع أو وجد الاول في الملك والثاني في غير ذلك فلا يقع أيضا لان الجراء لا يزل في غير ذلك
 فلا يقع أو وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهي مسألة لكتاب الخلافة له اعتبار الاول
 الثاني ذهب إلى حكم الطلاق كشيء واحد لان صحة الكلام باهلية المتكلم لان المحدث
 بشرط حالة التعليق ليعبر الجزاء غالب الوحد ولا يستلزم حجاب الحال فنصح ليعبر وعنده
 لشرط ليعبر الجراء لانه لا يزل لاقى ذلك روي ما يردت الحال حال قاء ليعبر في معنى عن
 قيام الملك اذ يفوته بعمله وهو لذمة (وان قال لها ردحت لدار فانت طالق ثلاثا فطلقتها نسبي
 وتزوجت زوجها آخر ودخل بها ثم عادت الى الاول فودحت لدار طلقت ثلاثا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رجعهما الله وقال محمد رجعه الله هي طالق ما بقي من الطلقات وهو قول رفر رجعه
 الله وأصله ان الزوج الثاني يدم مدون الثلاث عندهما فعود اليه بالثلاث وعنده محمد ورفر
 رجعهما الله لا يدم مادون الثلاث فعود اليه بما في وسع من بعد ان شاء الله تعالى (وان قل
 طمان دخلت لدار فانت طالق ثلاثا فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار
 في الاول ودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار فودحت لدار
 للفظ وقد بقي حتمال رفوعها ونسب اليه ولما كان الجراء طلقات هذا الملك لا ما هي لم تنه
 لان الطاهر عدم ما يحدث ولا يمين تعقد للمنع أو الخلل وادان كان الجراء ما ذكرناه وقد قال
 تنجيز الثلاث لمبطل للمعاصرة فلا تبقى ليعبر بما في ما دام لان الجراء ان لبقاء محبة
 (ولو قال لامرأته دجامة فانت طالق ثلاثا وجامعها ولما بقي الحتامان طلقت ثلاثا وان
 اثبت ساعة لم يجب عليه مهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه مهر) وكذا ان قل لامنه ذ
 طامعتك فانت حرة (وعن أبي يوسف رجعه الله أو يجب للمهر في الفصل الاول أصل الوحد
 الجماع بالدوام عليه الا انه لا يجب عليه الحد لان الحد وجه الطاهر ان الجماع ادخل الفرج في
 الفرج ولا دوام لا ادخال بخلاف ما اذا أخرج ثم دمج لانه وجد الادخال بعد طلاق لان الحد
 لا يجب بشبهة لان الحد بالطريق المجلس والمقصود رد لم يجب الحد وجب الحد فمراد لو طه
 لا يجوز عن أحدهما ولو كان الطلاق رجعيًا يصح من جملة ما لا يثبت عند أبي يوسف رجعه الله خلافا
 لمحمد رجعه الله لو حود لماس ولو رجع ثم أوجع من جملة ما لا يثبت عند أبي يوسف رجعه الله خلافا

في أصل في الاستثناء (وإذا قال لرجل لا امرأته، طلاقاً، إن شاء الله تعالى منه، لم يقع الطلاق) قوله عليه السلام من حلف بطلاق أو عتاق أو ذل، إن شاء الله تعالى، متصلاً به لا حث عليه، ولأنه في بصورة شرط فيكون تعاقباً من هذا الوجه، وأنه عدم قبل الشرط والشرط لا يعلم ههنا فيكون عدماً من الأصل، ولهذا يشترط أن يكون متصلاً به، غير متسائر الشروط (ولو سكت يثبت حكم الكلام الأول) فيكون الاستثناء أو ذكر شرط بعده رجوعاً عن الأول قال (وكذا إذا مات قبل قوله إن شاء الله تعالى) لأن الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون إيجاباً والموت ينافي بالموجب دون لم يطل بخلاف ما دامت لزوج لا لم يطل به الاستثناء (وان قال أنت طالق ثلاثاً، واحدة طلقت، فثلاث طلقات، طلاقاً، ثلاثاً، لاثنين طلقت واحدة) ولا أصل في الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التنبأ والمصحيح ومعناه: تكلم بالمستثنى منه، إذ لا فرق بين قولك: إن فلان علي درهم، وبين قوله: عشرة، لأنه لا يصح استثناء البعض من الخصة، لأنه لا يبقى الكلام بأيهما بعده، ولا يصح استثناء الكل من الكل، لأنه لا يبقى بعده شيء، يصير متكاملاً به وصار في أصله، وتما يصح الاستثناء، وكان موصلاً به، كما ذكرنا من قبل، وذات هذا في فصل الأول المستثنى منه ثمان في ثمان وفي اثني واحدة فتع واحدة ولو قال الثلاث يقع الثلاث لأنه استثناء لكل من الكل، فمصحح الاستثناء والله أعلم

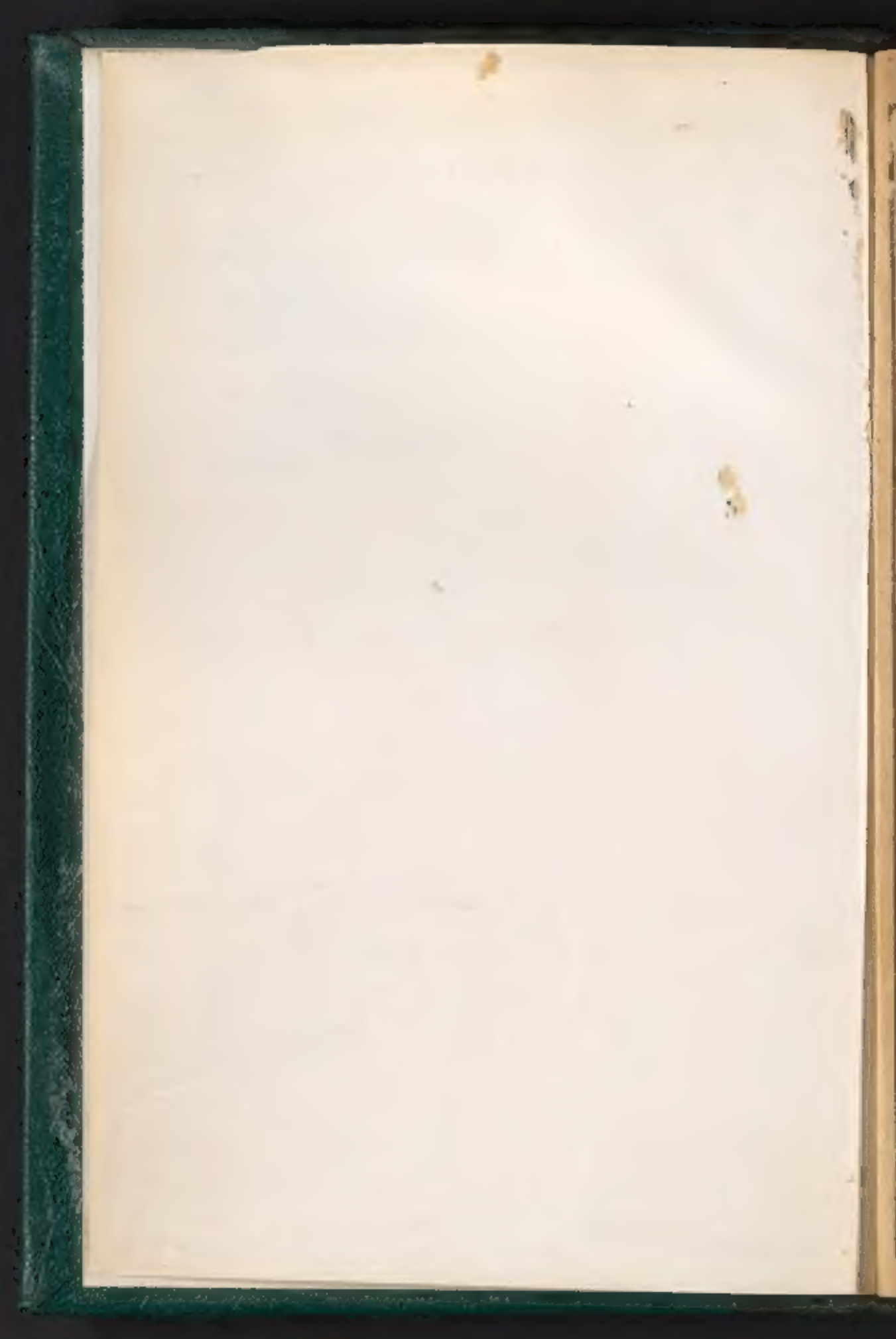
ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله باب طلاق المريض

في فهرس الجزء الأول من كتاب طه به

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣	خطبة الكتاب	١٨	باب طه وضو الاستعاضة
٣	كتاب الطهارة	٢٠	فصل في الاستعاضة
٤	فصل في نواقض الوضوء	٢١	فصل في انقاس
٦	فصل في الغسل	٢١	باب الانحسار وتطهيرها
٧	باب الماء الذي يجوز به الوضوء	٢٤	فصل في الاستنجاء
١٠	فصل في لبس	٢٤	كتاب الصلاة باب الموقوت
١٢	فصل في الأساور وغيرها	٢٥	فصل في استعجب الأسفار بالفجر
١٣	باب التيمم	٢٦	فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة
١٦	باب مسح على الخفين	٢٧	باب الأذن

صفحة	مجموعه
باب شروط الصلاة التي تقدمها	٢٩
باب صفة الصلاة	٣١
فصل في القراءة	٣٧
باب الامامة	٣٩
باب الحدث في الصلاة	٤٢
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	٤٤
فصل ويكره لمصلي الخ	٤٥
فصل ويكره استقبال القبلة	٤٧
بالفروج في الخلاء	
باب صلاة الوتر	٤٧
باب النوافل	٤٨
فصل في القراءة	٤٩
فصل في قيام شهر رمضان	٥١
باب ادراك القرينة	٥٢
باب قضاء القوائت	٥٣
باب سجود الدهر	٥٤
باب صلاة المريض	٥٧
باب سجود التلاوة	٥٨
باب صلاة المسافر	٦٠
باب صلاة الجمعة	٦١
باب صلاة العيدين	٦٤
فصل في تكبيرات التشريق	٦٦
باب صلاة الكسوف	٦٦
باب الاستسقاء	٦٧
باب صلاة لحوق	٦٧
باب الحائض	٦٨
فصل في العمل	٦٨
فصل في التكفين	٦٨
فصل في الصلاة على الميت	٦٩
فصل في حل الجنابة	٧٠
فصل في الدفن	٧١
باب الشهيد	٧١
باب الصلاة في الكعبة	٧٢
كتاب الركاة	٧٣
باب صدقة الوائم فصل في الابل	٧٥
فصل في البقر	٧٥
فصل في النعم	٧٦
فصل في الخيل	٧٦
فصل وليس في الفصلا الخ	٧٧
باب زكاة المال فصل في الفضة	٧٩
فصل في الذهب	٧٩
فصل في العروش	٨٠
باب فيمن يمرض على العاشر	٨٠
باب المعادن والركار	٨٢
باب زكاة الزروع والثمار	٨٤
باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز	٨٦
باب صدقة الفطر	٨٨
فصل في مقدار الواجب ووقته	٨٩
(كتاب الصوم)	٩١
فصل في رؤية الهلال	٩٢
باب ما يوجب القضاء والكفارة	٩٤

حجفة	صفحة	حجفة	صفحة
٩٧	فصل ومن كان مريضاً في رمضان الخ	١٥٠	فصل في بيان المحرمات
١٠١	فصل فيما يوجب عليه على نفسه	١٥٤	باب الأولياء والاكفاء
١٠٣	باب الاعتكاف	١٥٨	فصل في الكفافة
١٠٤	(كتاب الحج)	١٥٩	فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها
١٠٥	فصل والمواقيت التي لا يجوز أن	١٦٧	باب المهر
١٠٦	يجاوزها الإنسان الا محرمات الخ	١٦٩	فصل واذا تزوج نصراني نصرانية على
١٠٧	باب الاحرام		مينه الخ
١٠٨	وهذه فروع تنهق بالطواف	١٧٠	باب نكاح الرقيق
١١٧	فصل في فضل ما زمزم	١٧٣	باب نكاح أهل الشرك
١١٧	فصل فان لم يدخل الحرم مكة الخ	١٧٥	باب القسم
١١٩	باب لقراء	١٧٦	(كتاب الرضاع)
١٢١	باب التمتع	١٧٩	(كتاب الطلاق)
١٢٥	باب الجبايات	١٧٩	باب طلاق السنة
١٢٨	فصل فان طار الى فرج امرأته بشهوة	١٨٢	فصل ويقع طلاق كل زوج الخ
	الخ	١٨٢	باب إيقاع الطلاق
١٢٩	فصل ومن طاف طواف القدوم محمداً	١٨٥	فصل في إضافة الطلاق الى الزمان
	فعليه صدقة	١٨٧	فصل ومن قال لامرأته أأمانت طالق
١٣٣	فصل في جزاء الصيد		الخ
١٣١	باب مجاورة لوقت بغير احرام	١٨٨	فصل في تشبيه الطلاق بوصفه
١٣٩	باب إضافة الاحرام الى الاحرام	١٩٠	فصل في الطلاق قبل الدخول
١٤١	باب الاحصار	١٩٣	باب تفويض الطلاق (فصل في
١٤٣	باب الفوات		الاعتذار)
١٤٣	باب الحج عن العبر	١٩٤	فصل في الامر باليد
١٤٥	باب طرد	١٩٦	فصل في المشيئة
١٤٨	مائل مشورة	١٩٩	باب الإيعان في الطلاق
١٤٥	(كتاب النكاح)	٢٠٢	فصل في الاستثناء




b-1381235x
1.15148622

AUC - LIBRARY



DATE DUE

23 APR 1990	
23 MAY 1990	
	
5 - APR 1999	

8 FEB 1990

